

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة منتوري - قسنطينة  
كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية  
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: .....

السلسلة: .....

التهيئة القديمة والجديدة والفعاليات الاجتماعية الاقتصادية في  
جبال الأوراس  
- حالة وادي الأبيض ووادي عبي -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

إعداد الطالب

ازرايب الصالح

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

شراح صلاح الدين

لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	محمد الهادي لعروق
مقرا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	صلاح الدين شراح
ممتحنا	المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة	أستاذ محاضر	عبد الله خياري
ممتحنا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	صالح بوشمال
ممتحنا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	علاوة عنصر

## تشكرات

أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف الأستاذ شراد صلاح الدين على توجيهاته القيمة والمتتالية خلال طول فترة إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

كما أشكر كل من الأستاذ ماركوت (Marc côte) والأستاذ داتلف ميلر - ماهن

(Detelf Muller Mahn) على بعض التوجيهات والمراجع التي قدموها لي.

كما اشكر الأستاذ عبد الله خياري والسيدة بوشارب على بعض المراجع الوثائق المتعلقة

بميدان البحث.

أيضا أتقدم بتشكراتي الى كل مسيري المصالح التقنية للبلديات والمديريات الفلاحية والري والنقل والغابات والتخطيط لولاية باتنة وبسكرة والى مدير مصلحة الأرشيف لولاية باتنة.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر لبعض الفلاحين وأعوان المؤسسات الصحية والتربوية على بعض

المعلومات التي ساعدتني على إنجاز هذا البحث.

## الإهداء

أهدي هذا البحث الى كل الوالدين والى كل من ساهم

في تأطيري من معلمين وأستاذة

## المقدمة العامة

تنظيم إستغلال المجال يعتبر منذ القديم الوسيلة الأساسية لتحقيق وضبط التوازنات الإجتماعية والاقتصادية، ونلمس هذه الفكرة من خلال مختلف أعمال التهيئة المجسدة في مختلف المجالات التي عرفت ديناميكيات إجتماعية واقتصادية، حيث كانت المجتمعات القديمة تولي اهتماما خاصا، وعملا جاهدا من أجل الوصول إلى تكيف أوساط طبيعية تتماشى مع إحتياجاتهم وذلك بواسطة تطبيق مفاهيم بأدوات وتقنيات بسيطة.

في وقتنا الراهن نطلق على تلك المبادئ مفاهيم التهيئة التقليدية (القديمة) والتي كانت في القديم من بين أهم الوسائل المساعدة على تحقيق حياة مترنة، عمق هذه التطبيقات أدى بالعديد من الدول بأن تولي لهذه المفاهيم إهتماما خاصا وذلك بالإعتماد على النهضة العلمية التي أنتجت في هذا الميدان طرق ووسائل عديدة تسهل عمليات التطبيق لتحقيق الأهداف اللازمة والمتمثلة أساسا في التوازنات بين المجتمعات وإمكانيات مجالها الطبيعية.

تمثل التهيئة القديمة في معظم المناطق الريفية بالجزائر أساس معظم النشاطات الاقتصادية الفلاحية وتعتبر المناطق الجبلية من بين أهم هذه المناطق وذلك لكونها تمثل مجالات شبه مغلقة وذات إمكانيات محدودة كثيرا ما تقف كعائق أمام الاستثمار في المشاريع الكبيرة. هذا ساعد على استمرار ظهور تطبيقات مفاهيم التهيئة القديمة في مختلف المجالات، السكنية والفلاحية، ونقرأ أثر ذلك بوضوح في معظم المناطق الجبلية الجزائرية أين نلاحظ مبادئ التهيئة القديمة مجسدة في التنظيمات المحلية خاصة على مستوى التنظيمات الفلاحية.

هذه التجسيديات تظهر متباينة من وسط جبلي لآخر تبعا لعوامل عديدة طبيعية، اجتماعية وسياسية، تقودنا إلى تحديد أهم مبادئ الرؤى للجبال.

## الرؤية الشاملة للجبل في التحليل الجغرافي :

الرؤية الشاملة للجبل مفاهيم عديدة تدرج في سياق طويل عبر الزمن وكل رؤية تحاول تحديد الجبل إنطلاقا من مضامينه المختلفة الطبيعية والكرونولوجية ويذهب بعض الباحثين والكتاب لتحديده إجتماعيا واقتصاديا، في ظل مختلف هذه المضامين وخلال طول فترة إكتشاف الشمال الإفريقي حاول قدماء الكتاب والملاحين تحديد هذه الجبال بالتركيز على الجانب الطبيعي والكرونولوجي، وحاول كل واحد منهم أن يدافع على وجهة نظره الواقعية النابعة من مختلف ملاحظاته الميدانية.

في هذه الحالة تركز مختلف الرؤى حسب (Broc,P6-1991) على:

أ - **المحتوى الطبيعي**: وذلك نظرا لكون الجبل يعتبر من وجهة نظر نظامية كمكان مرتفع في الوسط الطبيعي وبالتالي فهو بمثابة مكان للعديد من الظواهر التي يتسم بها وبالتالي هذا المحتوى يمثل تفسير عالي الدرجة ويمكن أن يشمل تحديد بعض الخصائص الطبيعية والاجتماعية.

ب - **التأكيد الواقع**: هنا يقوم تحديد واقع الجبال بفعل النظرة (العين المجردة) لأن العين يمكنها أن تقع على مظاهر بشكل تلقائي تمثل فئة من أشياء طبيعية موجودة في النظام الطبيعي يمكنها أن تكون منهج وأفكار لمعرفة واقع هذا الجزء من المساحة الأرضية.

### الجبل في الحوارات الجغرافية في شمال إفريقيا:

محمل الحوارات الجغرافية في تحديد مفهوم الجبل بهذا الإقليم عملت على تحديد معظم الباحثين ويلخصه (Elgharbaoui.A.1997.P21) في ثلاثة قيم:

أ - **القيمة الترتيبية**: وذلك نظرا لكون الوحدات الجغرافية المرتبطة بدرجة (الجبال) تعتبر بمثابة إقليم طبيعي جاء نتيجة لفاعليات أدبية وحوار مهم لا يخص جهة معينة بل يعني فكرة عامة ونظامية تخص مميزات تعريف الجبل.

ب - القيمة التفسيرية : مفهوم الجبل في الوصف تعكس دائما الواقع الطبيعي والاجتماعي الذي يسود ذلك، هذا الوصف نسميه تفسيري لأنه يوحي لنا الخصائص والأشكال ومختلف الميكانيزمات التي تخص ذلك الوسط.

ج - القيمة الكروغرافية : ويتم بتحديد هذه القيمة إنطلاقا من خصائص الجبال الطبيعية الغير قابلة للنقاش

من حيث فكرتها أو في مستواها هذه القيمة تقدم تفسيرات مبررة بواسطة التمثيل الكروتوغرافي الذي يعطينا فكرة عن هوية هذا الإقليم.

-الجبل في الاستعمالات اللغوية : حسب (J.R.Meneill.1994.P.8) يفضل استعمال مصطلح "الجبل" في علم الاجتماع والاقتصاد وكذلك في الجغرافيا في جميع التفسيرات الخاصة بذلك لكونه يسمح بتحديد مواقع ميادين البحث بطريقة واسعة مع إعطاء الاسم الذي بإمكانه أن يقدم لنا فكرة حول الطوبوغرافية أو مظهر بيئي، أيضا استدراج هذا الاسم يساهم في السهولة اللغوية لتحديد المواضيع الطبيعية والجبل يقصد به في مختلف هذه اللغات العالمية ما كان يمكن يبرر مناطق اجتماعية أو اقتصادية أو مناطق تطبيق سياسية معينة أو أنظمة زراعية بل ويتعدى ذلك ليشمل مظاهر أخرى. إنطلاقا من مختلف المقاربات السابقة يبقى تعريف الجبل في مختلف المدارس يحتفظ على نفس المضامين الرئيسية وتبقى الفوارق تخص بعض الجزئيات التي قد تميز بعض الأقاليم الجبلية.

- يعرف الأوروبيون الجبل بأنه عبارة عن وحدة تمكنا من البحث ومعرفة طوبوغرافيتها التي بواسطتها نستطيع تحديد مختلف العلاقات بين المكونات الطبيعية البشرية (Broc.1991.P13).

- أما في المغرب يعرف الجبل كجهة يزيد ارتفاعها عن 500 متر يتكون من تضاريس ذات إنحدارات شديدة تمثل مواضع لوحادات إجتماعية في أنماط حياة مستنبطة من الخصائص الطبيعية (M.Marriane.2002.P325).

إنطلاقاً من هذه التعاريف يمكننا اعتبار موضوع الجبل بأن عبارة عن مكان مرتفع من وجهة نظر علمية وتمثل مجال طبيعي وفي نفس الوقت يمثل مجال إنتاجي ثقافي واجتماعي واقتصادي منظم ومؤسس حول عدة محاور أهمها:

- محور التفاعلات ويخص الجانب الوصفي والتشكيلي.

- محور توجيه المعلومات حسب مختلف الفترات الزمنية.

- محور الأبحاث المختلفة للسياسات والاقتصاد لفترات زمنية سابقة وحالية.

في ظل كل هذه المبادئ والتعاريف تبقى جبال الأوراس ذات نظام طبوغرافي كبير مقارنة بباقي الجبال في الجزائر وتشكل على المستوى المحلي بفعل امتدادها ببعض الأحواض أهمها الحوضين المركزيين (وادي الأبيض ووادي عبيدي)، ذات مداخل صعبة، يمثل كل جزء منها وحدة اقتصادية فلاحية معينة لعبت خلال مختلف الفترات القديمة دوراً كبيراً في اقتصاديات المنطقة، وذلك لتوفرها على شروط إيكولوجية ساعدت السكان على إيجاد مجالات الترب الزراعية والرعية والمجالات الغابية التي تمثل موارد إضافية للمجتمعات المحلية.

تتميز جبال الأوراس بضيق أروقة أحواضها نظراً لتقارب السلاسل الجبلية التي تشكلها، على المستوى المحلي تقوم هذه الجبال بأدوار مختلفة :

- من وجهة النظر المناخية ذات فعل إزدواجي:

\* تعمل كحاجز أمام مرور التأثيرات الصحراوية.

\* خلق نطاقات مناخية محلية تتدرج من النطاق الجاف إلى الرطب.

من وجهة النظر الفيزيائية تظهر ذات طبوغرافية معقدة تشكل سفوحها أحواض.

بهذا فإن جبال الأوراس تمثل وسط محفز لاستقرار السكان منذ القديم نظراً للإمكانيات المائية التي توفرها، حيث تمثل خزان مائي طبيعي يتعدى تموينه للمناطق المحلية ليصل مناطق الزيبان بالجنوب والهضاب العليا بالشمال.

هذه الخصائص لجبال الأوراس جعلت منه ميدان عالي الكثافات السكانية وخصب لبحثنا هذا الذي تمس نتائجه معظم المناطق الجبلية بشمال إفريقيا الواقعة ضمن نفس النطاقات المناخية نظرا لشبه التجانس الطبيعي والاجتماعي، والمشاكل التي تعاني منها هذه المجالات خاصة وأنها تصنف حاليا من قبل المختصين ضمن المناطق المعزولة والمهمشة مما يقودنا إلى التنبؤ بالإشكاليات العديدة التي تعاني منها هذه المجالات وإنعكاساتها على مختلف بنى التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني أصلا ومنذ القدم رغم مختلف محاولات التكيف مع مختلف المعطيات، نلمس هذه الإشكاليات في معظم الأجواء المحيطة ب حياة السكان بالأوراس إنطلاقا من تنظيمات الوحدة الاجتماعية فوق المجال وصولا إلى الديناميكية الاجتماعية الاقتصادية الحالية.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء فكرة حول مختلف تنظيمات التهيئة القديمة والجديدة ونعكاساتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان انطلاقا من عدة محاولات لتحديد التسجيلات الميدانية لأعمال التهيئة القديمة والجديدة، وفعاليتها في مختلف التوازنات المحلية والاجتماعية الاقتصادية. وذلك بالاعتماد على دراسات ميدانية وتحليل بعض المؤشرات (الاجتماعية، الاقتصادية، الخدمية، التجهيزية،...).

اختيارنا لحوض وادي الأبيض ووادي عبدي كمجال لهذا الموضوع يعود إلى كون هذه الأحواض تمثل محاور مركزية للأوراس يتمركز فيها أكبر عدد من السكان مقارنة بباقي الأحواض الأوراسية (حوض وادي العرب، وادي الحي). بالتالي تعتبر من أهم مناطق تركز النشاطات السكانية إلى جانب هذا تتميز هذه الأحواض بخاصية استمرار ظهور تطبيقات مبادئ التنظيمات القديمة بكثرة وفي كل المجالات خاصة منها السكنية والفلاحية والتي جعلت من المنطقة موطن لمجتمعات عديدة امتد ظهورها إلى غاية الفترة الحالية رغم تأثيرات التراكمات السياسية التي عرفت المنطقة خاصة خلال الفترة الحديثة.



خلال فترة تواجد الإدارة الفرنسية بالمنطقة سنة 1845 عملت بفعل مختلف قوانينها خاصة منها المنبثقة عن وثيقة السيناتوسكونسيلت وغيرها أدت إلى اضطراب مختلف التنظيمات المحلية والاجتماعية والاقتصادية. تأثر المجالات التقليدية وأنظمة تهيئتها.

بعد الاستقلال سنة 1962 وفي ظل مختلف سياسات التهيئة التي عرفت المنطقة المدروسة زادت من تعميق الاختلالات بين مختلف المجالات الديناميكية القديمة مما أدى إلى ظهور مناطق التروح ومناطق الاستقطاب وذلك نظرا لسياسات التخطيط المركزية التي عرفت البلاد في بداية هذه الفترة، مما أدى إلى تأثير تطبيق بعض مبادئ التهيئة القديمة، كنتيجة لظهور سياسات تهيئة جديدة، المعيار الرئيسي الذي يتحكم في توطين مشاريعها محاور الطرق الرئيسية.

بعد بداية الثمانينات وإلى غاية نهايتها عرفت البلاد أزمة اقتصادية كانت لها انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية الاقتصادية، كنقص الخدمات والتجهيزات وارتفاع البطالة بالرغم من تطبيق بعض سياسات تهيئة جديدة كإعادة التقسيمات الإدارية لتقريب الإدارة من المواطن والتحكم في تسيير المجال لاستعادة بعض التوازنات المفقودة وذلك بالتركيز على تطوير القطاع الزراعي (زراعة الأشجار المثمرة) في وسط بيدي إمكانيات طبيعية محدودة وتضاعف عدد سكانه خلال نهاية هذه الفترة بجوالي 3 مرات عما كان عليه سنة 1962.

بعد التسعينات وفي بداية هذه الفترة ظهر إلى جانب الأزمة الاقتصادية أزمة اجتماعية، حيث شهدت المنطقة شبه غياب لمشاريع تنمية إضافية إلى غياب الأمن هذه الوضعية الجديدة التي أصبحت تعيش فيها المنطقة أدت إلى نزوح العديد من السكان في اتجاه المراكز السكنية الكبيرة بالمنطقة وإلى خارجها، مما أدى إلى ظهور مجالات فارغة كانت تساهم في تنويع المداخل الاقتصادية (الفلاحية) للسكان هذا زاد من التركيز على الاستغلال المكثف للحلقات الأودية من الأحواض وذلك بغرس آلاف الأشجار المثمرة خاصة منها أشجار التفاح، لتغطية متطلبات الحياة اليومية ومحاولة تحسين الوضعية الاجتماعية

الاقتصادية، واستمرت هذه الوضعية بعد سنة 2000 بالرغم من المداخيل الكبيرة للدولة التي اقتصرست استثماراتها في المنطقة على بعض تجهيزات البنية التحتية والخدماتية البسيطة.

هذه الصورة الجديدة للمنطقة التي تعتمد في مداخيلها على قطاع اقتصادي أحادي (الفلاحة) وفي وسط يغلب عليه طابع الاستغلال التقليدي تستوقفنا أمام طرح عدة تساؤلات تساعدنا على تحقيق الهدف الرئيسي من هذا الموضوع:

- ما دور المجال القاعدي في استيطان السكان والتنمية الفلاحية؟
  - كيف كانت الممارسات المحلية والتنظيمات الاجتماعية للسكان؟
  - ما هي حالة الشبكة القروية القديمة المرتبطة بالمجالات الانتاجية؟
  - ما هي التدخلات الجديدة لتنظيم المجالات السكنية القديمة؟
  - ما هو الدور المنوط للشبكة القروية الجديدة، اندماج أو منافسة؟
  - ما هي مؤثرات سياسات التهيئة العمرانية في تنظيمات الشبكة القروية الحالية؟
  - ما هي فعاليات النشاطات الزراعية الفلاحية الجبلية؟
  - ما هي الأسباب والتداعيات التي أدت إلى زراعات حديثة في أوساط تقليدية؟
  - ما هي نتائج محاولات الاندماج الاقتصادي لمجتمع يعيش في وسط مهمش وشبه متروك؟
- إلى جانب هذه التساؤلات فإن بعض الدراسات السابقة أثبتت أن تجسيدات سياسات التهيئة الجديدة أربكت العديد من العناصر الوظيفية القديمة المتحكمة في تسيير مختلف المجالات المحلية.

## الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة أنجزت على مجال الدراسة في ميادين عديدة من بينها دراسات تمس بعض جوانب موضوع دراستنا وبالخصوص الجانب العمراني، هذه الدراسات في معظمها لا تتعدى مجالات بحثها إطار بعض المراكز العمرانية من جهة ومن جهة أخرى مجمل هذه البحوث مركزة أساساً على دراسة حوض وادي عبيدي، أما الدراسات التي أنجزت على حوض وادي الأبيض فهي محدودة جداً وشاملة جاءت في معظمها في إطار مشاريع قطاعية أو ولائية ومن أهم هذه البحوث والدراسات ما يلي:

- تطور وتحول السكن التقليدي في الأوراس - حالة وادي عبيدي - جاء هذا البحث في إطار أطروحة دكتوراه درجة ثالثة للباحثة عجالي باللغة الفرنسية نوقشت في جامعة أكس أونبروفنس ( Aix en Provence ) سنة 1988 هذا البحث يتناول أنماط السكن وأنواعه كما عملت الباحثة على تحديد بعض العلاقات التي تربط المسكن بمحيطه إلى جانب تحديد أهم الوظائف والعناصر المستمرة والمتغير في المسكن القديم بتجمع منعة.

- المجال القروي لتحويلات والثوابت في حوض وادي عبيدي، تم إعداده من طرف الباحثة السيدة بوشارب في إطار تحضير رسالة ماجستير باللغة الفرنسية ناقشته سنة 1994 بجامعة قسنطينة هذا البحث ركز على بعض العلاقات الوظيفية الخدمائية والتجهيزية بين بعض المراكز السكنية الكبيرة (منعة، ثنية العابد) إلى جانب هذا تناول هذا البحث بعض عناصر توسع القرى والأشكال الناجمة عليها مع تحديد العوامل الجديدة المهيكلة للمجالات السكنية.

- البنية الديناميكية العمرانية في الأوساط الريفية بحوض وادي عبيدي: هذا الموضوع أعدته الباحثة زموري في إطار تحضير مذكرة ماجستير باللغة الفرنسية، تم مناقشته بجامعة وهران سنة 2001، ركز هذا البحث هو الآخر على بعض العناصر الوظيفية القديمة والجديدة لبعض القرى في حوض وادي عبيدي (منعة، ثنية العابد) لمحاولة تحديد بعض مناطق التوازنات على فترتين، الفترة القديمة والحديثة.

- آليات توسع المركز العمراني بالأوراس - حالة منوعة: تم إعداد هذا البحث من طرف الباحث مصدق بلعباس باللغة الانجليزية في إطار تحضير مذكرة ماستر في جامعة دبلن سنة 1991، ركز هذا البحث على عوامل التوسع والأشكال الناجمة عنها من أجل الوصول إلى تحديد بعض الحلول للحصول على تعمير متكامل يتجاوب مع الإنسان ومحيطه البيئي.

- القرية الأوراسية أرشيف الحجارة (مثال قرية أمندان) أنجز هذا البحث من قبل الباحث دانيال جهم قوزو (Jemma D.G) سنة 1989 في إطار بحث خاص جاء في شكل كتاب باللغة الفرنسية ركز الباحث في هذا الموضوع على مختلف العلاقات بين المجال المبني والمحيط الاجتماعي والاقتصادي انطلاقاً من الفترات القديمة وصولاً إلى الفترة الحديثة ليحدد في الأخير العلاقات الجديدة بين المساكن القديمة والجديدة.

- المجالات والمجتمعات الريفية: مقارنة نمطية في الشرق الجزائري باللغة الفرنسية قام بهذا البحث خيارى عبد في إطار بحث لنيل شهادة دكتوراه دولة بجامعة قسنطينة سنة 2005، وركز هذا البحث في جانبه الخاص بالأوراس على منطقة منوعة حاول تحديد أنظمة الاستغلال وأنماطها.

- التحولات الحضرية في منطقة جبلية حالة منطقة وادي عدي: أعد هذا البحث باللغة العربية من طرف الباحث مدور وليد في إطار تحضير مذكرة ماجستير بجامعة قسنطينة سنة 2010، وقد قام الباحث خلال دراسته بإبراز أهم التحولات التي عرفتها المراكز العمرانية في مختلف القطاعات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية.

إلى جانب هذه البحوث، عرف إطار مجال الدراسة عدة دراسات في شكل بحوث من بينها بحث ألكسندرا سنسيليو سنة 1985 حول أنظمة مياه السقي وتقسيماتها بمنوعة. إلى جانب هذا هناك بعض الدراسات يطغى عليها الطابع المكتبي أكثر منها الميداني جاءت ضمن مشاريع وطنية وولائية كمشاريع التنمية الاقتصادية للأوراس سنة 1970 و1982 أنجزت من قبل مكاتب دراسات أمريكية وألمانية على التوالي. هذه الدراسات ركزت على مختلف المعطيات القاعدية الطبيعية والاجتماعية

لتحديد الوضعية الاجتماعية والاقتصادية السائدة من أجل وضع سيناريوهات خاصة بهدف تنمية المنطقة.

من خلال القراءات المختلفة للبحوث المنجزة على مجال الدراسة تبين لنا أهمية التهيئة القديمة والجديدة والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة جبلية عرفت في ظل مختلف السياسات التي سيرت البلاد تدخلات عديدة أدت إلى ظهور ضوابط جديدة لتسيير النشاطات الاجتماعية الاقتصادية وانتقل على أثرها المجال الأوراسي من محيط اجتماعي اقتصادي فلاحى مندمج ومتكامل الى محيط مختل يمثل خزان كبير لتصدير السكان من مختلف الأعمار.

لدراسة مختلف التنظيمات والآليات التي سيرت هذا المجال قمنا بإعداد منهجية تسمح لنا بالوصول الى الأهداف المتوخاة.

## سير البحث ومنهجيته:

اعتمدنا في انجاز هذا البحث على أسلوب التشخيص والتحليل انطلاقا من مستويات مجالية متباينة تسمح لنا بدراسة كل الأقاليم البلدية الواقعة ضمن الحوضين والبالغ عددها 16 بلدية موزعة على كل من أقاليم ولايتي باتنة وبسكرة. وذلك من أجل تحديد مختلف التنظيمات المجالية وعلاقتها الوظيفية من أجل تحديد مناطق التوازنات والاختلالات انطلاقا من الفترة القديمة (قبل دخول الاستعمار) وصولا الى الفترة الحالية بهدف تحديد نتائج عمل مختلف الآليات التي سيرت هذا المجال وانعكاساتها على حياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

لدراسة ذلك قمنا باستعمال عدة طرق للتحليل، الطريقة الرقمية وقمنا من خلالها على الاعتماد على أرقام مختلف الاحصائيات الرسمية الجزائرية والاقتصادية، لكن غياب بعض المعطيات الخاصة بتحليل بعض الظواهر لجأنا إلى التحقيقات الميدانية، إلى جانب هذه الطريقة استعملنا الطريقة النظامية لتحديد بعض نقاط الضعف والقوة للمجال خاصة وأنه يبدي تباينات كبيرة. أثناء تطبيقها لهاتين الطريقتين صادفنا صعوبات في تحليل بعض الظواهر، نتيجة لاضطرابات في بعض الأرقام الإحصائية

التي تحصلنا عليها من مختلف المصالح هذا أدى بنا إلى تطبيق طرق أخرى من أجل الوصول إلى نتائج قريبة من الواقع، وتتمثل في طريقة المقارنة من أجل الوقوف وتحديد المناطق المتجانسة إلى جانب هذه الطريقة قمنا بتطبيق مقارنة ميكرواقتصادية إعتدنا فيها على دراسة عينات ميدانية من أجل إعطاء فكرة قريبة من الواقع على حقيقة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

## مراحل البحث:

قمنا بإتباع عدة مراحل لانجاز هذا البحث وهي كالتالي:

### المرحلة الاستطلاعية:

بعد اختيار موضوع البحث الذي يعتبر تكملة للبحث الذي قدمته للحصول على شهادة الماجستير، قمت بالاطلاع وقراءة مختلف المراجع سواء تلك المتعلقة بالبحث مباشرة او تلك التي تمس موضوعنا بطريقة غير مباشرة وقد ساعدتنا هذه المرحلة في فهم أبعاد وجوانب الإشكاليات.

### المرحلة الميدانية:

خلال هذه المرحلة قمنا بما يلي:

#### أ. جمع معطيات إحصائية لدى المصالح الإدارية:

قمنا بالاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية للاطلاع على الوثائق الرسمية من اجل جمع اكبر عدد من الوثائق والإحصائيات المتعلقة ببحثنا وهي:

- المديرية الفلاحية لكل من ولايتي بسكرة وباتنة.
- مديريات التخطيط لكل من ولايتي بسكرة وباتنة.
- مديريات الري لكل من ولايتي بسكرة وباتنة.
- مديريات النقل لكل من ولايتي بسكرة وباتنة.
- مديريات الثقافة والسياحة لكل من ولايتي بسكرة وباتنة.

- المصالح التقنية لكل البلديات الواقعة في مجال الدراسة.
- المديرية الفلاحية الفرعية في مجال الدراسة.
- مديريات الري الفرعية في مجال الدراسة.
- إدارة مستشفى أريس.
- إدارة متقن أريس.
- إدارة مركز التكوين المهني أريس.
- إدارة عيادة الولادة بباريس

وقد وفرت لنا هذه المصالح الإدارية مجموعة من الوثائق الرسمية ذات فائدة كالمخرائط والتقارير وبعض مخططات المشاريع وغيرها، غير ان تضارب بعض الأرقام الإحصائية خاصة منها المتعلقة بالفلاحة والري وجهتنا للقيام ببحث ميداني.

#### ب. جمع معطيات ميدانية:

- وتعتبر هذه أهم مرحلة في إعداد البحث لأنها تتعلق مباشرة بموضوع الدراسة وقمنا من خلالها بـ:
- إجراء استجوابات عديدة مع السكان لتحديد وإحصاء الخدمات والتجهيزات التي تخص بعض المراكز السكانية.
  - إجراء استجوابات عديدة مع بعض العائلات لإحصاء التجهيزات التي تميز بعض المساكن في التجمعات السكنية الريفية.
  - إجراء مقابلات ميدانية مع السكان لتحديد الفعل الاجتماعي وعلاقته بموضع المسكن داخل تجمع سكني.
  - إجراء مقابلات ميدانية مع الفلاحين لتوضيح الوضعية الزراعية وبعض العوامل المتحكمة في توسعاتها والاطلاع على بعض المشاكل التي تعيق الفلاح وسير هذا القطاع بصفة عامة.

- إجراء دراسة ميكرواقتصادية بالاعتماد على معطيات إحصائية ميدانية وذلك باستعمال أسلوب الاستجواب على عدة تساؤلات قدمت في استمارة أخذنا فيها بعين الاعتبار أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وذلك لتفادي بعض التناقضات في الأرقام التي تحصلنا عليها من بعض المصالح الإدارية. وذلك من أجل تقديم صورة تقريبية عن الواقع الاقتصادي المحلي. انطلاقاً من مستثمرات ذات مواقع معينة مدروسة خصيصاً لهذه العملية.

- قمنا بإجراء بعض التحقيقات الميدانية لإحصاء ومعرفة أهمية بعض النشاطات الحرفية الجديدة بالمنطقة (كصياغة الذهب، وتصنيع الخشب،...) لأن هذه النشاطات تميز بعض الجهات بالمنطقة وذات مداخيل معتبرة وغير مصرح بها لدى المصالح الخاصة، وذلك بهدف تحديد دور هذه النشاطات في الديناميكية الاجتماعية الاقتصادية بالمنطقة.

- أجرينا بعض التحقيقات الميدانية بهدف تحديد أصول الأموال المستثمرة مع تحديد مساهمتها الفعلية في تنمية المنطقة واعتمدنا في ذلك على أخذ عينة عشوائية في منطقة مدروسة خصيصاً لهذا التحقيق.

## مرحلة تحليل المعطيات

بعد عمليات جمع المعطيات والمعلومات المرتبطة بموضوع البحث قمنا بتحليلها من أجل إبراز دور تنظيمات التهيئة القديمة والجديدة وفعاليتها الاجتماعية والاقتصادية في إطار مجال الدراسة وذلك بعد قيامنا بإعداد خطة للبحث تحتوي على ثلاثة أبواب :

### - الباب الأول : المجال الأوراسي: التنظيمات الاجتماعية والمجالية والتهيئة القديمة

يتضمن هذا الباب ثلاث فصول وهي:

#### I - الخصائص الفيزيائية للأوراس

#### II - التنظيم الاجتماعي للسكان



### III - الأوراسي وتطبيقات التهيئة القديمة في تنظيم واستغلال المجال

قمنا من خلال هذا الباب بتحديد الإطار العام للمجال الأوراسي مع تشخيص أهم معالم التهيئة القديمة على مستوى بعض المنظمات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية وذلك إنطلاقاً من دراسة وتحليل جملة من المعطيات من أجل إبراز العلاقات القديمة بين المجال والمجتمع في تحديد مختلف المنظمات مع تحديد مختلف أشكال وأنماط الظواهر الناتجة عنها.

#### -الباب الثاني : المجال الأوراسي : الانتقال من شبكة قروية إلى شبكة حضرية.

يتضمن هذا الباب أربعة فصول وهي:

I- الشبكة القروية القديمة: مناطق للوظائف والتسيير.

II- التهيئة الجديدة ووضع الشبكة القروية القديمة.

III - الشبكة القروية الجديدة، الوظائف والأشكال.

IV - انعكاسات التهيئة الجديدة على الشبكة القروية.

من خلال هذا الباب قمنا بدراسة أصل وامتداد المراكز العمرانية في ظل مختلف مفاهيم التهيئة القديمة والجديدة مع تحديد بعض خصائصها والعلاقات الوظيفية التي تربطها، ضمن إطار تحليلي أبرزنا فيه أهم العناصر والأشكال المستمرة والمتغيرة والآليات التي تتحكم فيها.

#### - الباب الثالث : المجال الأوراسي: النتائج الاقتصادية للتهيئة القديمة والجديدة.

يتضمن هذا الباب أربعة فصول وهي:

I- النشاطات الفلاحية الجبلية.

II- فلاحية عصرية في وسط تقليدي.

III - دراسة اقتصادية للمستثمرات الفلاحية.

#### IV - المجال الأوراسي ومحاولات تخطي الاختلالات الاقتصادية.

في هذا الباب قمنا بدراسة مختلف الوضعيات الاجتماعية الاقتصادية عبر فترات مختلفة مع التركيز على الوضعية الاقتصادية الفلاحية من أجل إعطاء فكرة حول الرهانات والتحديات التي تحيط بالمنطقة وذلك انطلاقاً من تحديد إمكانياتها الاقتصادية الفلاحية ودورها في التوازنات الاجتماعية الاقتصادية على المستوى المحلي.

## الباب الأول

المجال الاوراسي: التنظيمات الاجتماعية

والمجالية والتهيئة القديمة

## المقدمة:

الهدف من دراسة هذا الباب هو عرض وتحليل لبعض العناصر الطبيعية والاجتماعية المكونة للمجال الأوراسي نظرا لكونها تمثل أساس لكل عمليات التهيئة لان:

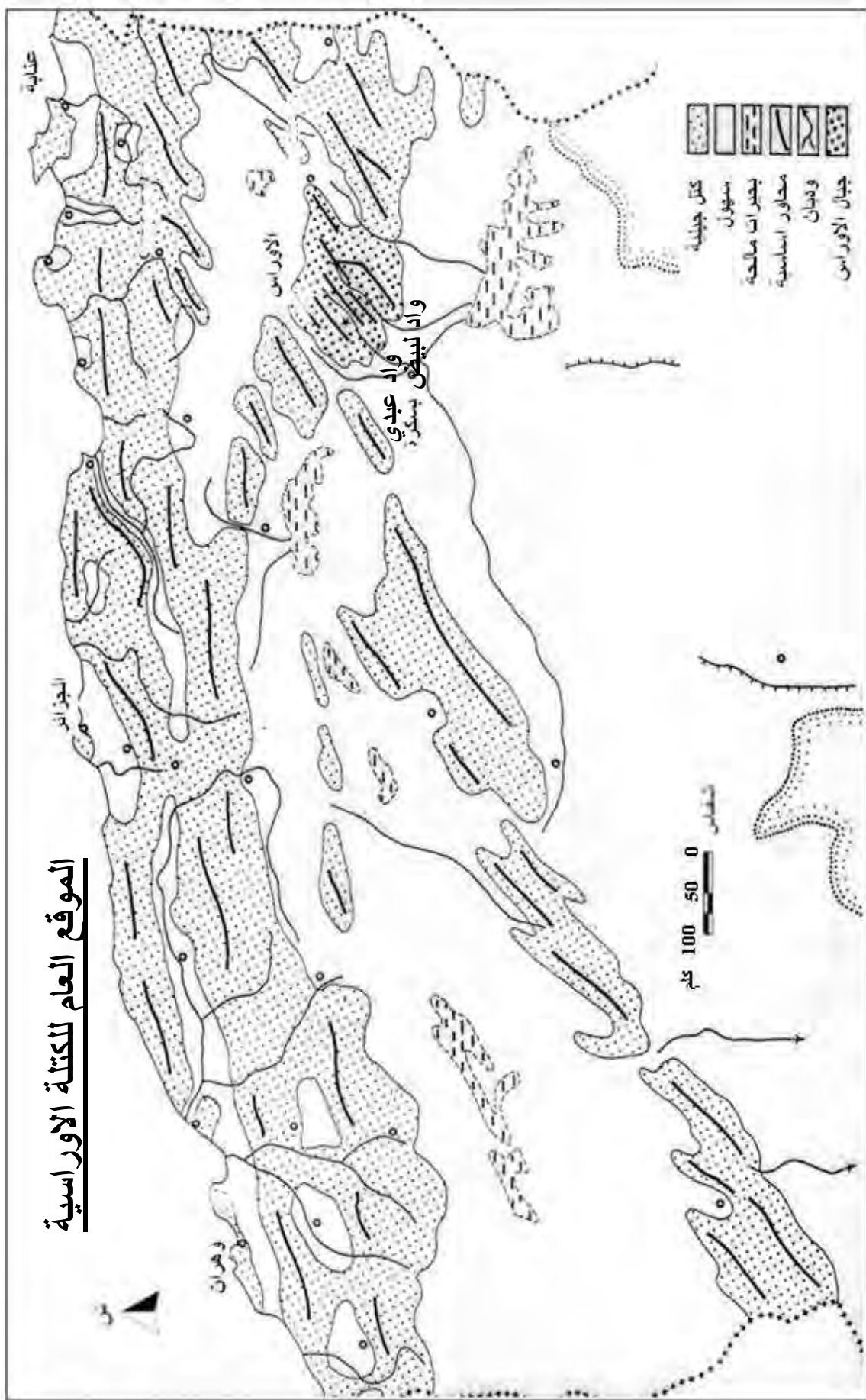
- المجال يلعب دور كبير خاصة على مستوى المجموعات الكبرى لكونه يمثل الركيزة لجميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

- التنظيمات الاجتماعية واتحاداتها تمثل الوحدة المحلية، تظهر هذه الاتحادات المحلية في الأوراس في شكل جماعات مستقلة عن بعضها البعض، تتميز بتنظيمات محلية واجتماعية متشابهة إلى حد بعيد أساسها يعود إلى ارث ثقافي قديم ساد المنطقة، وبمكنا قراءة ذلك من خلال التطبيقات الاجتماعية والمجالية المجسدة ميدانيا والتي تظهر من خلال تدخلات استصلاح الوسط الطبيعي وتكييفه مع بعض الاحتياجات، كما تظهر من خلال بعض التنظيمات الاجتماعية التي تعمل على تسيير وتحديد استغلال المجال وفق عدة معايير أهمها المعيار البيئي الذي يخول الاستفادة لمختلف أفراد القبائل من عدة مجالات ذات خصائص طبيعة مختلفة وذلك من اجل تحقيق التكاملات الاقتصادية اللازمة انطلاقا من مجال إنتاجي محدد يطلق عليه مجال العرش الذي حافظ على استمرار ظهور الحدود التقليدية للقبيلة في ظل مختلف التقسيمات الإدارية المنبثقة عن مختلف السياسات التي سيرت المجالات المحلية رغم زعزعة بعض التنظيمات القبيلة القديمة وتحديد ارتباطاتها بالمجالات المختلفة، السكنية والفلاحية.

الأوراس مجال جبلي ينتمي إلى الجزء الشرقي من سلسلة الأطلس الصحراوي المحصورة بين سلسلة جبال الأطلس الكبير في المغرب بالغرب والكتلة الجبلية جنوب تونس بالشرق.

المظهر العام لجبال الأوراس تبدو بشكل كتلي تحده من الشمال الهضاب العليا القسنطينية ومن الجنوب منطقة الزيبان ومن الشرق والغرب تحده كل من جبال المامشة ومثلي على التوالي يمتد على طول يقدر بحوالي 100 كلم وعرض يقدر بحوالي 90 كلم، بهذا يتربع على مساحة تقدر بحوالي

9000 كلم<sup>2</sup> (الخريطة رقم 01).



إداريا مجاله مقسم على ثلاث ولايات، باتنة وبسكرة وخنشلة تتربع على إقليميه أربع وثلاثون (34) بلدية، منها ستة عشر (16) بلدية واقعة ضمن منطقة الدراسة (حوضي وادي الأبيض، ووادي عبدي) التي تقدر مساحتها بحوالي 308854 هكتار (الخريطة رقم 02).



## I - الخصائص الفيزيائية للأوراس:

### مقدمة : لمحة عن تشكيل الكتلة الأوراسية

الإمكانات الطبيعية التي تتميز بها الأوراس (إمكانات مائية وزراعية ورعوية... الخ) ساعدت منذ القدم على استقرار السكان الذي بلغ عددهم حسب الإحصائيات الوطنية (2008) بـ 237825 نسمة منهم 148944 نسمة في منطقة الدراسة أي ما يعادل 62.6 % من إجمالي سكان الكتلة الأوراسية. هذه الأرقام توحى لنا بمدى أهمية الإمكانات الطبيعية التي تميز حوضي وادي الأبيض ووادي عبادي مقارنة بباقي الأحواض الأوراسية.

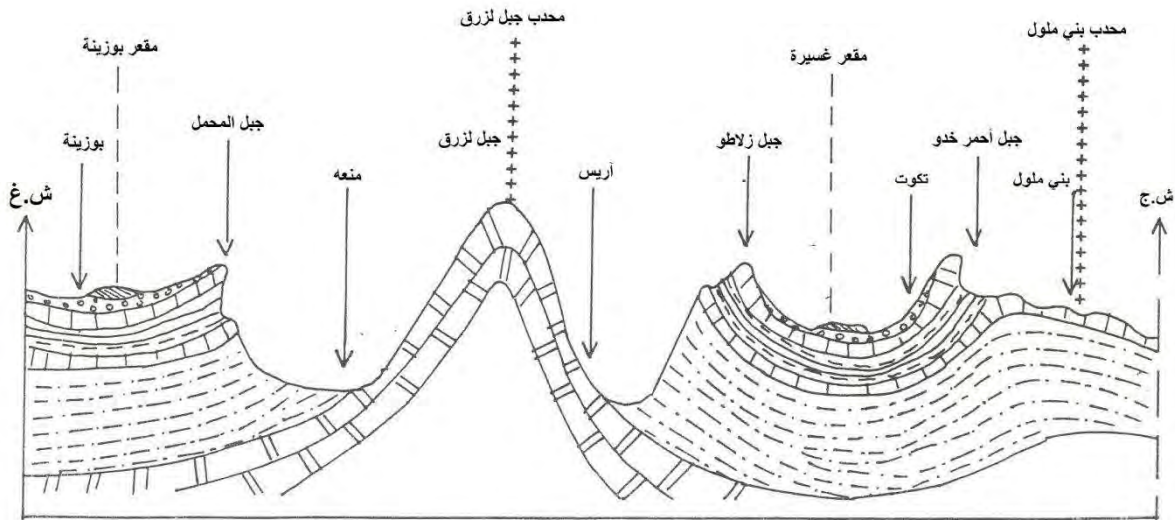
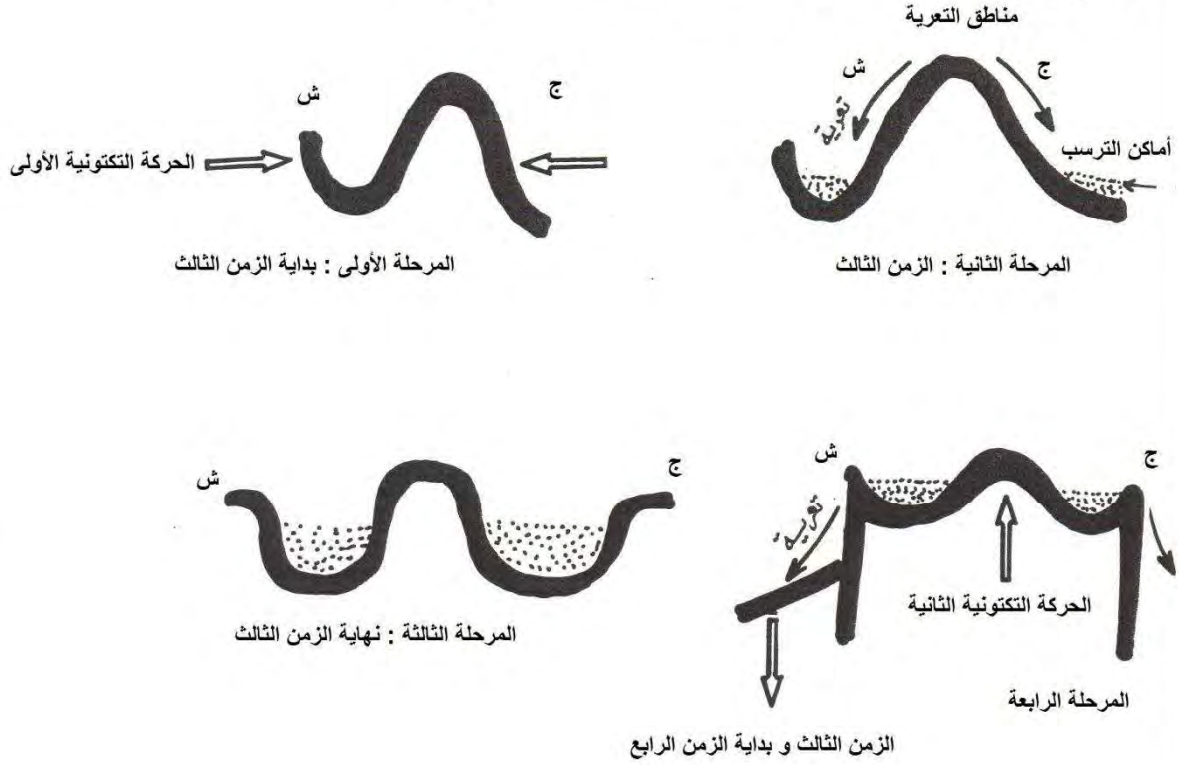
- من وجهة نظر جيولوجية حسب R.Laffite,1936,p13 هذه الأحواض ذات بنية ملتوية تتمثل في محددات ومقعرات كبيرة أهم هذه الأشكال في منطقة الدراسة مقعر بوزينة بحوض وادي عبادي وغسيرة بحوض وادي الأبيض ومحدد جبل لزرق الذي يفصل بين الحوضين، تشكلت معظم معالمها في بداية الزمن الثالث خلال المرحلة بعد اللوتيسيان التي تم خلالها ظهور مجموعة من السلاسل الجبلية منتظمة وشبه متوازية فيما بينها مجموعة من أحواض ذات اتجاه شمال شرق / جنوب غرب (المخطط رقم 1).

هذه السلاسل الجبلية تتميز بتكوينات صخرية رسوبية متعددة تظهر بشكل طبقات كلسية تميز أكثر المناطق الشمالية للأحواض ومارنية تتخللها أشرطة جبسية تميز المناطق الجنوبية (الأقسام الجنوبية من الأحواض)، إلى جانب هذه التكوينات تظهر طبقات صخرية أخرى كالحجر الرملي والكلس المارني وغيرها من التكوينات الرسوبية. هذه الطبقات تظهر في معظم الأحيان بأشكال طبقية متساوية، وغير



## مراحل تشكل الكتلة الأوراسية

مخطط رقم : 01



محاور المحدثات	+++++	مارن		طين - جبس	
محاور المقعرات	- - -	مارن- رمل		كونقلوميرا	
		كلس- حجر رملي		كلس	

المصدر : R.Guiraud

متصلة يتعدى سمكها أحيانا 30 م تتكشف أحيانا وتظهر في أحيان أخرى مغطاة بتكوينات الزمن الرابع.

- ومن جهة نظر جيومورفولوجية حسب J.Ballais "أهم الأشكال الجيومورفولوجية التي تميز الأوراس هي الأحادير المختلفة الأشكال أما باقي الأشكال تظهر بصورة ضعيفة أو منعدمة".

أشكال الأحادير تميز أكثر مناطق اتصال الأقدام الشمالية والجنوبية، كما تظهر على مستوى الأحواض الكبيرة عند مناطق الاتصال بين السلاسل الجبلية بقاعدة الأحواض وتظهر أكثر في حوض وادي الأبيض خاصة عند نهايات سفوح سلسلة جبل لزرق وزلاطو، عند منطقتي أريس وتيغانيمين، وبمستويات متعددة أقصاها ثلاثة مستويات كما في منطقة شير بحوض وادي الأبيض، في بعض الأحيان النهايات السفلى لهذه الأحادير تظهر مندججة مع تكوينات المساطب المائية التي يقتصر ظهور معظمها على مستوى ضفاف الأودية الرئيسية، هذه الأشكال تمثل أهم المناطق الاقتصادية الزراعية للسكان. إلى جانب أهم هذه الأشكال الموروثة عن الزمن الرابع، يسود حاليا المنطقة الأوراسية ديناميكية أساسها يتمثل في التعرية المورفوناحية، تظهر آثارها واضحة على مستوى السفوح وأقدام الجبال في شكل تعرية خطية يمثل الحز وزحف التكوينات السطحية أهمها إضافة إلى ديناميكية الأودية التي تختلف شدتها من جهة لأخرى حيث تساعد كثيرا على تراجع الحواف الداخلية للمساطب خاصة في الفترات المطيرة أين تزداد الحمولة السائلة والصلبة لهذه الأودية التي وصلت حسب (M.Duquesnv, 1949, p 37) في وادي الأبيض عند مخرج الوادي بخانق تيغانيمين إلى 350

م<sup>3</sup>/ثا منها 2% حمولة صلبة أي ما يعادل 7 مليون م<sup>3</sup> سنويا. هذه الديناميكية ذات مفعولين :

-الأول إيجابي : يتمثل في توفير المياه للعديد من البساتين الواقعة على ضفاف الأودية الرئيسية.

-الثاني سلبي : تخلق أعباء للمحليين لاستصلاح الأراضي وتلف المحاصيل أثناء الفيضانات ويفقر

التربة من بعض معادنها، حيث أثبتت بعض التجارب في وادي الأبيض للباحث (M.Duquesnv,1949,p48) بأن كمية المعادن المنحلة تصل إلى 800 ملغ/ل في القسم الأوسط،

وذلك نتيجة للطبيعة الطبوغرافية المتميزة بشدة إنحداراتها.

## 1 - التباين الطبوغرافي :

من أهم خصائص الكتلة الأوراسية تكمن في كونه يمتاز بعدة واجهات أهمها الواجهة شرق/ غرب والواجهة شمال / جنوب (الخريطة رقم 03).

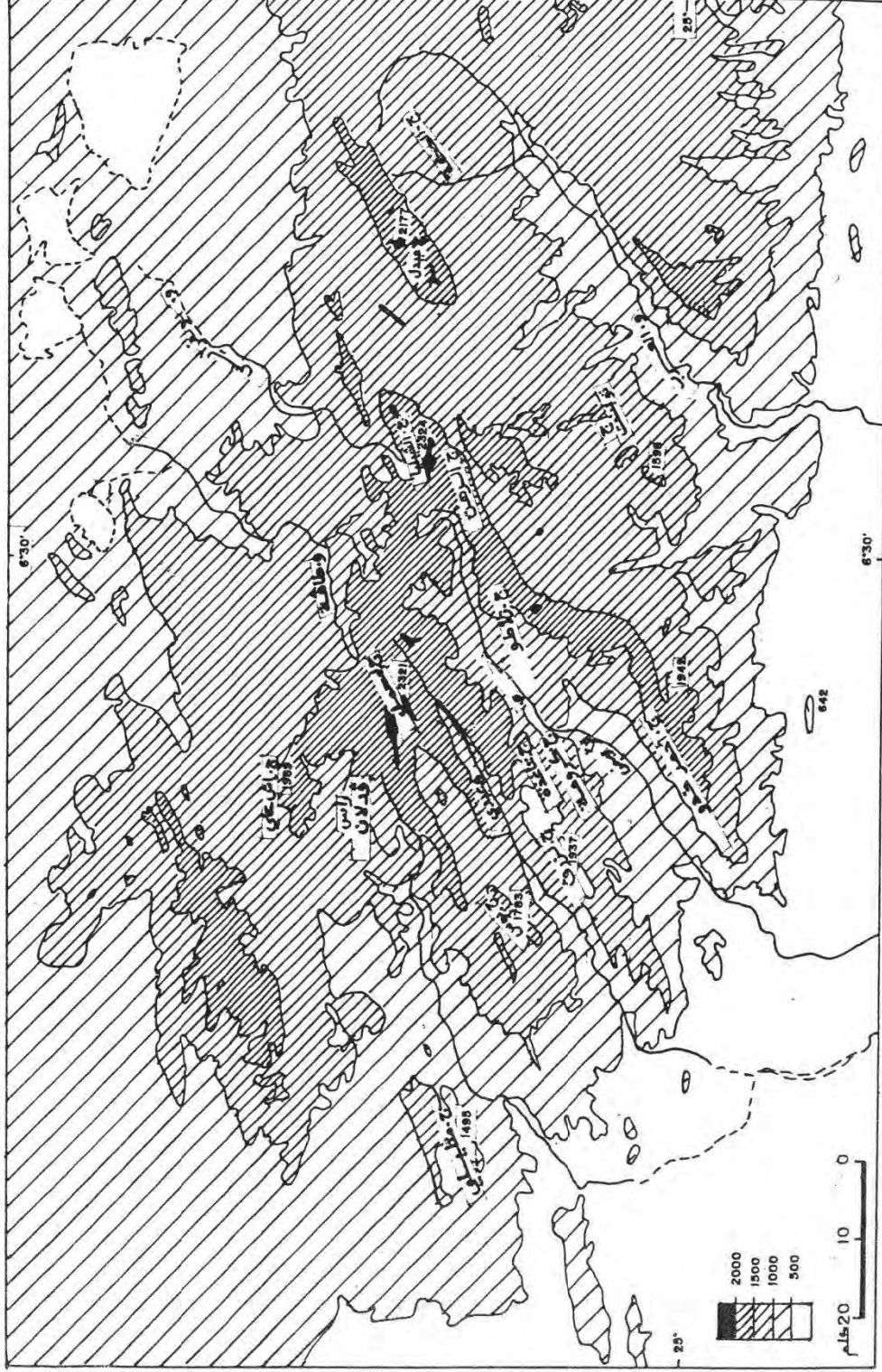
**1.1 - الواجهات شرق/ غرب :** هذه الواجهات تمثل السلاسل الجبلية التي تأخذ الاتجاه شرق غرب/ شمال شرق، ارتفاعاتها تصل إلى حوالي 2000 م في الجهة الغربية، ينتهي ظهورها قرب مناطق الشطوط الجنوبية بارتفاعات لا تتعدى 33 م.

أهم السلاسل الجبلية التي تمثل هذه الواجهات، سلسلة جبل لزرق التي تمثل العمود الفقري للأوراس حيث تفصل بين حوض وادي عبيدي وحوض وادي الأبيض أين تتمركز معظم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، من أقصى جنوب هذه السلسلة تبدأ سلسلة أحمر خدو وتنتهي عند مشارف وادي الأبيض ذات اتجاهات توافق تقريبا اتجاه السلسلة السابقة وذات ارتفاع لا يتعدى 1700 م تتميز ب بروز حوافها الصخرية، وانحدارات أقل شدة من سابقتها، ويبدو ذلك واضحا عند مناطق الألتواءات التي تغير فيها هذه السلسلة اتجاهها لتأخذ الاتجاه غرب جنوب غرب/ شرق شمال شرق. هذه الخاصية الطبوغرافية تأثر كثيرا على نمط حياة السكان، على إثرها يتحدد بعض الأنواع الزراعية واختيار المواقع السكنية أما الطبوغرافية البسيطة (0-12%) والمتوسطة (12-25%) المتميزة بسطوح تغطيها مواد رسوبية توفر اختيار الأماكن الزراعية وبعض المراعي الصيفية، توافق مناطق الأحادير والمساطب المختلفة.

**2.1 - الواجهات شمال / جنوب :** هذه تميز سفوح الجبال الواقعة في المناطق الشمالية (إشمول، شليا، المحمل...) وكذلك أقدام جبال المناطق الجنوبية، تصل ارتفاعاتها في الشمال إلى حوالي 2000 متر عند جبل إيش علي وفي الجنوب لا يتعدى ارتفاعها 122 م في سلسلة تلال قرقيط الممتدة من الغرب في اتجاه الشرق مشكلة حزام تنتهي عنده الكتلة الأوراسية في الجنوب.

تضاريس وادي الأبيض و وادي عبيد ضمن الأوراس

خريطة رقم : 03



المصدر : J.P. BALAIS 1980

هذه الوضعية الطبوغرافية خلقت وضعية خاصة لأحواض الأوراس، حيث جعلت من الأقسام الجنوبية تتأثر بفعاليات المناخ الصحراوي والقسم الشمالي يتأثر بفعاليات التيارات البحرية وذلك يعود إلى كون القمم العليا للسفوح تشكل حزام أمام التيارات القادمة من حوض البحر الأبيض المتوسط، وانفتاح الأحواض على الجنوب يسمح بوصول التيارات الصحراوية إلى الأجزاء العليا منها هذا من جهة ومن جهة أخرى تعدد الواجهات والفوارق الكبيرة في الارتفاع هذه عوامل تعكس لنا مدى تنوع الأوساط الطبيعية بالمجال الأوراسي.

## 2- المناطق الطبيعية :

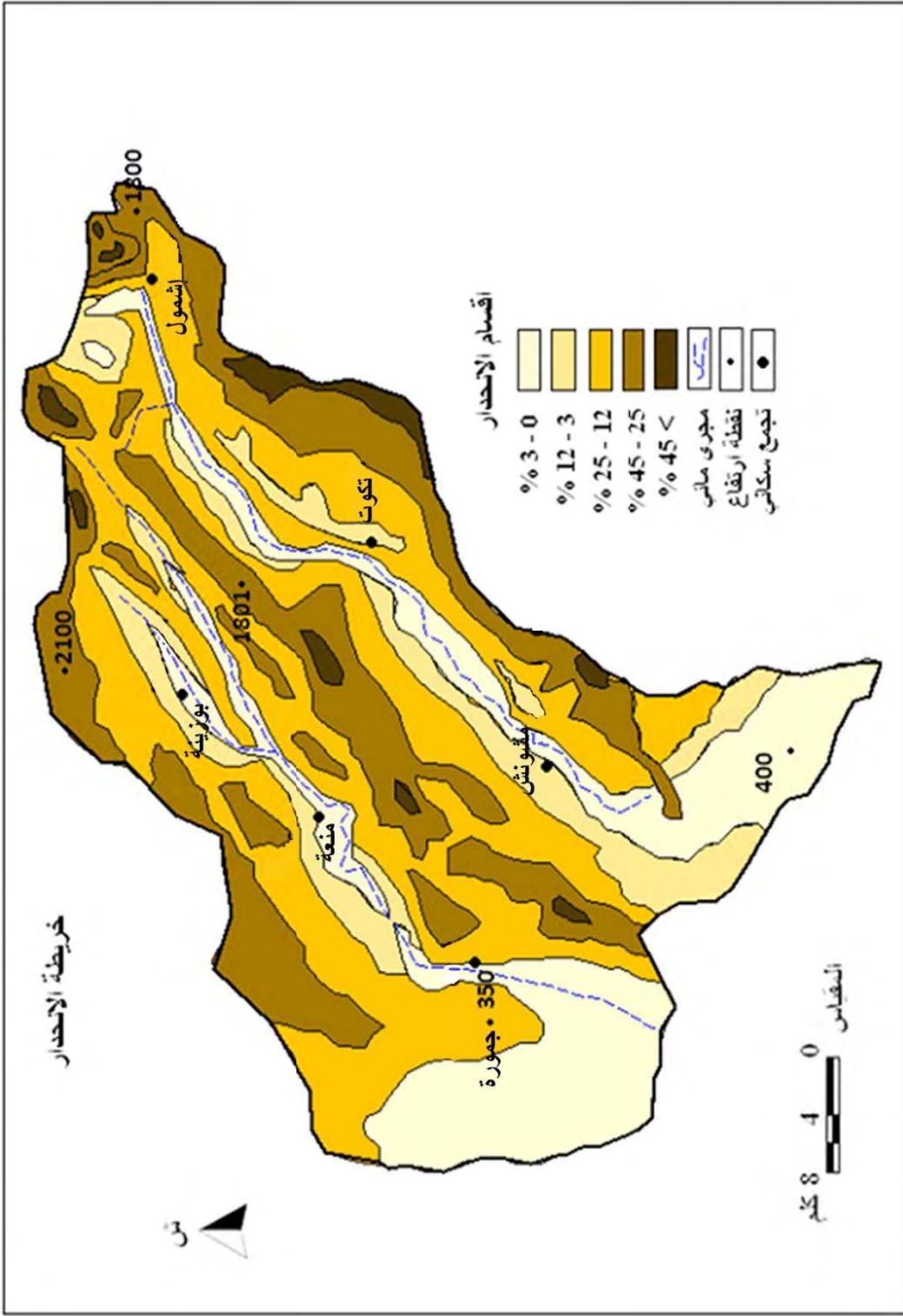
إنطلاقا من وضعية الكتلة الأوراسية بالنسبة للمجال الجزائري جعلت من خصائصها الطبوغرافية واحدة من أهم العوامل المحددة لاستغلالها المحلي ويمكننا تقسيمه إلى ثلاثة أقسام كبرى الأقدام الشمالية والجنوبية والأحواض.

**1.2 - الأقدام الشمالية:** تمتد من خنشلة شرقا إلى غاية عين التوتة غربا على مسافة تقدر بحوالي 100 كلم متوسط ارتفاعها يقدر بحوالي 1500 م تتميز بتدرج الانحدارات من البسيط إلى الشديد وبتساع سهولها التراكمية التي تظهر على شكل شريط غير مستمر تتخلله تحديات جبلية ذات تكوينات صخرية صلبة، أو مجاري مائية تأخذ أهم منابعها من السفوح الشمالية عبر أودية متعددة أهمها وادي الطاقة، هذه الخصائص الطبوغرافية والهيدروغرافية أدت بهذه المناطق بأن تستقطب عبر التاريخ العديد من المجتمعات وذلك نظرا لوفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

**2.2 - الأقدام الجنوبية :** تمتد من لوطاية غربا إلى خنقة سيدي ناجي شرقا تمتد على مسافة تقدر بحوالي 90 كلم أقل انحدارا من سابقتها يغلب عليها طابع الانحدار الضعيف والمتوسط (0-25%) (الخريطة رقم 04).

ارتفاعها يقدر بحوالي 125 م يقطعها مجموعة من الأودية ذات أهمية أكبر من سابقتها (وادي العرب ووادي الأبيض ووادي الحي وعبدي) ساعدت على تثبيت السكان وتطوير العمران في محيطات

خريطة رقم 04:



المصدر : الزايب . ص

مصباتها وذلك نظرا لما توفره من مياه، حيث نجد مجموعة من مدن بربرية ورومانية تظهر على شكل خطي يوافق امتداد السفوح من الشرق إلى الغرب أهمها بسكرة، بادس، الخنقة، التهودة نفس الظاهرة العمرانية تتميز بها الأقدام الشمالية تتمثل أهم مراكزها في خنشلة، قايس، تيمقاد، تازولت... الخ. رغم الاختلافات الطبوغرافية والعوامل الطبيعية الأخرى بين الأقدام الشمالية والجنوبية فإننا نلاحظ هناك تجانس في كيفية اختيار تموضع المراكز العمرانية، مما يجعلنا نتساءل عن أصل هذه الظاهرة؟ هل تخضع لعوامل محلية أو تستمد فعاليتها من المحيطات المجاورة (الهضاب العليا، الزيبان)، أو من المناطق الداخلية للكتلة الأوراسية، أو من مناطق أخرى بعيدة؟

**3.2 - الأحواض :** "يعتبر حوض وادي عبدي ووادي الأبيض أهم أحواض الأوراس، وتشكل قلب بلاد الشاوية". (D. JemmaGouzon, 1984, p 30).

أهم ما تتميز به الكتلة الأوراسية عن غيرها في سلسلة الأطلس الصحراوي هو كونها تتوفر على مجموعة كبيرة من الأحواض أساسها يتمثل في مجموعة من أودية شبه متوازية أهمها وادي لبيض ووادي عبدي، ذات اتجاهات ج-غ/ش-ق متوسط ارتفاعها يتراوح بين 1300م و1100م تتميز الأقسام العلوية للسلاسل الجبلية بإنحدار شديد يتجاوز أحيانا 45% ويتدرج على مستوى سفوح السلاسل المشكلة للأحواض من الضعيف إلى المتوسط (0-25%).

**1.3.2 - حوض وادي عبدي :** يقدر طوله بـ 64 كلم وعرض يقدر متوسطه بحوالي 13 كلم يأخذ أهم منابعه الشرقية من جبل برقوق على ارتفاع يقدر بحوالي 1800م ومن الجهة الشمالية والشمالية الغربية تأخذ منابعه من جبل الحمل الذي يقدر ارتفاعه بحوالي 2124 م، ينتهي عند منطقة قديلة بارتفاع يقدر بحوالي 300 م أهم الأودية التي تغذيه هي وادي بوزينة ووادي تاغيت.

الفارق الكبير في الارتفاع بين القسم العلوي والسفلي أعطى للحوض ميزة المناخات المحلية التي يصنفها المحليون إلى بارد يسود القسم العلوي ومعتدل يميز القسم الأوسط وحار يسود القسم الجنوبي.

هذه الميزة ساعدت المحليين على الاستقرار بهذا الحوض ويعكس لنا ذلك مجموعة القرى القديمة التي يصنفها موريزو بأنها تمثل أكبر وحدة سكنية مقارنة بباقي الأحواض، كما يتوفر حاليا على شبكة عمرانية تتمثل في مجموعة من قرى متوضعة على شكل خطي تشرف على البساتين المنتشرة على ضفاف الأودية الكبيرة حيث تتراوح المسافات التي تربط بين مركز عمراي وآخر من 7 إلى 10 كلم في مناطق الواحات وبين 2 و8 كلم في القسم الشمالي.

**2.3.2 - حوض وادي الأبيض :** يمثل محور الكتلة الأوراسية يقدر طوله بحوالي 76 كلم ومتوسط عرضه 17 كلم ويتميز عن غيره بكونه أكثر سيلانا يأخذ أهم منابعه الشمالية الشرقية من السفوح الجنوبية والجنوبية الغربية لجبل شليا الذي يصل ارتفاعه إلى حوالي 2326م ومن الجهة الشرقية يأخذ منابعه من السفوح الغربية لجبل الرهن، ينحصر بسلسلي جبل لزرق من الغرب وسلسلة أحمر خدو من الشرق.

يظهر واسعاً في القسم العلوي إلى غاية تيغانيمين أين يلتقي محور جبل زلاطو بجبل لكرومة ليشكل في هذه المنطقة خانق تيغانيمين، يغذي مجراه الرئيسي مجموعة من أودية أهمها وادي شناورة بالشرق ووادي لمدينة بالشمال الغربي.

يوجد بالحوض سهول فيضية واسعة في القسم الشمالي وضيقة أو منعدمة في القسم الجنوبي الذي يقدر متوسط ارتفاعه بحوالي 320م.

بهذه الخصائص فإن هذا الحوض لا يختلف كثيراً عن سابقه باستثناء وجود خانق تيغانيمين الذي يعمل كحاجز أمام مرور التيارات البحرية من الشمال إلى الجنوب كما يقلل من فعاليات مرور التيارات الصحراوية إلى الأجزاء الشمالية من الحوض.

بصورة عامة يمكننا القول بأن الأحواض في الأوراس تمثل أساس لكل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية نظراً لطبوغرافيتها المغلقة التي تطرح مشكلة العزلة مما يجعل معظم التبادلات تتم بشكل يوافق الامتداد الطولي للأحواض.



**3 - المناخ :** يطغى عليه طابع مناخ البحر الأبيض المتوسط بالشمال والوسط، والطابع القاري بالقسم الجنوبي ويعتبر واحد من أهم العناصر التي تدخل في تنظيم الحياة الاجتماعية، بموجبه تتحدد كل حركات السكان.

الأوراس يتمتع بتنوع مناخي كبير يستدعي دراسة شاملة لكل مناطقه، لكن نظرا لقلّة المحطات المناخية وعدم وجود سلسلة مستمرة وشاملة لكل المعطيات المناخية فإننا سوف نعتمد على بعض المحطات الرئيسية المتمثلة في : محطة باتنة، أريس، وبسكرة التي من خلالها يمكننا إعطاء فكرة عامة حول المناخ السائد بالأوراس وذلك انطلاقا من معطيات سالتزر.

### **1.3 - الحرارة : درجات حرارية متباينة**

درجات الحرارة المسجلة بمختلف المحطات (الجدول رقم 01)، توضح لنا بأن الأوراس يعرف أدنى درجات حرارته خلال الفترة الممتدة بين شهر ديسمبر وفيفري، سجلت محطة أريس في شهر جانفي حوالي  $0.8^{\circ}$  م كمتوسط أدى درجات الحرارة وخلال نفس الشهر سجلت كل من محطة باتنة وبسكرة أدنى درجات حرارتها المقدرة بحوالي  $0.3^{\circ}$  م و  $6.4^{\circ}$  م على التوالي.

بينما نسجل درجات الحرارة القصوى خلال شهر جويلية وأوت، حيث وصل متوسط الحرارة خلال شهر أوت في محطة بسكرة إلى حوالي  $39.1^{\circ}$  م، ووصل نفس المتوسط في كل من محطة أريس وباتنة إلى حوالي  $30.7^{\circ}$  م و  $32.3^{\circ}$  م على التوالي.

هذا التباين الحراري في الأوراس يخضع لعدة عوامل أهمها على المستوى المحلي يكمن في عامل الارتفاع تناقص الحرارة بـ  $0.5^{\circ}$  م /  $100$  م بالنسبة للمعدلات السنوية وبـ  $0.4^{\circ}$  م /  $100$  م بالنسبة لمتوسطات الحرارة الدني وبـ  $0.7^{\circ}$  م /  $100$  م بالنسبة للقيم القصوى (M.R.A, 1982).

أهم ما يمكننا استخلاصه من درجات الحرارة المسجلة عبر مختلف المحطات السابقة هو كون المنطقة تتميز بفصلين :

جدول توزيع درجات الحرارة

الجدول رقم (01) :

M''	بسكرة				باتنة				أريس				الخطة		
	M	$\frac{A}{-}$	m	M''	M	$\frac{A}{-}$	m	M''	M	$\frac{A}{-}$	m	M''			
24	16.1	11.25	6.4	-1	19.9	9.5	4.90	0.3	-8.5	21	9.9	5.35	0.8	-7.6	جانفي
28	18.3	13.15	8	0.2	22.6	11.5	6.5	0.6	-10	23	11.9	6.55	1.2	-6.0	فيفري
31.3	21.7	16.30	10.9	1	26.2	14.3	6.5	2.7	-6.8	24.5	14.3	8.8	3.3	-6.0	مارس
38	26.7	20.2	14.3	5.5	30.8	18.9	11.9	5	-6.4	29.1	19.7	13.1	6.6	-0.0	أفريل
40	30.2	24.7	18.6	8.4	34	23.6	15.9	8.3	1.6	30	22.3	15.8	9.3	-3.0	ماي
46	36.2	29.95	23.7	16.4	40	28.9	20.9	13	3.2	34.7	29.0	22.3	15.6	8.0	جوان
47.5	40.1	33.35	26.6	20.2	40.6	33.3	24	16.1	7.4	39.0	32.1	24.6	17.1	11	جويلية
49.2	39.1	32.65	26.2	19.2	38.8	23.3	24	15.7	5.6	36.5	30.7	23.6	16.6	7	أوت
43.5	34.6	28.80	23	12	37	27.7	20	13	4	37	26.5	20.2	14.0	5.2	سبتمبر
38	27.7	22.45	17.2	8.2	31	21.2	14.8	8.5	-1.8	29.9	20.1	15	9.5	1.0	أكتوبر
29.5	21	16.25	11.5	2	26.5	15	9.60	4.2	-6.5	25.0	15.3	9.90	4.5	-0.5	نوفمبر
26.5	16.7	11.95	7.2	-1	21.5	10.7	5.90	1.1	-12.4	21.5	10.4	5.75	1.1	-7	ديسمبر

M''

الحرارة الدنيا المطلقة المسجلة

المصدر : سالتزر 1936/1914.

متوسط الحرارة الديني

المتوسط الشهري

M

متوسط الحرارة القصوى

M''

الحرارة القصوى المطلقة المسجلة

**1.1.3 - فصل حار :** يمتد من نهاية شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر وتمتد هذه الفترة في الأقدام الجنوبية إلى غاية شهر أكتوبر، حيث المديات الحرارية خلال هذه الفترة تكون كبيرة تتجاوز المعدلات السنوية، وتتعدى كل من المعدلات الحرارية الشهرية  $20^{\circ}\text{م}$  ودرجات الحرارة المطلقة  $35^{\circ}\text{م}$ .

**2.1.3 - فصل بارد :** ويمتد من نوفمبر إلى غاية مارس هنا المتوسط الشهري لدرجات الحرارة لا يتعدى  $20^{\circ}\text{م}$  في المناطق الجنوبية وحوالي  $10^{\circ}\text{م}$  في المناطق الوسطى والشمالية.

خلال الفصل البارد يمكننا ملاحظة تكوين الجليد نتيجة لانخفاض في درجات الحرارة إلى دون الصفر لتصل إلى أقل من  $-6^{\circ}\text{م}$  في كل من محطة أريس وباتنة خلال شهر ديسمبر وجانفي، ويمتد تسجيل هذه الدرجات الحرارية المنخفضة في المحطات السابقة وباقي معظم المناطق الوسطى والشمالية إلى غاية شهر أفريل، بهذا فإن أيام ظهور الجليد كثيرة التردد في هذا الفصل ويخص ذلك معظم مناطق الكتلة الأوراسة باستثناء القسم الجنوبي منه، حيث يصل متوسط أيام ظهور الجليد بالأوراس إلى حوالي 40 يوم/ سنة حوالي نصف هذه المدة (20 يوم /سنة) يتم ظهورها خلال شهر ديسمبر وجانفي.

ظهور الجليد يلحق أضرار كبيرة ببعض الزراعات خاصة منها زراعة بعض أنواع الأشجار المثمرة كالشمش والتفاح الذي يتأثر كثيرا بفعل توافق تشكيل الجليد مع فترة إزهاره مما يؤثر سلبا على مردود هذه الزراعة، كما حدث ذلك خلال ربيع سنة 2003، حيث أثر تشكيل الجليد على إنتاج معظم بساتين المشمش في المناطق الوسطى والشمالية للأحواض مما أدى إلى إتلاف كلي لمنتوج البساتين في أريس وثنية العابد وإلحاق أضرار كبيرة تتعدى نصف المنتوج حسب تقديرات الفلاحين في كل من منطقة منعة وتكوت هذه الظاهرة كثيرة التكرار بالأوراس، أحيانا يمتد أثرها ليمس زراعات أخرى خاصة منها زراعة الحبوب، بهذا فإن ظاهرة تكوين الجليد لا تقل خطورة عن باقي الظواهر الطبيعية الأخرى التي قد تلحق أضرار كبيرة على الزراعة كتساقط البرد والأمطار الأعصارية.

### 2.3 - تساقط الأمطار : غير منتظم.

التوزيع المجالي لتساقط الأمطار يتباين من جهة لأخرى تبعا لعدة عوامل أهمها عامل الارتفاع والواجهة (الجدول رقم 02).

#### المعدل الشهري لتساقط الأمطار

#### الجدول رقم : 02

المعدل السنوي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الشهر / المحطات
331.24	37.11	39.02	29.85	38.67	17.17	9.75	22.82	30.06	20.72	31.76	28.85	25.47	أريس
368.47	42.56	35.03	26.71	34.91	16.12	8.23	25.87	33.53	41.29	34.92	31.05	36.53	باتنة
153.13	18.4	12.53	12.58	8.7	0.00	0.85	10.11	20.74	11.98	13.52	15.55	28.17	بسكرة

#### المصدر : سالتزر 1936/1914

نسجل أكبر كميات لتساقط الأمطار في المناطق الجبلية الوسطى والشمالية حيث تستفيد من كمية تتراوح بين 400 و 600 ملم سنويا، تتناقص هذه الكمية داخل الأحواض لتصل إلى حوالي 331.2 ملم سنويا في محطة أريس بحوض وادي الأبيض، وإلى حوالي 2,22 ملم سنويا في ثنية العابد بوادي عبدي، ويزداد تناقص

التساقط أكثر على مستوى مختلف مناطق الأقدام الجنوبية ليصل إلى حوالي 153 ملم سنويا في محطة بسكرة بينما نسجل كميات أكبر في الأقدام الشمالية مقارنة بالأقدام الجنوبية حيث سجلت محطة باتنة حوالي 368 ملم سنويا.

تتميز مختلف الكميات المتساقطة من الأمطار بعدم انتظام توزيعها، فمثلا يقتصر إجمالي توزيع معدل التساقط السنوي في محطة أريس على 65 يوم وفي محطة بسكرة ينحصر نفس المعدل السابق في 34 يوم، بهذا فإن المتوسطات الشهرية للتساقط هنا غير مهمة كثيرا نتيجة لقلّة عدد أيام التساقط.

إضافة إلى هذه الميزة فإن المنطقة تعرف في بعض الفترات أمطار سيلية كالتساقط في فيفري سنة 1962 في باتنة حيث تراوحت نسبتها بين 200 و 300 % من إجمالي المتوسط الشهري وفي خريف

1969 وصلت كمية التساقط خلال أيام إلى ضعف معدل التساقط السنوي، عادة تساقط مثل هذه الأمطار السيالية يتم بشدة كبيرة يتعدى أقصاها في بعض الأحيان 20 ملم/ ساعة حسب سالتزر وعلى العموم معظم الكميات المتساقطة نسجلها في مرحلتين :

- الأولى : تمتد من شهر سبتمبر إلى غاية ديسمبر.

- الثانية : تمتد من شهر مارس إلى غاية أبريل.

بهذا فإن كل من المرحلة الأولى والثانية تمثل الفترات الرطبة، أما الفترة الجافة فتبدوا أطول نسبيا في المناطق الجنوبية، تبدأ من شهر أبريل إلى غاية شهر أكتوبر (المخطط رقم 02)، وفي المناطق الوسطى والشمالية هذه الفترة تبدأ أقصر من سابقتها تمتد من نهاية جوان إلى غاية نهاية أوت (المخطط رقم 03)، تتميز هذه الفترة بدرجات حرارية دنيا مرتفعة وتساقط ضعيف جدا، هذه الميزة تعيق تطور بعض النباتات والزراعات خاصة وأن هذه الفترة توافق فترة إزدياد حاجة معظم الزراعات إلى المياه.

### 3.3 - البرد : ظاهر مترددة شاملة لكل أنحاء الأوراس.

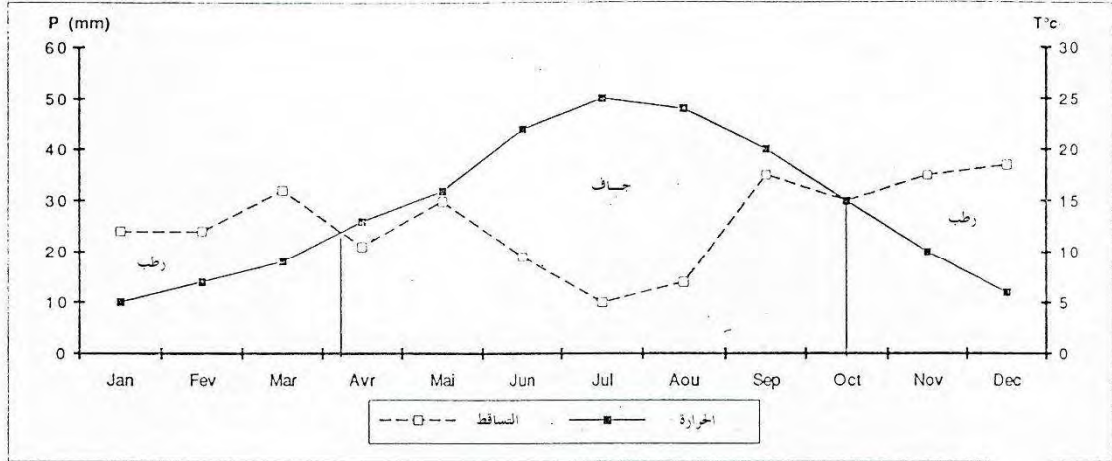
ظاهرة تساقط البرد كثيرة التردد في الأوراس، خاصة في فصل الصيف وبداية الخريف أين تشكل خطرا حقيقيا على المحاصيل الزراعية، حيث تساقطها خلال فترة قصيرة يكفي لأتلاف معظم المحاصيل الزراعية.

تزداد حدة هذه الظاهرة كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال، من جهة وكلما زاد الارتفاع من جهة أخرى، ويفسر لنا ذلك معطيات (الجدول رقم 03)، أين نلاحظ متوسط تساقط البرد ضئيل في المناطق الجنوبية، حيث سجلت محطة بسكرة متوسط يقدر بـ 0.8 يوم، بينما يزداد تساقط البرد أكثر في المناطق الشمالية والوسطى، ليصل متوسطه السنوي إلى حوالي 5.8 يوم في محطة باتنة و3.4 يوم في محطة أريس، يتم تساقط البرد على طول فترات السنة بشكل يتفاوت من شهر لآخر مع تردد أكثر في كل من فصل الشتاء والربيع. بهذه الخاصية فإن البرد يمثل خطر بدون معالم يشكل عبءة كبيرة للفلاحين لجني محاصيلهم الفلاحية سليمة من هذا الخطر.

### محطة أريس

الارتفاع : 1100م

المخطط رقم : 02

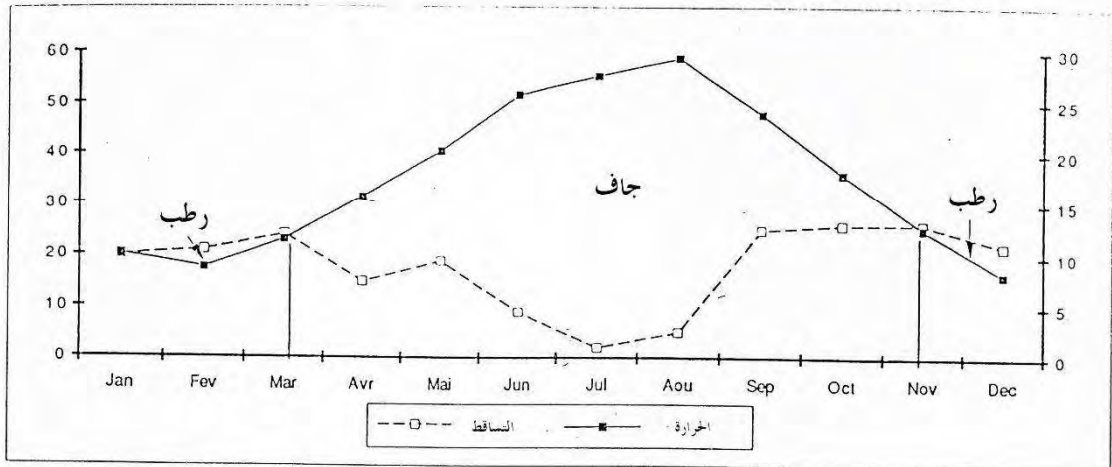


المصدر : سالتور : الفترة 1913-1938

### محطة بسكرة

الارتفاع : 456م

المخطط رقم : 03



المصدر : سالتور : الفترة 1913-1938

## المعدل الشهري لتساقط البرد

### الجدول رقم : 03

المعدل السنوي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الشهر اخطات
3.4	0.2	0.1	0.1	0.1	0.4	0.1	0.1	0.4	0.3	0.6	0.4	0.6	أريس
5.8	0.5	0.3	0.2	0.1	0.2	0.3	0.3	0.6	0.6	1.1	0.8	0.8	باتنة
0.8	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.0	0.1	0.0	بسكرة

المصدر : سالتزر 1936/1914

### 4.3 - الثلوج : ظاهرة محدودة الزمان والمكان.

يقتصر تساقط الثلوج عموما على فصل الشتاء والربيع، في بعض الأحيان تمتد فترة تساقطه لتشمل نهاية فصل الخريف، تتفاوت أيام تساقطه من جهة لأخرى تبعا لعامل الارتفاع، حيث يصل متوسط تساقطه السنوي في محطة الزقاق الموجودة على ارتفاع 1660 م إلى حوالي 64.2 يوم / سنة وينخفض هذا المتوسط ليصل إلى 15 يوم / سنة في محطة أريس الموجودة على ارتفاع 1100 م ويزداد هذا المتوسط انخفاضا في محطة باتنة الموجودة على ارتفاع يقدر بـ 1040 م ليصل بها إلى حوالي 8.3 يوم / سنة (الجدول رقم 04)، أما المناطق الجنوبية (الأقدام الجنوبية) فهي لا تعرف تساقط الثلوج إلا في فترات نادرة.

بهذا فإن تساقط الثلوج يقتصر عموما على القسم الأوسط والشمال من الكتلة الأوراسية، فترة تساقطه توافق الفترة الباردة، وتستمر فترة دوامه لمدة تزيد في بعض الأحيان عن شهرين في المناطق المرتفعة (الزقاق، المحمل، شليا) هذه الخاصية ذات دور ازدواجي، حيث تساعد على تسرب المياه ببطء مما يساهم بصورة كبيرة في تغذية المياه الجوفية من جهة ومن جهة أخرى يطرح مشكلة العزلة لبعض المناطق بفعل انسداد الطرق كما حدث للمركز الحضري لبلدية إشمول التي

عزلت لمدة أسبوع خلال شتاء 1994 مما أدى إلى طرح مشكلة تموين هذا المركز وإمداده  
بضروريات الحياة اليومية.

### جدول معدلات تساقط الثلوج

الجدول رقم : 04

المحطة	متوسط الأيام التي يتواجد فيها الثلج	متوسط أيام تساقط الثلوج في السنة
أريس	/	15
باتنة	14.4	8.3
بسكرة	/	/

المصدر : سالتزر 1936/1914

### 5.3 - الرياح : ذات اتجاهات رئيسية جنوبية غربية وشمالية شرقية.

شدة واتجاه الرياح تتباين من جهة لأخرى تبعا لوضعية كل منطقة فحسب معطيات سالتزر، فإن الأقدام الجنوبية تتأثر بفعل هبوب رياح ذات اتجاهات مختلفة شمالية شرقية، شمالية غربية وغربية جنوبية، أما هبوب الرياح في الأحواض فهو يوافق نسبيا اتجاهها، تمب بقوة خلال فصل الشتاء وبداية الصيف.

إضافة إلى هذا فإن المنطقة تعرف هبوب رياح السيروكو التي يمتد أثرها ليمس مناطق عديدة شمال الكتلة الأوراسية (الهضاب العليا وغيرها) وتعتبر مناطق الأقدام الجنوبية أكثر تأثرا بها، حيث يصل متوسط هبوبها في محطة بسكرة إلى 29.3 يوم/سنة، وتقل أثارها كلما اتجهنا نحو الشمال، حيث يصل متوسط هبوبها في أريس إلى 20 يوم/سنة وفي باتنة ينخفض هذا المتوسط ليصل إلى 19 يوم/سنة وعادة يعطي هبوب هذه الرياح جو ثقيل تقل فيه الرؤية.



إذن تعدد اتجاهات هبوب الرياح وقوة سرعتها التي تتجاوز في بعض الأحيان 80 كلم/سا (مصلحة الأرصاد مطار بسكرة 2001) تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر في القطاع الفلاحي. حيث أدى هبوب الرياح على الأقدام الجنوبية خلال ديسمبر 2002 بسرعة قوية تتجاوز 90 كلم/سا إلى إتلاف مئات الهكتارات من زراعة الخضر وإحراق خسائر كبيرة بواحات النخيل والبيوت البلاستيكية الخاصة بزراعة الخضر بالدروع ومن جهة أخرى يخلف هبوب الرياح ولو بسرعة غير كبيرة خسائر كبيرة في إنتاج المحاصيل خاصة في السنوات الجافة، وذلك نظرا لارتفاع عمليات التبخر والتح التي تصل إلى 12 ملم خلال شهر جويلية في كل من محطة بسكرة وباتنة وكذلك تؤدي إلى انخفاض في نسبة رطوبة التربة خاصة بالأقسام الجنوبية للأودية الواقعة ضمن النطاقات المناخية شبه جافة والجافة.

### 6.3- النطاقات المناخية: انتقالية من الجافة إلى الرطبة

تعدد الخصائص الميئورولوجية للأوراس قسم على إثرها الباحث (صالح جبايلي سنة 1978) المنطقة إلى عدة نطاقات مناخية (الخريطة رقم 05).

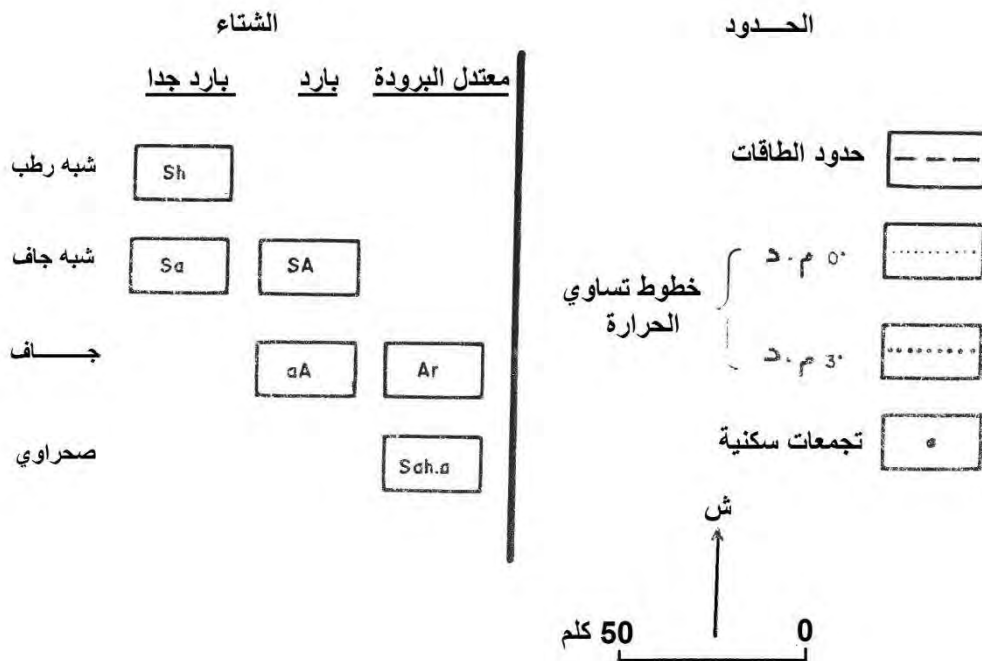
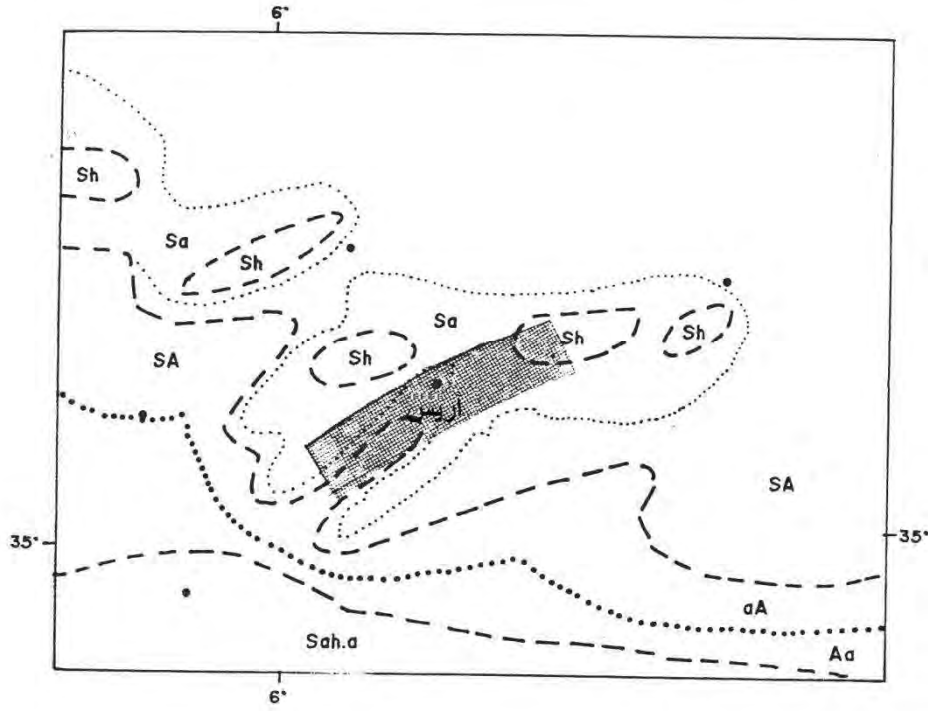
**1.6.3 - نطاق مناخي متوسطي شبه رطب :** ويخص المناطق التي يزداد ارتفاعها عن 1600 م يتميز بشتاء بارد ورطب يتراوح التساقط فيه بين 400 إلى 600 ملم/سنويا، ويخص هذا أقصى المناطق الشمالية للأحواض (جبل شليا والمحمل).

**2.6.3 - نطاق مناخي متوسطي شبه جاف :** هذا النطاق يخص معظم المناطق الوسطى والشمالية من الأوراس بهذا فهو يمثل جزء كبير من الأحواض المدروسة يتراوح فيها التساقط بين 200 و 400 ملم/سنويا.

**3.6.3 - النطاق المناخي الجاف:** ويخص هذا كل مناطق الأقسام الجنوبية، التساقط هنا لا يتجاوز 200 ملم/سنويا.

## خريطة المناخات الحيوية للأوراس

خريطة رقم : 05



المصدر: S.DJEBAILI.1978

نستخلص من هنا أن الانتقال من نقطة لأخرى على طول مسافة قصيرة نسجل تغير فجائي في النطاقات المناخية ويبدو ذلك واضحا على مستوى الأحواض الرئيسية، فمثلا الانتقال على طول وادي الأبيض الذي يقدر طوله بحوالي 78 كلم نسجل تدرج النطاقات المناخية من الشبه الرطب إلى الجاف هذه الميزة المناخية ساعدت على ظهور تنوع نباتي وزراعي مما يساهم في تحقيق تكاملات اقتصادية فلاحية عبر مجالات إنتاجية طويلة مستمرة.

#### 4 - الغطاء النباتي: منوع ويطغى عليه الصنوبر الحلبي والبلوط الأخضر.

المجال الأوراسي يحتوي على غطاء نباتي منوع يتربع على مساحة تقدر بحوالي 234113 هكتار بهذا فهي تمثل حوالي 4.185 % من إجمالي مساحة الغطاء النباتي الوطني، وحوالي 26% من إجمالي مساحة الأوراس، تتوزع أهم تشكيلاته النباتية في معظم المناطق الوسطى والشمالية، يطغى على أنواعها النباتية الطابع المتوسطي باستثناء الجهات الجنوبية أين تتطور بعض النباتات الصحراوية (الخريطة رقم 06).

هذه التشكيلات النباتية تتباين من جهة لأخرى تبعا لعالمي الواجهة والارتفاع، ويمكننا أن نميز هناك عدة أنواع نباتية أهمها يتمثل فيما يلي :

**1.4 - الأرز :** يظهر على ارتفاعات تتراوح بين 1300 و 2000 م بالتالي فهو يمثل أهم نباتات النطاق شبه الرطب، يغطي مساحة تقدر بحوالي 1750 هكتار أي ما يعادل 2.4% من إجمالي المساحة الغابية، يقتصر ظهوره على جبل شليا وإشمول.

حاليا هذا النبات يعرف تراجعا مستمرا نظرا للمعطيات المناخية الحالية المتميزة بارتفاع في درجات الحرارة التي تؤثر سلبا على نمو الشجيرات الصغيرة خاصة تلك المعرضة للإشعاع الكبير ( Forêt Domaniel de L'aures, 1995, P53). هذا من جهة ومن جهة أخرى انتشار بعض الأمراض إضافة إلى التدخلات السلبية للعامل البشري المتمثلة في القطع العشوائي للأشجار والرعي المفرط.



**2.4 - البلوط الأخضر :** ينتشر هذا النبات على مساحة كبيرة نسبيا تقدر بحوالي 25300 هكتار أي ما يعادل حوالي 35.3% من إجمالي المساحة الغابية، أهم نباتاته تظهر في منطقة بويغبال، على شكل غابات كثيفة يتعدى ارتفاعها في بعض الأحيان 1400 م، يتميز هذا النوع النباتي بكونه يتجدد طبيعيا وبشكل سريع خاصة في النطاقات المناخية الشبه رطبة والشبه جافة العلوية، ويمثل بالنسبة للمحليين إلى غاية الفترة الحالية أهم مصدر للطاقة، حيث تحول أخشابه إلى فحم أو تستعمل مباشرة للتدفئة، أيضا يمثل إحتياط هام لتغذية المواشي المرين لكون أوراقه تعتبر كغذاء جيد للمواشي.

**3.4 - الصنوبر الحلبي :** تغطي غابات الصنوبر الحلبي بالمنطقة مساحة كبيرة مقارنة بباقي الأنواع النباتية، حيث تقدر بحوالي 28541 هكتار أي ما يعادل 39.9% من إجمالي مساحة الغطاء النباتي بالأوراس، يتطور فوق ترب كلسومارنية على ارتفاعات تتراوح بين 1000 و1400 م كثافته في الشمال تتراوح بين 100 و120 شجرة في الهكتار وفي الجنوب تتراوح بين 60 و80 شجرة/هكتار. يعتبر الصنوبر الحلبي ذو قيمة اقتصادية كبيرة نتيجة لتعدد استعماله، حيث يدخل في صناعة الأعمدة، الدعائم، صناديق التعليب، صناعة النجارة، وغيرها من الاستعمالات الأخرى، بهذا فهو يعرف تراجعا كبيرا نظر للضغط المتزايد عليه من طرف العامل البشري من جهة والحرائق من جهة أخرى، مما أدى إلى تراجع أجزاء كبيرة من مساحته التي تناقصت بـ 30% خلال الفترة الممتدة بين 1954 و1994 (مديرية الغابات باتنة 1995).

**4.4 - العرعار الفينيقي :** يتربع على مساحة صغيرة نسبيا، تقدر بحوال 4760 هكتار أي ما يعادل 6.6% من إجمالي مساحة الغطاء النباتي، يظهر عموما في الجهة الشرقية ضمن النطاق المناخي شبه الجاف السفلي (ضواحي تيغانيمين وتكوت)، باقي المساحة النباتية المقدر بحوالي 11262 هكتار أي ما يعادل 15.7% من إجمالي المساحة النباتية، فهي تمثل الحلفاء وبعض نباتات السهوب كالشيخ وغيرها من نباتات أخرى، التي تلعب دورا مهما في هذه المناطق في تثبيت التربة بفعل تقليلها من سرعة جريان المياه، مما يساعد على تطوير بعض النباتات الأخرى.

## 5 - التربة :غير متطورة.

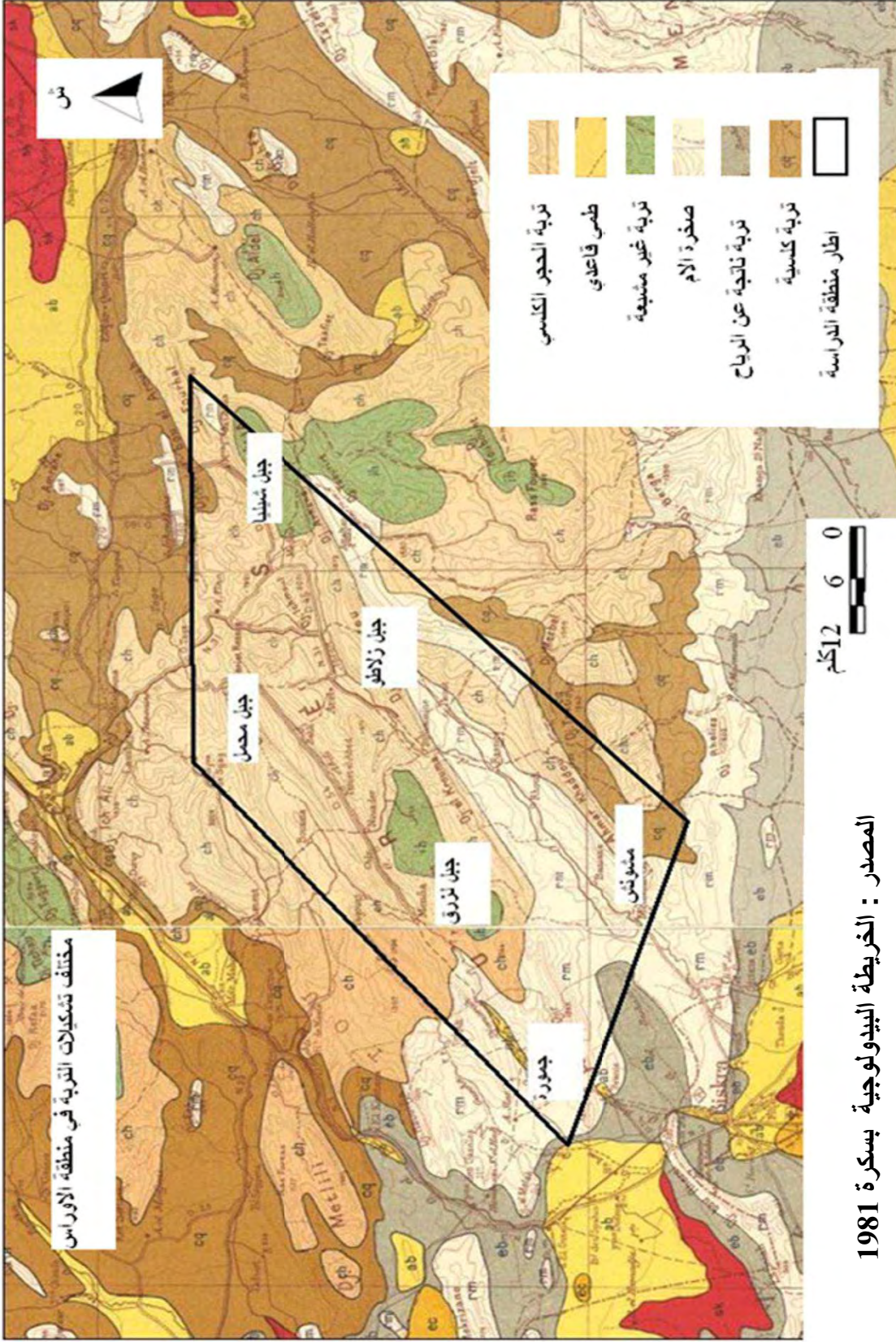
نظرا لغياب دراسات شاملة للتربة في الأوراس فإن كل المعطيات الخاصة بهذا الجانب تبقى نسبية أهم ما يمكننا استخلاصه من خلال الملاحظة الميدانية، هو أن أخصب الترب التي تميز المنطقة الأوراسية تنحصر في أماكن ضيقة، أهمها تظهر على مستوى الأحواض وعلى المنحدرات لا تزيد في الغالب عن 12 %، فبذلك فهي تتمثل عموما في ترب المساطب والحدورات وترب المناطق الانتقالية بين الجبال كما هو بمنطقة سهول اشمول الفاصلة بين جبل شليا وإشمول وسهول لردام الفاصلة بين جبل بوغيال وجبل المحمل، حيث سمك التربة هنا يتعدى في الغالب 100 سنم مما يساعد على تطوير بعض الزراعات خاصة منها زراعة الأشجار المثمرة، أما في المناطق السفلى من السفوح الشمالية والجنوبية تتميز بترب ذات سمك معتبر وألوان فاتحة يطغى على تكوينها الطابع الكلسي.

أما دراسة Rynkov,1967 الخاصة بأحواض الأوراس (الخريطة رقم 07) فيصنف التربة إلى عدة أصناف أهمها:

**1.5 - تجمع ترب شبه متطورة وترب المعادن :** هذه الترب تظهر على مساحة معتبرة من الكتل الأوراسية وتمثل ترب الانحدارات الشديدة والمتوسطة، تتميز بكونها تمثل ميادين الانتشار الضعيف للنبات، حيث يظهر عليها أحراش ضعيفة الكثافة.

**2.5 - تجمع ترب قليلة التطور وترب كلسوماغنيزيومية وبنية :** وتميز أكثر المناطق الغابية، تظهر في شكل توضعات فيضية تحتوي على مواد دوبالية ونسب عالية من الغرين والطين، تستغل في زراعة الحبوب وزراعة بعض الأشجار المثمرة (التفاح).

**3.5 - ترب شبه متطورة متوضعة على تكوينات سيلية :** تمثل معظم ترب مساطب الأودية، ذات توضعات خطية البعض منها يظهر بأنسجة موحدة وبسمك يصل أحيانا إلى 70 سنم، تستغل بشكل كبير لزراعة الخضر و الأشجار المثمرة.



المصدر : الخريطة البيولوجية بسكرة 1981

**4.5 - تجمع ترب شبه متطورة وكلسوماغنيزيومية كربوناتية :** هذه الترب ذات انتشار ظئيل تنحصر في جيوب ضيقة بأعالي الحوضين تتميز بارتفاع نسبة الطين التي تصل إلى غاية 37 %، تستغل عادة في زراعة الحبوب.

**5.5 - تجمع ترب شبه متطورة دوبالية مع ترب بنية وحمراء كلسية :** هذا التجمع هو الآخر ظئيل الانتشار في منطقة الدراسة يخلص ظهورها عموما مناطق السفوح الجبلية الوسطى تتميز بكونها غير غنية بالمواد العضوية، وذات سمك ضعيف، هاتين الخاصتين جعلت من هذه التربة مردودا فلاحيا محدودا جدا.

**6.5 - تجمع ترب غير متطورة وترب جبسية :** تخص هذه الترب معظم مناطق الأقدام الجنوبية، تتميز بكونها غير غنية بالمواد العضوية.

بهذا فإن معظم الترب التي تميز المنطقة الأوراسية غير متطورة مما يستدعي إمكانيات كبيرة لتثمينها كإنشاء المدرجات وتوفير مياه السقي من أجل ضمان ولو نسبيا المردود الزراعي.

## **6 - المصادر المائية :محدودة**

الطابع الجاف والشبه جاف الذي يغلب على المنطقة الأوراسية جعل من المصادر المائية مكانة خاصة نظرا لدورها الهام في القطاع الزراعي الذي كان ومازال يمثل أهم قطاع اقتصادي في المنطقة وتمثل أهم هذه المصادر في :

**1.6 - مياه الأودية :** في القديم كان هذا المورد واحد من أهم الموارد المائية في المنطقة الأوراسية، بواسطتها يتم تأمين سقي معظم البساتين الموجودة عبر مختلف الأحواض الرئيسية، وذلك بعد تحويل مياهها عن طريق سدود تقليدية عبر الأحواض الرئيسية، غير أن الجفاف الذي عرفته المنطقة خلال السنوات الأخيرة من جهة ومن جهة أخرى الضغط الكبير على استغلال المتزايد لهذه المياه من طرف الفلاحين، أدت إلى تراجع أهمية هذا المورد خلال الفترة الحالية، حيث أصبح الجريان المؤقت هو الميزة الأساسية لهذه الأودية، ويعتبر وادي الأبيض أهم أودية الأوراس من حيث الجريان يصل فيه أعلى



معدل تدفق حمولته السائلة إلى حوالي  $1.87 \text{ م}^3/\text{ثا}$  خلال أكتوبر وأدى حمولة له تصل إلى حوالي  $0.11 \text{ م}^3/\text{ثا}$  خلال شهر أوت، أما وادي عبدي فهو أقل أهمية حيث تقدر حمولته القصوى بحوالي  $0.4 \text{ م}^3/\text{ثا}$  خلال شهر مارس وأدى حمولة تقدر بحوالي  $0.06 \text{ م}^3/\text{ثا}$  في شهر أوت (Mara, 1982).

مياه هذه الأودية تلعب دور أكثر أهمية في الأقسام الجنوبية من الأحواض خاصة في مناطق الواحات (مشونش، جمورة، البرانيس) أين نلاحظ نسبة كبيرة جدا من الأراضي الزراعية تأمين سقيها بفعل هذه المياه، وذلك بفعل استمرار تدفق مجموعة كبيرة من الينابيع على مستوى الأودية بهذه الجهات مما يجعل تغذية المجاري الرئيسية بالمياه على هذا المستوى شبه مستمرة.

**2.6 - الينابيع :** ذات أهمية كبيرة، بواسطتها تسقى نسبة كبيرة من بساتين الأشجار المثمرة والخضر، عددها الحقيقي غير معروف، حيث المصالح المختلفة تعطي أرقاما مختلفة، المعطيات الإحصائية الجهوية تعطي 43 ينبوع بينما المصالح البلدية تعطي رقما يقدر بـ 86 ينبوع أما مصالح الري فتعطي رقما يقدر بـ 51 ينبوع.

إذن من الصعب جدا تحديد العدد الحقيقي للينابيع وأهم ما يمكننا قوله إنطلاقا من الملاحظة الميدانية بأن هناك ينابيع كثيرة عددها يتجاوز 40 ينبوع أهمها يتمركز على مستوى السفوح الدنيا للجبال المرتفعة وكذلك تظهر على مستوى بعض مجاري الأودية الصغيرة، كينبوع تاغيت أنيزان الذي يظمن سقي أكثر من 50% من سهول إشمول، ونبوع بوزينة بحوض وادي عبدي الذي يسقي حوالي 70% من بساتين تلك المنطقة بفعل تدفقها الذي يصل إلى حوالي  $18 \text{ ل}/\text{ثا}$ .

تدفقات هذه الينابيع تختلف من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن سنة لأخرى تبعا لكميات الأمطار والثلوج المتساقطة، حيث تقدر دراسة L'AARDE; 1966 إجمالي تدفق ينابيع كل من وادي الأبيض وعبدي بحوالي  $500 \text{ ل}/\text{ثا}$  بينما مصالح الري تعطي رقما آخر يقدر بحوالي  $400 \text{ ل}/\text{ثا}$ ، بينما يقدر مكتب الدراسات الألماني (Mara) التدفق خلال سنة 1978 في كل من حوضي وادي الأبيض ووادي عبدي بحوالي  $600 \text{ ل}/\text{ثا}$ .

وبصورة عامة الينابيع في الأوراس يغلب عليها طابع التدفقات الضعيفة تتراوح بين 0.4 و 10 لتر/ثا، وتبقى الينابيع المتميزة بتدفقات كبيرة محدودة جدا.

هذا المورد المائي في الظروف المناخية الحالية لا يعول الفلاحون عليه كثيرا في تطوير زراعتهم لكونه يعتبر بمثابة ثروة غير ثابتة إمكانياتها نسبية تابعة للسنة المطيرة مما أدى بهم إلى البحث عن موارد مياه السقي أخرى لضمان مردود الإنتاج.

3.6 - الآبار : حسب إحصائيات مصالح الري لسنة 2003 لكل من باتنة وبسكرة فإن المنطقة تتوفر على حوالي 470 بئر، منها 42 بئر تابعة للقطاع العام مياهها موجهة لأغراض مختلفة (السقي والشرب) أما الباقي أي 428 بئر تابعة للقطاع الخاص منها حوالي 19 بئر عميق مركزة أساسا في المناطق الوسطى للأحواض.

أما الآبار الغير عميقة (التقليدية) فيقدر عددها بحوالي 409 بئر أي ما يعادل 87 % من إجمالي آبار المنطقة، موزعة بشكل غير منتظم، معظمها يتواجد في الأقسام العليا والوسطى من حوض وادي الابيض وعبدي.

هذا التوزيع للآبار التابعة للقطاع الخاص يعكس لنا الخصوصية الفلاحية للمنطقة التي تتطلب السقي، حيث نجد أنتشارها يوافق كل من زراعة الأشجار المثمرة على مستوى الأقسام العليا والوسطى للأحواض، وزراعة النخيل والخضر على مستوى الأقدام الجنوبية.

هذه الاحصائيات لا تعكس لنا حقيقة الواقع للآبار في الكتلة الأوراسية، العدد الحقيقي يبقى غير معروف نظرا لعدم تصريح الفلاحين بذلك بهذا فإن الواقع الميداني يبقى بعيد عن واقع الاحصائيات، ومن خلال الملاحظة الميدانية يمكننا القول بأن عدد الآبار التقليدية يعادل تقريبا عدد البساتين، فمثلا في بلدية أريس لوحدها يتجاوز عدد الآبار التقليدية 153 بئر.

**4.6 - السدود :** في إطار مختلف سياسات التهيئة المائية في الجزائر استفادت المنطقة الأوراسية بإنشاء عدد من سدود ترابية، عددها الإجمالي يقدر بحوالي 31 سد ذات طاقة استيعاب لا تتعدى 10000 م<sup>3</sup> أقيمت بداخل

المناطق الجبلية لتطوير بعض الزراعات (الأشجار المثمرة) وتوفير مياه الشرب لقطعان المرين، واقع هذه السدود في ظل كل من سياسة وقوانين الماء تبقى غير فعالة.

حيث نجد كل السدود الترابية باستثناء سد الحجاج الذي انتهت به الأشغال في خريف 2004 غير فعالة بسبب الطمي، بهذا فإنه واقعا لا توجد سدود في منطقة الدراسة ما عدى السد الترابي للحجاج.

في ظل هذه المعطيات المائية وسياسات عدم القدرة والتحكم في تسيير هذه الثروة التي بدورها تخضع لمعطيات مناخية متذبذبة إضافة إلى ضعف الامكانيات الطبيعية الأخرى كقلة الأراضي السهلة القابلة للزراعة وفقرة التربة وغيرها من العوامل الأخرى، يمكننا القول بأن المنطقة الأوراسية تمثل وسط صعب يطرح عدة إشكاليات في طرق تهيئتها وتكييفها مع مختلف احتياجات السكان، مما يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات :

- كيف يتصرف الإنسان المحلي مع هذه المعطيات لتكييفها حسب احتياجاته ؟
- هل يجد في ثقافته الموروثة عبر الأجيال مفاهيم وتقنيات للتغلب على هذه الصعوبات؟ أم يكييفها حسب المعطيات الجديدة من أجل التغلب عليها ؟ أم يستسلم أمام الواقع ويهاجر خارج المنطقة لتحقيق أهدافه؟

## الخلاصة : تباين في الإمكانيات

الخصائص الفيزيائية للأوراس تتباين من جهة لأخرى تبعا لمختلف المعطيات الطبيعية خاصة منها المناخية والطبوغرافية التي تعمل على توجيه وحصر الاستغلال بجميع أشكاله ومن خلال العرض السابق لهذا الجزء نلاحظ أن معطيات ميدان معين في منطقة الدراسة لا يمكننا تعميمها على كافة المجال المدروس.

هذه الوضعية أدت بنا الى تقسيم الأحواض إلى ثلاثة أقسام كالتالي :

1- **القسم العلوي للأحواض** : يمتد في حوض وادي الأبيض من شمال منطقة أريس إلى غاية النهايات العليا للحوض، ويمتد في حوض وادي عبيد من منطقة ثنية العابد إلى غاية النهايات العليا للحوض.

2- **القسم الأوسط**: يمتد في حوض وادي الأبيض من جنوب منطقة أريس إلى غاية منطقة كاف لعروس جنوب مركز بلدية غسيرة، وفي حوض وادي عبيد يمتد جنوب منطقة ثنية العابد وينتهي عند منطقة أمندان جنوب مركز بلدية منعة.

3- **القسم الجنوبي**: يمتد في حوض الوادي الأبيض جنوب منطقة كاف العروس إلى غاية النهاية الدنيا للحوض، ويبدأ في حوض واد عبيد من جنوب منطقة أمندان إلى غاية النهاية الدنيا لهذا الحوض. و قمنا بهذا التقسيم على أساس عدة خصائص، يكمن أهمها في شبه التجانس الطبوغرافي والمناخي والجيولوجي والجيومورفولوجي والبيوحيوي، و قمنا بتلخيص جملة من التباينات والعوائق:

ونلخص أهم الإمكانيات وعوائق هذه الأقسام في الجدول التالي:

القسم الجنوبي	القسم الأوسط	القسم الشمالي
1- أقل تضرسا.	1- شديدة التضرس.	-التضاريس: 1- كتلية شديدة التضرس.
2- تخترقها أودية غير مركزة وغير كثيفة.	2- تخترقه أودية مركزة وغير كثيفة.	2- تخترقه أودية غير مركزة أو غير كثيفة.
3- تردد كثير لبروز الحواف الصخرية.	3- بروز حواف صخرية سميقة على مستويات مختلفة.	3- تتصل سهولها بسهول فيضية.
4- نادرا ما تنتهي سفوحها بمساطب (مناطق الواحات).	4- تنتهي سفوح جباله بمساطب ضيقة.	4- بروز الحواف الصخرية يميز أكثر المناطق المرتفعة.
5- الانحدار يغلب عليها طابع المتوسط (أكثر من	5- تغيرات فجائية في تدرج مستويات الأنحدار	5- تدرج الأنحدار يظهر على طول مساحات

<p>9%.</p>	<p>ويغلب عليه طابع الشديد أكثر من 25%.</p>	<p>قصيرة ويغلب طابع الشديد والمتوسط أي أكثر من 15%.</p>
<p>1- يغلب عليها طابع المقعر تساعد على تخزين المياه عكس البناءات الأحادية الميل. 2- يغطي عليها تكشف الصخور المارنية والمارنولوجية. 3- المساطب يغلب عليها طابع الأنسجة المتكونة من الحصى والرمل الخشنة وغير متطورة قليلة الظهور ومعرضة لخطر الحث الجانبي. 4- التعرية الخطية شديدة. 5- انتشار كثيف للحجارة.</p>	<p>1- انتقالية من أحادية الميل إلى مقعرة في منطقة تكوت وغسيرة. 2- يغلب عليها تكشف الصخور الصلبة في الأجزاء الشمالية والمارنية في الأجزاء الجنوبية. 3- المساطب ذات نسيج يغلب عليه طابع تكوينات الرمال المتوسطة والخشنة معرضة لخطر الحث الجانبي. 4- التعرية الخطية شديدة. 5- انتشار كثيف للجلاميد والحجارة المختلفة الأبعاد خاصة على مستوى منطقة تيغانيمين.</p>	<p>البنية الجيولوجية والجيومورفولوجية. 1- البنية يغلب عليها الطابع الأحادي الميل. 2- يغلب عليها تكشف الصخور الصلبة (الكلسية) بالتناوب مع صخور الكلس المارني. 3- المساطب ذات نسيج يغلب عليه تكوينات طينية، معرضة لخطر الحث الجانبي. 4- التعرية الخطية ضعيفة. 5- انتشار ضعيف للجلاميد والحجارة المختلفة الأبعاد.</p>
<p>1- جاف 2- التساقط غير كاف. 3- عدد أيام الجليد قليل التردد (الخطر غير مطروح). 4- الحرارة مرتفعة جدا تتعدى (40°م) في معظم أيام الفترة الجافة. 5- انخفاض نسبي في ارتفاع الرطوبة. 6- هبوب رياح السيروكو قليل التردد خلال السنة</p>	<p>1- انتقالي من الجاف العلوي إلى الشبه الجاف 2- التساقط غير كاف. 3- خطر الجليد كبير 4- الحرارة أثناء الفترة الجافة عالية (خطر ارتفاع التبخر) 5- انخفاض نسبي في ارتفاع الرطوبة 6- هبوب رياح السيروكو قليل التردد</p>	<p>المناخ: 1- انتقالي من نصف جاف إلى الشبه الرطب. 2- التساقط كافي رغم تذبذبه. 3- خطر الجليد كبير جدا. 4- الحرارة أثناء الفترة الجافة مقبولة. 5- الرطوبة مرتفعة نوعا ما 6- هبوب رياح السيروكو قليل نسبيًا.</p>
<p>1- تميزها أكثر الأعشاب الموسمية، يميزها أكثر الشيخ. 2- متدهور.</p>	<p>1- ضعيف الكثافة 2- متدهور وفي تراجع مستمر</p>	<p>الغطاء النباتي: 1- الغطاء النباتي شبه كثيف خاصة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية (سلسلة جبل لزرق). 2- متدهور وفي تراجع مستمر</p>
<p>1- ترب كلسية غير متطورة. 2- ذات نسيج يغلب عليه الطابع الخشن. 3- تتموضع على مستوى المناطق المنبسطة.</p>	<p>1- تربة كلسية غير متطورة. 2- ذات نسيج يغلب عليه طابع الحبيبي المتوسط في الأقسام الشمالية والخشن في الأقسام الجنوبية. 3- تتموضع على سفوح لا يتعدى إحداهما 12%.</p>	<p>التربة: 1- ترب كلسية ومعدنية شبه متطورة في الأطراف السفلى للسفوح (الأحادي). 2- ذات نسيج شبه ناعم ممزوجة مع نسب قليلة من الحجارة. 3- تتموضع على سفوح لا تتعدى إحداهما 12%.</p>
<p>1- جفاف مياه الأودية باستثناء مياه المجرى الرئيسي التي تظهر جارية خلال طول معظم فترات السنة.</p>	<p>1- جفاف مياه الأودية خلال طول السنة باستثناء بعض الأجزاء من الأودية الرئيسية (تيغانيمين ومنعة)</p>	<p>المجري المائية: 1- جفاف مياه الأودية خلال معظم الفترة الجافة.</p>

من خلال هذه التباينات يمكننا أن نستخلص أن القسم الشمالي يبدى إمكانيات طبيعية تمكنه بأن يكون مؤهلاً أكثر من باقي الأقسام الوسطى والجنوبية للأحواض، للقيام بالنشاطات الزراعية بالرغم من الصعاب التي تطرحها بعض الخصائص الطبيعية مما يعطينا فكرة حول الأعباء الكبيرة أمام المجتمعات المحلية لتهيئة واستغلال هذا الوسط من أجل تحقيق التوازنات اللازمة الاجتماعية والاقتصادية.

## II - التنظيم الاجتماعي للسكان :

"في الأوراس توجد مجتمعات منتظمة ذات أصول موحدة، مستقرة اجتماعيا، تعود أصولها إلى أسرة واحدة، كما توجد هناك مجتمعات مركبة ذات خاصية شبه مقسمة أفرادها ينحدرون من أصول قبائل متعددة يجمعها مجال موحد (G.Taillion-1939 -p52).

التنظيم الاجتماعي القديم لسكان الأوراس حسب (Gozzo.G-p142. 1989) كما في باقي البلاد البربرية بالشمال الأفريقي يقوم على مبدئين رئيسيين وهما :

- أصل النسب مهما يكون حقيقي أو اعتباري.

- المجال المحدد بالضبط الذي تتعايش فيه عدة مجموعات.

هذين المبدئين الأساسيين للتنظيم الاجتماعي التقليدي ليس لهما دور متزامن أي لا توظف معا حيث لعامل أصل النسب دور في تحديد التجمعات المختلفة على مستويات مجالية صغيرة، عكس المجال الذي يلعب دور كبير خاصة على مستوى المجموعات الكبرى لكونه يمثل الركيزة لجميع الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية، يحدد التنظيم الاجتماعي في مختلف مناطق الأوراس بأربع بنيات تتمثل في العائلة والقبيلة والعرش والرابطة الأزواجية (التحالف).

هذه البنيات للتنظيم الاجتماعي جعلت من سكان الأوراس وباقي المناطق البربرية بشمال إفريقيا عبر العصور كتل متحدة ومتضامنة مجاليا (الخريطة رقم 08)، بالرغم من تعدد القبائل التي ينتمي إليها السكان.

## 1 - أصل السكان :

المجتمعات الأوراسية يمكن أن يرتبطون تاريخيا واجتماعيا بجماعات أصلية شبه مختلفة. الكتابات التاريخية تختلف في تحديد أصول السكان بالشمال الأفريقي، حيث نجد بعض الكتابات لبروكوب وابن خلدون وغيرهم متناقضة تماما في تحديد ذلك مما يحفز المختصين في تعميق بحوثهم لوضع حد لتلك المفارقات.

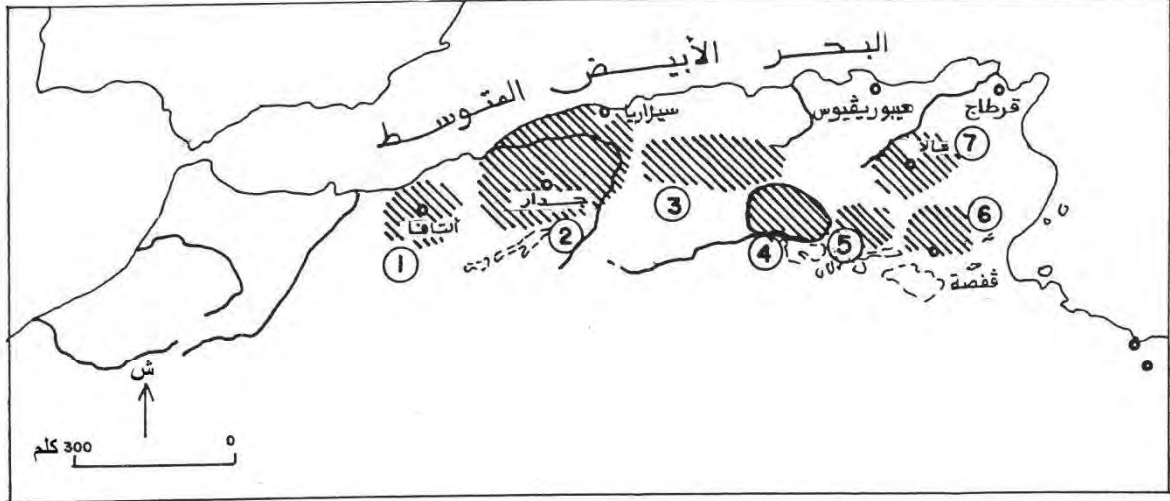
البرابرة في الأوراس يمثلون حوالي 93% من إجمالي سكانه إحصائيات الربع الأول من هذا القرن (1931)، يطلق عليهم اسم الشاوية، أصل هذه التسمية حسب المعتقدات مأخوذة من شاة، هذه الكلمة مازالت مترددة ومستعملة في الأوطان العربية وتعني رعاة الغنم، مثلما توجد قبائل البكاراة في السودان وهم رعاة البقر، هذه التسمية أطلقت عليهم من قبل العرب في القرون الأولى بعد الميلاد. عندما نتحدث عن الشاوية بالأوراس لا ننسى المجتمعات البربرية الأخرى التي مازالت محافظة على جزء كبير من ثقافتها المنتشرة عبر جهات واسعة بالشمال الأفريقي (القبائل، ميزاب، الشلوح، التوارق.... الخ) رغم الغزوات المتعددة وإختلاط الشعوب عبر العصور.

عدددهم وأهميتهم تختلف من بلد لآخر ومن جهة لأخرى داخل البلاد الواحدة في الجزائر عدددهم يقدر بالملايين، حيث يتجاوز عدد الشاوية بالأوراس  $1/2$  مليون نسمة ومنطقة القبائل مسكونة بعشرة مرات أكثر من الأوراس، نظرا لشساعة مساحة هذه الأخيرة وارتفاع الكثافة السكانية بها والمقدر بحوالي 150 ن/كلم<sup>2</sup> مقابل (50-10 ن/كلم<sup>2</sup>) في الجنوب الجزائري نجد قبائل التوارق وميزاب يفوق عدددهم عن 400.000 نسمة (S.Adjali1989, p43). أهم أوجه التشابه بين كل القبائل البربرية الجزائرية هو كونها متأقلمة بعمق كبير مع أوساط طبيعية صعبة.



## الممالك البربرية في القرن الرابع و الخامس

خريطة رقم : 08



- |                  |                  |
|------------------|------------------|
| 1 مملكة عتافه    | 5 مملكة النمامشة |
| 2 مملكة الونشريس | 6 مملكة قفصة     |
| 3 مملكة الحضنة   | 7 مملكة دورصال   |
| 4 مملكة الأوراس  |                  |

المصدر : CH.DUERL-1896

"...اليوم لا توجد لغة بربرية موحدة تعكس مجتمعات واعية بوحدتها، أو شعوب بربرية... كل المختصين متفقون على هذه السلبيات... بالرغم من كون البرابرة موجودون..." (G.Camps 1966 p98).

- حاليا الاثروبولوجيين معظمهم يوحّدون أصول البرابرة بالشمال الافريقي ويرجعون إلى قبائل من المشرق جاءت إلى حوض البحر الأبيض المتوسط قبل القرن 8 قبل المسيح.

- ابن خلدون في مقدمته يرجعهم إلى أصول قبائل قدمت من المشرق وينسبهم إلى أبناء كنعان.

- رغم هذا التوافق بين بعض المؤرخين في تحديد أصل السكان في الشمال الأفريقي يبقى تحديد الأصل مطروح، لأنه على مستوى الأوراس مثلا توجد عدة قراءات تاريخية متباينة لباحثين ومؤرخين

- حسب بروكوب سكان حوض وادي عبدي ووادي الابيض يرجع أصولهم إلى قبائل بربرية ليبية.

- أما المؤرخ هيرودوت يقول بأن منطقة وادي الأبيض ووادي عبدي يوجد بها قبائل ليبية تجاورها بعض القبائل تسمى بالرومانية (Roumania) يعود أصلها إلى الغزاة الرومان، تأقلمت مع المحليين واندجت في ثقافتهم، يحتمل بأن القبائل المجاورة تحمل صفات قليلة من الرومان، لأن الإدارة الرومانية معروفة عبر التاريخ بكونها قوية تعمل على تحويل المحليين عن ثقافتهم، بالتالي فإنه يعتقد بأن هؤلاء هم الباقون من الأحياء الرومان أثناء الغزوات المتعددة خلال بداية القرن الرابع واندجوا مع المحليين بعد فترة قصيرة.

- الجغرافي الفرنسي (Mosqueray) الذي استند على بعض نصوص Procopre وابن خلدون يرجع أصل سكان الأوراس إلى أصول رومانية بربرية ممزوجة ببعض الأجناس اليهودية والمسيحية التي لجأت إلى هذه المنطقة أثناء الحملة الإسلامية في بداية القرن السابع.

هذه التفسيرات الأخيرة تبقى مجرد فرضيات لا تزال تحتاج إلى تأكيدات من طرف المختصين.

من خلال الملاحظة الميدانية يمكننا أن نقول ما يلي :

وجود بعض الآثار الأركيولوجية من بينها صخور مكتوبة عشر على إحداها في تافرننت بجبل زلاطو حوالي 15 كلم شرق أريس تحمل إسم إحدى متقاعدي جيش الرومان (Vétéron) من أصل مجري يمتلك مزرعة زيتون في المنطقة، كما عشر أيضا على آثار صخور أركيولوجية في منطقة القنطرة (حوض وادي الحي) من طرف المختصين تؤكد بأن هذه المنطقة كانت مسكونة من قبل مجموعة متقاعدي حرب الرومان ذات أصول سورية.

إلى جانب هذا فإن مختلف جهات الأوراس تتوفر على آثار عديدة تؤكد بان المنطقة كانت تحتوي على محليين وأجانب لا نستطيع تحديد أصولهم.

حاليا سكان الأوراس يتكلمون الشاوية باستثناء قبائل أولاد زيان بجنوب حوض وادي عبيدي، إضافة إلى ذلك قبائل سراحنة بمنطقة كيمل 20 كلم جنوب شرق جبل شليا بهذا فإذا كان هناك سكان من أصول أخرى غير بربرية فهم موجودون ضمن التنظيمات الاجتماعية للقبائل الموجودة حاليا.

## 2 - العرش أكبر تنظيم إجتماعي :

الاجتمعات الأوراسية كباقي معظم سكان الشمال الأفريقي لديهم إستراتيجيتهم في تنظيم مجتمعاتهم، مستوحات من عاداتهم وتقاليدهم، إلى حد الآن مازالوا يعالجون معظم مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية بطرق موروثية عبر الأجيال، ويعكس لنا ذلك الانشغالات اليومية للسكان في البحث عن كيفية إيجاد نظام محكم ينشط الحياة الاجتماعية ويدفع بها إلى الأمام لتصبح مثالا يقتدي به من طرف القبائل المجاورة.

أساس هذه الانشغالات يعود إلى الظروف الطبيعية السائدة في مجالاتهم المتميزة بقلّة إماكنياتها التي جعلت الأفراد يتفرون لمدة طويلة تتعدى في غالب الأحيان عدة شهور.

هذه الميزة التي فرضتها الحتمية الطبيعية والاقتصادية قللت من وجود فرص إنشاء اجتماعات متتالية لأثراء تشريعاتهم وتنظيم صفوفهم أكثر، عكس ما هي عليه قبائل مزاب والقبائل التي مازالت تتمتع بوحدة قوية، حيث نجد عند قبائل ميزاب في الوقت الحالي ثلاث تجمعات، دينية، لائكية ونسوية

(الجماعة، العزابة، تمسريدين) وعند القبائل نجد لكل قرية جماعة تتولى كل انشغالات المواطنين، ويعود ذلك أساسا إلى نمط حياة السكان نظرا لدوره الكبير في التنظيمات الاجتماعية للقبائل حيث ساعد على استقرار مجتمعات ميزاب والقبائل على التنظيم أكثر أما عدم استقرار المجتمعات الأوراسية جعلت مجالها أقوى من نفوذ تشرعاتها في مختلف مستويات تنظيماتها.

**1.2 - مستويات التنظيم :** تختلف مستويات التنظيم الاجتماعي في بلاد الشمال الإفريقي من جهة لأخرى، نجدها لدى المجتمعات الريفية المغربية تجمع بين أربعة عناصر (الأسرة الأبوية، الدوار، الفخذة، القبيلة) وفي الجزائر تجمع بين القرية ومجموعة الأحياء (Kharoubat) بينما مستويات التنظيم في الأوراس تجمع العناصر التالية :

-العرش : ويحتوي على عدة قبائل.

-القبيلة : ويطلق عليها محليا ثارفيقت تحتوي على عدة عائلات في غالب الأحيان تكون من أصل أبوي واحد.

-العائلية : يطلق عليها محليا ثاخمت تحتوي على عدة أسر ذات أصل أبوي واحد.

**1.1.2 - العائلة :**تجمع مجموعة من أسر تعيش جنبا إلى جنب ضمن مناطق سكنية محددة تكون عادة خالية من وجود أفراد من عائلات أجنبية، يبدو ذلك جليا بصورة جيدة في جميع المراكز السكنية الصغيرة ويمكننا ملاحظة ذلك أيضا في بعض المراكز السكنية الكبيرة (أريس، منعة...الخ) أين نلاحظ الكثير من العائلات متمركزة في أحياء سكنية تشرف على بعضها البعض، أيضا نجد عائلات تتكون من عدة أسر (الأبناء المتزوجين والمتزوجين الصغار) تعيش تحت سقف واحد، هذه الظاهرة مازالت تسود جهات عديدة من الأوراس خاصة منها المناطق الوسطى والشمالية من الأحواض أين تسود أكثر الحياة الريفية.

**2.1.2 - القبيلة :** يطلق عليها المحليون تسمية ثارفيقت أو أيت عمي أو أبناء العم تبدو هذه التسمية الأخيرة أكثر تداولاً في أوساط المجتمعات الأوراسية.

-تعرف (G.Taillion) القبيلة الأوراسية بأنها عائلة كبيرة تحمل اسم الأب الأول، هذا الاسم يمثل بالنسبة لأفراد القبلة عدة معتقدات إما دينية أو دفاعية أو اقتصادية.

ففي كل المفاهيم العامة للأوراسيين فإن القبيلة تجمع مجموعة من العائلات لها نفس النسب في معظم الأحيان، لأنه في الأوراس توجد قبائل تحتوي على عائلات لا تنتمي إلى العائلة الأصلية: بل هي عائلات إندجت بمرور الوقت وسط هذه القبائل وأصبحت تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها العائلات الأصلية.

يظهر هذا الاندماج أكثر وسط القبائل الواقعة في مناطق تماس مجالات العرش، يعود سبب ظهور هذه الاندماجات إلى عدة أسباب أهمها :

أ. ضرورة تحالف القبيلة الأصلية مع بعض العائلات المجاورة من أجل الدفاع على المصالح المشتركة، خاصة وأن الأوراس عرف عبر التاريخ غزوات عديدة.

ب. قد تمنح لعائلة معينة قطعة أرض تعويضا لها نتيجة لتعدي فردا أو عائلة من القبيلة الأصلية.

ج. إحتكاك القبيلة الأصلية مع بعض العائلات الأجنبية بحكم الموقع أو لضرب ما، هذا يؤدي بمرور الوقت إلى ظهور روابط النسب التي يترتب عنها حق الميراث.

د. هجرة بعض العائلات لسبب معين من إحدى القبائل المجاورة أو البعيدة وتتحالف مع أفراد من القبيلة الأصلية.

هـ. قد تشتري بعض العائلات من خارج القبيلة الأصلية قطعة أرض وتصبح مالكة في وسطها بمرور الوقت تصبح العائلات الأجنبية جزء من القبيلة الأصلية.

و. ضعف عدد بعض العائلات بحيث لا تستطيع فلاحه أراضيها وتربية مواشيتها هذا يؤدي إلى اللجوء إلى بعض العائلات من خارج القبيلة للتعاون معها أو لاستأجارها مما يؤدي بمرور

الوقت إلى ظهور روابط النسب وحق الميراث أو ملكيات لأفراد جدد وسط القبيلة الأصلية.

من خلال قراءتنا لمختلف أسباب الاندماج نلاحظ أن العامل الجوهري والأساسي الذي يعمل على توحيد عائلات تنحدر من أصول أبوية مختلفة هو العامل المحلي، فبمجرد ملكية عائلة ما وسط قبيلة معينة تصبح جزء منها، ويرتبط ذلك أساسا بالحمية الاقتصادية والدفاعية التي يستوجبها كل مجال. بهذا فإن مفهوم القبيلة المختلطة بالأوراس يمر بعدة مراحل من الاندماج يبدأ بالتعاون الاقتصادي ثم الدفاعي وبعد ذلك تتم الاستفادة التدريجية من امتيازات القبيلة الأصلية مع بقاء الجماعة العرفية حركا للقبيلة الأصلية التي بدورها تتحالف مع مجموعة من قبائل أخرى ضمن مجال أوسع توحيدها رابطة عرقية يطلق عليها اسم العرش.

**3.1.2 - العرش :** كلمة عرش متداولة في جميع أنحاء الجزائر معناها واحد يجمع بين مجموعة من قبائل ذات أصل أبوي حقيقي واحد أو إعتباطي، يتفاوت عدد القبائل فيه من عرش لآخر، في الأوراس يتراوح عموما بين أربعة (04) وعشرة (10) قبائل في العرش الواحد، حيث نجد عددها في عرش أيث أيوب بحمر خدوا يصل إلى أربعة قبائل بينما تزيد عن هذا العدد لدى عرش أيث بوسليمان في القسم الأوسط لوادي الأبيض ليصل إلى (10) عشرة قبائل.

لكل عرش حدود مجالية معينة (خريطة رقم 09)، هذه الحدود غير مستقرة في المكان والزمان، ومن أحسن الأمثلة عن ذلك بالأوراس، تراجع مجال أولاد عبدي خلال القرن الحادي عشرة بعد تردد غزوات قبائل أولاد زيان، التي إنتهت بالاستيلاء على القسم السفلي (ضواحي جمورة والبرانيس) والعلوي (ضواحي الحمل) من مجال أولاد عبدي الذي أصبح يقتصر فقط على القسم الأوسط من حوضي وادي عبدي.

إذن الحدود المجالية قد تمتد أو تنقلص تبعا لميزان القوى مع العرش المجاور من جهة ومدى هيمنة روح التضامن بين أفراد القبائل التي تمثل القاعدة التي يستمد منها العرش قواه من جهة أخرى. العرش في الأوراس يعد بمثابة الوحدة المركزية لمجموعة القبائل المنتمية إليه له مجاله ويدير محيطه الاقتصادي والقضائي إضافة إلى كونه في القديم يمثل المحيط العسكري، يتمسك فيه كل الأفراد من

تقسيم الأعراس في مجال  
-وادي الأبيض و وادي عبي-

خريطة رقم : 09



المصدر : تاريخ الأوراس 1992

أجل التموضع على مجال معين رغم تباين ارتباطات القبائل المختلفة برأس هرم العرش والتي تظهر بشكلين :

**أولاً :** ارتباط غير مباشر ونقصد به هنا بأن قبائل العرش مقسمة على شكل فصائل كل فصيلة تمثل تحالف مجموعة من القبائل (المخطط رقم 04).

هنا القبيلة ذات علاقة غير مباشرة مع العرش، ويوجد بالأوراس أمثلة عديدة عن مثل هذه البنيات التنظيمية للعرش أهمها تنظيم عرش التوابة بوادي الأبيض الذي يظهر مقسم إلى فصيلتين متحالفتين لتشكيل العرش، الفصيلة الأولى تضم كل من قبائل إحدازن، أولاد إسماعيل، أيتأخريث وأيث عيشة والفصيلة الثانية تضم قبيلتين، قبيلة أولاد وزه وإزحافن.

هذا التنظيم البنيوي للعرش جاء نتيجة عوامل ويفسر ذلك شيوخ المنطقة بأن أهمها يمكن في خلق التوازن بين مختلف أفراد القبائل لتفادي مشاكل السيادة داخل العرش أو سطو قبيلة على ممتلكات قبيلة أخرى خاصة ونحن في منطقة تتميز بوجود قبائل مختلطة.

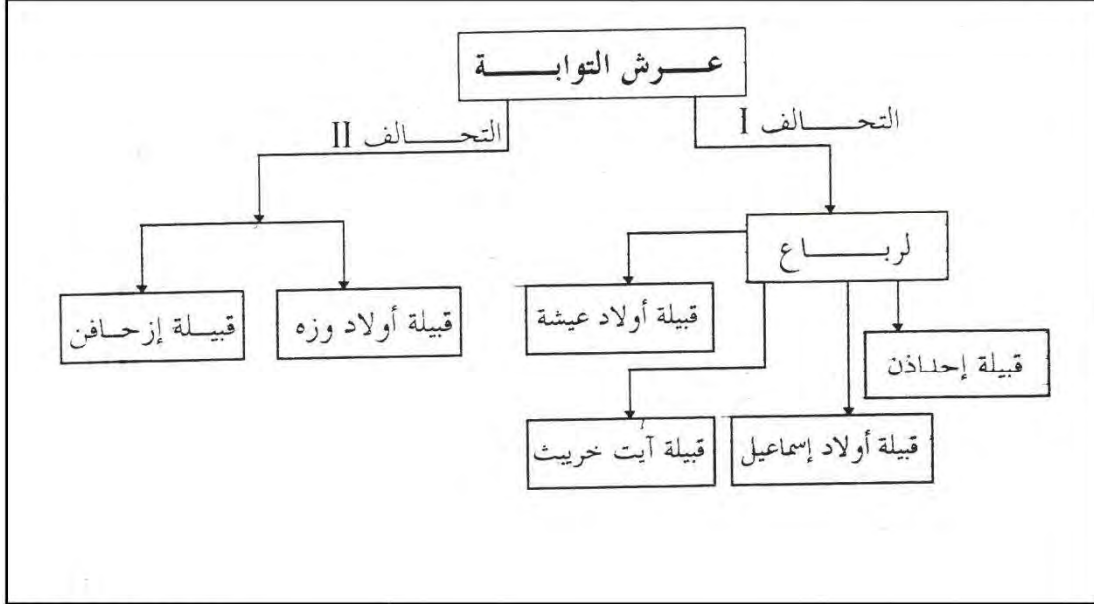
في مثل هذه البنيات يمكن تقسيم القبيلة الواحدة إلى قسمين أو أكثر في حالة ما إذا ازدادت مشاكلها مع بعض قبائل العرش، وحدث ذلك في عرش التوابة أين تم تقسيم قبيلة أولاد قاسم أو سعد إلى قسمين : القسم الأول بقيت عليه القبيلة والقسم الثاني أبعده وأدمج في قبيلة أولاد وزه.

**ثانياً :** الارتباط المباشر ونقصد به هنا كل القبائل ذات صلة مباشرة بالعرش أي لا يوجد هناك تحالف بين قبيلة وأخرى فكل القبائل متحالفة بنفس درجة الرابطة لتشكيل العرش (المخطط رقم 05). هذا النوع من البنيات للعرش يميز جهات عديدة من الأوراس كقبائل بني بوسليمان، حيث نجد هنا تجانس في الرابطة الظاهرية التي تربط مختلف القبائل بالعرش، لكن في الواقع هناك تحالفات سرية بين القبائل وهذا يعاقب عليه عرف العرش، مما جعل العمل بهذه التحالفات محدودا جدا ويقتصر على بعض الاشغال الجماعية في ميادين البناء والزراعة والرعي وغيرها من الأشغال الأخرى التي لا يتضح من خلالها استقلالية هذه القبائل، لأن تجاوز ذلك يعاقب عليه قانون أو عرف جماعة العرش، استمرار



## مخطط تحالف قبائل عرش التوابة

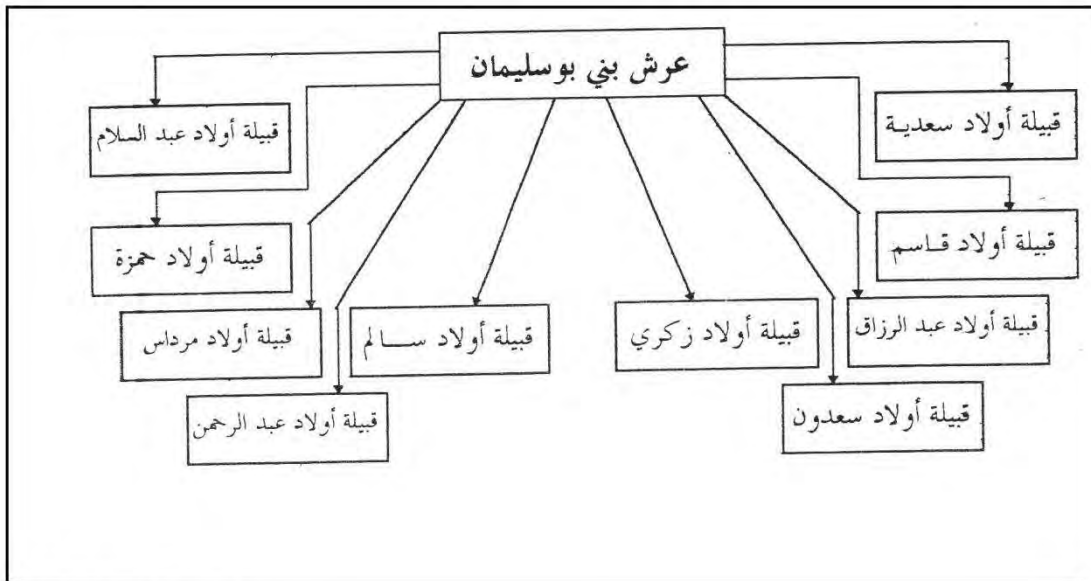
مخطط رقم: 04



المصدر : ازرايب.ص 2000

## مخطط تحالف قبائل عرش بني بوسليمان

مخطط رقم: 05



المصدر : ازرايب.ص 2000

ظهور مختلف هذه البنيات المختلفة للعرش بالأوراس إلى يومنا هذا يعود أساسا لمجموعة من قوانين داخلية يتم بواسطتها الحفاظ على الوحدة الاجتماعية والمجالية.

هذه القوانين تتباين من عرش لآخر فمثلا قبائل التوابة تخضع قوانينها الداخلية لقوانين عائلة اللحاحة التي بواسطتها يتم حل مشاكل مختلف القبائل بداخل العرش أما المشاكل الخارجية فهي تعالج بتشريعات تصدرها جماعة الكبار التي تمثل أعلى هيئة في العرش.

أما عرش أيثب وسليمان له نفس التنظيم التشريعي السابق الفرق يكمن فقط في كيفية صياغة الأحكام، حيث هنا تتولى جماعة الكبار صياغة الأحكام التي تطبق على المشاكل الداخلية والخارجية هذا عكس ما هو عند عرش أولاد عبدي الذي تخضع صياغة تشريعاته على جماعة منطقة شير.

نستخلص من هنا بأن للعرش بالأوراس هيئتان تنظيمتان :

\*هيئة تشريعية : تقتصر في بعض العروش على عائلة أو قبيلة معينة وعند الأخرى تستمد تشريعاتها من إجتهدات مختلف أفراد القبائل.

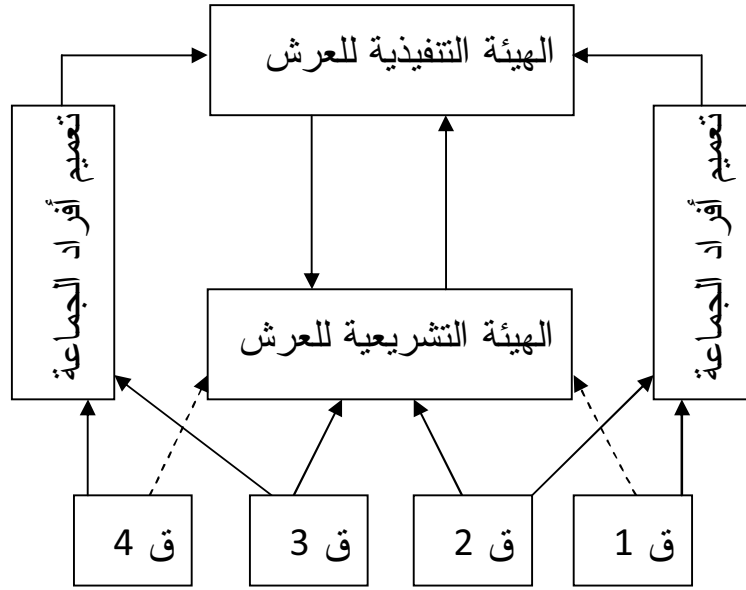
\*هيئة تنفيذية : وهي متشابهة لدى جميع المجتمعات الأوراسية تنبثق من مجموعة القبائل المكونة للعرش، عدد شيوخها غير محدد يتراوح بين 3 و5 أفراد وأحيانا يتعدى ذلك تبعا لعدد القبائل المكونة للعرش، تتولى هذه الهيئة حل كل المشاكل المتعلقة بالعرش.

أهم ما يميز هاتين الهيئتين هو كونهما غير مستقلتان، في أحيان كثيرة نجد أفراد في الهيئة التشريعية أعضاء في الهيئة التنفيذية والعكس صحيح، (المخطط رقم 06).

بهذا فإن العرش يمثل أكبر تنظيم تقليدي للسكان، إستغل المستعمر الفرنسي بنياته وحاول السيطرة على هيئاته واستعمالها كأدات لتفكيك الوحدة الاجتماعية والمجالية التقليدية، وظهر ذلك جليا بعد تطبيق وثيقة سيناتوسكونسيلت (1863) التي تم على إثرها تقسيم الوحدة المجالية التقليدية إلى مجالات جديدة يطلق عليها الدوار تسير بواسطة هيئة جديدة تخدم مصالح إدارة المستعمر.

## نظام تسيير العرش في الأوراس

المخطط رقم: 06



ق : القبيلة

← : إحتمال تعيين أفراد إحدى الجماعتين

←- : تعيين أفراد الجماعة يمكن أن لا يحدث تماما

رغم هذا التفكيك فإن المجتمعات المحلية حافظت على أهم مفاهيمها الاجتماعية التي استمرت إلى ما بعد الاستقلال، غير أن هذه المفاهيم الاجتماعية في الظروف الراهنة تبدو متأثرة أكثر مما كانت عليه.

و ذلك بفعل سياسات الإدارة الحالية التي فتحت أبواب أمام منظمات حديثة، كعض الاتحاديات والجمعيات المتعددة المنتشرة في أنحاء عديدة للمراكز السكانية وذلك نظرا لدورها التنظيمي الذي يوافق متطلبات الحياة الاجتماعية العصرية.

### 3 - تنظيم الحياة الجماعية التقليدية للعرش:

مختلف المجتمعات ترتبط حياتها بمدى تنظيماتها الاجتماعية والمجالية، هناك مجتمعات تفضل العيش في أماكن وفق تنظيمات محدودة فضلا عن الأخرى، وذلك تبعا لعدة خصوصيات تتعلق بمعطيات الأوساط التي تعيش بها وبمتطلبات حاجياتهم اليومية.

الأوراسيون يفضلون الحياة أكثر داخل المناطق الجبلية المغلقة فضلا عن تلك المفتوحة، بهذا فهي لا تختلف كثيرا عن باقي إختيارات معظم القبائل البربرية بالجزائر، حيث يقول (Jaques.Foutin.p21.1983) عن سكان القبائل بالتل الجزائري "لا تجذبهم المناطق الساحلية، بل يتمركزون في المناطق الداخلية بوسط الجبال...".

تنظيم الحياة في مثل هذه المناطق الوعرة تعتبر لدى المحليين رؤية لبعض الامتيازات تضمن أكثر حياة السكان (توفر المياه، المراعي، الأمن... الخ)، لكن وبالرغم من ذلك تبقى من الناحية الطبيعية تمثل أوساط صعبة رغم إيجابيتها.

ترتب عن المعطيات والعوامل التاريخية التي مرت بها المنطقة الأوراسية، حياة اجتماعية قائمة على أساس شبكة من العلاقات المختلفة المتميزة بإرتباطات قوية على جميع مستويات بنائها الاجتماعية.

ميدانيا تظهر هذه الارتباطات بتردد عبارات متجذرة ذات طابع عرقي يعبر من خلالها الأفراد بطريقة غير مباشرة عن الارتباطات المتينة، أهم هذه العبارات "أومة" أي "أخي" و"أو عمي" "إبن عمي"،

تتجسد هذه العلاقات في المحيط الحياتي بعدة أشكال أهمها التوزيع وتبادل مجالات الرعي والعزابة...الخ.

#### 4 - العرش والتنظيمات التقليدية للمجال :

"كل المجتمعات لها أقاليم، لكل إقليم ضروري أن تكون له حدود معينة ومضبوطة، والعكس كل حدود تظم بداخلها مجموعات اجتماعية مجالية نوعية، إضافة إلى الحدود الإدارية" (J.Brulé.1987.P43).

يعتبر المجال الركيزة الاجتماعية الاقتصادية على مستواه تتم كل النشاطات والتبادلات الاجتماعية الاقتصادية، إنطلاقاً من هذه الوضيفة الأساسية للمجال إضافة إلى الخصائص النوعية للسكان يتم تنظيم كل الوحدات الاجتماعية مجالياً.

قبل الميلاد كانت المجتمعات الأوراسية منتظمة في شكل مجموعات اجتماعية متحدة على مستوى الأحواض المختلفة للكتلة الأوراسية (E.Mesqueray-1884-p63) بعد دخول الرومان فقدت القبائل المختلفة جزءاً من وحدتها المجالية، حيث تراجعت وأصبحت تقتصر على حدود مجموعة من قبائل يغلب عليها طابع الأصل الأبوي الواحد، منحصرة في مساحات صغيرة، بمرور الوقت اتخذت القبائل المختلفة من الرابطة القبلية رمز الإتحاد للدفاع عن معتقداتها ومجالها. تبلورت هذه الرابطة بالخصوص في القرن السابع الميلادي حين وصول الفاتحين وفقدان المحليين لأهم قادتهم.

ابتداءً من هذه الفترة أخذ مفهوم تحديد المجال أبعاداً أخرى وذلك نتيجة لفقدان المحليين لتنظيماتهم الأساسية القديمة، وأصبح عامل القوة هو سيد التنظيم، وأحسن دليل على ذلك إنتشار العديد من التجمعات السكنية في مواقع دفاعية يعود تاريخ بنائها إلى القرن العاشر، وازدادت توسعاً في نهاية القرن الحادي عشر (11) أثناء دخول الهلاليين الذي رافق دخولهم بناء قلاع محصنة إلى جانب المجموعات السكنية.

في الفترة التركية لم يتأثر مجال العرش في الأوراس نظرا لطبيعة الإدارة التركية التي إعتمدت في تقسيماتها على أقاليم كبيرة (البايلك)، هذا عكس الإدارة الفرنسية التي أصدرت مجموعة قوانين خاصة بالعقار التي بموجبها تأثر مجال العرش الذي استبدل مفهومه بمفهوم جديد لتقسيمات المجال (الدوار).

بهذا يمكننا القول بأن تنظيمات العرش في الأوراس وغيره من باقي مناطق الشمال الأفريقي كانت محل اضطرابات كثيرة، وما يمكننا قوله حاليا عن المجال الأوراسي هو أن للعرش أو للقبائل دور كبير في تقسيماته.

#### 1.4 - العرش أساس تقسيم المجال : التقسيمات المحلية الأوراسية وغيرها من باقي معظم المجالات

الريفية الجزائرية كانت تخضع في تقسيماتها إلى أسس :

أولا : عرقية تقوم على الروابط الأبوية أو التحالفات.

ثانيا : اقتصادية وتقوم على مبدأ التكاملات بهدف تحقيق متطلبات الحياة اليومية من مجالات مجاورة للمجال المركزي وفق أنظمة متعددة للاستغلال الفلاحي والرعوي، حيث كانت قبائل التل الجزائري تتنقل باستمرار بين المناطق الجبلية والأحواض وذلك عبر مختلف السفوح وكذلك قبائل الهضاب العليا الوسطى التي تتنقل بين الشطوط والسبخ والسفوح الجنوبية للأطلس التلي والسفوح الشمالية للأطلس الصحراوي.

الأوراسيون بدورهم يستخدمون عدة مجالات يتنقلون بين الجبال والأحواض وبين الأحواض والأقدام الشمالية والجنوبية للكتلة الأوراسية، بهدف إثراء وتنويع منتوجاتهم بفعل استغلال مختلف المناطق البيوجيوية.

إنطلاقا من هنا يحدد كل عرش مجالات تنقلاته المستمرة بين مختلف مناطقه المنتجة هذه المجالات تظهر بشكل متباين من حيث المساحة ومناطق الاستغلال وبشكل عام نميز حاليا عدة أنواع من المجالات :

أ - مجالات تمتد من الأقدام الشمالية إلى الجنوبية مرورا بالأحواض: القبائل التي تتربع على مثل هذه المجالات قليلة وتقتصر في منطقة الدراسة على كل من قبائل عرش التوابة وبني بوسليمان، وتتميز بكونها كبيرة وشاملة لكل النطاقات المناخية السائدة بالمنطقة مما يجعل سكانها يستفيدون من منتجات متعددة.

ب - مجالات تمتد عبر السفوح الشمالية: وهنا نميز نوعين من حيث الامتداد:

- مجالات طويلة تمتد عبر أحواض صغيرة كمجال أولاد أوجانة الذي يمتد عبر حوض يأخذ اسم عرشهم يتخذ أهم منابعه من السفوح الشمالية والشمالية الشرقية وينتهي عند الهضاب العليا (ضواحي تاوزيانت) وكذلك حوض عرش جبل الجحفة وينتهي عند سهول الرملية بالهضاب العليا.

- مجالات عرضية للأقدام الشمالية وتخص ذلك مجال قبائل عرش أولا يحي الذي يمتد من غرب تيمقاد شرقا إلى غاية ضواحي عين التوتة غربا، يميز هذا المجال زراعة الحبوب والخضر والأشجار المثمرة.

ج - مجالات تمتد عبر الأقدام الجنوبية: تتميز هذه المجالات عن غيرها بكونها صغيرة نتيجة لامتداد بعض المجالات التابعة لقبائل أخرى لتشمل أجزاء كبيرة من المساحة المحاذية لهذه المجالات، كإمتداد مجالات كل من عرش التوابة وأيث بوسليمان والمامشة من الشمال إلى الجنوب.

د - مجالات يقتصر امتدادها على أجزاء صغيرة من الأحواض الكبيرة: مثل هذه المجالات تظهر في الأقسام السفلى من الأحواض الكبيرة وتقتصر عموما على مناطق الواحات ويتميز سكان هذه المجالات بكونهم مستقرين (جمورة، مشونش، البرانيس).

أهم ما يمكننا استخلاصه من هذه التقسيمات المجالية التقليدية ما يلي:

- الحدود الفاصلة بين كل هذه المجالات تمثل معالم طبيعية تتمثل أساسا في خطوط تقسيم المياه والمجري المائية (الأودية) وفي بعض الأحيان تحدد الحدود بفعل بعض الحواجز الطبيعية كالمخائق كما

بالحدود الجنوبية أين يفصل خانق تيغانيمين بين كل من عرش التوابة والغواسير وكذلك الحدود بين عرش أولاد عبيدي وقبائل أولاد زيان بجوض وادي عبيدي الذي يفصل بينهما خانق أمنطان. إذن هذه الحدود تمثل معالم كبيرة لا يستطيع الفرد تجاوزها وتعتبر بمثابة حواجز تحد من الصراعات التي قد تقوم بين عرش وآخر من جهة ومن جهة أخرى فهي تعتبر بمثابة حافز للاستقلال الاجتماعي والاقتصادي لكل عرش فوق مجاله نظرا للطبوغرافية المغلقة.

- عدم التجانس الطبيعي لمعظم المجالات التقليدية الأوراسية، حيث نلاحظ هناك مجالات تحتوي على عدة حلقات كل واحدة منها ذات استغلال مميز كما في كل من مجال قبائل بني بوسليمان والتوابة أيضا تمثل مجالات شبه متجانسة طبيعيا ذات استغلال شبه أحادي، كما في مجال قبائل حوضي وادي عبيدي ومناطق الواحات.

هذه الميزة تجعلنا نتنبأ بمدى عدم التوازن في إمكانيات كل مجال تقليدي وانعكاساتها السلبية على الحياة الاجتماعية لبعض سكان المنطقة الأوراسية مما شجع ظهور بعض المناطق للتبادلات الاقتصادية كسوق الخريف بتكوت بوادي الأبيض وتجمع جبل أبوس بجوض وادي عبيدي... الخ. حاليا وبالرغم من التقسيمات المحلية (الإدارية) مازالت بعض القبائل مرتبطة بمجالاتها التقليدية وتستغلها وفقا لمفاهيم قديمة، حيث يتم استغلالها في شكل حلقات متكاملة، تستفيد كل عائلة من العرش الواحد من نفس امتياز المجال، مما يعطينا فكرة عن الارتباطات القوية بين المجال والفرد في الأوراس.

#### 2.4 - بداية تحول المجال التقليدي:

"... الرابطة الإقليمية بين أفراد العرش الواحد مازالت تسود جهات عديدة من الأوراس، رغم ضعفها لدى القبائل وذلك منذ الدخول الفرنسي لهذه الأقاليم وبالخصوص بعد تطبيق عمليات سيناتوسكونسيلت، على إثرها تم تقسيم المجال التقليدي إلى دواوير مما سمح للإدارة الفرنسية



بالتصرف في حياة القبائل وتنظيم الإدارة والاقتصاد دون إعطاء أي أهمية للتقسيمات القديمة القائمة على أساس العرش" (تقرير البلدية المختلطة خنشلة 11 أبريل 1941).

توغل الإدارة الفرنسية داخل الأوراس سنة 1845 جسدت بعض التنظيمات المحلية والاجتماعية لخدمة مصالحها، حيث قامت بإقرار مجالات جديدة كالدواوير والبلديات المختلطة وكذلك عملت على إثقال كاهل المحليين بقوانين عديدة أهمها أصيغ في وثيقة السيناتوسكونسلت سنة 1863 التي تركزت أهم مبادئها حول العقار، وذلك من أجل كسر وحدة القبائل وتقسيمها والقضاء على نمط حياتها تمهيدا لإرساء إدارة تشتغل بمفاهيم جديدة هدفها الرئيسي التحكم في حركة السكان ضمن مجالات رسمت حدودها لتحقيق ذلك، رغم الصعوبات التي وجدتها الإدارة الفرنسية في تحقيق ذلك، حيث جاء في إحدى المراسلات بين إدارة مقاطعة الأوراس والإدارة المركزية في الجزائر العاصمة المؤرخة بتاريخ 12 فيفري 1872 "... من الصعب جدا وضع الحدود بين مجالات القبائل بالأوراس... إلى حد الآن لم نجد العناصر اللازمة لذلك"

بمرور الوقت ازدادت الضغوط المختلفة على سكان القبائل خاصة خلال نهاية وبدايات القرن الماضي مما أدى إلى انتشار الفقر وتردد المجاعات التي تهدد حياة السكان من حين لآخر كالتى سادت الأوراس خلال سنتي 1919، 1920، 1921 وأودت بحياة الكثير من السكان وهجرة البعض الآخر.

هذه كلها عوامل أثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمحليين وضعف روابطهم القبلية، مما ساعد الإدارة الفرنسية بإعادة إحياء تقسيمات الدواوير في سنة 1941 وتجسيدها والعمل بها، ولو أن عودة الإدارة الفرنسية إلى هذه التقسيمات لها خلفية سياسية تخص بعض الخلافات داخل الإدارة الفرنسية، لكنها تبقى دائما تعكس لنا الوضعية الاجتماعية المتأثرة التي آلت إليها القبائل، ويؤكد لنا ذلك إحدى التقارير الصادرة عن إدارة البلدية المختلطة لخنشلة الصادرة بـ 28 ماي 1941 التي جاء فيها "أصبح ممكنا إدخال تغييرات على المجالات التقليدية وإحياء تقسيمات الدواوير...".

هذا القرار جاء بعد دراسات ميدانية لمختلف القبائل التي أصبحت تتقبل التقسيمات الجديدة بكل سهولة وذلك نتيجة للإعتبارات التالية:

- العرش أينما يوجد لا يعكس نفس الشكل القديم، وفي بعض الجهات أصبحت قبائل العرش الواحد لا تتعايش مع بعضها البعض. رغم كون مفهوم العرش ما زال يسود معظم القبائل، لكن في عمقه الجديد يمثل عادة بدون فعالية كبيرة.

- العرش على العموم لا يدخل ضمن الحلقات الإدارية والاقتصادية الفرنسية وبالتالي فإنه يجب الاستغناء عنه في التقسيمات الإدارية الفعالة.

- فقدان معظم شيوخ القبائل للعديد من امتيازاتهم وصلاحياتهم.

هذا الواقع الاجتماعي الجديد يعكس لنا صورة واضحة عن مدى ضغط الإدارة الجديدة وآثارها في محاربة وتفكيك الوحدة المجالية التقليدية.

في سنة 1917 أصبحت القبائل المتواجدة في كل من حوض وادي عبدي ووادي الأبيض تحت غطاء البلدية المختلطة مقرها أريس وقبائل الأوراس الشرقي تحت غطاء البلدية المختلطة لخنشلة وقبائل الأوراس الغربي تحت غطاء البلدية المختلطة لعين التوتة.

كل بلدية من هذه البلديات تظم في إطار حدودها عدة دواوير التي ظهرت مباشرة بعد إصدار وثيقة سيناتوسكونسلت عددها يقدر بـ 14 دوار (الخريطة رقم 10) إنبثقت عن حوالي 8 مجالات تقليدية (إقليم العرش)، حدود كل دوار يوافق حدود قبيلة معينة أو مجموعة من القبائل، حددت تبعا لعدة تعديلات أدخلت على المجالات التقليدية وذلك وفق عدة معايير أهمها :

\*المعيار الاجتماعي : الهدف منه التحكم ومراقبة حركة السكان.

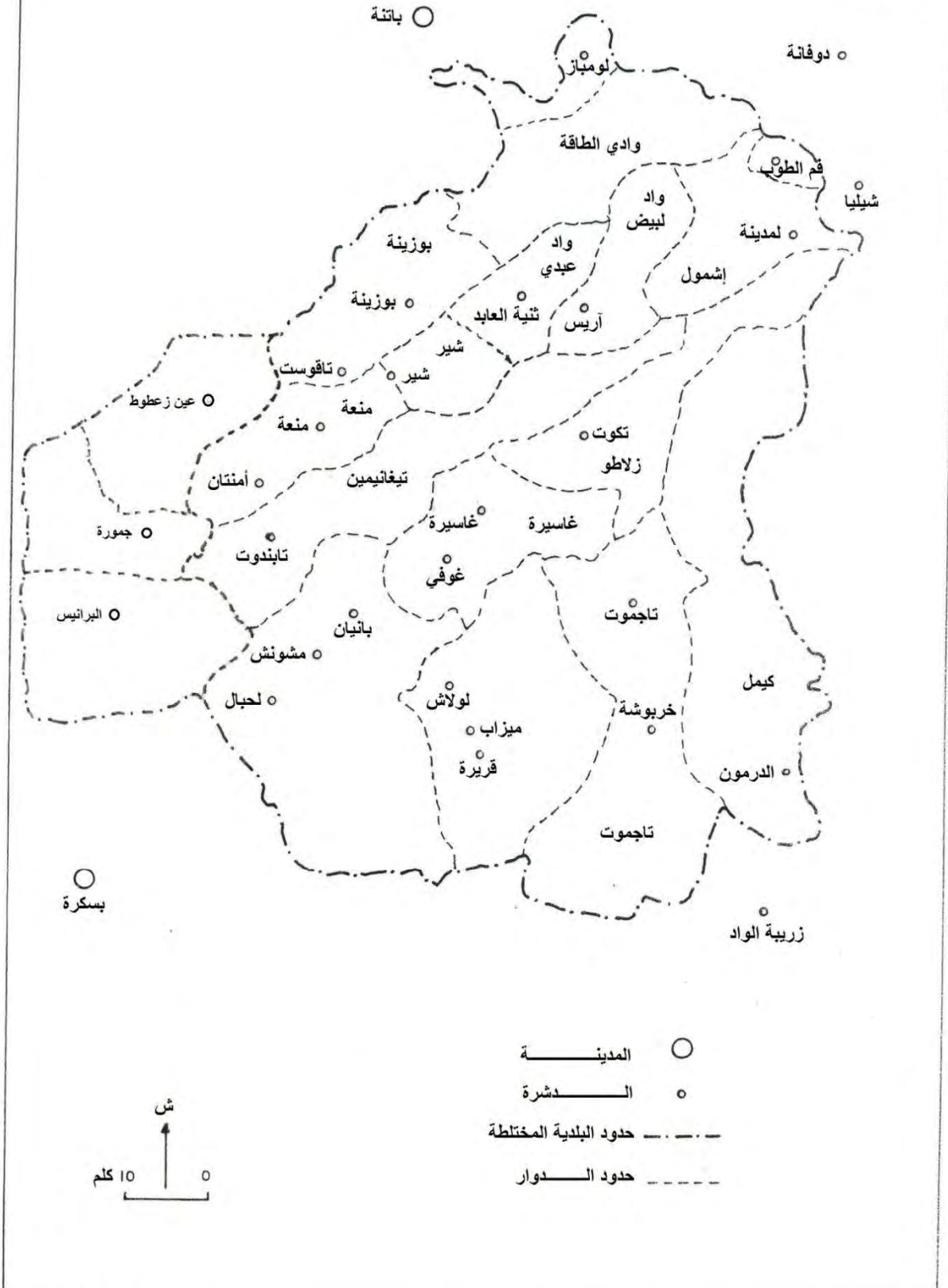
\*المعيار الاقتصادي : ضمان استمرار حياة الناس إنطلاقا من الحدود المجالية الجديدة.

\*المعيار السياسي : نشر أفكار جديدة عبر هيئات شكلية (القايد).

ونلخص كل أشكال التدخلات لإعادة التقسيم المجالات التقليدية في المخطط (رقم 07)

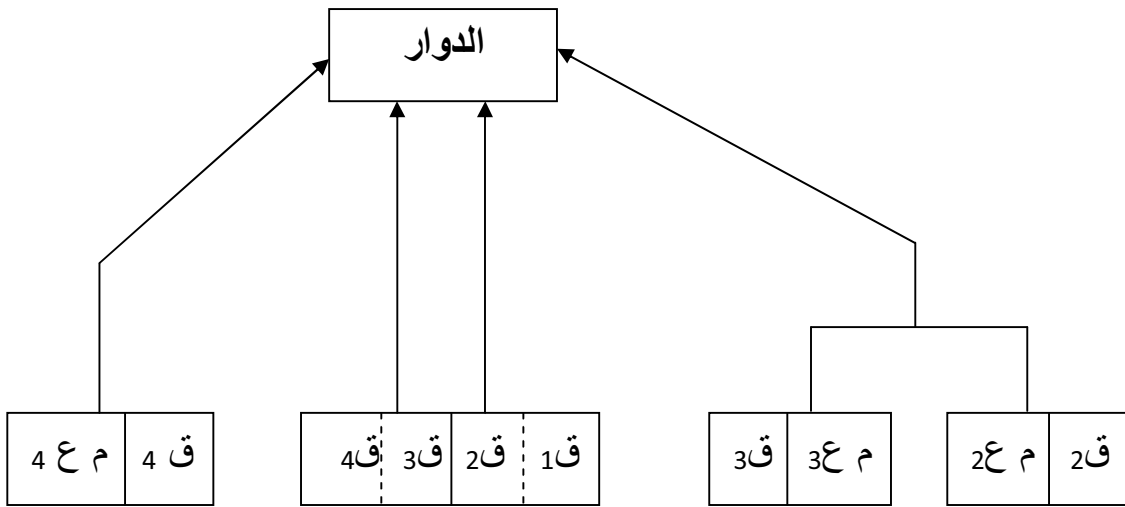
# تقسيم الدواير

خريطة رقم : 10



المصدر : تاريخ الأوراس 1991

المخطط رقم 07: أصل مجال الدوار



هذه المعايير كلها تدخل ضمن استراتيجية واحدة وهي توفير الاستقرار والأمن للمستعمر وليس من أجل التنظيم أكثر للمجال والمجتمع بل هي محاولات لزراعة القبيلة التقليدية وإضعاف اقتصادها، رغم هذه الخلفيات السلبية لإعادة تقسيم المجالات التقليدية مازالت مختلف الإدارات التي أتت بعد الاستقلال تتخذ من حدود الدوار أهم معالم تقسيماتها الجديدة.

## الخلاصة : المجتمع الأوراسي من الوحدة المجالية التقليدية إلى التقسيمات الإدارية.

عرفت المجالات التقليدية الأوراسية كغيرها من باقي المجالات الجزائرية أثناء التواجد الفرنسي عدة تدخلات أدت إلى تغيير في حدودها، وانبثق عن هذه التدخلات تقسيمات جديدة للمجالات المحلية (التقليدية) قدر عددها 14 دوار تندرج كلها ضمن إطار سياسة استعمارية تهدف إلى ضرب الوحدة الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

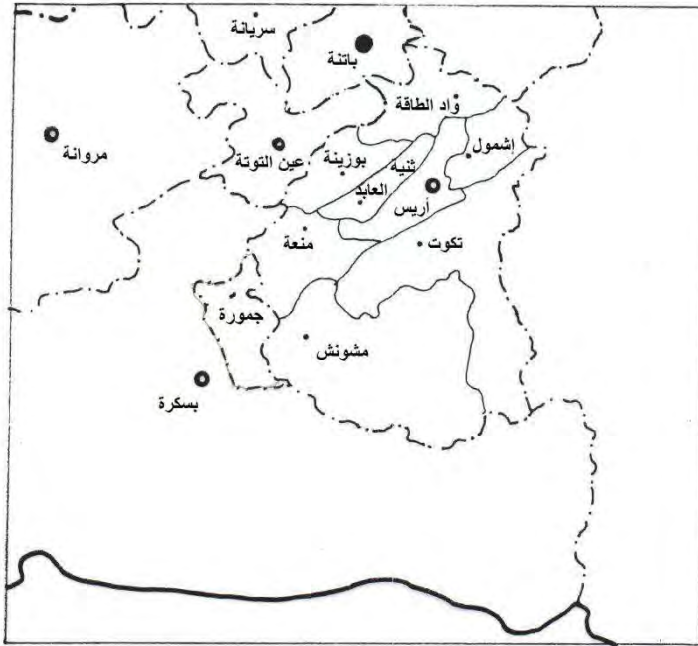
بعد الاستقلال وفي إطار السياسة الجديدة التي تهدف إلى التنمية المحلية وخلق إدارة تصهر على النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر المجالس البلدية، قسم المجال إلى عدة بلديات لكن الدور التنموي الذي خوله القانون لهذه الإدارة وللمجالس ليس أمرا سهلا المنال خاصة ونحن في مجال جبلي طبيعيا صعب واجتماعيا محافظ ومغلق واقتصاديا يعاني مما أدى بالإدارة المركزية إلى إعادة النظر في تقسيم المجال الأوراسي وغيره في أنحاء الجزائر مرات عديدة بحثا عن التقسيم الأمثل لتجاوز مشاكل المجالس البلدية والجماعات المحلية.

### أولا : الانتقال من الدوار إلى البلدية :

في سنة 1963 تم حل أنظمة الدواوير وتم تعويضها بنظام البلديات التي احتفظت إلى حد بعيد بحدود الدواوير باستثناء البعض منها التي أدخلت عليها بعض التعديلات والمتمثلة أساسا في :  
-دمج مجموعة من دواوير في حدود بلدية واحدة، هذه الحالة مست مجموعة كبيرة من مناطق الأوراس (الخريطة رقم 11) حيث نلاحظ مجموعة من بلديات جمعت ضمن حدودها الجديدة دواوير كبلدية ثنية العابد التي جمعت دوار وادي عبدي ودوار شير، وبلديات أخرى جمعت أكثر إن هذا العدد كبلدية أريس التي جمعت ثلاث دواوير، دوار فم الطوب، دوار تيغانيمين، ودوار واد الأبيض (المخطط رقم 08).

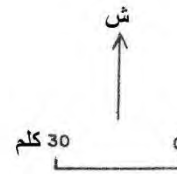
هذا الإدماج خلق حدود مجالية (إقليم البلدية) لم يأتي ضمن مخططات تأخذ فيها المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار بل كل ما أخذ يعتبر بمثابة محاولة للعودة إلى المجالات أي التقسيمات

### التقسيم الإداري -1963-



المصدر: CNRP 1968

### خريطة رقم : 11

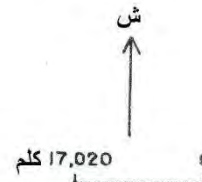


### التقسيم الإداري -1984-



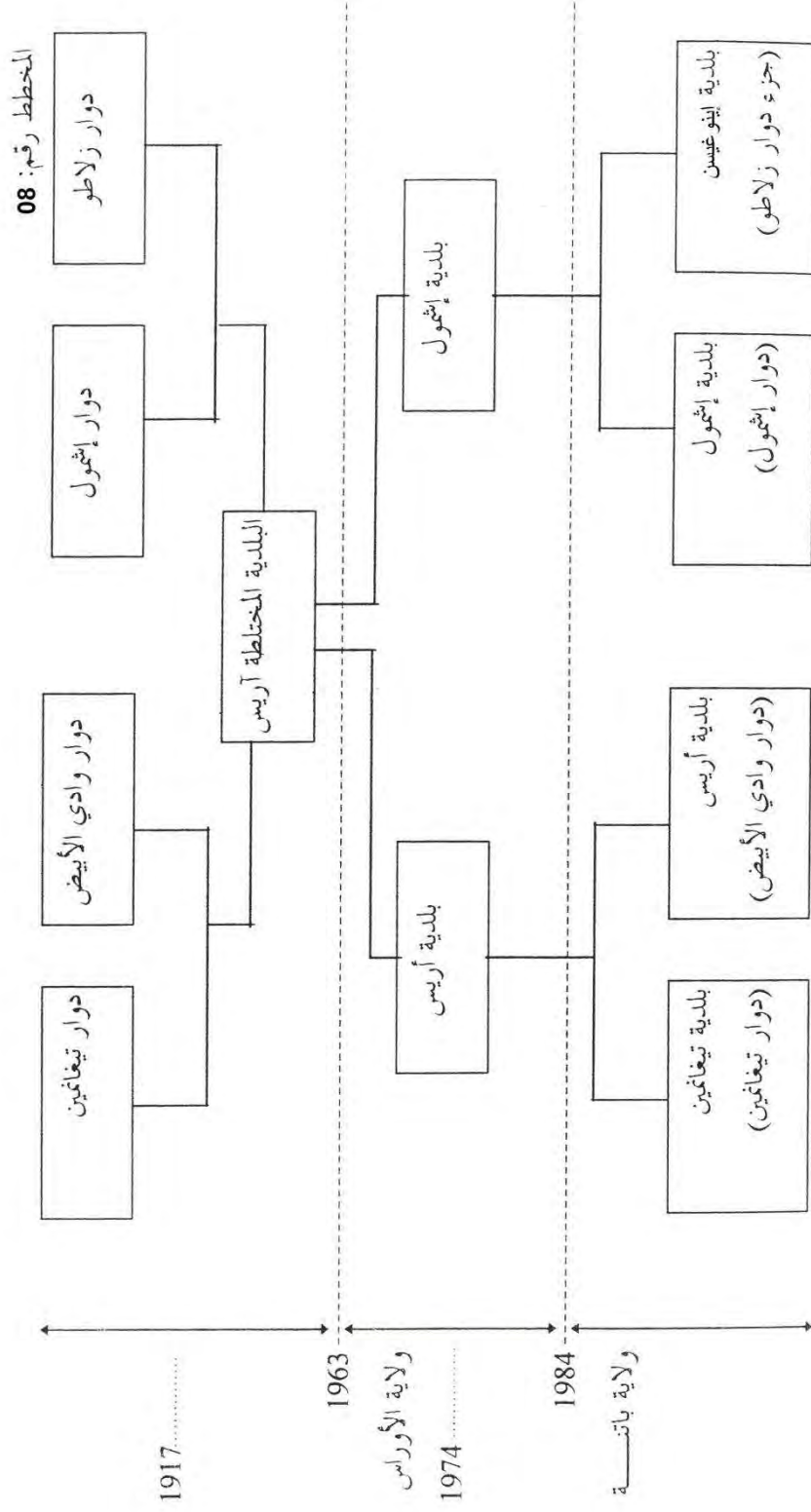
المصدر: ONS 1984

### خريطة رقم : 12



## التقسيمات الإدارية

العودة إلى الإرث الاستعماري -مثال البلدية المختطة آريس-





التقليدية بشكل لم يأخذ فيه وحدة الوحدات الاجتماعية.

بهذا فهو تقسيم لا يختلف كثيرا عن التقسيمات السابقة التي أدت إلى زعزعة استقرار الوحدات الاجتماعية في مجالها التقليدية.

-تشتيت بعض الدواوير وتقسيمها على أكثر من بلدية كما بدوار زلاطو الذي تم تقسيمه إلى جزئين جزء شمالي ضم إلى بلدية إشمول والجزء الشرقي انبثقت عنه بلدية تكوت.

إذن هذا التشتيت لقبائل العرش الواحد الذي لم تجد له الإدارة الفرنسية الأدوات اللازمة لتشتيته أدى إلى ازدياد أكثر في تفكيك الوحدة المحلية التقليدية في ظروف كانت معظم الوحدات الاجتماعية تبحث عن استعادة تنظيماتها.

أوجه الاختلاف بين هذه التقسيمات والتقسيمات الاستعمارية هو ظهور أقاليم بلدية بمساحات عموما أكثر من سابقتها تتجاوز الإمكانيات الإدارية لمراقبتها وتسييرها، مما انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية في جهات عديدة من الأوراس، حيث ظلت بعض مجتمعاتها تعاني من مشاكل عديدة أهمها يكمن في التزايدات القبلية التي يعود أساسها إلى الفكر العرقي الناجم عن إنغلاق مختلف الوحدات الاجتماعية من جهة وعدم الكفاءة في تسيير هذه المجالات من جهة أخرى.

### ثانيا : العود إلى الأثر الاستعماري :

في سنة 1984 ظهر تقسيم إداري جديد تحاول من خلالها الإدارة إيجاد حلول لبعض المشاكل السابقة وذلك بفعل تجسيد جملة من المفاهيم كتقريب الإدارة من المواطن والتقليل من مساحة البلدية للتحكم أكثر في تسييرها ووضع حد لبعض الصراعات الاجتماعية.

لتجسيد هذه المفاهيم ميدانيا لم تجد الإدارة الجديدة الأدوات اللازمة لذلك إلا في العودة إلى تقسيمات الدواوير، انبثق عن هذا التقسيم الذي تم خلال نهاية سنة 1984 -16 بلدية حدودها الإدارية توافق حدود الدواوير بإستثناء بلدية إينوغيسن التي فصلت عن بلدية إشمول والتي كانت

سابقا ضمن دوار زلاطو وبلدية تيغرغار فصلت عن بلدية منعة والتي كانت سابقا ضمن إقليم دوار منعة.

في سنة 1991 قامت الادارة المركزية بتقسيمات ادارية جديدة (تقسيمات الدوائر) يطغى عليه الطابع السياسي الانتخابي أكثر من الطابع التنموي والتنظيمي للأقاليم المحلية حيث أصبح عدد الدوائر المقدر بـ 8 دوائر يساوي عدد الأعراش وحدودها يوافق حدود العرش باستثناء مجال عرش التوابة الذي قسم إلى دائرتين (أريس وإشمول).

هذه التقسيمات لم تغير كثيرا في الحياة الاجتماعية للمنطقة رغم تقسيمات الدائرة التي أخذت في مبدأها حدود المجالات التقليدية لأن هذه التقسيمات سياسية أكثر مما هي تنموية من جهة ومن جهة أخرى عدم كفاءة تسيير المجالس البلدية لأقاليمها أدى إلى استمرار الخلل بين الشبكة الإدارية والبنية الاجتماعية التي بدورها كثيرا ما تمثل عائقا أمام توطين بعض المشاريع التنموية والتنمية بصورة عامة، وآلت بالمجال الأوراسي إلى فعلين، نوعي وآخر كمي.

-الفعل النوعي : انطلاقا من تحليلنا لمختلف مراحل التقسيمات الإدارية لاحظنا أن مختلف الإدارات لم تأخذ أي معيار في تقسيماتها أي لم تبني على ثوابت صحيحة تم دمج بين الحدود الجديدة والقديمة ثم الفصل بينها ثم العودة مرة أخرى للإرث الاستعماري.

-الفعل الكمي: قفزت المنطقة من 10 بلديات سنة 1963 بعدد سكاني يقدر بحوالي 30850 نسمة أي بكثافة تقدر بحوالي 10ن/كم لتصل إلى 16 بلدية سنة 1984 بعدد سكاني يقدر بحوالي 541347 أي بكثافة تقدر بـ 17ن/كلم.

ميدانيا هذه الكثافة تظهر بصورة غير متجانسة، حيث السكان يتمركزون أكثر في البلديات الموجودة جنب محاور الطرق الكبرى التي تمر عبر المحاور الكبرى للأحواض مما يوحي لنا بأن هذه الأقاليم هي التي تتحمل أعباء الضغط السكاني عكس الأقاليم الأخرى (الجبلية) مما يستدعي

إعادة النظر في توزيع الإمكانيات من أجل تحقيق التوازنات اللازمة خاصة ونحن في وسط يتسم بتطبيقات وتنظيمات مجالية قديمة.

### III - الأوراسي وتطبيقات التهيئة القديمة في تنظيم واستغلال المجال :

مقدمة : المجال الأوراسي يعتبر جزء صغير من المجال الجزائري الكبير والمنوع من حيث مظاهره الطبيعية التي توافق أنماط متعددة للتهيئة وفقا للخصائص الطبيعية والاجتماعية والتاريخية. جملة هذه الخصائص منحت للمجال الأوراسي والمجالات الجبلية المجاورة له ضمن سلسلة الأطلس الصحراوي صبغة المجالات الجبلية الحضرية باعتبارها تمثل ركيزة لنماذج مختلفة للتهيئة والاستغلال منذ القدم.

هذه الخصوصية أكتسبها المجال الأوراسي عبر فترات زمنية مختلفة تمتد إلى ما قبل الفترة الرومانية، وحققت المجتمعات المحلية ذلك بفعل اندماجهم مع الوسط وتكييفه مع احتياجاتهم الحيوية من جهة ومن جهة أخرى استفادوا من بعض حضارات الشعوب التي مرت على المنطقة خاصة منها الحضارة الرومانية والفرنسية التي مازالت المنطقة إلى حد اليوم تشهد لها آثار واسعة في المجالات الاقتصادية والعمرانية.

## 1 - التهيئة القديمة والتنظيمات المحلية :

تتوفر أحواض الأوراس على عدد كبير من الآثار البربرية والرومانية غير أنها في وقتنا الحالي لا تظهر بقيمة كبيرة كما كانت عليها أثناء فتراتها القديمة، يفسر لنا القيمة القديمة لهذه الأماكن تواجد هذه الآثار بجوار مناطق تتوفر على المياه والتربة الصالحة للزراعة.

انطلاقاً من هنا فإن المجال الأوراسي يخول لنا أثناء قراءتنا لبعض مواقع المتروكة أو الديناميكية بأن نستخلص منه بعض مبادئ وتقنيات تهيئة قديمة انسجمت فيها عدة عوامل أهمها :

**\*العامل الثقافي :** ويرتبط بتاريخ المجتمعات التي عرفتها المنطقة خاصة منها الفترة الرومانية التي أثرت كثيراً على ثقافة المحليين بفعل التطور الزراعي والعمري الذي يكمن في تشييد مجموعة كبيرة من المحيطات المسقية، وعدد من المدن تمتد على طول الأقدام الشمالية والجنوبية للكتلة الأوراسية وتعتبر كل مدينة من هذه المدن كما جاء في إحدى الكتابات التاريخية محيط مؤثر بصورة كبيرة في الثقافة العمرانية للمجتمعات المحلية" (Ph.Leveau,1974,p102).

**\*العامل الاقتصادي :** يكمن فعله في تنوع وظائف المجال الفلاحي مما يستدعي تدخلات مختلفة في هذه المجالات للوصول إلى التنوع في الإنتاج.

فعل هذه العوامل يعكسها لنا المجال الأوراسي في شكل مجموعة من مبادئ وتقنيات تخص التهيئة القديمة تظهر جليلة على ثلاثة مستويات كبيرة (السكن، المياه، الزراعة).

### 1.1 - التهيئة القديمة وتنظيم المجالات المبنية :

فعل التهيئة القديمة في المجالات المبنية الأوراسية تتباين من جهة لأخرى، تبعا لمجموعة عوامل منها عوامل تتحكم بصورة أكبر في الأشكال الخارجية كالعامل التاريخي والمناخي والطبوغرافي و عوامل أخرى تتحكم أكثر في تحديد المساحات الداخلية للمجالات المبنية كالعامل الاجتماعي والاقتصادي.

### 1.1.1 - الدشرة نموذج أصلي لتهيئة المجال المبني :

أهم ما يلفت الأنظار في أحواض الأوراس وأقدامه الشمالية والجنوبية هو كون أغلبية المجالات المبنية القديمة تتموضع في أماكن صعبة على حواف صخرية أو ملتصقة بانحدارات شديدة تظهر على مستوى الأحواض على شكل متدرج من الأعلى إلى الأسفل ذات مواقع قريبة من منابع المياه، فهي لا تمثل كليا مساكن جبلية منغلقة على بعضها، حيث الرؤية بين الوادي والأراضي الزراعية شرط من شروط اختيار المواقع.

الآن مواضع القرى القديمة جدا التي أصبحت مهجورة (بالول، إقلفن) كانت مرتبطة بمجري مائية (أودية ينابيع... الخ). أصبحت اليوم جافة، هذا ما جعلنا نتنبأ بأن تنقل السكان من هذه المداشر جاء بعد جفاف هذه الأودية أو قلة مواردها المائية، ويوضح لنا ذلك مجموعة القرى القديمة الموجودة بالقسم العلوي والأوسط من حوض وادي الأبيض، التي تظهر في شكل ثلاثة مستويات أقدمها يعود إلى نهاية القرن الحادي عشر وتظهر في الأقسام العليا من السفوح على مقربة قمم الجبال كدشرة عواج، إقلفن، بالول... الخ، يلي هذا المستوى من المداشر، مداشر أخرى أحدث من سابقتها (مداشر المستوى الثاني)، يعود تاريخها حسب المصالح التقنية للمحافظة الأثرية لتيتمقاد إلى القرن الثالث عشر، كدشرة لمسائل ودشرة أولاد موسى بحوض وادي الأبيض، وفي الأخير نلاحظ صف آخر من المداشر أحدث من سابقتها (المستوى الثالث) على مقربة من مجرى الوادي الرئيسي (أريس، تيغانيمين، غسيرة، ثنية العابد... الخ).

هذا الانزلاق في المداشر يعود أساسا إلى نقصان أو جفاف مياه الأودية التي كانت تطل عليها، الدليل على ذلك وجود آثار لبساتين مسقية في محيط كل قرية مهجورة.

من هنا نفهم بأن تهيئة المجالات المبنية بالأوراس يهيمن عليها مبدأ أهمية وجود المياه لتحديد الموضع.

## أ - التهيئة القديمة وتطبيقات اختيار الموضع :

فكرة اختيار الموضع الدفاعي للمسكن الأوراسي المطروحة من طرف العديد من العلماء المختصين في بداية القرن الماضي باعتمادهم على الحروب التي عرفتھا المنطقة ومقاومة المحليين ضد الغزاة.

اليوم من الصعب جدا رؤية المعطيات في هذه المداشر، حيث تعرضت لعمليات هدم منذ بداية دخول الاستعمار ومن أجل أن يكون عملنا فعال يجب علينا دمج بعدين في اختيار الموضع :

- الأول: العوائق الطبيعية (قلة الأراضي الزراعية، فقر التربة... الخ)

- الثاني فعل ورد فعل بين الإطار المبني والوسط المريح.

الاعتماد على هذين البعدين أحسن من اختيار الموقع الدفاعي كأساس اختيار الموضع، لأن كل مواضع المداشر محاذية لمجالات زراعية مسقية.

القمم والمسطحات هي المواقع المفضلة لبناء المداشر وأماكن القداسة (مكان تواجد ولي، زاوية... ) التي هي الأخرى تكون أحيانا مواضع بناء المداشر كدشرة الحمام بجوز وادي الأبيض ودشرة منعه بجوز وادي عبدي... الخ، وهذا يعتبر كعامل إضافي لتحديد بعض المواضع.

خلال هذه الدراسة سنحاول التركيز بالخصوص على العلاقة الموجودة بين السهل والجبل من أجل تحديد المبدأ الذي يقودنا إلى اختيار الموضع.

الأوراس فعلا منطقة جبلية محصنة لكن الحياة فيه تطرح صعوبات كبيرة، الحياة داخل الكتلة تؤمن بإمدادات من الأقدام الشمالية والجنوبية، إن لم تتمكن مختلف الغزوات هدم مجمل بنايات الشاوية فإن ذلك لا يعود إلى الموقع الصعب للدشرة بل يعود إلى عدم الأهمية الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة كفقر التربة، صعوبة استغلالها... الخ، بهذا فإنه يمكننا القول بأن الجبل في نظر الغزاة يتمتع بشروط قليلة للراحة والاستقرار.

عزل الجبل بفصل المناطق المكتملة له المتمثلة في الأقدام الشمالية والجنوبية فإن سكانه سوف يعانون من فقر أكبر مما هو عليه.

هذه الإستراتيجية بسيطة يمكن للغزاة تطبيقها إن كان المجال الجبلي الأوراسي يمثل بالنسبة لديهم منطقة ذات أهمية اقتصادية في هذه الحالة لا يمكن للمواقع الصعبة للمداشر أن تقدم شيئا.

أيضا إستراتيجية المستعمر الفرنسي الذي عمل على جعل من جبال الأوراس أحسن الأماكن للجوء الأفراد المخالفين للقانون وكذلك اعتباره كمكان إيواء أكبر عدد من السكان هذه تعتبر كدليل آخر لعدم وجود أطماع اقتصادية في هذا المجال الصعب، فالنظرية الدفاعية لهذه المواقع غير واردة في الإستراتيجية بل كل ما في ذلك العامل الزراعي والطبوغرافي والمناخي، تعتبر من أهم العوامل المحددة لمكان التموضع أكثر من العامل الدفاعي الوحيد، والدليل على ذلك الملاحظة الميدانية لبعض المداشر في المنطقة، كدشرة غوفي بحوض وادي الأبيض التي تظهر بناياتها غير مستمرة على طول المساحة التي تتموضع عليها.

عدم استمرارية نسيج الدشرة يعطينا فكرة عن مدى ضرورة التكامل بين مجال السكن والزراعة، حيث تمثل المساحات الفاصلة بين بنايات الدشرة مناطق زراعية إنتاجية بفعل وجود ينابيع دائمة على مستوى التكتشفات الصخرية، تضمن استمرارية الحياة أثناء فترات الجفاف لأن الزراعة قرب مجرى الوادي وبقاعدته غير كافية لضمان الحياة.

إضافة إلى ما سبق ذكره، الجبل يمثل مصدر أهم مواد البناء عكس الوادي الذي يبدي إمكانيات أقل من سابقه أيضا الاستقرار في سفوح الجبال يساعد المحليين على استغلال المراعي الغابية والأحراش دون التنقل لمسافات بعيدة حيث نجد كل المداشر الجبلية تتوسط المجالات الزراعية والرعية.

إذن تهئية المساحات المبنية تأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر أهمها المحيط الاقتصادي الفلاحي، بينما يبقى عامل الحماية والأمن يمكن في موقع الدشرة ومورفولوجيتها للدفاع ضد العوامل الطبيعية مما يستدعي الاندماج الكلي للمداشر مع نظامها البيئي الذي تتواجد به.



## ب - التهيئة وإندماج المداشر مع المحيطات البيئية:

المداشر القديمة في الأوراس تظهر مندججة كلياً مع محيطاتها البيئية يتجلى ذلك من خلال مواضعها وأنسجتها التي تبدي عدة عناصر للدفاع ضد بعض العوامل الطبيعية التي قد تضر بحياة الأفراد كالحرارة المرتفعة والرياح الدافئة (السروكو) والرياح المحملة بالرمال والحمولة الزائدة للأودية التي قد تضر بالمناطق الجنوبية إضافة إلى خطر الرياح الباردة وانخفاض الحرارة والأمطار الغزيرة وارتفاع منسوب الثلوج التي قد تعصف ببعض المناطق الجبلية الشمالية.

لكل هذه الأفعال رد فعل من طرف المحليين ويبدو ذلك جلياً من خلال تهيئة وتنظيم المجالات المبنية انطلاقاً من الأقدام الشمالية إلى الجنوبية.

**\*في الأقدام الشمالية:** يظهر رد فعل المحليين من خلال استغلالهم للمواقع المحمية من فعل العامل المناخي باختيارهم للواجهات الجنوبية أو الجنوبية الشرقية كما هو الحال بدشرة تزوكت وأولاد عزوز هذا الاختيار جاء كرد فعل ضد الآثار الشديدة للرياح الباردة القادمة من الشمال والشمال الغربي. إذن اختيار مثل هذه الواجهات أمر ضروري في مفهوم التهيئة القديمة للمجالات المبنية إلى جانب هذا يستعمل المحليين مواد البناء المحلية كالحجارة والأخشاب الغاية وأطيان محلية ذات نفاذية شبه منعدمة لتغطية الأسقف إضافة إلى تقنية البناء كاستعمال جدران ذات سمك كبير من 0.5 متر. هذا الاختيار للمواضع ومواد البناء والتقنية المستعملة كلها عوامل أساسية الهدف من ورائها هو تحقيق مبدأ الاندماج بوسط بيئي معين.

**\*على مستوى الأحواض:** مبادئ التهيئة في اختار مواضع السكن تختلف عن سابقتها، حيث نجد هنا مبدأ اختيار مواضع المداشر لا يخضع إلى عامل الواجهة بل كل المداشر تأخذ واجهات مختلفة، نجد في حوض وادي عبدي معظم المداشر ذات واجهات شمالية أو شمالية غربية باستثناء دشرة منعة وبوزينة وامندان التي تتموضع على مقربة من قاعدة الأودية الرئيسية بينما نلاحظ في الحوض المجاور وادي الأبيض معظم المداشر تتموضع في سفوح ذات واجهة معاكسة تماماً لواجهة مداشر وادي عبدي.

عدم الأخذ بعين الاعتبار عوامل الواجهة على مستوى الأحواض يعود إلى عدم طرح إشكالية خطر العوامل الطبيعية، نظرا للخاصية الطبوغرافية التي تتميز بها الأحواض، امتدادا للسلاسل الجبلية المرتفعة المكونة للأحواض، جنوب غرب / شمال شرق وانتهائها في الشمال والشمال الشرقي بكتل جبلية كبيرة (شليا، المحمل) هذه تعتبر بمثابة حواجز طبيعية تعمل ضد بعض الأخطار الطبيعية التي قد تصيب المناطق الداخلية للأحواض، مما سمح للمحليين بحرية اختيار الواجهات على هذه المستويات أي بعبارة أخرى كل موضع يأخذ من السفح المتواجد فيه أو المقابل له ظل ضد العوامل المناخية ونستخلص من اختيار الموضع على مستوى الأحواض يخضع لفعل ازدواجي.

- الأول الاحتماء من العوامل المناخية.

- الثاني تحقيق التكامل بين الوسط المبني والفلاحي.

هذه الازدواجية على مستوى الأحواض في عمقها تفسر لنا مدى اندماج المداشر مع الوسط البيئي (المخطط رقم 09).

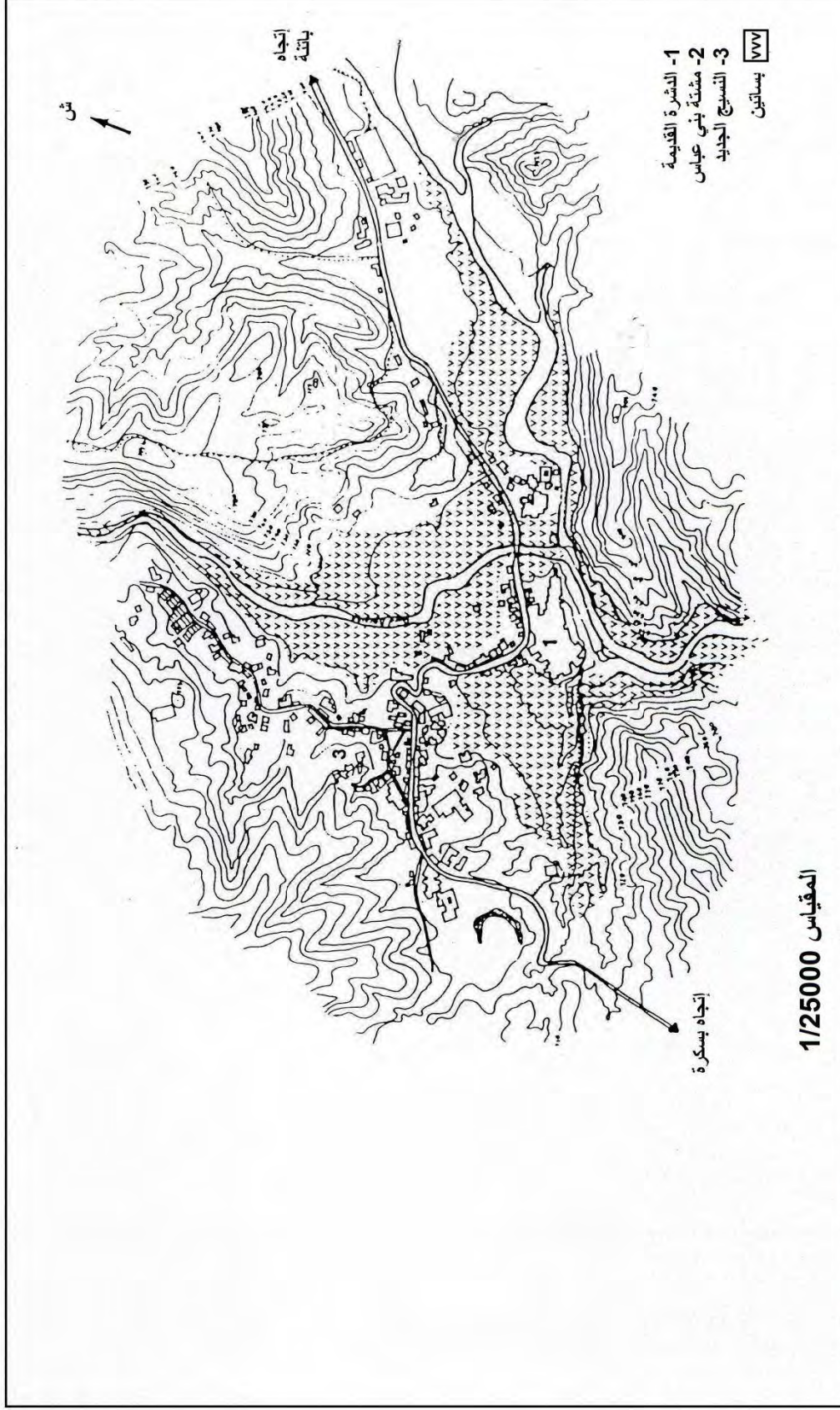
\*على مستوى الأقدام الجنوبية: تظهر المداشر على شكل تجمعات سكنية ذات أنسجة غير متصلة يفصل بينها غابات النخيل عكس المداشر القديمة بالجنوب كغرداية والوادي... الخ، أين نجد الأنسجة متصلة، أزقتها ضيقة ذات مواضع قريبة من المجاري المائية، المباني تظهر بشكل يوافق خطوط التسوية. عامل الواجهة لا يظهر هنا أهم ما يميز المداشر في هذه المناطق هو كونها تظهر على مستوى طبوغرافية منخفضة مقارنة بالطبوغرافية المحلية أي تظهر شبه ملتصقة بالحواف الداخلية للمجاري المائية (مشونش - الدروع - برانيس - جمورة... الخ).

كل هذه الخصائص تعتبر بمثابة مؤشرات تفسر لنا العلاقة الكبيرة بين اختيار الموضع والدفاع ضد الحرارة الكبيرة والرياح المحملة بالرمال (المخطط رقم 10).

هذه المؤشرات في مجملها تمثل نتيجة لمجموعة من تقنيات يتعدى مداها موضع الدشرة ومورفولوجيتها ليمس الوحدة الصغيرة (المسكن) من أجل الاستجابة الكاملة لمعطيات الوسط (المخطط رقم 11).

اندماج موضع السكن القديم مع بيئته في المناطق  
الوسطى من الأحواض -منغية-

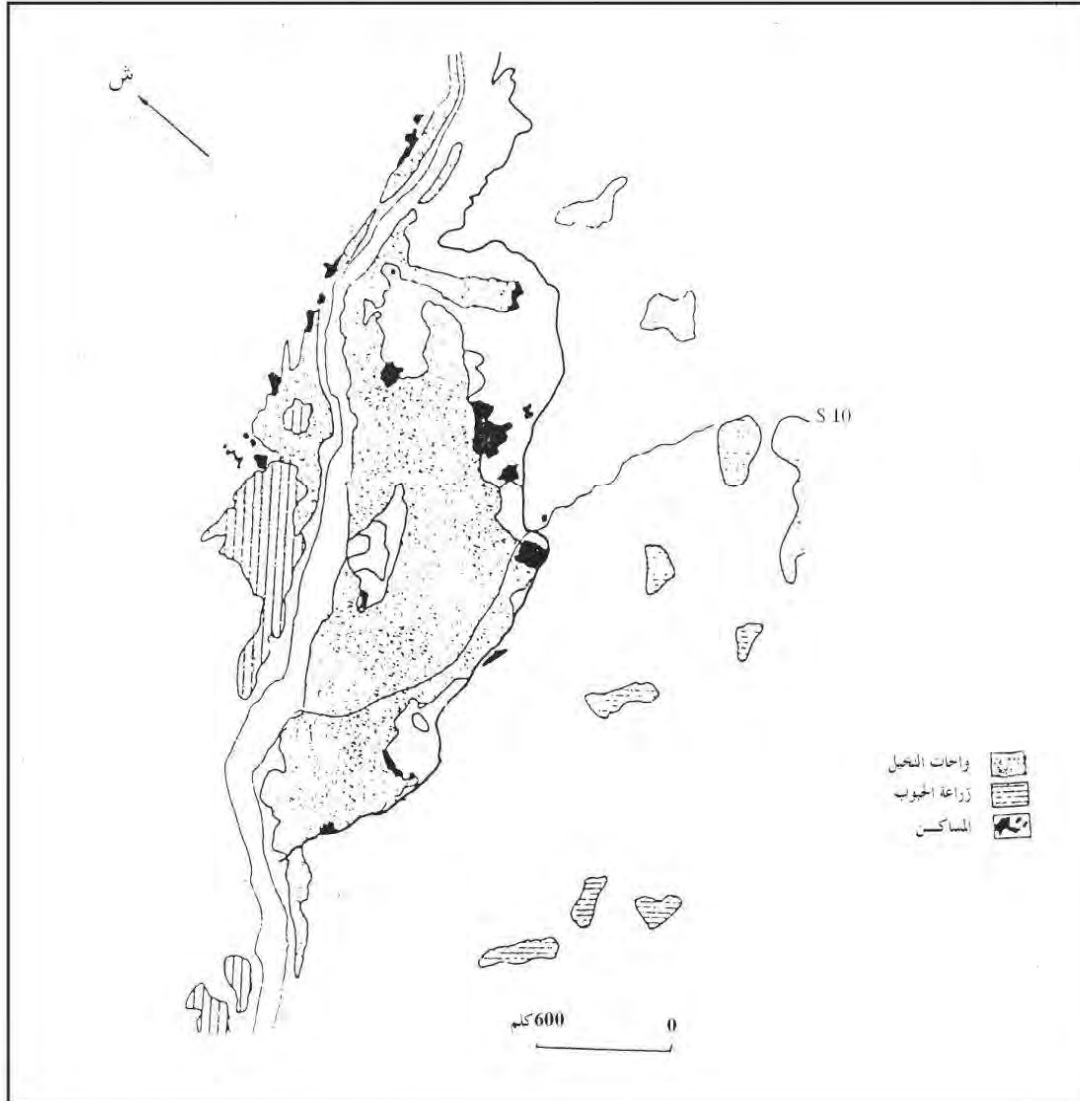
المخطط رقم : 09



المصدر : مستخرج من خريطة طبوغرافية 1968

إندماج السكن مع محيطه البيئي بالأقسام الجنوبية  
من الأحواض جمهورية حوض وادي عبيدي

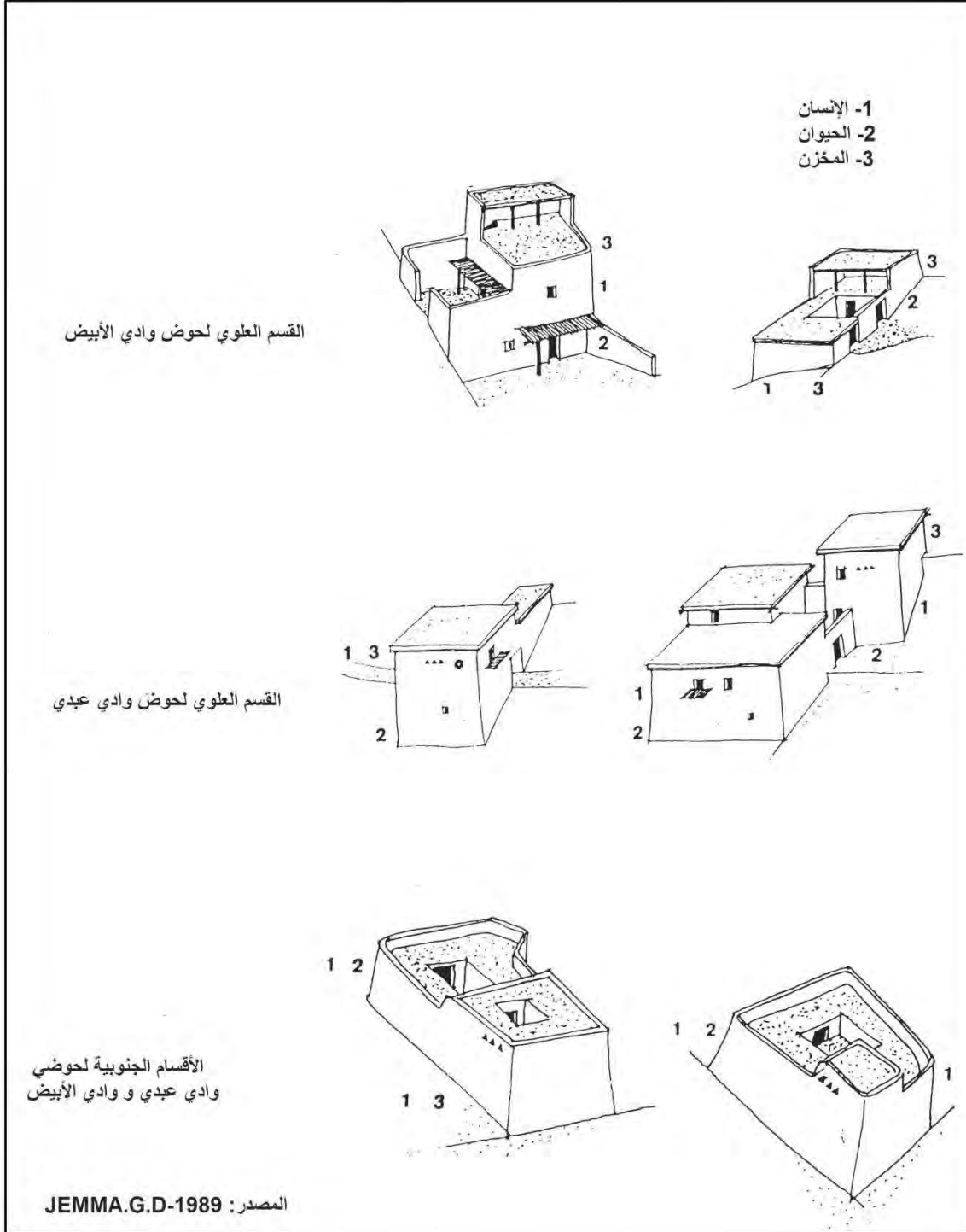
المخطط رقم : 10



المصدر : MORZOT.P=1997 + تحقيق ميداني 2008 .

أثر العامل الطبيعي في تحديد الأنماط  
السكنية بالأوراس

المخطط رقم : 11



## 2.1.1 - المسكن وفعل المحيط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي :

"المسكن هو فعل إنسان ولو وجد في وسط طبيعي يتميز بعوائق صعبة تحدد بعض معالمه، لكن الإنسان يختار الأنماط تبعاً لقيمه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية" (D.Djemma.p85.1982).  
إذا كانت أهم العوامل التي تتحكم في اختيار مواضع المداشر وإرساء بنيتها تتحكم فيها بصورة كبيرة العوامل الطبيعية خاصة منها المناخية والمياه ونوع التربة فإن الوحدة الصغيرة (المسكن) في هذه البنية بدون شك سوف تتأثر ببعض هذه العوامل لكن لفعل العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي دور كبير في تحديد موضع السكن وبعض معالمه.

أ - فعل العامل الاجتماعي : لهذا العامل فعل ازدواجي.

- الفعل الأول يتمثل في تحديد موضع المسكن ضمن المجال المبني لأن المساكن التي تكون المداشر في الأوراس مواضعها ليست اعتباطية، فتموضع المسكن ضمن مجال الدشرة يخضع للعامل الاجتماعي، حيث نلاحظ بأن مجالات القرى الأوراسية مقسمة إلى أحياء صغيرة كل حي تقطنه عائلة معينة تنحدر من أصل أبوي واحد (المخطط رقم 12) إذن هذا التنظيم الاجتماعي للمسكن له أثر كبير على التنظيم المحلي للدشرة وبالتالي يلعب دور في تحديد المورفولوجية.  
بهذا فإن التهيئة القديمة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الكبيرة الموجودة بين المسكن والعائلة.

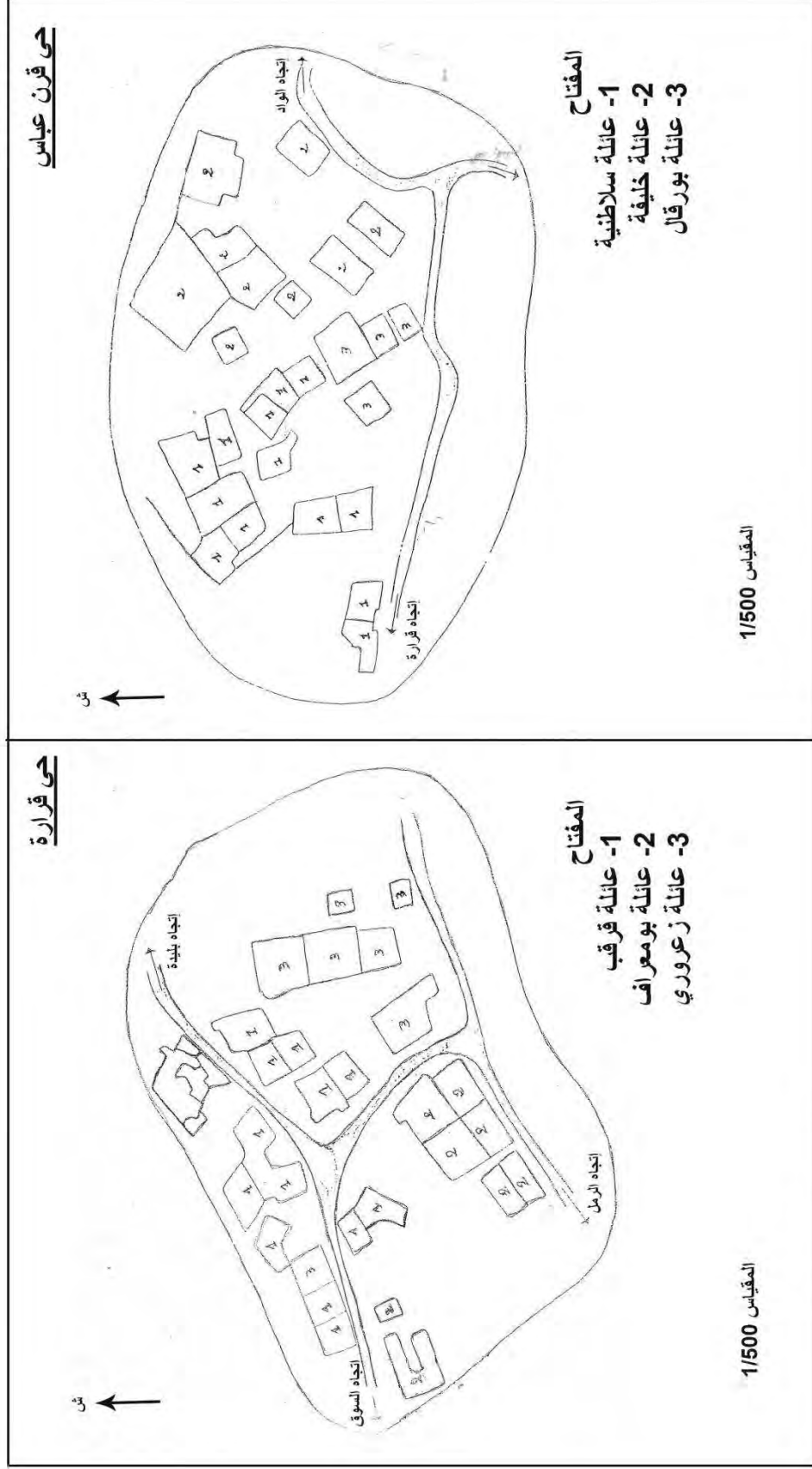
الفعل الثاني: هذا الفعل يمكن في تحديد بعض الوحدات الداخلية للمسكن (التهيئة المساحات الداخلية للمسكن) تبعاً لحجم الأسرة وتحديد بعض المساحات لاستقبال الأجناب وأخرى للتجمع العائلي وغيرها.

ب - فعل العامل الاقتصادي : هذا العامل لا يقل أهمية عن العامل السابق، غير أن فعله يظهر بشكل غير متباين على مستوى مختلف المجالات الأوراسية.

-على مستوى الأحواض الوسطى والجنوبية: يظهر الفعل الاقتصادي بتخصيص مساحات خاصة لتخزين بعض المنتجات الفلاحية (النباتية - الحيوانية) بداخل المساحات المبنية مما أدى إلى ظهور

فعل التنظيم الاجتماعي على التنظيم المجالي بمركز -مشونش-

المخطط رقم : 12



المصدر : تحقيق ميداني 2005

مساكن بعدة طوابق، عادة لا تتعدى ثلاثة طوابق، (منعة ثنية العابد... الخ). الطابق الأخير يخصص للتخزين، إذن الضرورة الاقتصادية هنا فرضت نفسها على تحديد نمط المسكن.

-على مستوى المناطق الجبلية : المسكن التقليدي يظهر بطابق أرضي فقط (اشمول، اينوغيسن،... الخ) السبب في ذلك يعود إلى اقتصار المساكن هنا على وظيفة إيواء الأفراد فقط لأن المخزونات الفلاحية تخزن على مستوى القلاع مما لا يستدعي تهيئة مساحات مندوجة داخل المسكن كما في الحالة السابقة.

بهذا فإن فعل العامل الاقتصادي يكمن نسبيا في تحديد شكل المسكن وفي كيفية تهيئة مساحاته الداخلية.

ج- فعل العامل الثقافي: هذا العامل يبدو دوره أقل من سابقه نتيجة لعدم وجود معطيات كافية لتحديد فعل ذلك، أهم عنصر في المنطقة يمكننا استعماله لتحديد فعل ذلك هو تيبولوجية المسكن. لتحديد هذه التيبولوجية يجب استعمال عدة متغيرات كالمخطط والعناصر العديدة الأخرى كمواد البناء وطرق البناء ... الخ.

فحسب (S.Adjali) دراسة مختلف العناصر أثبتت أن شبكة البنايات هيمن النوع القديم جدا (Antique) وتحمل خصائص المجتمعات البدائية لكن وبالرغم من ذلك فهي تتميز بأنظمة التأقلم مع المحيط.

### 3.1.1 - القلعة أحسن مثال لتهيئة المواقع الصعبة

"القلاع بوادي الأبيض تفتح أبوابها في فصل الخريف، حيث نلاحظ قوافل متتالية من البغال محملة بأكياس كثيرة من القمح والشعير إلى درجة اقتناع القبائل التي تخزن بداخلها لتخطيها لسنوات الجفاف المفاجئة، ويمنع العدو من الوصول إليها حتى ولو كلف ذلك أحر فرد من الجماعة المالكة، كاهولنديين في القرن السابع عشر يدافعون على متن بواخرهم المملوءة بالتوابل إلى درجة اليأس". (E.Mesqueray-1884-p13)



القلعة نمط من الأنماط المبنية تميز أكثر المجال الأوراسي عن باقي المجالات الجبلية بالجزائر، يطلق عليها محليا اسم ثاقليعث أي المخزن بالعربية، يخزن فيها مختلف المنتجات الفلاحية، النباتية والحيوانية القابلة للتخزين، ذات ملكية جماعية، عادة كل قلعة تابعة لقبيلة معينة أو عائلة معينة وتستفيد كل أسرة من غرفة (غرفة التخزين) بداخلها. وتسير وفق نظام محكم يستفيد منها كل أفراد الجماعة المالكة، يفضل في اختيار مواضعها المواقع الصعبة كالقمم الجبلية، الحواف الصخرية... الخ (الصورة رقم 1، 2)، هذه الفكرة لاختيار هذه المواضع جاءت نتيجة لرد فعل ضد مجموعة من العوامل المتمثلة أساسا في:

- **نمط حياة المحليين النصف رحل:** تنقل القبائل عبر مختلف المجالات لتحقيق التكاملات اللازمة هذا النمط يستوجب على السكان بناء قلاع لتخزين المنتجات الفلاحية، ليس بإمكانهم التنقل بمخزوناتهم خاصة وأن مجالات الأحواض تتميز بمنتجات متعددة.

- **خاصية الوسط الطبيعي:** فقر التربة وضيق المساحات الزراعية، تذبذب المناخ، كلها عوامل محددة للإنتاج الفلاحي وتجعله من الناحية الكمية غير ثابتة على طول مختلف السنوات. هذا أدى إلى حاجة التخزين الفائض في أماكن آمنة واستغلاله أثناء الحاجة.

**تاريخ الأوراس:** عرف الأوراس دخول قبائل أجنبية خاصة بعد الفتوحات الإسلامية كدخول الهلاليين في بداية القرن العاشر وبعض القبائل اليهودية والمسيحية في بداية فترة دخول الفاتحين للاحتماء بجبال الأوراس، هذه تعتبر بمثابة عوامل جعلت من المناطق الداخلية خاصة منها الأحواض مصدر خوف كبير مما أدى بالمحليين باختيار مواضع محصنة لمخزوناتهم.

فعل هذه العوامل يظهر ميدانيا يتجسد مجموعة كبيرة من القلاع يقدر عددها في كل من حوض وادي الأبيض ووادي عبدي بجوالي 57 قلعة (الجدول رقم 05 ملحق رقم 01) متوسط غرف التخزين في كل قلعة يقدر بجوالي 34 غرفة.

هذا العدد من القلاع الموزعة في مساحة صغيرة وعددها يساوي تقريبا عدد القبائل على مستوى كل من حوض وادي عبدي ووادي الأبيض إضافة إلى الجزء الشرقي من حوضي وادي قشطان. عموما لا

## مواقع القلاع القديمة بالأوراس

الصورة رقم : 01



قلعة بانيان - مشونش -

الصورة رقم : 02



قلعة تكوت 2010

تتعدى المسافة بين قلعة وأخرى خمسة كيلومترات كما هو الحال بين قلعة تيغانيمين وقلعة تاغيت، دليل على فعاليتها الكبيرة، رغم كونها تظهر في وسط يعاني من عوايق طبيعية تأثر كثيرا في مردود الإنتاج الفلاحي.

حاليا هذه القلاع مازال البعض منها فعال لكن بصورة جزئية ولنفس الأغراض القديمة (التخزين)، حيث نجد قلعة قبيلة المرادسة بتكوت تستعمل بنسبة تقدر بحوالي 80 % من إمكاناتها السابقة، كذلك قلعة أريس منها حوالي 7 غرف مازالت فعالة لكن لم تتمكن من تحديد نسبة فعاليتها الحالية مقارنة بالنسبة القديمة نتيجة لتدهور وضعيتها.

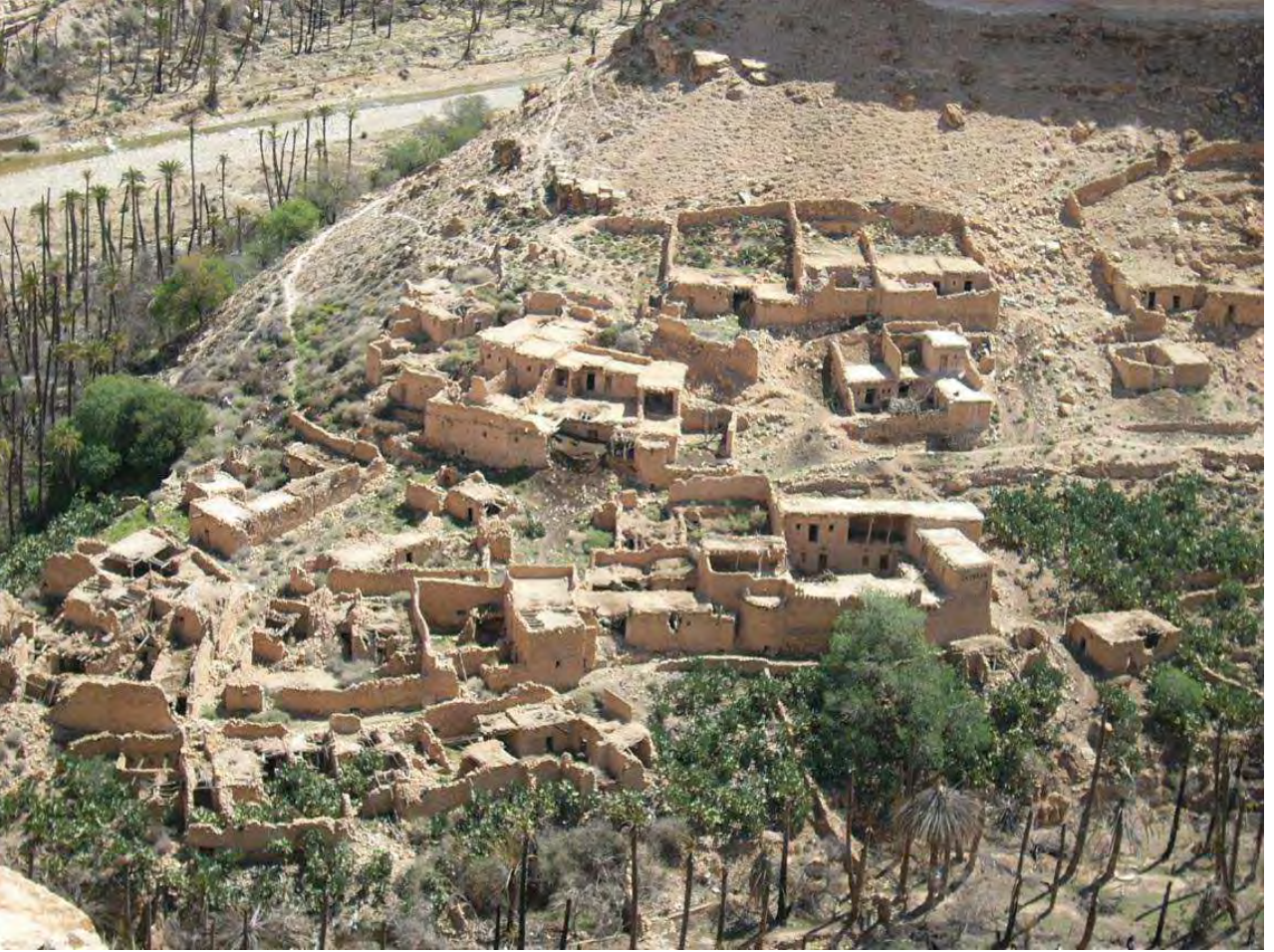
عموما العديد من هذه القلاع أصبحت في الظروف الراهنة الامنية والاجتماعية الاقتصادية غير فعالة تماما بل تمثل أرشيف لحجارة قديمة، لكن استمرارية استعمالها دليل آخر على حكمة مبادئ التهيئة القديمة، ويؤكد لنا ذلك استجواب بعض المستعملين لهذه القلاع بتكوت الذين أكدوا لنا بأن استعمال هذه القلاع حاليا فعال جدا وغير مكلف تماما لتأمين بعض المنتوجات الفلاحية كالحبوب وبعض أنواع الخضر المجففة والتمور.

وفي كل الحالات استمرار استعمال مثل هذه البنيات (المدامر القديمة والقلاع) في الظروف الحالية دليل قاطع على أهمية مرتكزات التهيئة القديمة في تحديد مثل هذه المجالات ومدى تكامل مختلف عناصرها مع بعضها البعض والتي أدت في النهاية إلى خلق مجموعة من روابط قوية بين هذه المجالات المبنية والمجتمع والاقتصاد والدليل على ذلك وجود بعض البنيات القديمة في المداشر بحالة جيدة وأخرى مازالت تعرف توسعات عديدة على نفس الموضع ومن أحسن الأمثلة على ذلك دشرة غوفي التي أجرينا فيها بعض التحقيقات الميدانية ووجدنا أن حوالي 44.26 % من مساكنها في حالة جيدة وحوالي 48.80 % في حالة متوسطة، وحوالي 5.04 % متدهورة و1.9 % عبارة عن آثار أي مندثرة تماما (الصورة رقم 03).

إلى جانب هذا عرفت هذه الدشرة حوالي أربع توسعات كل توسع يعود على فترة زمنية معينة، أهمها

الوضعية الحالية لمساكن تجمع غوفي القديم

الصورة رقم : 03



غوفي 2011

التوسع أثناء فترة المستعمر الفرنسي وبعد الاستقلال.

في ظل كل المعطيات السابقة تبقى التهيئة القديمة المحددة للمجالات المبنية تخضع لمبدأ أساسي يكمن في العلاقة بين الوسط وقيمتها الإنتاجية مع ظهور في بعض الأحيان عوامل ثانوية كالتقديس الذي يكون كأساس تموضع هذه البنايات كما هو الحال بمنعة دشرة أولاد موسى وغيرها.

## 2 - التهيئة القديمة والمجالات الزراعية:

"استغلال المجالات الأوراسية قديم جدا... أثناء دخول الرومان سنة 47 قبل الميلاد طور طرق استغلال المجال بفعل تهيئة مجموعة من الأراضي كانت غير مستغلة..." (Berbeint-1963- p288). تاريخ تهيئة التربة لأغراض زراعية يعود تاريخها إلى فترات قديمة لا يمكننا تحديدها نتيجة لعدم وجود معطيات كافية لذلك باستثناء الفترة الرومانية التي تشهد عليها بعض آثار المزارع والسواقي التي كانت تستعمل لنقل المياه لأغراض السقي.

في ظل المعطيات الحالية يقدر إجمالي المساحة الصالحة للزراعة حسب معطيات مديريات الفلاحة سنة 2008 بجوالي 56853 هكتار أي ما يعادل حوالي 18.4 % من إجمالي مساحة منطقة الدراسة منها حوالي 12130 هكتار مسقي أي ما يعادل حوالي 21.3 % من إجمالي المساحة المستعملة للزراعة هذه المساحة في معظمها حصيلة لمجموعة أعمال التهيئة القديمة.

## 1.2 - المدرجات الزراعية أحسن مثال عن تهيئة المجالات الجبلية:

إيجاد نظام المدرجات في الأوراس وتهيئتها لأغراض زراعية تعتبر بمثابة رد فعل لقدماء السكان ضد فعل بعض العوامل الطبيعية كالطبوغرافية الصعبة المتميزة بانحداراتها الشديدة وتكشف الطبقات الصخرية الصلبة على مساحات كبيرة تصل إلى حوالي 75% من إجمالي المساحة الأوراسية (R.Laffite -1939-p192).

رد فعل المحليين جاء لتكييف بعض هذه المعطيات الطبيعية مع متطلبات الحياة اليومية وجاءت التهيئة القديمة على مثل هذه المساحات للأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر أهمها عنصر المياه من أجل ضمان

مردود القطعة المهيئة ويبدو ذلك واضحا في الميدان من خلال انتشار ظهور هذه المدرجات قرب مجاري الأودية الرئيسية وبعض الأودية الثانوية كوادي شناورة بحوض وادي الأبيض ووادي بوزينة بحوض وادي عبدي، أيضا نلاحظها على مستوى بعض السفوح التي تتوفر على ينابيع ذات تدفقات كبيرة كحالة منعة التي يصل تدفق ينابيعها إلى حوالي 21.5 ل/ثا وتكوت التي يصل مجموع تدفق ينابيعها الكبيرة إلى حوالي 18.2 ل/ثا (مديرية الري باتنة 2008).

بينما نسجل انتشار ضئيل لهذه المدرجات في المناطق التي تقل فيها الإمكانيات المائية كحالة نارة بحوض وادي عبدي التي لا يتعدى إجمالي ينابيعها الرئيسية حوالي 6.07 ل/ثا إلى جانب هذا العنصر هناك عنصر آخر لا يقل أهمية يلعب دور في تحديد انتشار ظهور المدرجات وهو عامل الانحدار الشديد، حيث نجد معظم المدرجات تظهر في الأماكن التي يزيد انحدارها عموما على 12 % أما الانحدار الأقل من ذلك فعادة لا تخضع لمثل هذه العمليات إن ظهرت فهي تبدو بسيطة جدا، كما هو الحال في منطقة أشمول أين نلاحظ الانحدار لا يتجاوز 5 % وكذا بضواحي أريس أين نجد لا يتجاوز 12 %.

وبهذا فإننا نلاحظ تركيز تدخلات مثل أعمال هذه التهيئة في مناطق الأحواض والأقدام الجنوبية عكس مناطق الأقدام الشمالية التي تظهر فيها ضئيلة، حيث نجد حوالي 2136 هكتار من إجمالي مساحة المدرجات الزراعية المقدرة بـ 74.6 % من إجمالي مساحة المدرجات موزعة على مناطق الأحواض والأقدام الجنوبية بينما نجد حوالي 23.4 % موزعة على الأقدام الشمالية.

## 2.2 - تحويل المجالات الغابية إلى أراضي زراعية: تهيئة حتمية

أخذت فكرة تحويل المجالات الغابية إلى أراضي زراعية تبرز في المناطق الجبلية بالبلاد الليبية منذ نهاية القرن الأول الميلادي وتجسدت في القرن الثاني أثناء التواجد الروماني في شكل قوانين تشريعية تشجع المحليين لاستصلاح أراضي الأحراش والغابات لأغراض زراعية، رافقت هذه التشريعات مجموعة من قوانين منها قوانين لاكسمانكيا (LexMankia) التي تحدد إجراءات الاستفادة من هذه الأراضي

المستصلحة حديثا وإقساط الدولة منتوجها وما يتعين على المستفيد منها من واجبات (S.Gselle- p 111. 1948).

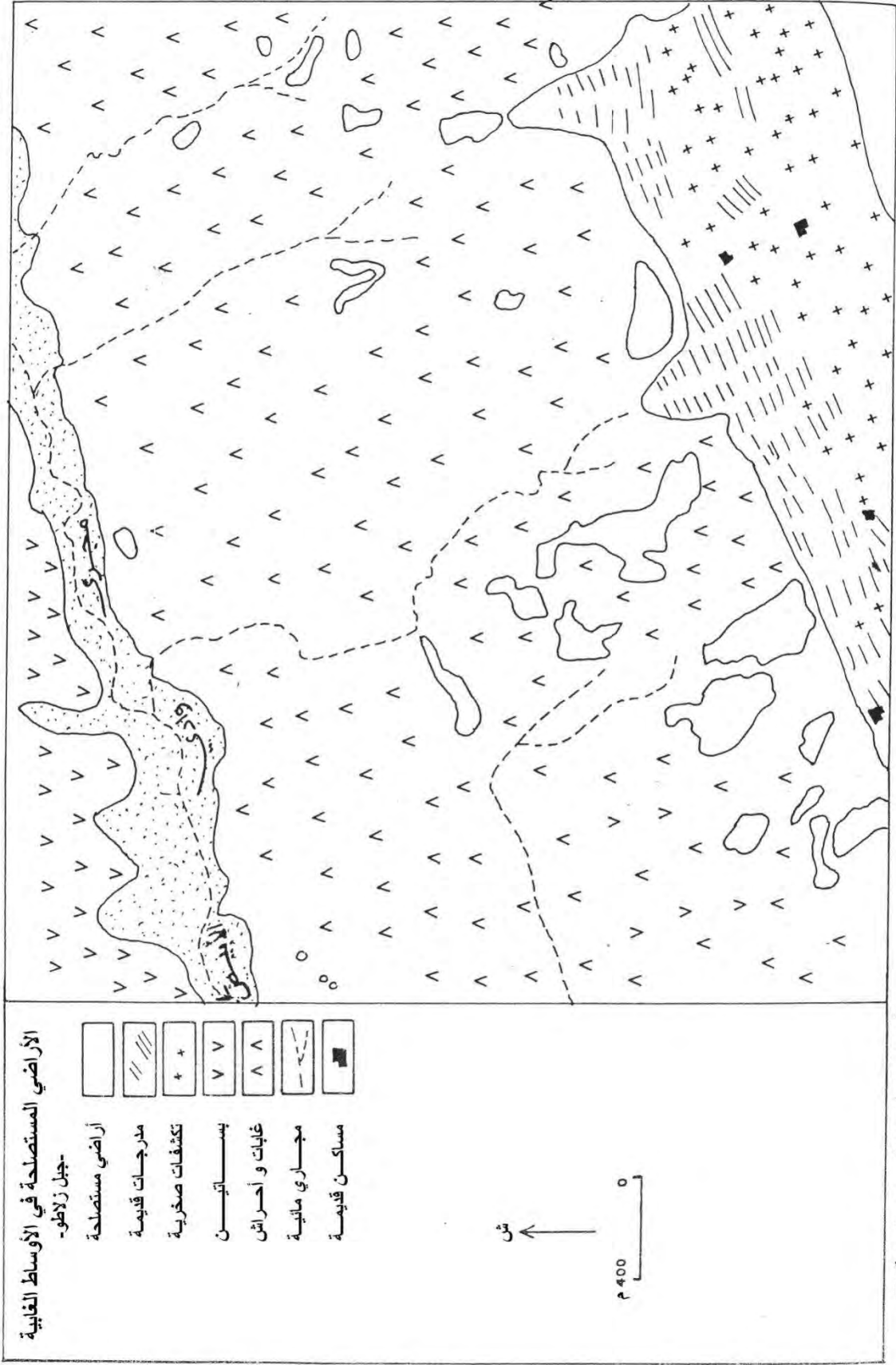
قلة الأراضي الزراعية بالمجال الأوراسي ساعدت امتداد التهيئة لتمس هذه المساحات لتندرج ضمن مساحات الأراضي الزراعية، اختيار مناطق التدخل تتوقف على توفر عنصر المياه كما في الحالة السابقة، خاصة وأن هذه الأراضي تتميز بغنى تربتها.

هذه الأراضي حاليا تظهر في معظمها وسط مساحات غابية (المخطط رقم 13)، يطلق عليها محليا اسم تافرننت أي الأراضي المستصلحة، تقدر مساحتها في حوض وادي الأبيض لوحده بحوالي 1300 هكتار، أهمها يظهر في سفوح سلسلة جبل زلاطو وجبل شليا على مقربة من منابع قديمة كانت مياهها تستعمل لأغراض السقي، ويؤكد لنا ذلك وجود آثار لشبكة سقي قديمة بهذه المساحات.

هذه المساحات في الظروف الراهنة لم تعرف توسعات جديدة وإن وجدت فهي بسيطة جدا هذا ليس معناه أن التهيئة أصبحت عاجزة للتدخل في مثل هذه المناطق المتميزة بغنى تربتها لتوسيعها بل صدور جملة من القوانين التي وضعها المستعمر والحكومة الجزائرية بعد الاستقلال هي التي حددت من هذه التدخلات والتوسع في مثل هذه المجالات (الغاية).

في الأخير أهم ما يمكن استخلاصه من تهيئة مختلف الأراضي لأغراض زراعية بالمجال الأوراسي هو كون التهيئة تقود كل عملياتها من أجل الوصول إلى تحقيق عنصرين المساحة الزراعية ووجود الماء ضمن معادلة اقتصادية ذات أساس يكمن في عدم قدرتها للوصول إلى تهيئة مساحات كبيرة في مجال جبلي صعب لكن لتخطي هذه الخلفية تضع أمامها عنصر الماء كأساس لكل تدخلاتها في المجال، الهدف من ذلك هو الوصول إلى تحقيق معادلة متزنة يلعب فيها الماء دورا أساسيا يجنبها بعض العوائق الطبيعية ويضمن في الأخير تلك المساحات الصغيرة المتحصل عليها.

هذه المساحات الزراعية وغيرها من المساحات الأخرى القابلة للزراعة تبدو غير كافية خاصة لسكان





الأحواض ويظهر ذلك من خلال ملكيات المحليين لأراضي أخرى خارج الأحواض (الخريطة رقم 13) فمثلا منطقة منعة سنة 1972 تضم حوالي 59 فرد لديهم ملكيات في كل من منطقة الواحات (مشونش، شتمة) وحوالي 32 فرد لديهم ملكيات في الأقدام الشمالية (وادي الطاقة، عين التوتة... الخ)، أي هناك حوالي 91 فرد لديهم ملكيات خارج مجاهم هذا يعادل 22.4% من إجمالي الملاك المقدر عددهم بحوالي 406 فرد (معطيات بدية منعة سبتمبر 1972).

يحدث هذا في مجال منعة يتوفر على إمكانيات زراعية معتبرة مقارنة بعض المناطق الأخرى بالأوراس (يتوفر على محيطات مسقية عديدة)، إذن اللجوء إلى شراء ملكيات خارج هذه المناطق يعتبر بمثابة مؤشر على ضيق المساحات الزراعية والضغط الكبير على استغلالها.

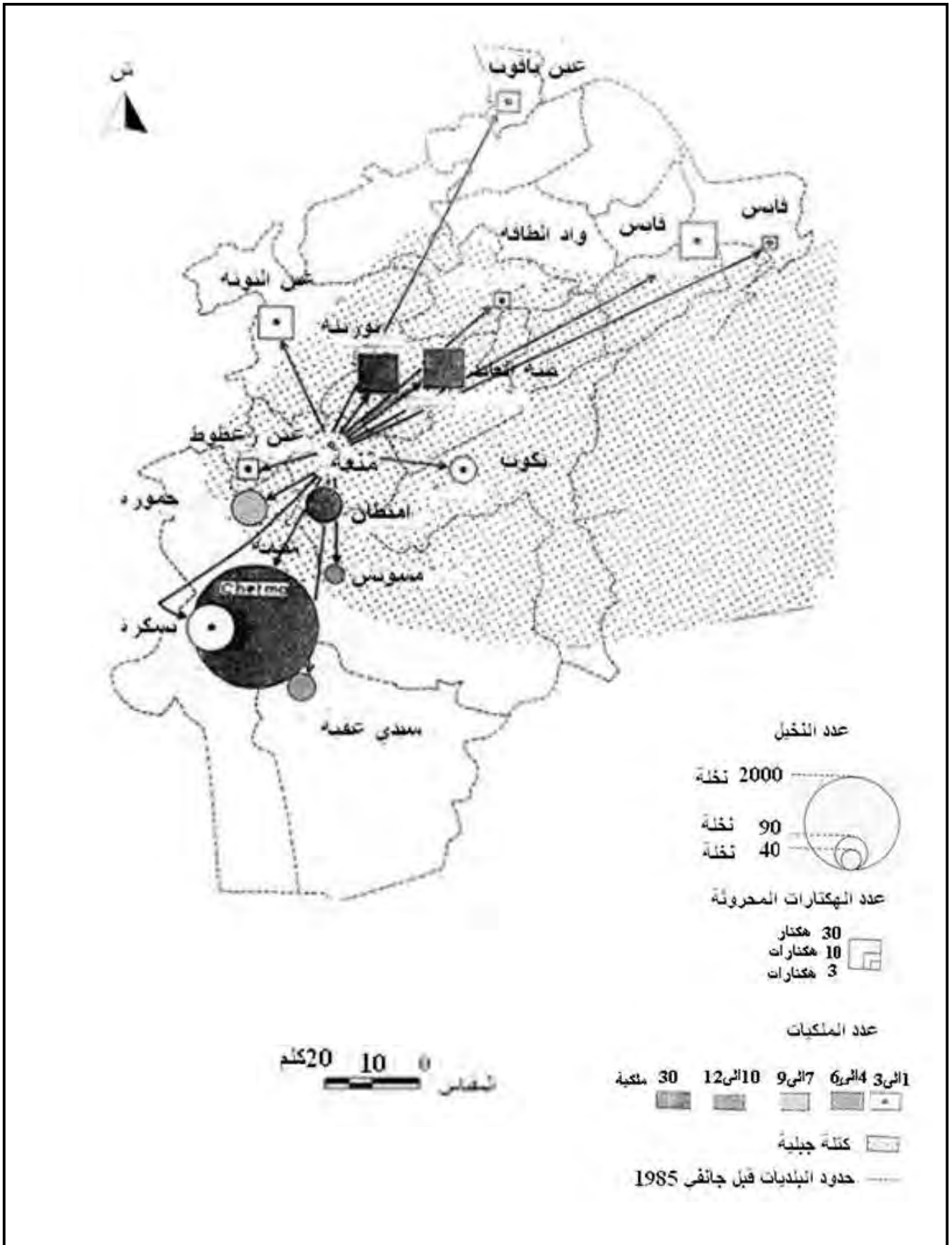
### 3.2 - التهيئة التقليدية للمحيطات المسقية: وسيلة لتكثيف و ضمان الإنتاج.

الزراعة في الواقع الأوراسي تستدعي ثلاثة احتمالات للاستفادة من المياه :

- الحالة الأولى : تتم الاستفادة مباشرة من مياه التساقط لكن في هذه الحالة المياه تكون غير كافية لبعض الأنواع الزراعية كزراعة الأشجار المثرة وغيرها لأن معظم هذه الزراعات في المجال الأوراسي تظهر تحت خط تساقط 350 ملم/سنويا وغير موزعة بصورة منتظمة لكي تستفيد منها مختلف الزراعات في الفترات المناسبة لها، لأن التجارب الحديثة حسب (J. Baradez.1964. P.179). أثبتت ميدانيا بأنه من أجل الحصول على 20 قنطار قمح صلب في المناطق الواقعة ضمن خطي تساقط 300-250 ملم/سنويا يجب توفير حوالي 14000 م<sup>3</sup> من المياه (من ديسمبر إلى غاية مارس)، بينما زراعة الزيتون تتطلب تتراوح بين 200 إلى 250 م<sup>3</sup>/هـ/سنة أما زراعة النخيل فهي تتطلب كميات أكبر من الزيتون تتراوح بين 180 إلى 260 م<sup>3</sup> سنويا / نخلة أي ما يعادل 18000 إلى 26000 م<sup>3</sup>/هـ/سنة، بهذا فإن الاعتماد على مياه التساقط يبقى محدودا جدا في تطوير الزراعة بالأوراس.

# خريطة ملكيات سكان بلدية منعة خارج اقليمهم

الخريطة رقم : 13



- الحالة الثانية: هي الاستفادة من المياه الباطنية (الينابيع، الآبار) هذه الحالة تتطلب من الفلاحين إيجاد أنظمة وتقنيات سقي محكمة لأن ملكية المياه (الينابيع) في عرف المحليين ملك لمجموعة الأفراد المالكين قرب الينوع.

- الحالة الثالثة : هي استعمال المياه الجارية على السطح، ونقصد هنا مياه الأودية، في هذه الحالة أيضا يجب بذل نفس مجهودات الحالة السابقة.

تاريخ تهيئة هذه المحيطات المسقية بالأوراس يرتبط بتاريخ تهيئة المحيطات المسقية التي تعود بدورها إلى قرون قبل الميلاد، ويصف بعض المؤرخين فترات ازدهار عمليات سقي البساتين في الأوراس بما يلي :  
- بروكوب : (Abigas) يأخذ منبعه من جبال الأوراس في اتجاه السهول (الأقدام الشمالية) تستغل مياهه على طول مجراه من طرف السكان لسقي ما يحتاجونه من بساتين ... بالفعل مياه مجرى الوادي تحت تصرف أيدي السكان يفتحون القنوات في أي وقت شاءوا.

- المسعودي : كان الأوراس أثناء دخول الفاتحين يمثل محيط حياتي منتعش ذوي مياه حية تستغل من طرف الأهالي بطرق مختلفة استعمال السواقي والأحواض المائية، الآبار، السدود... الخ، ويعود الفضل في استمرار ظهور هذه المنشآت إلى البيزنطيين الذين دافعوا عنها ورمموا أهمها.

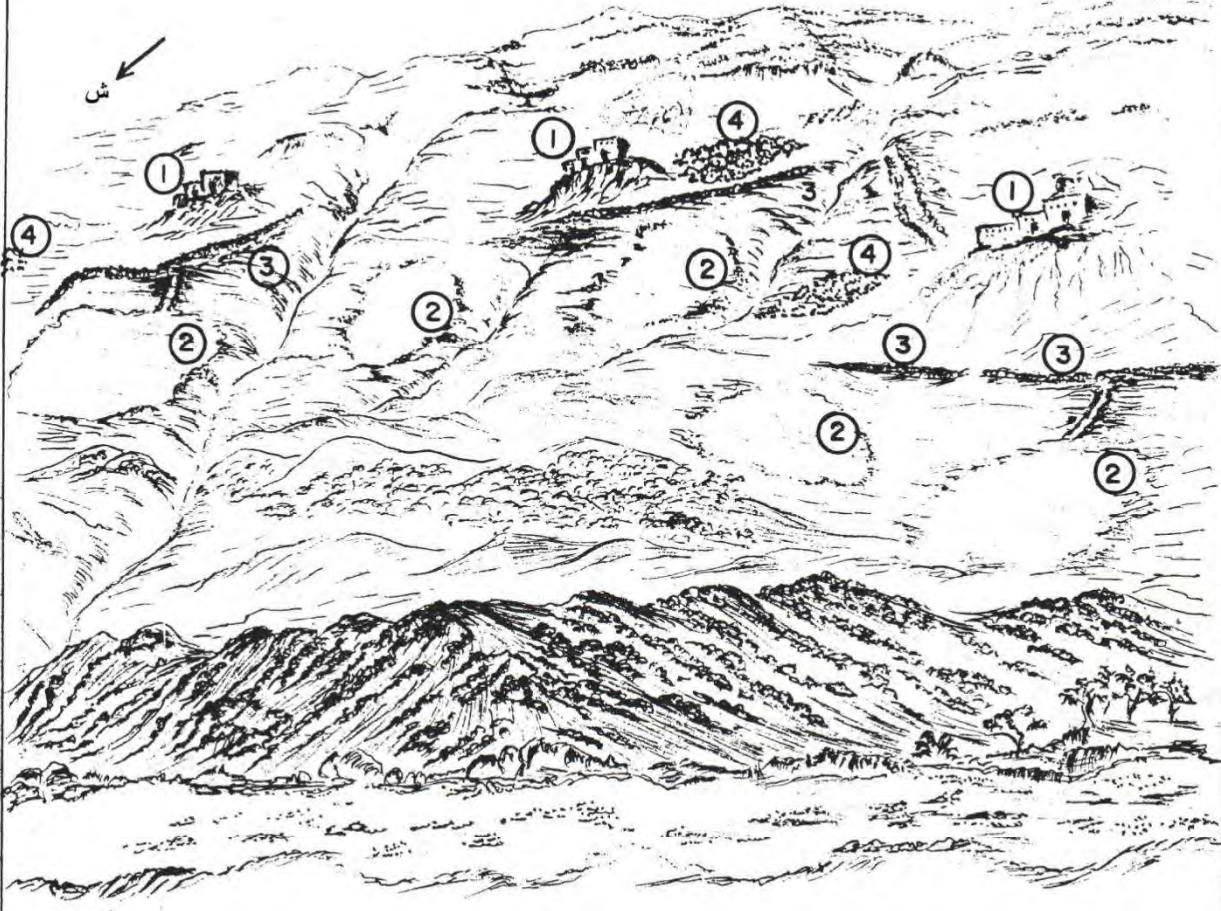
هذه القراءات التاريخية تعتبر بمثابة شهادات تجعلنا نتصور مدى أهمية استغلال مختلف المصادر المائية لتطوير المحيطات المسقية التي تبدو آثارها في الميدان واضحة المعالم بجهات عديدة خاصة منها مناطق الأحواض تظهر بشكل آثار لبقايا قنوات سقي يعود قدمها إلى الفترة الرومانية، والأحدث منها مازالت تظهر فعالة تربط بين مختلف الينابيع والحقول كما في منطقة بعلي بوادي عبدي وتافرنط بوادي الأبيض (المخطط رقم 14).

### 1.3.2 - تهيئة منشآت السقي: وسيلة لتخطي تذبذب التساقط.

وجود منشآت سقي قديمة بالأوراس تجعلنا نقف أمام أعمال كبيرة في تهيئة المحيطات المسقية، تحمل فكرة حقيقية حول التقنيات الجيدة والملائمة لطبيعة المنطقة لاستغلال كل الإمكانيات المائية لتفادي

مياه السقي و تحديد أنماط استغلال المجال  
-نموذج تافرنت-

مخطط رقم : 14



- ① مساكن تقليدية قديمة  
② أراضي زراعية (كانت مسقية)  
③ آثار قناة سقي رومانية  
④ آثار بساتين قديمة

المصدر : أزرايب .ص 2000.

بعض الإشكاليات التي قد يطرحها الوسط الطبيعي، وفق مبادئ مجسدة ميدانيا بعدة أشكال أهمها يكمن في :

### \*بناء السدود على السفوح لاستغلال السيول المائية :

- هذه المنشآت يعود تاريخها حسب (Baradez, 1991. p.174) إلى الفترة الرومانية تظهر ميدانيا على شكل حواجز صغيرة توافق خطوط التسوية، يصل متوسط طول كل حاجز منها إلى حوالي 10م تظهر بشكل متباين، وتميز أكثر المناطق العليا للأحواض نتيجة لكمية الأمطار المعتبرة التي تستقبلها ويقل ظهورها في المناطق الجنوبية فتقتصر فقط على بعض الجهات العليا للسفوح الجنوبية لجبل حمر خدو، وإستراتيجية التهيئة من بناء هذه السدود تتمثل في :

- تغذية المياه الجوفية للحفاظ على تدفق مياه الينابيع.

- لاحتمال تدفق الينابيع في بعض الجهات المجاورة.

- حماية المحيطات المسقية الواقعة أسفل هذه السدود من خطر الأمطار السيلية.

هذه السدود في الوقت الحالي في معظمها غير فعال باستثناء بعض المناطق بالقسم العلوي بحوض وادي الأبيض (ضواحي منطقة أفرة).

### \*بناء السدود على مستوى أسرة الأودية :

يعتبر هذا النوع من السدود كأساس لمعظم المحيطات المسقية، تظهر على مستوى كل الأودية الرئيسية إضافة إلى بعض روافدها كوادي بوزينة ووادي شناورة ... الخ، هذه السدود جاءت كسابققتها نتيجة لعدة إستراتيجيات أهمها :

-وفرة المياه على مستوى المجاري الرئيسية واستمرار جريانها على فترات طويلة خلال السنة، جعلت من هذه المجاري مصدر تأمين الزراعة المسقية.

-الميزة الطبوغرافية تساعد استغلال المياه بفعل عامل الجاذبية.

-تمركز أحسن الأراضي الزراعية في الأوراس على مستوى ضفاف هذه المجاري (أراضي المساطب، الأحادير) مما يستدعي تميمها بفعل عمليات السقي.

هذه الأفعال البسيطة لأعمال التهيئة القديمة مازالت إلى يومنا هذا تؤمن العديد من الاحتياجات اليومية لسكان الأوراس، حيث بلغ عدد السدود التقليدية في سنة 1978 حوالي 104 سد تقليدي في كل من ضواحي وادي الأبيض ووادي عبدي.

#### \*بناء الأحواض المائية :

الأحواض المائية وسيلة أخرى للاحتفاظ بالمياه واستغلالها أثناء الحاجة، ظهورها قليل في المجال الأوراسي ويقتصر عموماً على مناطق الأحواض الوسطى وفي نقاط محدودة تتمثل في مناطق واقعة بجوار الينابيع الكبيرة (ينبوع تبحامين بأريس, ينبوع تكوت...)، عدم الانتشار الواسع لهذه الأحواض في المجال الأوراسي يعود إلى قلة المياه الزائدة عن حاجة السقي اليومي، وتتميز أهمها في كل من أريس وتكوت بإعداد تقدر بـ 07 واقعة في كل من أريس وتكوت

#### \*قنوات السقي وسيلة لربط المصادر المائية بالحقول:

تتوفر المناطق الأوراسية على شبكة كبيرة من قنوات السقي يتمركز أهمها في مناطق الأحواض، أقدمها يعود إلى الفترة الرومانية مما يجعلنا بأن نعتبرها كشاهد آخر على مدى قدم تهيئة المحيطات المسقية في المجال الأوراسي.

في الظروف الحالية وانطلاقاً من المعطيات المختلفة والتحقيقات الميدانية بالإضافة إلى المقابلات الخاصة نجد أغلب شبكات السقي المستعملة حالياً تعود إلى أصل شبكة قديمة عرفت بعض الأجزاء منها عمليات تهيئة ابتداء من الفترة الفرنسية أين مست هذه العملية بعض القنوات في مناطق عديدة أهمها قرية منعة التي عرفت التدخل على تهيئة حوالي 4 كلم من هذه الشبكة سنة 1959 وفي أريس مست حوالي 3 كلم خلال نفس السنة، لكن بعد الاستقلال عرفت هذه الشبكة تدخلات عديدة فمثلاً خلال الفترة الممتدة بين 1968 و1991 مست عمليات تهيئة شبكة السواقي حوالي 433 كلم، وفي

سنة 2008 حسب تقديرات المصالح الفلاحية لكل من أريس وتكوت ومشونش، وصل طول شبكة قنوات السقي بحوض وادي الأبيض إلى حوالي 937 كلم أي ما يعادل حوالي 51 % من إجمالي الشبكة الولائية المقدرة بحوالي 1840 كلم.

هذا التقدير يبقى بسيط جدا لأنه إذا أخذنا قنوات السقي الثانوية التي تنفرع من القنوات الرئيسية فإن طول الشبكة يصبح أكبر بكثير مما هي عليه الأرقام السابقة، فمثلا المحيط المسقي بأريس يصل فيها طول القنوات الثانوية إلى حوالي 57 كلم (المخطط 15).

هذه الشبكة تضمن سقي حوالي 3115 هكتار في البلديات المدروسة، أي ما يعادل 25.6 % من إجمالي المساحة المسقية (تقديرات المديريات الفلاحية سنة 2008)، هذه الأرقام توحى لنا بمدى أهمية هذه الشبكة التي تحضى بعناية كبيرة من قبل السكان، حيث يقومون بالأعمال الدائمة لصيانتها.

### 2.3.2 - أنظمة تقسيم واستغلال المياه في المحيطات المسقية: ضرورة لاستفادة الجميع

تختلف أنظمة الاستغلال وتقسيم المياه من مصدر مائي لآخر ومن منطقة لأخرى حسب مجموعة القوانين التي تتبناها كل جماعة أهمها:

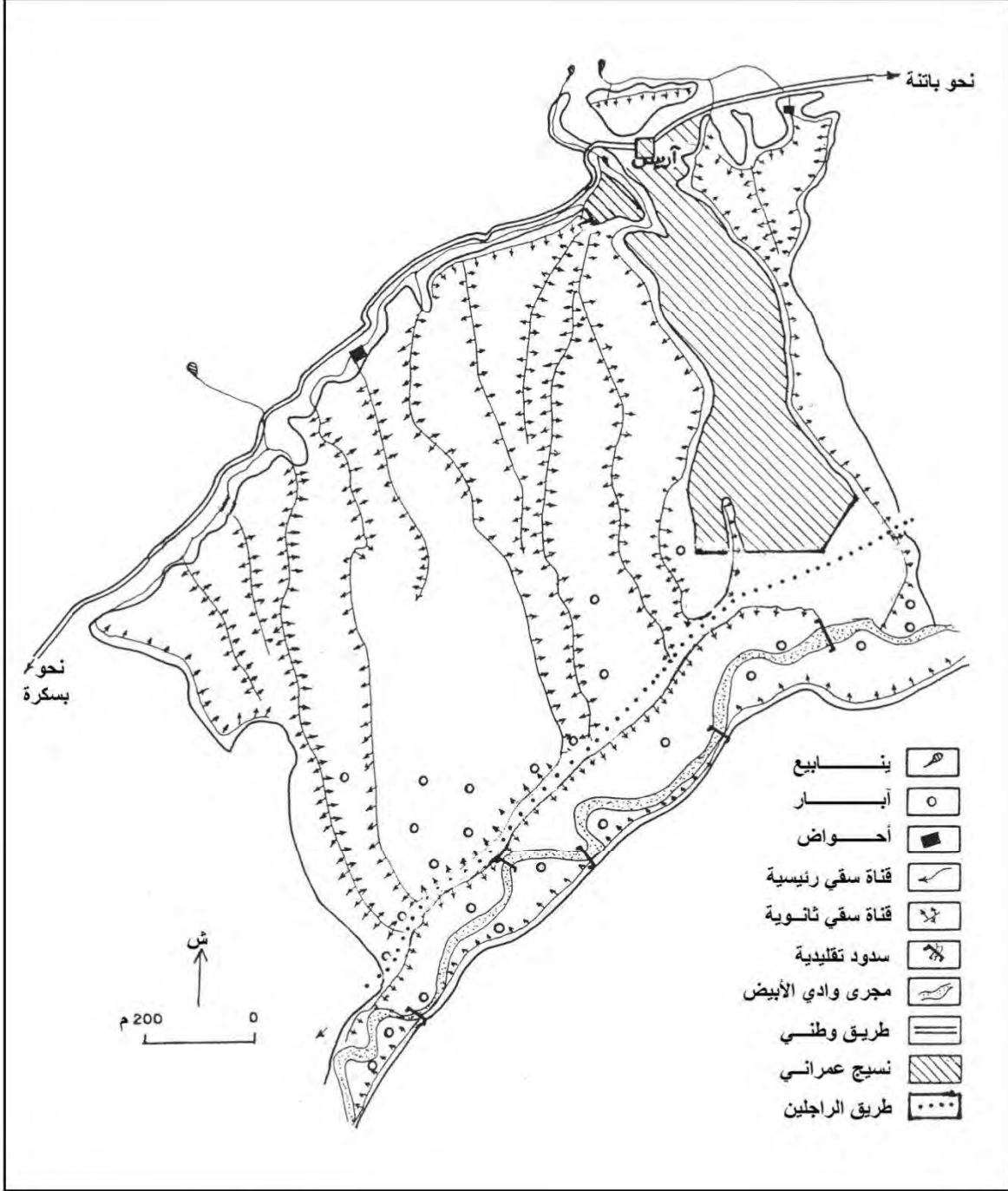
#### أ - نظام الدورة:

تستغل مياه السقي في القديم بالأوراس بشكل جماعي وفق نظام الدورة المرتبط بحق الماء لكل مالك لقطعة أرض واقعة أسفل المصادر المستغلة، ويتم التقسيم تبعا لمساحة الملكية ماعدا مياه السدود التي تخضع إلى قانون آخر، حيث تقدر فيه حصة المياه بقيمة الأعمال التي يقوم بها المالك أثناء عمليات بناء السد.

وفي كل الحالات للمالك الحق الكامل بالتصرف في مياهه، يمكنه استئجارها أو بيعها، ونظرا لتعدد المصادر المائية فإننا نكتفي في دراستنا هذه لابراز معظم المفاهيم القديمة لهذه الأنظمة بالأوراس، بدراسة نوعين من المصادر، مياه الأحواض المائية والسدود التقليدية وذلك بأخذ عينة من كل مصدر في منطقة معينة (تكوت، منعة).

## توزيع شبكة السقي في محيط أريس

مخطط رقم : 15



المصدر : ازرايب، ص 200



هذا الاختيار جاء نتيجة لكون هذين المصدرين يعتبران بمثابة مصادر تكمن فيهما معظم المبادئ القديمة من جهة ومن جهة أخرى تعتبر بمثابة مصادر واسعة الاستعمال في المجال الأوراسي، أما عن اختيار العينتين للدراسة (تكوت، منعة) جاء نتيجة لاستمرار استعمال المفاهيم القديمة إلى يومنا هذا بنسبة كبيرة، حوالي 87 % و 94.5% من إجمالي المحيطات المسقية بتكوت ومنعة المقدر بـ 862 هكتار و1006 هكتار على التوالي تخضع للأنظمة القديمة.

- أنظمة استغلال مياه الأحواض حالة تكوت :

تحتوي تكوت على ثلاثة أحواض مائية، حوض شناورة، حوض تادخت، حوض تكوت القديمة، كل حوض يتغذى من ينبوع معين يصل متوسط تدفقاتها في الظروف العادية إلى 0.8ل/ثا، هذه المجموعة تضمن سقي العديد من الملكيات وفق التنظيمات التالية :

**ب - نظام التسيير الخاص (اليومي):**

ندرة المياه في تكوت جعلت منها عنصر مهم جدا في كيفية تسييره وتوزيعه يوميا على كافة الملاك، خاصة وأن السكان غير مستقرين (نصف رحل)، ولتفادي الاضطرابات في التسيير أتفق كبار المنطقة (الشيخوخ) على تعيين شخص مسئول يتولى ذلك طول السنة أو أكثر حسب الاتفاق، ويشترط في اختيار المسئول أن يكون عارفا بأدوار العصر وأهميتها، لأنه ليس بإمكان كل فرد مالك للماء أن يكون عارفا لموقع حصصه المائية من الدورة الزمنية، لهذا يعين المسير لكي يتولى ذلك ويتقاضى أجرا معيناً كل سنة يدفعه له المستغلين كل حسب حصصه المائية، تصل أجرته حاليا إلى حوالي 12000 دج شهريا.

**ج - نظام تقسيم اليوم إلى فترات :**

قسم اليوم من حيث الاستغلال المائي إلى أربع فترات محددة كما يلي:

-الفترة الأولى، ويصطلح عليها اسم أمداي وتمتد من وقت فتح الحوض التي تكون عادة في الساعات الأولى من النهار إلى غاية الضحى (حوالي الساعة العاشرة).

-الفترة الثانية : ويصطلح عليها تزايت، وتمتد من الضحى إلى غاية منتصف النهار (حوالي الساعة الواحدة).

-الفترة الثالثة: ويصطلح عليها لوقوف وتمتد من منتصف النهار إلى غاية العصر (حوالي الساعة الرابعة).

-الفترة الرابعة: يصطلح عليها بوهديث، وتمتد من العصر إلى غاية غروب الشمس، بعد هذه الفترة يغلق الحوض ليخزن الماء لليوم الموالي الذي يخضع لنفس التقسيم السابق

#### د - نظام مراقبة تقسيم المياه:

يحضر المسئول كل يوم ليراقب حركة تسيير المياه أثناء خروجها من الحوض في اتجاه مكان الاستغلال وتتم المراقبة بواسطة خشبتان الأولى تحمل علامات حصص الماء والثانية تقيس حركة ظل الشمس.

-المقياس الأول : يحمل عليه تدريجات كل منها يمثل حصة معينة، يتم التحكم فيها بواسطة غرز هذا المقياس في الماء إلى غاية وصولها إلى قاعدة الحوض التي تكون عادة عبارة عن صخرة مسطحة سمكها لا يتعدى بعض السنتيمترات تعتبر بمثابة مرجع قياس كل الحصص، وبعد ذلك يرفع هذا المقياس بسرعة لكي لا يجف ليعرف المنسوب الجديد للماء وما تبقى من الحصة، أيضا بواسطة هذا المقياس يتحكم المسئول في كمية الماء التي تخرج من الحوض، حيث إذا كان التدفق كبير يمكن لمياه الحوض أن تنتهي قبل تحقيق الفترات الأربعة قبل أوانها، وبالتالي فهو يعدل التدفق إلى أن يصل إلى وضعيتها العادية بواسطة فتحة مخرج الحوض.

-المقياس الثاني (مقياس الظل): فهو يعتبر بمثابة مؤشر التدفق، يثبت هذا المقياس بجانب الحوض على قاعدة مستوية تتمثل في حجرة مدرجة بخطوط تبين مراحل حركة الشمس لمعرفة مدى تناسب نقصان الماء من الحوض وحركة الشمس التي تحدد على إثرها الفترات اليومية، إذا بقي الماء في الحوض عند انتهاء الفترات الأربعة لليوم أو انتهى قبل ذلك، فهذا يعتبر حق ضائع من بعض المستفيدين، وبفعل هذه المراقبة تحفظ حصص المياه التابعة لكل مالك.

هـ - نظام تقسيم حصص المياه: هناك نوعان من تقسيم حصص المياه :

-التقسيم العام : هذا التقسيم يوافق الفترة الباردة، حيث تكون حاجة المزروعات قليلة المياه، ويعمل لهذا القانون ابتداء من منتصف الخريف إلى غاية نهاية مارس ويتم التقسيم وفقا لمجموعات من الفلاحين بعد التفاهم بين المحتاجين إلى الماء داخل هذه المجموعات وتكون حصة كل مجموعة يوما كاملا وبعدها ينتقل الدور في اليوم الثاني إلى مجموعة أخرى، وهكذا حيث يصل عدد أيام الدورة الواحدة لكل مجموعة حوالي 06 أيام.

-التقسيم الخاص : هذا التقسيم يخص الفترة التي تكون فيها المزروعات في حاجة إلى المياه ويعمل به انطلاقا من بداية أفريل إلى غاية بداية الخريف، حيث يكون تقسيم الحصاص دقيق وتحدد حصة كل فرد معين بمساحة ملكيته، يكون كبر الحصة تابع لكبر الملكية والعكس صحيح، حصة كل فرد في هذا التقسيم تكون مقسمة على أجزاء منها النصف والربع والثلث وتختلف دوراتها، البعض منها تصل إلى أسبوع أو أقل وأخرى تتعدى ذلك لتصل إلى أسبوعين أو أكثر بقليل (حوالي 20 يوم).

نظرا لتعقيد عمليات معرفة الحصاص تسجل دوراتها على لوحة خشبية وتودع عند إحدى كبار القبيلة الذي يتمتع بثقة تامة من اجل مراجعتها أثناء عدم التفاهم هذا يدل على أن الماء بهذه المنطقة بالأوراس وغيرها من المناطق الأخرى عرفت العديد من المضاربات نتيجة لبيع الأفراد أجزاء من حصصهم وآخرون يبعون قطع فلاحية مسقية مع جزء من الحصة التي تسقيها، هذه المضاربات رغم قلتها فهي تؤثر من حين لآخر في عمليات توزيع الحصاص المائية على أصحابها.

### 3.3.2 - أنظمة استغلال مياه الأودية في السقي حالة منعة :

المحيطات المسقية بمنعة تضمن مياهها من وادي بوزينة ووادي عبدي المتميزة بتدفقات معتبرة تستغل مياه وادي عبدي في سقي كل من محيطات منقطة ثنية العابد، شير، نوادر، شاملة، ثم منعة ليستمر سقي معظم البساتين الواقعة أسفل منطقة منعة، أما وادي بوزينة فهو يضمن سقي بعض المحيطات في منطقة بوزينة ثم منعة.

هذه الوضعية لمنطقة منعة ضمن المحيطات المسقية الواقعة أعلاه، إضافة إلى وقوعها تحت خط التساقط 250ملم/سنويا، جعل من تنظيم وتسيير المياه عامل مهم جدا، يتجلى ذلك ميدانيا من خلال تقسيم المحيط المسقي لمنعة إلى عدة قطاعات كل واحد منها يخضع في سقيه إلى سد تقليدي خاص، وقنوات خاصة لتفادي إشكالية تنظيم المياه والتحكم الجيد في تسييرها (المخطط رقم 16).

#### أ - تقسيم مياه القناة الرئيسية:

مياه القناة الرئيسية يمكن أن تقسم بين مختلف القطاعات حسب الوقت أو الحجم أو حسب كليهما معا (الوقت والحجم).

#### \* التقسيم حسب الوقت (مثل قناة بو براهيم) :

ساقية بو براهيم تأخذ مياهها من سد بو براهيم بوادي بزينة، تضمن سقي قطاع أغله بو براهيم انماست وبوبراهيم السفلي وأسيرن وأريس.

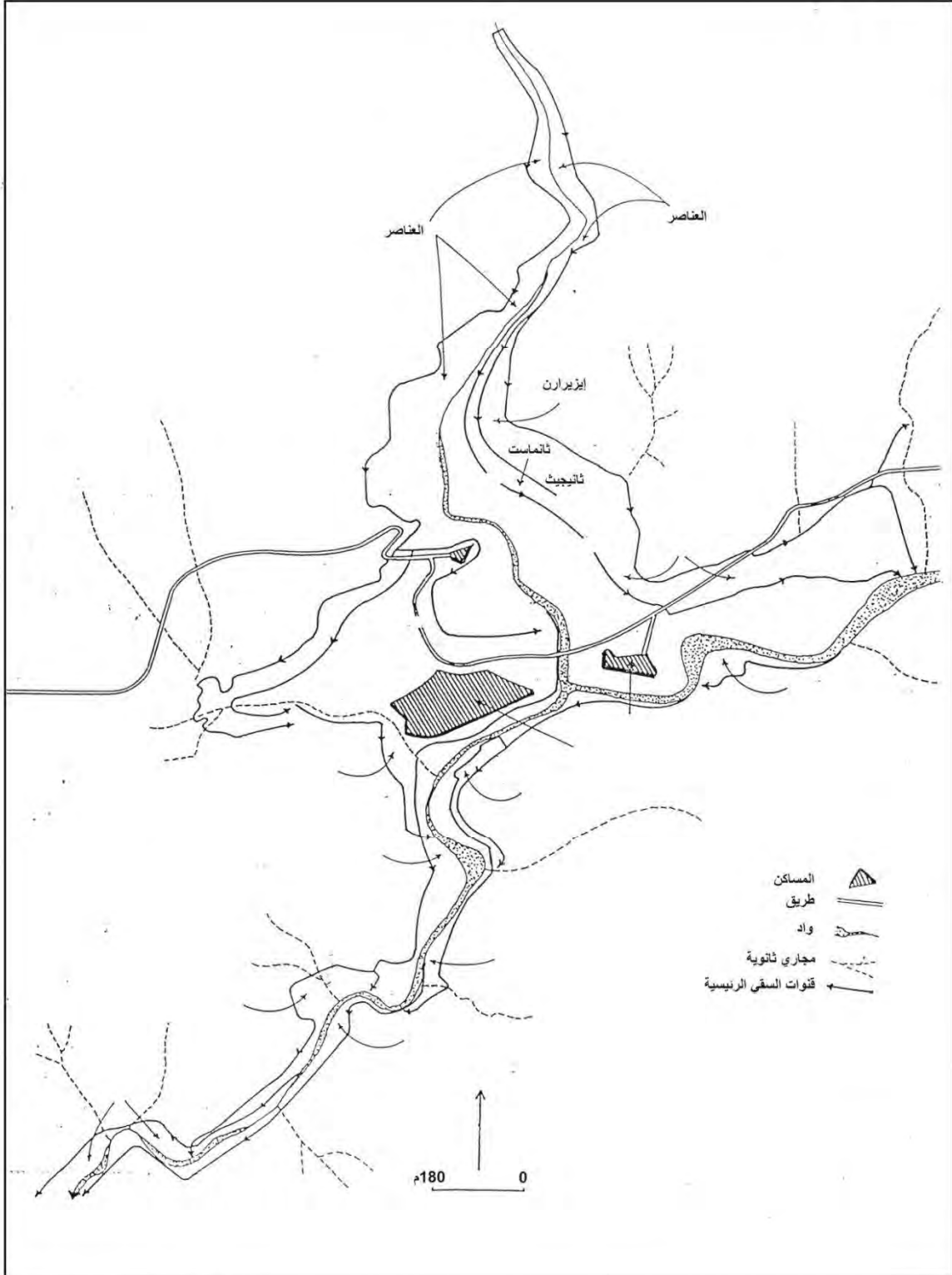
تقسيم المياه على هذه القطاعات يتم خلال 24 ساعة في اليوم الأول يوجه الماء لسقي قطاع أغله بو براهيم وفي اليوم الثاني يوجه الماء لسقي أسيرن وأريس، مع العلم أن كمية المياه خلال 24 ساعة لا تكفي لسقي هذه القطاعات مما يستدعي عودة الدورة لكل قطاع، تعود في اليوم الأول لقطاع أغله وفي اليوم الثالث تعود إلى بو براهيم الأوسط وفي اليوم الخامس تعود إلى بو براهيم السفلي، بهذا فإن دورة قناة بو براهيم تعود كل ستة أيام، أما بالنسبة لاسيرن وأريس فإن الدورة تعود كل أربعة أيام. بهذا فإن هذا التقسيم يحفز قطاع على قطاع آخر لكن في الواقع هذا التقسيم يقوم أساسا على عدد القطع المسقية، حيث نجد عدد القطع المسقية في القطاع الأول أقل منها في القطاع الثاني (المخطط رقم 17).

#### \* نظام التقسيم حسب الحجم (مثل لعناصر):

السد التقليدي لعناصر يحول جزء من مياهه من وادي بوزينة في اتجاه قناتين، من الجهة اليمنى قناة منعة وعلى الجهة اليسرى نجد الساقية العلوية (هانيجيث).

## مخطط قطاعات السقي الرئيسية في منعة

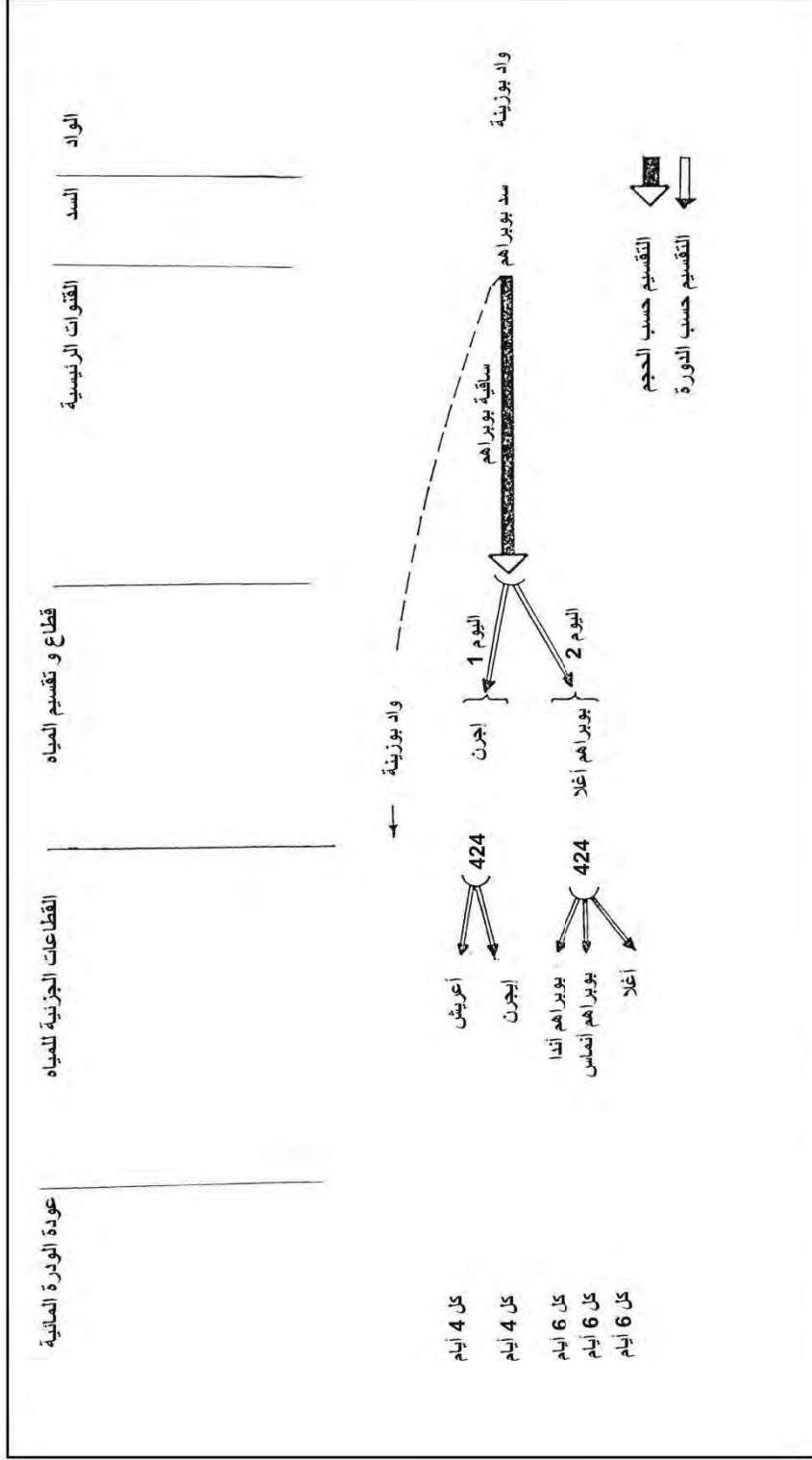
المخطط رقم : 16



المصدر: ALEXANDRA.E 1988

تقسيم مياه السقي بسد بوبراهم -منفعة-

المخطط رقم : 17



المصدر : ALEXANDR.C.1988 + تحقيق ميداني 2007

حجم القناة العلوية ودورتها مقسمة إلى خمسة أقسام صغيرة، القناة الوسطى (تنماست) تستقبل حوالي 1/3 من مياه الساقية العلوية التي تبقى تحتفظ بـ 2/3 من حجم المياه، وتقسم بعد ذلك حسب الوقت دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الدور.

#### \* نظام التقسيم المختلط (الوقت، الحجم) (مثال ساقية منعة):

ساقية منعة تضمن سقي قطاع العناصر وأغله والجوز نسيعد والفذ هذه القطاعات المائية تشترك في نفس قسمة المياه ما عدا قطاع الجوز نسيعد، بهذا فهي تجمع عدد كبير من القطاعات الجزئية، بالإضافة إلى بساتين العناصر وأغله التي تخضع بدورها لمياه قناة منعة خلال 24 ساعة، لكن قبل وصول هذه المياه إلى بعض هذه القطاعات تمر على قناة تشق قطاع الجوز نسيعد بهذا فان القطاع يستفيد من هذه المياه خلال نفس المدة الزمنية التي تستفيد منها القطاعات الأخرى وبعد ذلك تتوجه هذه المياه خلال 24 ساعة الموالية في اتجاه القطاع الجزئي الفذ، إذن استعمال التقسيم حسب الحجم يسهل سقي عدد كبير من القطاعات الجزئية، إذ نلاحظ خلال 24 ساعة نصف كمية الماء تتجه نحو إشرشارن أنزيلي وأغزديس.

بهذا فإنه بعد ثلاثة أيام تعود الدورة إلى القطاع الفذ الأوسط والعلوي أما النصف الثاني من المياه تعود إلى الفذ الأوسط والسفلي، وتعود دورة المياه بعد ثلاثة أيام من سقي حقول الفذ العلوي إلى الفذ السفلي.

إذن على طول قناة منعة عودة الدورة المائية تستغرق ثلاثة أيام بالنسبة للقطاعات الكبيرة وتدوم 9 أيام بالنسبة للقطاعات الجزئية للفذ.

#### \* السقي بدون دورة مائية :

يبدوا هذا واضحا في القطاعات التي تحتوي على عدد قليل من الحقول يتم هنا تقسيم المياه دون أي تنظيم، كما هو الحال في القناة الوسطى (ثاريها نمست) وقناة تبعلت، لأن كمية المياه القليلة التي تميز هذه الساقية تكفي لسقي العدد المتواضع للبساتين فالحاجة للدورة غير مهمة.

## ب - تقسيم المياه على القطاعات :

داخل كل قطاع نجد مجموعة من قنوات ثانوية تضمن سقي البساتين وفق نظام خاص يتم فيه تقسيم المياه على مختلف القطاعات بطرق مختلفة تبعا لعدد البساتين المسقية وكمية المياه الموجودة، لدراسة هذه التقسيمات نأخذ مثال عن قطاع أريس الذي يضمن مياهه من القناة الرئيسية بوبراهم (المخطط رقم 18).

### \*مثال قطاع مياه أريس:

عند بلوغ الساعة الثامنة مساء مياه قناة بوبراهم تمر على قطاع إشيرن كذلك على قطاع أريس ابتداء من هذه الساعة يبدأ الملاك في استغلال المياه إلى غاية الغد على الساعة الثامنة صباحا. المالك الذي يصل الأول يبدأ في السقي ثم يليه القادم الثاني إلى آخره، هنا نلاحظ أنه لا يوجد وقت محدد لسقي كل قطعة، بل مساحة القطعة هي التي تحدد ذلك، إلى جانب هذا السقي في القطاع لا يحترم مبدأ الدورة ولا يأخذ مبدأ الطبوغرافية في الحسبان. بينما نجد في امندان (المحيط المسقي الواقع أسفل محيط منعة) بجوالي 7 كلم يحترم فيه المبدأ الطبوغرافي لسقي البساتين وكذلك الوقت، كل أسيروم (قطعة تقدر مساحتها بجوالي 20 م<sup>2</sup>) يخصص له 15 دقيقة.

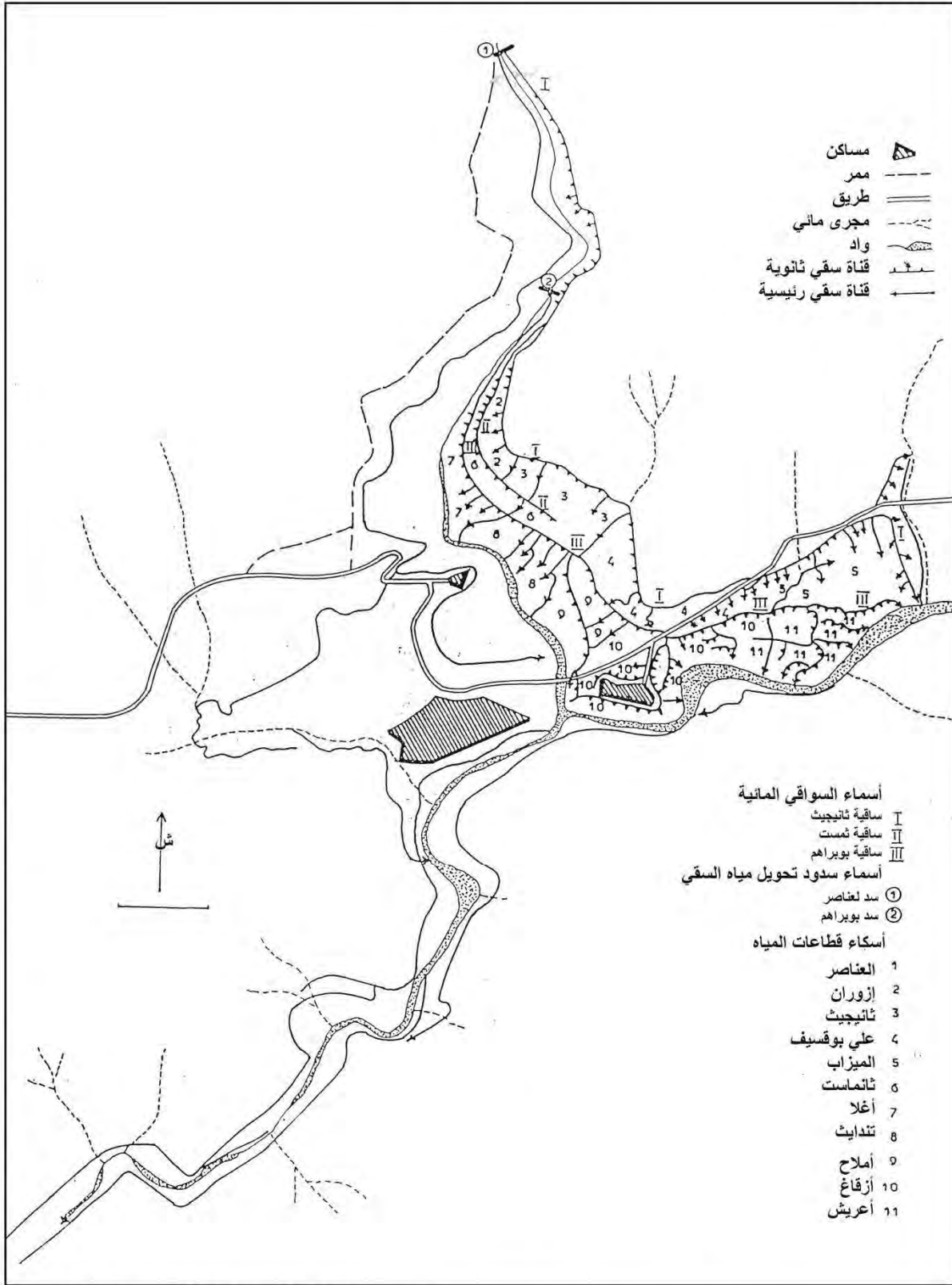
إلى جانب هذا التقسيم للمياه في القطاعات هناك نظام تقسيم آخر ويطلق عليه نظام القائمة. هذا النظام يستعمل عادة في فصل الصيف وبالضبط ابتداء من أواخر شهر جوان إلى غاية نهاية جويلية، ويخص سنوات الجفاف التي يترتب عنها تراجع في منسوب مياه الأودية، ويعتمد هذا النظام على مبدأ تسجيل المحتاجين للمياه في قائمة الانتظار ما تبقى من المياه عن القطاعات، وعادة يتم استغلال المياه هنا ليلا.

إلى جانب هذه التنظيمات في مياه السدود بمنعة هناك أنظمة أخرى تختلف عن هذه في طريقة التقسيم كما في القسم الأوسط والعلوي من حوض وادي الأبيض أين نجد مبدأ التقسيم يقوم على اليد العاملة



نظام تقسيم مياه السقي على القطاعات بمحيط منعة

المخطط رقم : 18



المصدر: ALEXANDRAC.1988 و تحقيق ميداني 2007

التي يقدمها كل مالك أثناء إنجاز السد وقنوات ربطه بالبساتين، كل عائلة تقدم عملا يقابلها عدد معين من الحصص، عمل فرد واحد تقابله حصة واحدة، عمل مجموعة أفراد تقابلها مجموعة من الحصص ولو كان ذلك من نفس العائلة.

الدورة المائية هنا تكون قصيرة يمكن أن يصل أقصى مداها إلى أربعة أيام، هذا الاختلاف في أنظمة التسيير للمياه بين المنطقة المتوسطة والعلوية لحوض وادي الأبيض ومنطقة منعة بحوض وادي عبدي التي يرتبط فيها زمن الدورة بكبر الملكية المسقية، يعود إلى عامل توفر المياه، فكلما توفرت المياه كلما كانت تنظيمات السقي بسيطة والعكس صحيح لأن نقص المياه يمثل ضرورة للتحكم في تسييرها من أجل استفادة الجميع.

## الخلاصة : المجال الأوراسي وفعاليات التهيئة القديمة.

للتهيئة القديمة في المجال الأوراسي عدة تجسيديات ميدانية تمثل في مجملها مناطق تدخل الأفراد لتكييف بعض المحيطات الطبيعية مع احتياجاتها. تظهر هذه التجسيديات أي الفعاليات التي امتدت عبر مختلف الفترات القديمة بعدة أشكال أهمها :

### أ - التنوع الزراعي:

يظهر هذا التنوع بشكل واسع في كل من حوضي وادي عبدي والأبيض بأنواع زراعية متعددة (الأشجار المثمرة الحبوب الخضر... الخ) وذلك تبعا لتنوع المناخ والامكانيات المائية ونلاحظ على مستوى القاعدة الجنوبية للأحواض العلوية تركز أهم الأنواع الزراعية المسقية وأما على مستوى القاعدة الجنوبية للأحواض انطلاقا من جنوب خانق تيغانيمين بحوض وادي الأبيض وخانق امندان بحوض وادي عبدي ظهور زراعة النخيل في شكل واحات (واحة مشنونش، البرانيس،... الخ)، تتخللها بعض الزراعات المسقية كزراعة الأشجار المثمرة والخضر، إلى جانب هذه الزراعات نسجل ظهور زراعة الحبوب (القمح، الشعير) التي يمتد ظهورها بشكل واسع في المناطق السهلية الشمالية (سهول اشمول، لردام).

هذه التطبيقات الزراعية يتم استغلالها في مساحات معظمها موروثه عن فترات قديمة، ويقدر إجمالي مساحتها حسب معطيات 2008 لمختلف مديريات الفلاحية بحوالي 56853 هكتار تحتل فيها زراعة الحبوب أكبر نسبة بمساحة تقدر بحوالي 17536.2 هكتار أي ما يعادل حوالي 30.8%.

هذه التطبيقات تأثرت خلال بعض الفترات التاريخية خاصة تلك التي تلت الفترة الرومانية (الفترة الوندالية وفترة الفاتحين والفرنسيين)، بسبب الحصار الزراعي الذي عرفته مختلف المناطق الأوراسية نتيجة للاضطرابات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان التي ترتب عنها تحول في نمط حياة السكان الذين أصبحوا أكثر استقرارا مما أنعكس سلبا على استغلال المجالات التقليدية التي انتقلت من طابع الاستغلال المتزن إلى استغلال غير متزن، حيث أصبح في ظل ذلك التركيز على استغلال

المجالات الزراعية خاصة منها المسقية والتي بفعل فعاليتها الاقتصادية أصبحت تمثل مجالاتها أقطابا محلية تستقطب اهتمام تركز السكان.

## ب - ظهور شبكة قروية :

الشبكة القروية القديمة التي تمتد إلى الفترة الرومانية حسب بروكوب وسولومون تحمل بصمات رومانية وبربرية، تظهر على شكل شبكة متوازنة، حيث نجد المسافات الفاصلة بين قرية رئيسية وأخرى في كل من حوضي وادي الأبيض ووادي عبدي تقريبا متساوية تتراوح بين 5 و 10 كلم، يقوم سكان هذه الشبكة بتمويل مجموعة المدن الكبيرة المجاورة بالأقدام الشمالية والجنوبية للأوراس بمختلف المنتجات الفلاحية.

هذه الشبكة لم يستمر ظهورها بشكلها القديم بل تأثرت معظم وظائفها وبنائها وأنسجتها نتيجة للغزوات التي شهدتها المنطقة الأوراسية عبر التاريخ، في نهاية القرن العاشر أي بعد دخول الفاتحين بدأ ظهور بعض القرى كدشرة إقفلن بالقسم الأوسط لجبل لزرق الذي يفصل الحوضين، وبعدها ظهرت قرى أخرى كدشرة أريس وتكوت وغيرها وعرفت المنطقة توسعات عمرانية كبيرة إبان التواجد الفرنسي لتشكّل حاليا شبكة قروية معتبرة.

تحليل هذه الشبكة القروية يقودنا إلى استنتاج مجموعة أنماط سكنية أهمها نمط الدشرة التي تظهر بجمعائها بشكل خطي يمتد على طول الأحواض وتمثل رمز الاتحاد والتعاون الاجتماعي والاقتصادي وتعتبر بمثابة استمرارية لمجال فلاحي متعدد الاستغلال فرض نفسه على استقرار السكان. بهذا فهي تمثل في مجموعها وحدات اقتصادية صغيرة تقوم فيما بينها بوظائف متعددة اجتماعية واقتصادية وذلك بواسطة شبكة من الاتصالات.

## الباب الثاني

المجال الاوراسي: الانتقال من شبكة قروية

إلى شبكة حضرية

## مقدمة: تاريخ التعمير في الأوراس

"...المراكز العمرانية لا تشهد عن نفسها بل تمثل مجموعة من تغيرات ثقافية، هذه ليست ميزة الشمال الأفريقي فقط بل هي ميزة معظم مدن العالم، التي تظهر بأنسجة تحمل في طياتها عدة أشكال عمرانية..." (Adam.A.1989.p.162).

إدراج الشبكة القروية القديمة في هذا الباب ليس بغرض دراسة أركيولوجية أو دراسة لمعالم قديمة بل الغرض منها هو معرفة أصل امتداد المراكز العمرانية مع تحديد بعض الخصائص و العلاقات الوظيفية التي تربطها.

من الصعب جدا تحديد تاريخ التعمير في الأوراس وذلك نظرا لعدم وجود معطيات و دراسات كافية لتحديده، لذا سنحاول فقط إعطاء فكرة عامة حول تاريخ التعمير، انطلاقا من بعض القراءات التاريخية و الآثار الأركيولوجية.

قبل دخول الرومان إلى الأوراس أي قبل سنة 47 قبل الميلاد، كانت المنطقة تسودها حياة اقتصادية زراعية رعوية قديمة، تخضع للمعطيات الطبوغرافية و البيئية، فرضت على المحليين نمط حياة خاص يتمثل في تنقل السكان (سكان نصف رحل) عبر مناطق مختلفة كل واحدة منها تمثل حلقة إنتاجية معينة. هذا الواقع للحياة القديمة التي مازالت مستمرة إلى حد اليوم لم نسجل لها وجود آثار عمرانية في المنطقة.

بعد دخول الرومان إلى الأوراس سنة 47 قبل الميلاد تغيرت الحياة الاقتصادية بفعل ظهور تنظيمات جديدة للتبادلات (Camps.G.1970.P62)، و تطوير الزراعة بعد تسخير إمكانات كبيرة للري عبر الحوضين، إضافة إلى ظهور شبكة للمواصلات تربط معظم القرى الرومانية التي تظهر اليوم في شكل آثار ممتدة على طول المجاري الرئيسية لأودية الحوضين، منها آثار الحمام حوالي 12 كلم شرق شمال مدينة آريس ولعرارة 8 كلم جنوب آريس إضافة إلى آثار قرية بتغانمين، يعود تاريخ هذه القرى إلى

الفترة 224/167 ميلادي (Atlas Archéologique. p.4)، يصف هذه القرى بعض المؤرخين بركوب (procop) وسلومون (Solomon) بأنها تحمل بصمات رومانية وبربرية. في نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر ظهرت القلاع وبعدها ظهرت القرى التي تحيط بها (Emyl Mesquerey.1882.p.24)، مازال البعض منها قائما إلى حد يومنا هذا كدشرة إغلغن وبالول وغيرها من المداشر والقلاع الأخرى. ظهور هذه المنشآت العمرانية جاء كرد فعل ضد بعض أعمال النهب التي كانت تقوم بها بعض القبائل الأجنبية القادمة من خارج المنطقة. بعد دخول الإدارة الفرنسية إلى المنطقة سنة 1848 فرضت قوانين عديدة أهمها تلك التي صيغت في وثيقة السيناتوسكونسيلت 1863، ترتب عنها ظهور ملكيات جديدة كملكية الدولة والبلدية وغيرها، أثرت سلبا في حرية حركة السكان المحليين نصف الرحل مما أدى باستقرار العديد منهم في مناطق مختلفة وكان ذلك ابتداء من سنة 1911 (L’habitat Rural dans l’aures. 1948.p.2)، حيث انخفض عدد الخيم في البلدية المختلطة آريس التي تأسست سنة 1917، من 968 خيمة سنة 1931 ليصل إلى 417 خيمة خلال سنة 1948 وفي مقابل ذلك ارتفع عدد المساكن من 762 مسكن سنة 1931 ليصل إلى 12339 سنة 1948 موزعة على حوالي 137 قرية. نلاحظ مما سبق أن التعمير في الأوراس لم يعرف وتيرة مستمرة حيث ظهر في الفترة الرومانية، ثم اختفي وعاد للظهور في نهاية القرن العاشر واستمر في الظهور بشكل يطغى عليه طابع التجمع، يمثل كل تجمع منهما وحدة اجتماعية معينة (عائلة، قبيلة، عرش) تتفاعل مع بعضها البعض وفق أنظمة متعددة.

## I- الشبكة القروية القديمة: مناطق للوظائف والتسيير.

الوسط الأوراسي يحتوي على عدد كبير من القرى القديمة، يقدر عددها بـ 137 قرية منها حوالي 68 قرية أي ما يعادل حوالي 50% منها مازالت فعالة، تعتبر بمثابة مناطق للوظائف والتسيير. أهم هذه القرى تتمركز على مستوى قواعد الحوضين (حوض وادي الأبيض و وادي عبيد)، (الخريطة رقم 14) وتظهر مجاليا في شكل تنظيمين مختلفين.

-القرى الواقعة داخل الأحواض: منتظمة في شكل خطي يوافق مجاري الأودية الرئيسية (أريس، ثنية العابد، منعة، تكوت،... الخ)

-القرى الواقعة في المناطق الجبلية: تظهر منتظمة في أشكال شبه دائرية توافق مناطق الاتصال بين المنخفضات المرتفعة و السفوح الجبلية التي تحيط بها (تزوكت، لردام، اشمول، .. الخ).

من خلال قراءتنا لهذا التنظيم لمواقع مختلف القرى يمكننا القول بأن هيكل الشبكة القروية القديمة تخضع لفعل بعض العوامل الطبيعية كالأراضي الخصبة (المساطب، الاحادير والسهول، واهم منابع المياه) مياه مجاري الأودية الرئيسية والينابيع التي تظهر في مناطق الاتصال بين السفوح والمنخفضات.

هذا التموضع للقرى القديمة يتوسط المجالات الزراعية والرعية أي المجالات السكنية المتجمعة في





الأوراس تتوسط مجالين المجال الرعوي والمجال الزراعي هذا يعطينا فكرة عن مدى أهمية العامل الاقتصادي والفلاحي في هيكل الشبكة القروية.

هذه الشبكة القروية تمثل فيها كل قرية جماعة سكانية معينة تصل أحيانا إلى حد القبيلة (تزوكت، أولاد عزوز، تافرون... ) أو تتعدى ذلك لتصل إلى مجموعة من قبائل تنتمي إلى عرش واحد، ترتبط مجموعة القرى بروابط متعددة، إما عرقية أو رعوية أو تجارية... الخ.

هذه الارتباطات المختلفة تمثل في مجملها بالنسبة لمختلف القرى شبكة من العلاقات تكون مناطق ووظائف جد محدودة في غالب الأحيان.

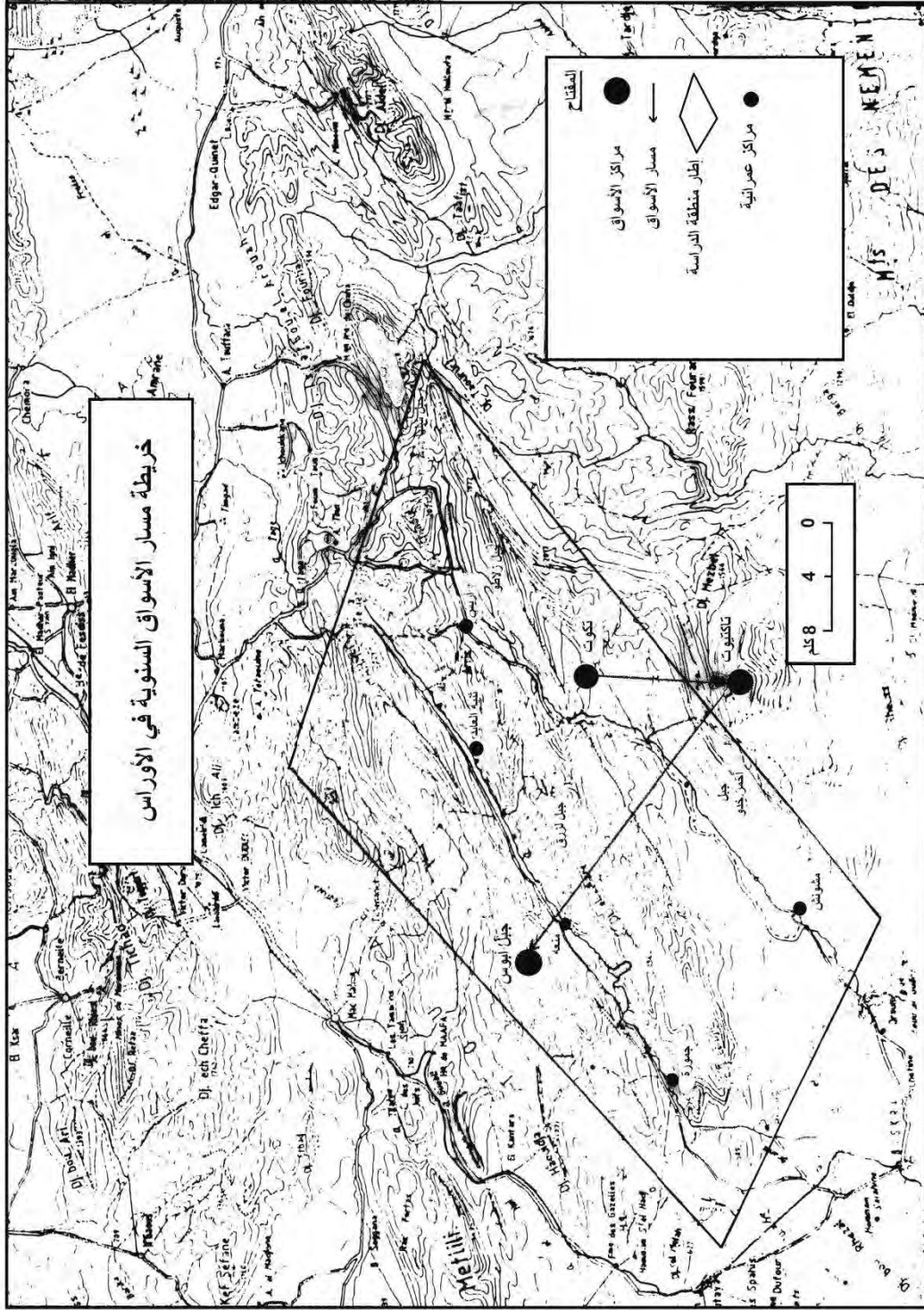
### 1- مناطق الاتصالات والتجارة:

المناطق التجارية القديمة تعتبر بمثابة مناطق امتداد للوظائف الزراعية الرعوية لكونها تمثل أساس أهم التبادلات التجارية في المنطقة الأوراسية التي كانت تخضع كل تبادلاتها لثلاثة مناطق، تكوت وتكتيوت وجبل أبوس، التي تحتوي كل منها على سوق سنوية (الخريطة 15).

كل سوق تمتد على فترة معينة من السنة لا تتجاوز مدتها أربعة أيام، سوق تكوت (عيد الخريف) يقام من يوم 26 إلى غاية 29 أوت من كل سنة ثم يليه بعد ذلك قيام سوق تكتيوت (سيدي مصمودي) الذي يوافق 24 سبتمبر من كل سنة وأخيرا السوق السنوية بجبل أبوس (ضواحي بوزينة) الذي يوافق 2 أكتوبر من كل سنة.

أهم الملاحظات التي يمكننا استخلاصها من فترات قيام الأسواق في فصل الخريف الذي يوافق فترة نضوج مختلف الفواكه والخضر في المناطق الشمالية (الأحواض والجبال) والتمور في المناطق الجنوبية.

هذه الأسواق التي تخص كل واحدة منها منطقة بيئية معينة (الجبل، الحوض، الأقدام الجنوبية) تعتبر بمثابة معارض لمختلف المنتوجات الزراعية التي تميز كل المناطق لأوراسية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر بمثابة أهم مناطق التبادلات التجارية بين مختلف سكان القرى، وبمرور الوقت أدت الأهمية التجارية لهذه المناطق إلى:



أولا :خلق أقاليم اقتصادية محلية كل إقليم تسييره منطقة معينة.

-إقليم الأحواض الداخلية: يختص في إنتاج الخضر والفواكه يديره مركز تكوت.

-إقليم جبلي: يختص في إنتاج الحبوب والأعلاف تسييره منطقة جبلاًبوس.

-إقليم الأقدام الجنوبية:يميزه إنتاج التمور تسييره منطقة تكتيوت(سيدي مصمودي).

ثانيا : خلق شبكة من الطرق تربط بين هذه الأقطاب وباقي المناطق القروية الأخرى،(الخريطة رقم 16)، التي نلاحظ من خلالها أن العديد من القرى تظهر بشكل عقد مرتبطة ببعضها البعض بواسطة شبكة من الطرق، بل ويتعدى هذه الارتباطات المستوى المحلي لتمس المناطق المجاورة بالهضاب العليا (تيمقاد، تازولت) والزيان (بسكرة، تمودة، بادس). بما يوحي بأهمية التبادلات الموجودة بين المناطق المحلية والمحيط بها.

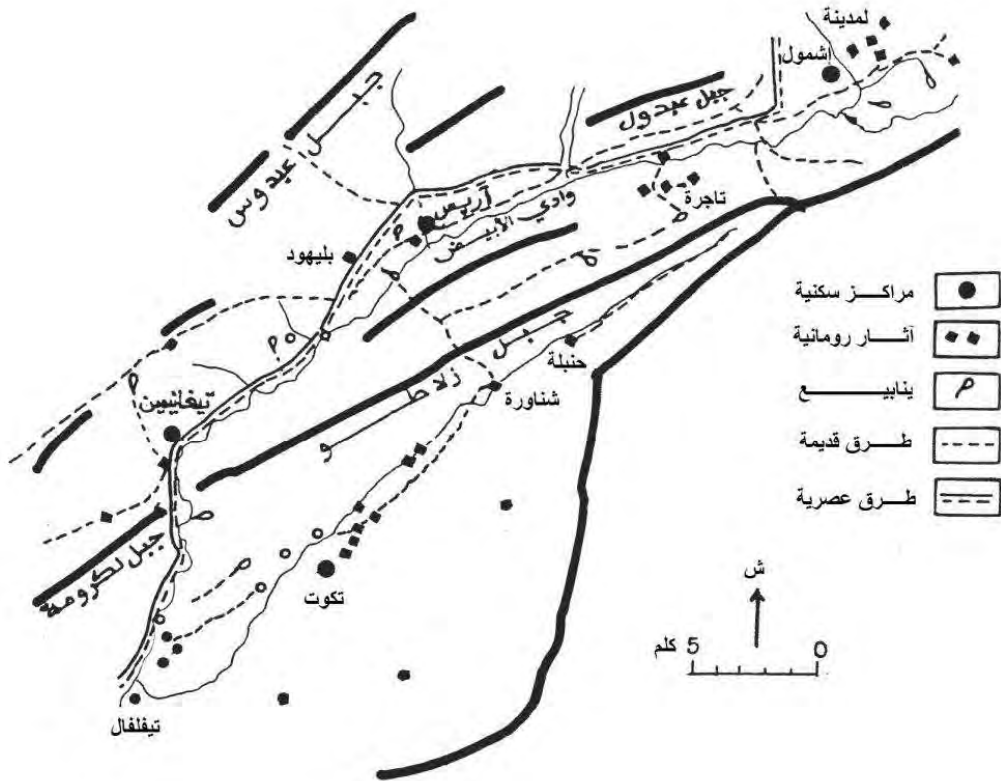
## 2- مناطق المراعي:

تقدر حاليا مساحة المراعي بحوالي 91423 هكتار أي ما يعادل حوالي 29.6% من المساحة الإجمالية(إحصائيات المديرية اللاحية لولاية باتنة و بسكرة ديسمبر 2008)، موزعة على مناطق مختلفة كل منطقة توافق محيط بيئي معين تمتد من مناطق الأقدام الجنوبية إلى غاية المناطق الجبلية وأحيانا تمتد لتصل إلى مناطق الهضاب العليا المجاورة، حيث يتم تنقل الأفراد بين هذه المناطق التي تمثل كل منطقة فيها حلقة استغلالية.

يتم تنقل الأفراد من المناطق الجبلية إلى الأحواض خلال نهاية فصل الصيف لمسافات قصيرة تتراوح بين 4 و8 كلم، ويلى ذلك تنقل الأفراد من هذه المناطق عبر ممرات الأحواض و الجبال في اتجاه الأقدام الجنوبية لمسافات تتراوح بين 10 و 16 كلم، وذلك خلال الفترة التي توافق منتصف الخريف، وتتم العودة من هذه المناطق إلى المناطق الجبلية خلال منتصف الربيع وفي نهاية الصيف، حيث ينتقل الأفراد إلى مناطق الرعي بالأحواض. في بعض الأحيان عندما تشهد المنطقة بعض الاضطرابات المناخية تتأثر دورة الحركات من حيث فتراتها وأماكن تنقلاتها، حيث يمكن أن تتعدى حدود هذه التنقلات الحدود التقليدية

## شبكة الطرق القديمة بالأوراس

خريطة رقم : 16



المصدر: P.BIRREBENT 1964

لتصل مناطق مجاورة بالمضاب العليا.

هذه التنقلات التي تحددها مناطق المراعي تتباين في منطقة دراستنا، تخضع تنقلات سكان حوض وادي الأبيض لنظام الدورة السابقة نظرا لشساعة المجالات التقليدية لقبائل هذه المنطقة، بينما تقتصر تنقلات سكان حوض وادي عبدي وسكان المناطق الجنوبية من حوض وادي الأبيض (قبائل غسيرة ومشوش) على مسافات قصيرة محدودة بين الجبل والحوض، ويعود ذلك إلى عدم امتداد المجالات التقليدية لهذه القبائل على مساحات كبيرة مقارنة بالمجالات السابقة.

إذن لمناطق المراعي دور كبير في تدفقات السكان على مختلف جهات المنطقة بل و يتعدى ذلك ليمس مناطق واقعة خارج المجالات التقليدية المحلية السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى مدى أهمية الوظائف الحيوية والاقتصادية التي تلعب دور كبير في الحياة اليومية لسكان الأوراس.

لكن بعد دخول الإدارة الفرنسية إلى المنطقة تراجعت تدفقات السكان على هذه المناطق نظرا لتراجعها بفعل قوانين سيناتوس 1863 وفارني 1882 التي أدت إلى ظهور ملكيات الدولة على حساب هذه المناطق (المراعي)، مما أدى إلى فقدان المراعي الغابية، الذي ترتب عليها اضطراب في استغلال هذه المناطق، حيث أصبحت التدفقات مركزة أكثر على مناطق المراعي الموجودة في الأحواض والأقدام الجنوبية.

### 3 - المناطق الزراعية:

تقدر المساحة المستعملة للزراعة (SAU) حسب المصالح الفلاحية لكل من باتنة و بسكرة لسنة 2008 بحوالي 56853 هكتار أي ما يعادل حوالي 18.40% من إجمالي مساحة المنطقة مقسمة على محيطين، المسقي تقدر مساحته بـ 13 020 هكتار أي ما يعادل حوالي 22.9% من إجمالي المساحة الزراعية وغير مسقي بمساحة تقدر بـ 43833 هكتار وبنسبة تقدر بـ 77.1% من إجمالي (SAU).

تضمن هذه المحيطات إنتاج عدة أنواع زراعية (الحبوب في المحيطات غير مسقية والخضر والفواكه في المحيطات المسقية) تتكامل فيما بينها، غير أن التفاوت في الأهمية الإنتاجية لهذه المحيطات جعل من

المحيطات المسقية مناطق جذب واستقرار السكان أكثر من المحيطات الأخرى التي ينتقل إليها الأفراد لفترة قصيرة من السنة والتي تبدأ من منتصف الربيع إلى غاية نهاية الصيف.

السبب في ذلك يعود إلى كثافة الأعمال الزراعية التي تتطلبها مناطق الأحواض نظراً لتنوع زراعتها عكس المحيطات الغير مسقية التي تتطلب فترتين فقط للعمل لفترة الحرث والحصاد).

هذه الخصوصية للمناطق المسقية أدت لظهور وانتشار أهم المراكز العمرانية بجوارها، ثنية العابد، منعة، بوزينة وجمورة بحوض وادي عبيد. هذا الظهور لأهم المراكز العمرانية هنا جعل من هذه المناطق مناطق تدفق السكان وترددهم أكثر خاصة وأنها تحتوي على أهم المخازن الفلاحية.

إلى جانب هذه الحركات بين المحيطين ينتقل السكان إلى مناطق زراعية تابعة للمكياتهم لكن واقعة خارج مجالاتهم التقليدية، هذه المناطق موزعة على مناطق عديدة بداخل المنطقة و خارجها هذا يعطينا فكرة عن مدى أهمية وظائف المناطق الزراعية في توجيه حركات السكان وتدفعاتها إضافة إلى دور ذلك في تحديد المناطق العمرانية.

#### 4 - المناطق العمرانية:

خصائص المجتمع وتنظيماته للمجال تقودنا للقول بأن المناطق العمرانية القديمة تمثل رموز الوحدة والتعاون. وتحمل بصمات بيئية ثقافية واقتصادية نقرأ من خلالها مجموعة من الوظائف والعلاقات وذلك انطلاقاً من معرفة مختلف أنواع بنياتها ومورفولوجيتها.

#### 1.4 - أنواع بنيات المناطق العمرانية:

تبدي منطقة الدراسة عدة أنواع من البنيات العمرانية، ظهور كل واحدة منها يخضع لمجموعة من عوامل أهمها يكمن في العامل الاجتماعي والاقتصادي الفلاحي الذي يرتبط بدوره بمجموعة من عوامل طبيعية ونقرأ فعل ذلك من خلال مختلف أنماط البنيات العمرانية التي تميز المنطقة.

#### 1.1.4 - المداشر: أهم الأنماط العمرانية في المنطقة الأوراسية.

ظهرت المداشر القديمة المستمرة إلى يومنا هذا نتيجة لبعض التحولات التي طرأت على حياة المحليين النصف الرحل بحكم التاريخ الذي مرت عليه هذه المجتمعات، وذلك ابتداءً من نهاية القرن العاشر التي توافقت دخول الهلاليين إلى المنطقة وسيطروا على الجزء السفلي والعلوي من حوض وادي عبدي وكان ذلك على حساب مجال قبائل أولاد عبدي وبعد ذلك عرفت المنطقة دخول الإدارة الفرنسية التي عملت بفعل قوانينها خاصة تلك المتعلقة بالعمارة والتي صدرت في وثيقة سيناتوسكونسيلت أدت إلى استقرار السكان أكثر، حيث كان عدد المداشر في حوض وادي الأبيض لوحده 37 دشرة سنة 1917 ليصل إلى 56 دشرة سنة 1931 الجدول رقم (06).

#### توزيع المداشر في حوض وادي الأبيض

#### جدول رقم : 06

العقد المناطق	عدد المداشر	عدد المساكن	عدد السكان	م.ش.م
وادي الأبيض	10	900	5000	6
إشمول	8	290	1160	4
تيغانيمين	9	567	3357	6
زلاطو	10	225	1060	4
غسيرة	12	312	1560	5
مشونش	7	394	2206	5.6
المجموع	56	2688	14343	5.3

المصدر : إحصائيات سنة 1931

إذن دخول الهلاليين والإدارة الفرنسية للمنطقة أدى إلى تقليص مجالات نشاطات الأفراد وتنقلاتهم التي ترتب عنها استقرار السكان في شكل تجمعات عمرانية يتفاوت عدد مساكنها وسكانها من تجمع لآخر.



نسجل أكبر تجمع سكاني بدشرة أريس بعدد من المساكن يقدر بحوالي 900 مسكن وعدد سكاني يقدر بـ 5000 ساكن أي بمعدل شغل يقدر بـ 6 أفراد/مسكن، هذه النسبة قريبة من نسبة شغل المسكن الحالي في بلدية أريس الذي يقدر بـ 5.83 فرد/مسكن، الإحصائيات الولائية 2008.

بجاليا هذه المداشر ترتبط ببعضها البعض بمجموعة من علاقات وظيفية تظهر بشكل تبادلات اجتماعية واقتصادية يطغى عليها طابع التبادلات الفلاحية وبعض منتجات الصناعات التقليدية، لكن على المستوى المحلي لكل دشرة تميزه أكثر تبادلات الوظائف الاجتماعية ويظهر ذلك جليا من خلال علاقة التنظيم المحلي للمداشر بالعامل الاجتماعي، حيث نلاحظ أن كل عائلة تظهر مجتمعة بحي معين، فمثلا في مركز مشونش نجد كل أفراد عائلة قرقب وزعروري وبومعراف محددة في إطار معين ضمن القرية في شكل مساكن متراسة يفصل بينها في بعض الأحيان الممرات ولا يسمح لأفراد من عائلات أخرى تقسيم المجال العائلي في القرية رغم انتماء مجموع سكان القرية إلى نفس القبيلة أو العرش.

بهذا فإن العلاقات الوظيفية داخل المداشر تكمن في التبادلات الاجتماعية والاقتصادية التي يبحث من خلالها المحليين عن إيجاد نوع من التوازن لمواجهة المعطيات الطبيعية والثقافية السياسية.

#### 2.1.4 - التجمعات الثانوية : تميز أكثر حوض وادي عبدي.

هذه المناطق العمرانية ذات ظهور محدود في منطقة الدراسة، تظهر بشكل واسع في مناطق حوض وادي عبدي (الخوادة، باندو، تافرونت...) تمثل مناطق سكنية يقطنها عدد قليل من السكان، كل تجمع سكانه لا يتعدى عموما أفراد عائلة معينة، ظهور مثل هذه البنيات العمرانية في المنطقة يعود إلى عدة أسباب أهمها يكمن في:

أ- الفعل الاستعماري: الممارسات التي قام بها المستعمر على مختلف المستويات المحلية والاجتماعية، أدت إلى هجرة بعض الأسر من قراها الأصلية واستقرت في أماكن جديدة ونقرأ ذلك من خلال بعض التقارير الرسمية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في جوان 1889، جاء فيها " ... لقد قمنا بطرد بعض

العائلات من قراها الأصلية في اتجاه مناطق عديدة، العديد منهم استقروا في مناطق ذات طبيعة صعبة...".

أهم تجمع في المنطقة انبثق عن هذه العملية هو تجمع نارة حوالي 10 كلم شرق منعة بحوض وادي عبدي. ب- **تشعب بعض القرى القديمة:** تشعب مواضع بعض القرى أدى ببعض الأسر والعائلات للتعيمير في مناطق جديدة تخضع مواضعها لأهم شروط مواضع القرى القديمة (الماء، الأراضي الصالحة للزراعة،...). بهذا فإن هذه التجمعات الثانوية تعتبر بمثابة امتداد للمداشر القديمة ومن بين أهم تجمعات هذه الحالة تجمع تافرونت. يتميز بطبوغرافية صعبة تتوفر على ثلاثة ينابيع متوسط تدفقها 7ل/ثا. تسكنها عائلتين، عائلة أولاد عبد الرزاق قدمت من وادي الطاقة وعائلة أولاد سي عباس قدمت من دشرة ثنية العابد التي تبعد عن التجمع الجديد بحوالي 7 كلم، وذلك بعد تشعبها (المخطط رقم 19).

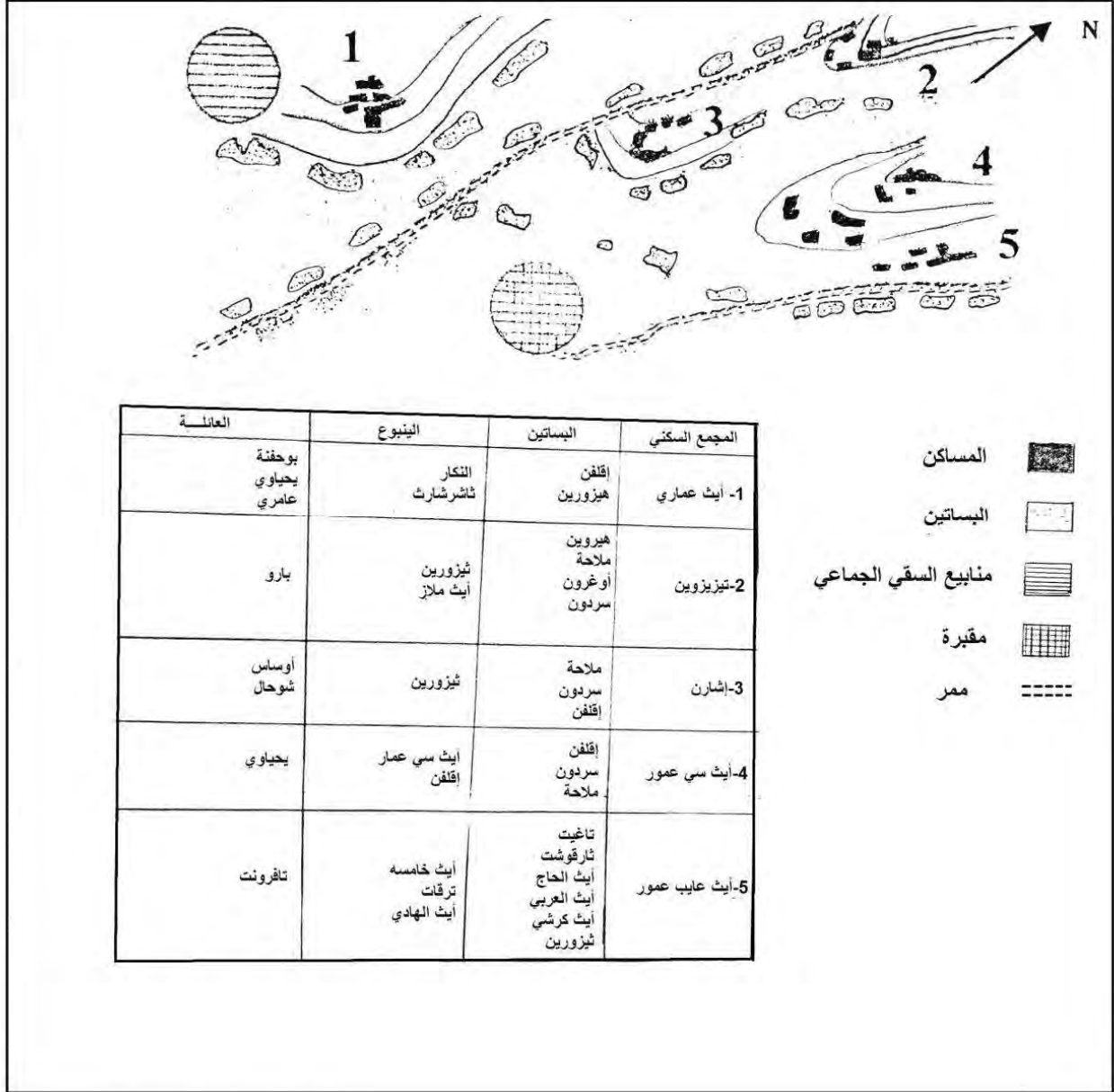
انطلاقاً من أسباب اختيار المواضع لهذا التجمعات فهي تعتبر بمثابة وحدات اقتصادية اجتماعية صغيرة تتأثر بالقرى الأصلية التي قدم منها أفرادها نظراً لقوة العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهما.

#### 3.1.4 - السكن المبعثر: يميز أكثر حوض وادي الأبيض.

هذه البنية العمرانية حديثة النشأة في المنطقة ظهرت مع دخول الإدارة الفرنسية للمنطقة، ظهوره في بداية الأمر جاء ليحل محل الخيمة التي كانت تظهر عادة بالمناطق الشمالية من الأحواض وخاصة بالمناطق الجبلية منها أي بعبارة أخرى هذا السكن ظهر ليحل محل الخيمة في مناطق إنتاج الحبوب (القمح، الشعير) التي بدأت تتراجع منذ مطلع سنة 1911 نتيجة لتفعيل قوانين السيناتوسكونسيلت في المنطقة التي أدت إلى تراجع مجالات الرعي وتنقلات الأفراد، وقابل ذلك استقرار بعض السكان خاصة في قبائل التوابة وبني بوسليمان بحوض وادي الأبيض، بينما في حوض وادي عبدي ظهور هذه البنيات محدود جدا ويخص فقط منطقة قرزة وضواحي بعلي وثلاث لأن استقرار السكان بهذا الحوض قديم يعود إلى مطلع القرن العاشر، وجاء في شكل قرى صغيرة عكس مناطق وادي الأبيض، الذي عرف سكانه

تنظيم مجال سكني جبلي - تافرونت -  
-حوض وادي عيدي-

المخطط رقم : 19



المصدر : تحقيق ميداني 2005

الاستقرار أكثر أثناء دخول الإدارة الفرنسية، والدليل على ذلك استمرار ظهور الخيم في حوض وادي الأبيض إلى غاية العشرينات من القرن الماضي.

في سنة 1931 إختفت الخيمة تماما بدوار وادي الأبيض واشمول وأنخفض عددها في دوار تيغانمين إلى 25 خيمة، وقابل ذلك ارتفاع في عدد المساكن خلال نفس السنة ليصل إلى 800 مسكن في دوار وادي الأبيض والى حوالي 1260 مسكن بدوار اشمول بينما وصل عددها إلى حوالي 500 مسكن بدوار تيغانمين وفي دوار زلاطو وخلال نفس الفترة السابقة بقي عدد المساكن منخفضا مقارنة بعدد الخيم 50 مسكن مقابل 400 خيمة، وذلك نتيجة لعدم تأثر مناطق الرعي التابعة لهذه القبائل بشكل كبير (أزرايب الصالح، 2000، ص 38).

بهذا فان مناطق السكن المبعثر في المنطقة و بالرغم من استعمالها الموسمية فهي تمثل مناطق عمرانية تربط بين مناطق زراعة الحبوب ومناطق الرعي الجبلي هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بربط هذه المناطق الإنتاجية بمختلف المداشر أين تتم عمليات تخزين المنتجات والتبادلات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، لأن الدشرة في المنطقة تمثل محور مرور إجباري لكل النشاطات و التبادلات التي تتم بهذه المناطق الوظيفية. ويمكننا قراءة فعل ذلك من خلال مرفولوجية المداشر القديمة.

#### 2.4- مرفولوجية التجمعات السكانية:

نلاحظ من خلال المخططات الكتلية للقرى الأوراسية أن مجالها المبني يظهر متباين حيث، تظهر قرى مناطق الأحواض العليا والوسطى ذات بنايات متراسة تشرف على بعضها البعض ومندمجة تماما مع وسطها، تظهر معلقة فوق مسطحات أو ملتصقة على حواف صخرية، عادة تكون محاطة بجدار طبيعي أو مبني وتتميز بوجود ممر واحد يسمح بالدخول إليها (الصورة رقم 04، 05).

تظهر قرى المناطق العلوية والمتوسطة للأحواض (أريس، ثنية العابد، تكوت، منعة، أمندان،...) بنسيج واضح، بينما قرى مناطق الأقدام الجنوبية للحوضين (غوفي، مشونش، جمورة) المتميزة بمورفولوجية صحراوية، هي الأخرى مندمجة في النظام البيئي الصحراوي، حيث يستعمل في بنائها المواد المحلية كالطين

## مظاهر المجالات المبنية

الصورة رقم : 04



تكوت لقصر

الصورة رقم : 05



أريس الدشرة البيضاء

والتبن، سعف وجذوع النخيل،... الخ في هذه الحالة المجال المبني يظهر بنسيج غير واضح عكس المناطق الشمالية، فمثلا إذا أخذنا دشرة مشونش نجد نسيجها يتميز بتدرج الممرات (المخطط رقم 20)، حيث يتم فيها الانتقال من ممر رئيسي إلى ممر خاص (Impasse) الذي يؤمن حرمة المسكن. بهذا فان هذه الممرات الصغيرة تمثل الحدود بين المجال الخاص (المسكن) والمجال العمومي اللذان بدورهما يعكسان التنظيم المحلي للقرية ونقرأ من خلال ذلك معظم الوظائف التي تقوم بها.

#### 1.2.4 - المجال الخاص (المسكن): تنوع في تخصص المجالات.

المسكن القديم يعتبر من إحدى أهم العناصر المحددة للبنيات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ويجمع تحت السقف الواحد كل من الأفراد والحيوان والمخزن، وهذا يعني أشياء كثيرة غير معبر عنها بطريقة مباشرة لكنها وظيفية. قراءة المخططات السكنية لمختلف مناطق الأوراس تعكس لنا مبدئين مشتركين للمسكن في منطقة الدراسة.

أولا- تأثير الوسط بفعل خصائصه المناخية والطبوغرافية والجيولوجية والاقتصادية التي يرتبط بها كل موضع.

ثانيا- أهمية المخزن لكونه عامل يدخل في تهيئة المساحات الداخلية للمسكن.

رغم هذه الميزات المشتركة يبقى المسكن في المنطقة يبدى بعض التباينات، نلاحظ في المناطق الشمالية والوسطى بالأحواض أن توسعات تتم بشكل عمودي، حيث تصل معظم المساكن في قرى هذه المناطق إلى طابقين وأحيانا يتعدى ذلك لتصل إلى ثلاثة طوابق كما هو في العديد من مساكن قرية منعة. هذه التوسعات جاءت كنتيجة لتفادي مشاكل التوسعات التي يطرحها الموضع أمام التوسعات الأفقية. أيضا تتميز مساكن حوض وادي عبيد بمدخلين رئيسيين مدخل خاص بالأفراد وآخر خاص بالحيوانات عكس مساكن قرى وادي الأبيض التي تتميز بمدخل واحد، وذلك يعود إلى نقص تربية الماشية على مستوى قرى وادي الأبيض لأن تربية الماشية هنا تتم بشكل قطعان كبيرة تخضع لمبدأ التنقل إلى مختلف مناطق المراعي، هذا عكس سكان وادي عبيد الذين يحترفون تربية الماشية على

الأحياء القديمة و أهمية العمر للإنتقال من الشارع إلى المسكن  
-مشورنش حوض وادي الأبيض-

المخطط رقم : 20

الموقعية	العلاقات الحضارية	المرفولوجية	الحي
			ثابتة
			ثابتة
			مرتبطة
			الحوصلة

المصدر : 2001.L.ABBAS + تحقيق ميداني

مستوى القرى بأعداد كبيرة تتجاوز أحيانا 40 رأس لكل فرد نظرا لاستقرارهم، مما أدى بهم إلى إيجاد أبواب خاصة لهذه الرؤوس من الماشية التي تعتبر تربيتها ضرورية مع السكان تحت نفس السقف لتحقيق بعض الاحتياجات اليومية.

الحدود الأمامية للمسكن مثبتة بواسطة السقيفة التي تمثل مجال عبور بين الخارج والداخل. (المخطط رقم 21) الذي نلاحظ من خلاله كل الغرف مفتوحة على ساحة داخلية، هذه الساحة ذات وظيفة حرارية تقوم بتعديل درجات الحرارة وكذلك تعتبر بمثابة مصدر للضوء للغرف المفتوحة إليها. كل مسكن يحتوي على نوافذ ذات أبعاد مختلفة لا تتعدى في غالب الأحيان 0.50/0.50م، (المخطط رقم 22)، نجدها في مساكن القرى الجنوبية تمتد في شكل صف من نوافذ صغيرة لا تتعدى أبعادها عموما 0.20/0.20م على مستوى الأقسام العليا من الجدران، تعمل على توفير الشروط الحرارية الملائمة، بينما يقتصر ظهور هذه النوافذ في مساكن الأقسام العلوية والوسطى بشكل كبير على الأقسام العليا من جدران غرف التخزين وذلك لتهوية المخزن وحماية المواد المخزنة من التلف. بهذا فان بنية المسكن في مجملها تعتبر بمثابة نموذج للدفاع ضد عوامل خارجية من أجل ضمان فعاليات التنظيمات المجالية الداخلية التي تقوم كل واحدة منها بوظائف متعددة.

#### 2.2.4. تنظيم مجال المسكن: حالة مسكن منعة.

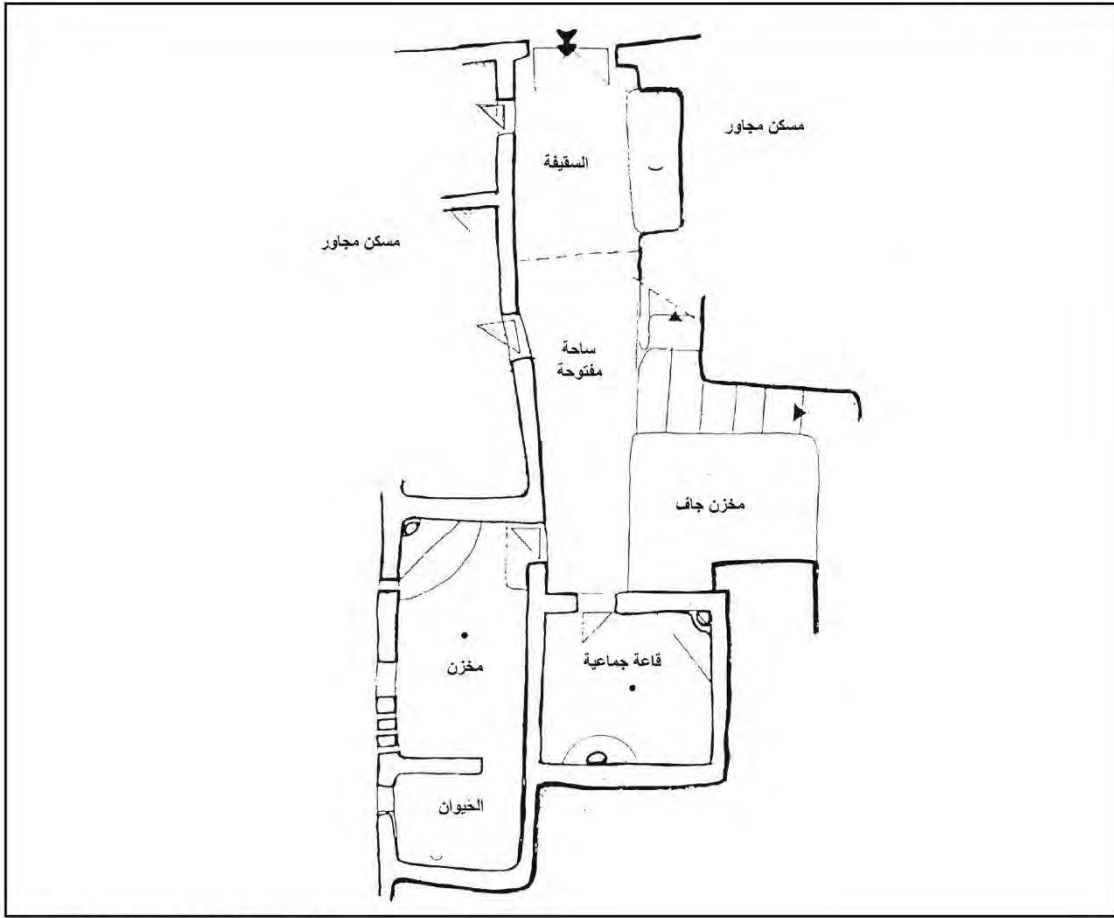
المسكن الأوراسي يظهر بعض الاختلافات من حيث المظهر، مع تجانس كبير من حيث الوظائف، ويفسر لنا ذلك تنظيم المسكن في كل من الحوضين الذي يمر على مقاييس ثابتة إلى حد بعيد. ينظم ويهيئ مجال كل مسكن انطلاقا من الوضعية الطبوغرافية التي يوضع فوقها، حيث يقوم الأفراد بتكييف منازلهم مع العوائق الطبوغرافية أو مع مزاياها. يتكون المسكن من مجموعة مجالات تكمل بعضها البعض، كل مجال يمثل وحدة ذات فعالية معينة.

- المجال الانتقالي: يمثل المجال الأول عند مدخل المسكن ويقوم بوظيفتين، الأولى يقوم بتهوية المنزل والثانية تمثل حدود المجال العمومي مع المجال الخاص.



وضعية السقيفة بالنسبة لمسكن تقليدي -منعة-

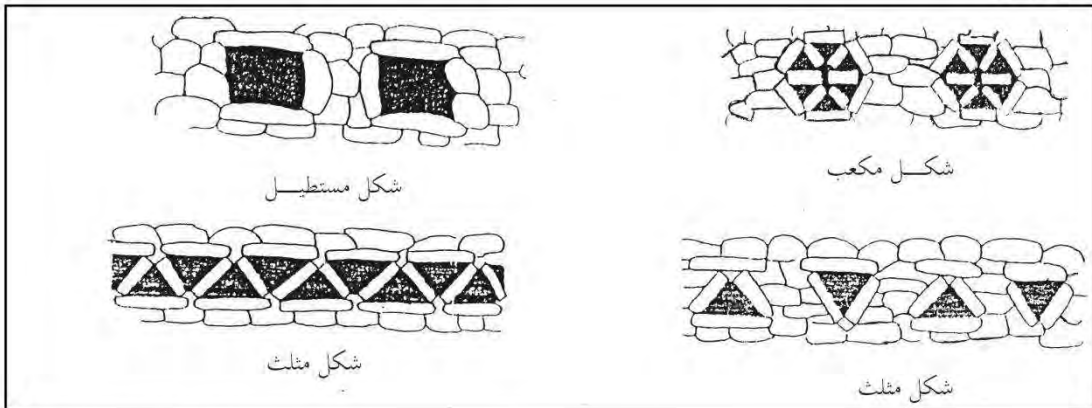
المخطط رقم : 21



المصدر: ADJLI.S-1982

أشكال نوافذ المساكن في حوض وادي عيدي و وادي الأبيض

المخطط رقم : 22



المصدر : تحقيق ميداني

- المجال الحيواني: وهو مجال مدمج تماما مع باقي مجالات المسكن (الأفراد، المخزن)، يتم الوصول إليه في حالة المساكن التي تحتوي على مدخل واحد (حالة مساكن وادي الأبيض)، بعد عبور المجال الانتقالي وفي حالة المساكن التي تحتوي على مداخل خاصة بالحيوان (حالة مساكن حوض عبدي)، يتم الدخول إليه مباشرة من المجال العمومي. وفي كلتا الحالتين يكون هذا المجال مفتوح على مجال تواجد الأعلاف، وضيافته إيواء الحيوانات.

- الساحة الداخلية (الحوش): يتوسط مجال المسكن ويقوم بعدة وظائف :

\* انتقال الأفراد من مجال لآخر.

\* ساحة لبعض نشاطات المرأة.

\* يأوي أحيانا بعض رؤوس من الحيوانات وكذلك الأعلاف في هذه الحالة يفصل منه جزء معين بجائط لا يتعدى طوله 1.5م.

- وحدة المخزن: نظرا لأهمية المخزن في حياة الأفراد بالأوراس، فإننا نجد وحدتين خاصتين بالمخزن.

\* مخزن في الطابق الأرضي: - ويختص هذا عادة بالمنتجات الغير قابلة للفساد.

\* مخزن في الطابق العلوي: - تخزن فيه المواد القابلة للفساد و تتخلل هنا جدرانها الخارجية مجموعة من نوافذ لضمان التهوية وحماية المخزون.

- السطح: يمثل من جهة سقف ومن جهة أخرى يمثل مجال تنقل الأفراد وتحضير بعض المواد الفلاحية المعدة للتخزين كالتجفيف وغيره.

- الوحدة المركزية: ذات أهمية كبيرة، تتميز بمساحة كبيرة في المسكن تتعدى في بعض الأحيان

30م<sup>2</sup>، تكون مضيئة ببعض النوافذ الموجودة في أعلى الجدار. تقوم بعدة وظائف اجتماعية، كاجتماع أفراد الأسرة والطبخ وصناعة النسيج... الخ.

من خلال قرائننا لتصميم المسكن نلاحظ أن هناك توازن بين العناصر الوظيفية المحددة للمجالات والعوامل المحددة الحرارية وغيرها من العوامل الأخرى ويتجلى ذلك من خلال الارتباطات

الطبيعية المتمثلة في اختيار المواد المحلية المستعملة لبناء المساكن كالحجارة والتراب والخشب، بصورة عامة المسكن القديم بمختلف أشكاله ومميزاته التي تساهم في تحديد مرفولوجية القرى. في الأخير يمثل نتيجة لمجموعة من حتميات وظيفية، ثقافية واجتماعية واقتصادية، كيفت مع أوساط طبيعية مختلفة بطريقة لم يستثن منها أي عنصر من العناصر اللازمة مما أعطى للمسكن بعد وظيفي يتعدى مستواه المحلي ليرتبط بباقي المناطق المحيطة به.

#### 3.2.4 - المجالات العمومية:

هذه المجالات تؤمن حركات الأفراد في القرية وتعمل على ربط المساكن بمجال البساتين والمخزن الرئيسي وغيرها من المجالات الأخرى المحيطة بالقرية كالمقابر ومجالات الدرس وتمثل هذه المجالات في:

- ممرات صغيرة نسبيا أحيانا تكون مغطاة كما بالممر الرئيسي بتكوت، وبقرية حيدوس بوادي عدي عرضها يختلف من قرية لأخرى تبعا لفترة انجازها ويتراوح بين 1.50م إلى 3 م، وهو ما يسمح بتنقل الحيوان بحمولته.

- ساحات عمومية: يتجمع فيها الأفراد في مناسبات معينة، تظاهرة ثقافية، أعياد... الخ. وتستعمل في بعض الأحيان لأغراض التجارة واللعب.

- ساحات الدرس: وهي تستعمل لدرس القمح والشعير، تتواجد بجوار القرية وتمثل استمرارية للوظيفة الفلاحية، عددها يتراوح بين 7 و 4 ساحات في كل قرية، فمثلا نسجل وجود 5 ساحات في تكوت و 7 في اشمول عادة هذا العدد يتوقف على أهمية المحيطات الزراعية المرتبطة بالقرية.

إلى جانب هذه الساحات يتبع بعض قرى المنطقة عناصر أخرى كالمساجد والزوايا. وهذه تميز أكثر قرى حوض وادي عدي، ثنية العابد، منعة، بعلي... الخ. بينما نلاحظ ندرة كبيرة لهذه العناصر في قرى حوض وادي الأبيض التي يقتصر ظهورها على قرية غوفي والحمام، السبب في عدم ظهور هذه العناصر هنا يعود إلى عدم استقرار السكان بل ينتقلون من فترة لأخرى عبر مختلف حلقاتهم الإنتاجية،

عكس سكان حوض وادي عبيدي. لأن التداول على مثل هذه العناصر يتطلب الاستقرار أكثر. إضافة إلى هذا المعلم الديني الروحي يتبع كل قرية مقبرة وتمثل عادة حدودها المجالية، ذات محل إقبال لسكان القرية والأقارب القاطنين بالمناطق السكنية المبعثرة والتجمعات الثانوية القريبة من القرية هذا يعطينا فكرة عن مدى حدود التدفقات المرتبطو بهذه المعالم التي تتعدى مجال موضع القرية.

بهذا فإن الساحات العمومية لا ترتبط فقط بالمساحات المبنية التي تستحوذ على كل الميدان مهما كانت طبيعته (المخطط رقم 23) بل تتعدى ذلك لتربط المناطق العمرانية بباقي المناطق الوظيفية.

## 5- ارتباطات الشبكة القروية القديمة:

الشبكة القروية القديمة لا تتمتع بوجود مدينة، بل كانت تمثل في مجملها مجموعة من تجمعات سكنية ذات ارتباطات تختلف فعاليتها من جهة لأخرى على المستوى المحلي، وتمتد في بعض الأحيان لتمس بعض المناطق المجاورة كالأقدام الشمالية والجنوبية للكتلة الأوراسية. تتم هذه الارتباطات بفعل حركات سكانية من وإلى المناطق التي تقدم خدمات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية،... الخ، تكمن أهمية هذه الارتباطات في فعل عاملين أساسيين وهما:

أولاً - أهمية الوظائف التي تقوم بها المراكز.

ثانياً - طبيعة المناطق المجاورة لكل مركز.

بناءً على فعل هذين العاملين نستخلص نوعين من الارتباطات في المنطقة:

## 1.5 - ارتباطات طولية توافق المجاري الرئيسية للأحواض:

هذه الارتباطات تمثل محور للتبادلات بين مراكز واقعة في نفس الحوض، ينشطها بصورة أساسية أفراد القبائل المحلية (المنتمة لنفس الحوض) وتعتبر التبادلات الاقتصادية الزراعية أساس أهم التدفقات بين القرى، حيث نجد مجموعة قرى ضواحي اشمول تمول قرى أريس بالحبوب (القمح، الشعير، الذرى) وتمول قرى أريس واشمول بالمنتجات الخضرة والفواكه، كما تمون قرى تيغانين كل من أريس واشمول بمنتجات التوابل مع العلم أن منطقة تيغانين في سنة 1959 كانت تغطي حوالي 70% من سوق

المجال المبني و الوضعية الطبوغرافية  
(منعة القديمة)

المخطط رقم : 23



إنجاز : ص. أزرايب

التوابل في مقاطعة الأوراس (Rapport statistique sur l'Aures. Juin 1958). بينما تمول هذه المراكز أي المراكز الواقعة في القسم الأوسط والعلوي من حوض وادي الأبيض مناطق القسم السفلي (مشونش، غسيرة) بالحبوب وتمولها هذه الأخيرة بالتمور.

بنفس النظام تتم التبادلات على مستوى حوض وادي عبدي حيث تمول منطقة قرزة الواقعة في شمال الحوض معظم باقي مراكز الحوض بالجنوب، بينما يمولها كل من مركز ثنية العابد وشير وبوزينة ومنعة بالخضر ومراكز أمندان وجمورة يمول باقي المراكز المذكورة سابقا في هذا الحوض بالتمور. إلى جانب هذه التدفقات نسجل وجود تدفقات أخرى ذات أساس أيديولوجي أو صحي، فمثلا وجود ضريح الولي سيدي إبراهيم بأريس، جعل منه قطب روحي يستقطب السكان من القرى المجاورة، تيغانين واشمول.

إذن أهم هذه الارتباطات تتعلق أساسا بالخصوصية الإنتاجية للمناطق الزراعية، لكن كثافة التدفقات على المراكز تتعلق بالعامل الاجتماعي أكثر من عامل المسافة، عادة تكون التبادلات كثيفة بين المراكز الواقعة في نفس إقليم العرش وفي اتجاه المراكز المتميزة بثقل سكاني كأريس وثنية العابد وتكوت منعة مشونش وجمورة.

## 2.5- ارتباطات عرضية بالنسبة للأحواض:

نقصد بهذه الارتباطات جملة العلاقات التبادلية التي تتم بين كل من قرى وادي عبدي ووادي الأبيض.

في العموم هذه الارتباطات ذات أساس اقتصادي واجتماعي وفي بعض الأحيان روحي أيديولوجي، غير شديدة بالمقارنة مع الارتباطات السابقة، نظرا لضعف التبادلات بين مراكز الحوضين. أهم التبادلات في هذه الحالة تتم بين مركز ثنية العابد وأريس وذلك للاعتبارات التالية :

- يمثل كل من مرطز أريس وثنسة العابد أهم مراكز الثقل السكاني، حوالي 3165 ساكن في ثنية العابد و 4627 في أريس (1963.P.15G. Feume) هذا يعطينا فكرة عن مدى تعدد احتياجات

سكان هذه المراكز والبحث عنها خارج الحوضين.

- قرب المسافة الفاصلة بين المركزين التي لا تتعدى حوالي 20 كلم ويقطعها السكان عادة في ظرف 3 ساعات ونصف مشيا على الأقدام بالرغم من العائق الطبوغرافيا الذي يتمثل في سلسلة جبال لزرق التي تفصل بين المركزين.

هذه الاعتبارات تعتبر بمثابة حافز يشجع ويسهل التبادلات بين هذين المركزين عكس المراكز الأخرى التي تفصلها مسافات بعيدة وعوائق طبوغرافية معقدة، هذا جعل من الارتباطات بين باقي المراكز في الحوضين محدودة مع العلم أن الحوضين يتميزان بشبه متجانس في المنتجات الفلاحية التي تمثل أساس أهالتبادلات بهذا فإن معظم الارتباطات التي تتم بين باقي المراكز بين الحوضين ذات أسس حرفية (Zammouri.N. 2001.P.95) حيث يتنقل سكان حوض وادي الأبيض إلى كل من منعة وبوزينة لغرض اقتناء الأدوات الفلاحية والأفرشة نظرا لتوفرها على حرفيين مختصين في هذه الصناعات.

إلى جانب هذا تتوفر بعض المراكز على معالم دينية ومدارس قرآنية، الزاوية الرحمانية بغوفي والزاوية القادرية بمنعة. والمدرسة القرآنية بثنية العابد ودشرة أولاد موسى قرب أريس، كذلك استقبال بعض المراكز لتجمعات سنوية ذات أسس دينية كعيد تاغيت، سيدي بلخير ضواحي ثنية العابد وتجمع لرباع ببوزينة وجر الله قرب تكوت.

كل هذه المعالم والمدارس والتجمعات السنوية إضافة الأسواق السنوية تعتبر بمثابة مؤشرات على استقطاب هذه المراكز لسكان من مناطق متعددة من الحوضين وبل يتعدى ذلك حدود المنطقة ليمس المناطق المجاورة.

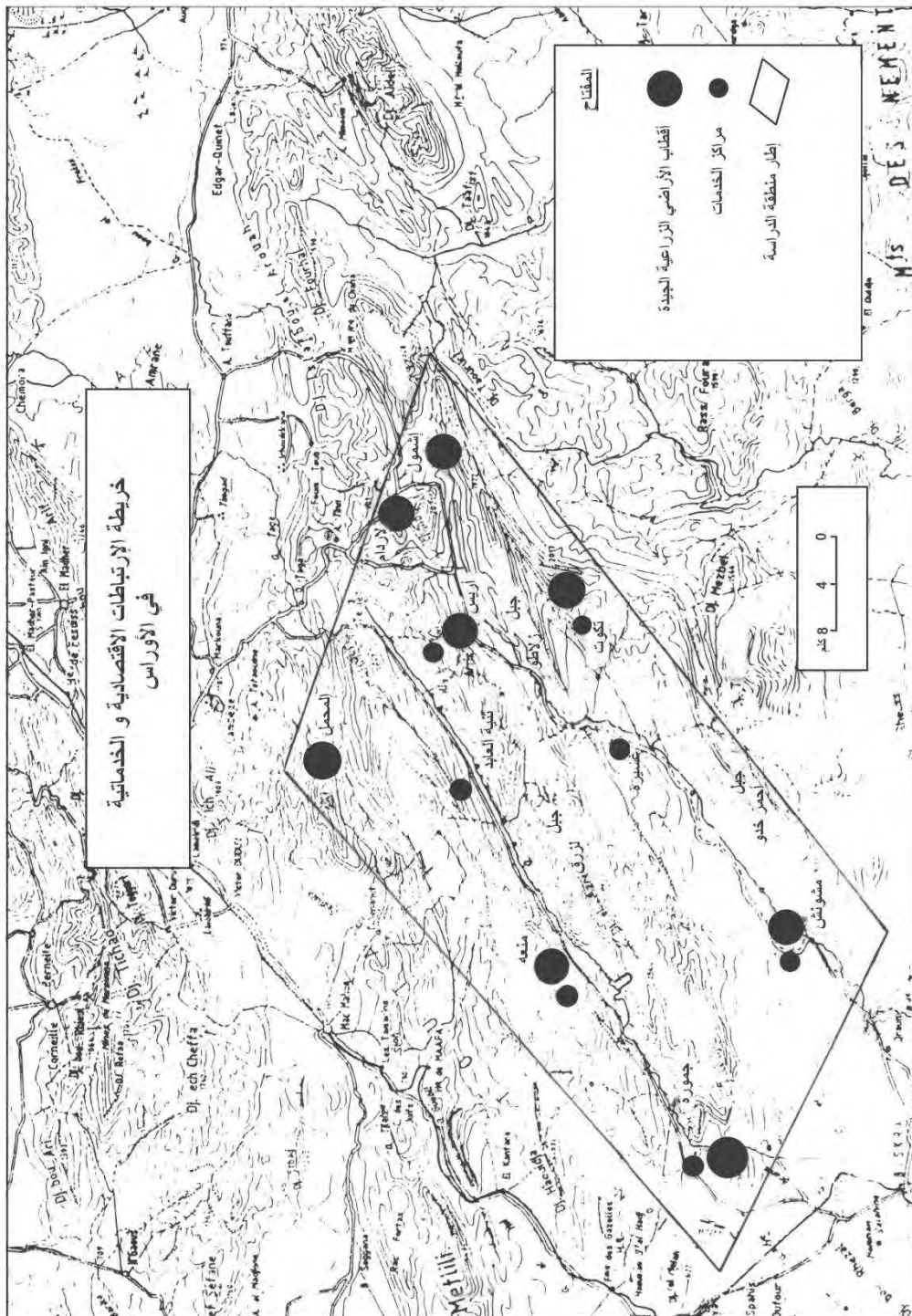
إذن ارتباطات المراكز في المنطقة تتباين من جهة لأخرى يتعدى مداها الأقاليم المحلية، يهيمن عليها طابع الارتباطات الطولية الموافقة للمجري الرئيسية للأحواض التي ترتبط بدورها بأسس التبادلات الاقتصادية والاجتماعية، لأن الانتقال الطولي عبر الأحواض يعني الانتقال من حلقة

إنتاجية إلى أخرى، ويسعى الخليون من هذه الارتباطات تحقيق التكاملات اللازمة لضمان الحياة اليومية.

كل حلقة من هذه الحلقات يديرها مركز عمراي يظهر في شكل قرية تجمع بين أكثر عدد من المساكن والسكان تمثل في واقعها مراكز لأهم التبادلات والاتصالات مع باقي المراكز الموجودة داخل الأقاليم أو خارجه.

بهذا فهي تمثل مجموعة أقطاب اقتصادية (الخريطة رقم 17)، يبحث من خلالها الخليون عن إعادة التوازن الذي تأثر بفعل مختلف التدخلات التي عرفتها المنطقة عبر مختلف الفترات التاريخية وذلك بإيجاد مناطق وظيفية جديدة تمثل نتيجة مجموعة أعمال التهيئة القديمة.





المصدر : أزياب ص

## II- التهيئة الجديدة ووضعية الشبكة القروية القديمة:

مقدمة: بداية ظهور الاضطرابات في وظائف الشبكة القديمة

"....الدخول الفرنسي إلى الجزائر أدى إلى ظهور مجموعة من اضطرابات على مستويات مختلفة، اجتماعية واقتصادية وأصبح من المستحيل فهم المجتمعات الريفية الجزائرية دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المعبرة التي قامت بها الإدارة الفرنسية وتحديدها جيدا..." (Bourdieu.p.1963. p.60)

دخول الإدارة الفرنسية إلى المنطقة الأوراسية أدت إلى اضطرابات على مستويات عديدة مجالية وثقافية واجتماعية واقتصادية وذلك نظرا لجملة من تدخلات:

- في سنة 1863 ظهرت قوانين سيناتوسكونسيلت، أدت إلى ظهور ملكيات جديدة على حساب ملكيات المحليين.

- خلال سنة 1864 ظهرت تقسيمات مجالية جديدة لتحل محل التقسيمات المحلية التقليدية، انبثق عنها 19 دوار.

- في سنة 1866 قامت الإدارة الفرنسية بحل نظام الجماعة وعدم الاعتراف به وحل محلها القاضي ليتولى حل شؤون الأفراد.

- في تاريخ 1884/06/24 صدر مرسوم انبثق عن مشروع تهيئة الأوراس يوصي باستغلال منجم البارت والرصاص في جبل اشمول بوادي الأبيض.

- في سنة 1905 ظهر قانون الغابات أدى إلى زيادة حصر الأنشطة المحلية للمحليين.

- في سنة 1917 ظهر في المنطقة مركز البلدية المختلطة بمركز تكوت ثم نقل في سنة 1919 إلى مركز أريس، ليتولى التسيير الإداري لكل الأقاليم الموجودة بالمنطقة.

- في نوفمبر 1954 اندلعت الثورة التحريرية مما زاد من تعميق الاضطرابات على جميع المستويات.

رافق هذه التدخلات اختلالات في المجالات التقليدية وفي الحياة الاجتماعية الاقتصادية، التي انعكست سلبا على ارتباطات وتنظيمات المراكز العمرانية بعدما أصبح طابع الاستقرار يميز أكثر حياة السكان هذا ساعد على ظهور توسعات جديدة تعلى مستوى المراكز العمرانية القديمة وظهر مراكز عمرانية جديدة تعمل بوظائف قديمة كملوحة، اشمول الجديدة، تزوكت...الخ. انبثق عن هذه التدخلات ظهور حوالي 32 مركزا عمرانيا جديد في شكل تجمعات ثانوية منها 24 مركز في حوض وادي الأبيض أي ما يعادل حوالي 75% من اجمالي المراكز الجديدة بمنطقة الدراسة.

ارتفاع ظهور المراكز الجديدة في حوض وادي الأبيض مقارنة بحوض وادي عبيد يعود ذلك كما ذكرنا سابقا إلى استقرار أغلبية سكان هذا الأخير لفترات سابقة لدخول الإدارة الفرنسية.

هذا الاستقرار يعطينا فكرة عن مدى التراجع في وظائف كل من المناطق الرعوية والزراعية، حيث أصبحت النشاطات على مستواها جد محدودة في مقابل ذلك ظهرت وظائف جديدة على مستوى المراكز الكبيرة أهمها سجل في مركز البلدية المختلطة أريس نظرا لبعض التجهيزات القاعدية التي أرسيت في هذا المركز، كربط المساكن بشبكة الصرف والمياه الصالحة للشرب والكهرباء، إضافة إلى توفره على مركز بريدي وصحي ومحكمتين استعمارية وإسلامية وأربعة أقسام للطور I.

في ظل هذه التجهيزات لمركز البلدية المختلطة أريس تبقى باقي المراكز العمرانية تؤدي وظائفها القديمة باستثناء بعض المراكز التي عرفت خلال هذه الفترة بعض الوظائف الجديدة والتي اقتصر

على الوظيفة التعليمية التي وجهت إلى مراكز المداشر التي تمثل مراكز الثقل السكاني حيث تم انجاز قسمين في كل من ثنية العابد، منعة، تكوت ومشونش، وقسم في كل من اشمول وغسيرة وتيغانين وبوزينة وأمنطان وجمورة.

إذن بالرغم من اختلال في بعض الوظائف القديمة وظهور مراكز بوظائف جديدة هذا لم يؤثر في استقطاب سكان المناطق المجاورة رغم ربطها بشبكة طرق جديدة التي استحوذت على 37% من إجمالي القروض الموجهة لتطوير مجال البلدية المختلطة السبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

- تحفضات المحليين تجاه الإدارة الجديدة.

- عدم إلحاح حاجة المحليين لمعظم الوظائف الجديدة.

- عدم توفر مركز البلدية المختلطة (أريس) على صبغة اقتصادية لجذب المحليين حيث كل القروض التي وجهت للاستثمارات الاقتصادية المقدرة بـ 13% وجهت للقطاع الفلاحي (Gaudry.m. 1928.p.20) ويؤكد لنا ذلك العدد الضئيل للمعمرين في هذه المنطقة الذي وصل عددهم 133 معمر مقابل 52140 ساكن محلي سنة 1926.

إذن ظهور هذه المراكز بوظائفها الجديدة التي تقتصر بصورة عامة على راحة المعمرين، تبقى تمارس نفوذا واسعا في المنطقة بفعل الوظيفة الإدارية التي تمتد جنوبا إلى غاية مشونش وشمالا إلى غاية فم الطوب، بالتالي فان تأثر الارتباطات تم بشكل أكبر على المستوى المحلي الكبير، حيث ظهر مركز بوظيفته الإدارية التي تخضع لنفوذها كل المجالات المحلية وفي مقابل ذلك تراجعت فعاليات بعض المناطق الوظيفية (مناطق الرعوية والزراعية) نظرا لتقييد حركات السكان بقوانين وشروط متعددة لا تراعي تنمية المنطقة وتطويرها، هذا يوحي لنا بمدى تأثير الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمثل أهم العوامل المتحكمة في ارتباطات الشبكة القروية القديمة.

بعد الاستقلال استمرت الإختلالات في الظهور بين مختلف المراكز العمرانية لتمس ووظائف وأشكال البناء الأساسية (المسكن) التي يبحث من خلالها المحليون عن أنظمة جديدة للتكيف مع المعطيات

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة.

### - المسكن الجديد: الوظائف والفعاليات.

"...إذا لاحظنا التنظيمات المحلية للمسكن في إطار التوسعات السكنية المختلفة فإننا لا نجد هناك تحولات ثقافية، بل كل ما في ذلك هو تحولات اجتماعية... وفي أحيان أخرى لا نستطيع أن نفرق بين التغيرات في البنيات الاجتماعية والتغيرات الثقافية، حيث التغيرات الاجتماعية يمكنها أن تؤدي إلى مجتمعات جديدة، أما التغيرات الثقافية يمكنها أن تؤدي إلى مفارقات كبيرة..."

(Adjali.S.1987.P.42).

في ظل مختلف معطيات الحياة الجديدة يبقى المسكن الأوراسي يخضع في تنظيماته المحلية وأشكاله لرغبة الأفراد. ميدانيا نلاحظ استمرار التهيئة القديمة كتخصيص مساحات لتربية الماشية وأخرى خاصة بالمخزن... إلخ، أما التغيرات الجديدة التي طرأت على مجال المسكن فهي جاءت نتيجة لمتطلبات وتسهيل الحياة، هذا يقودنا إلى الربط بين راحة الأفراد في المسكن وانعكاسات ذلك على مجاله. ولمعرفة ذلك يجب علينا الإجابة عن التساؤل التالي:

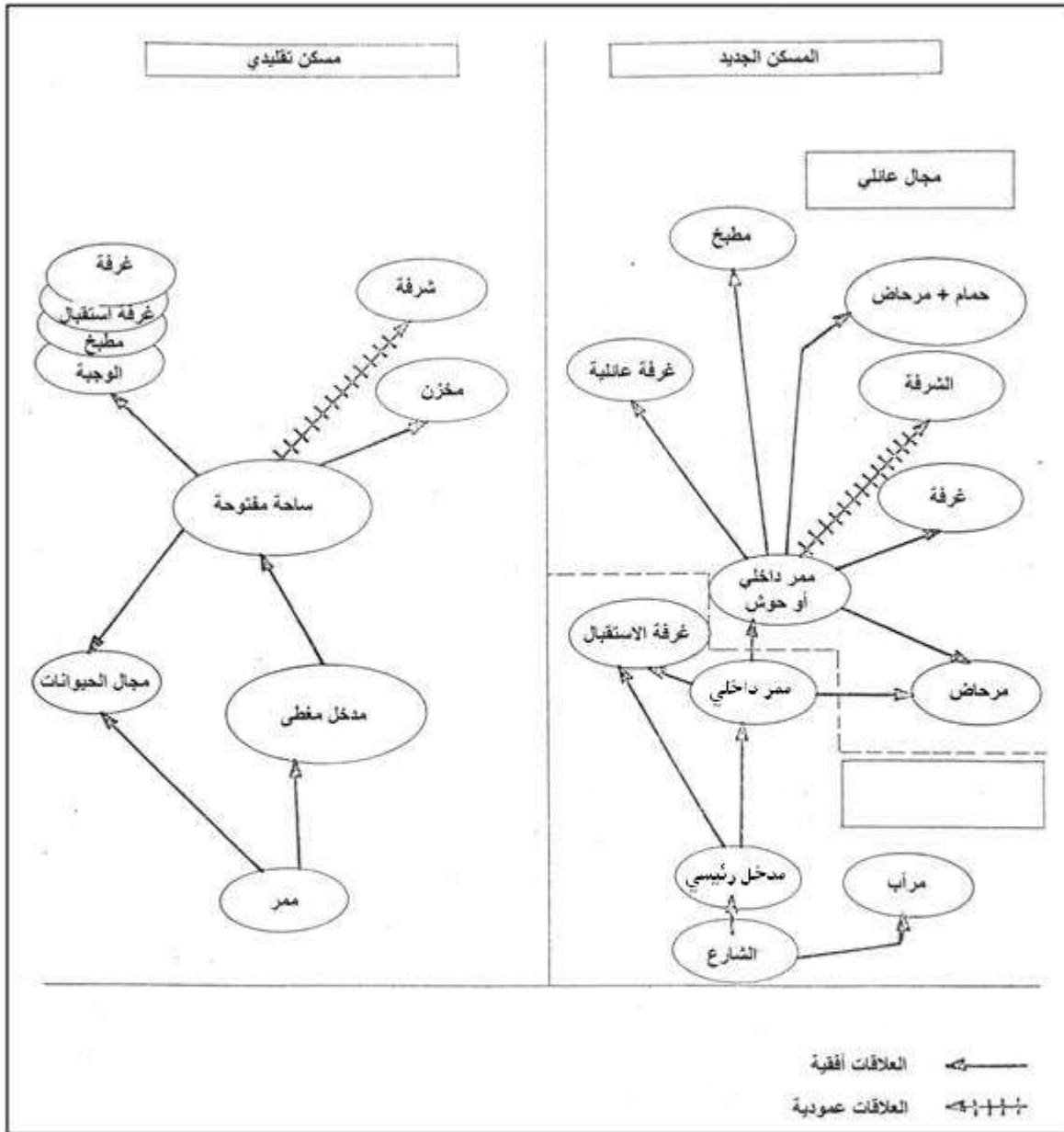
هل متطلبات الحياة تستوجب الوصول إلى مسكن جديد؟ من أجل الإجابة عن ذلك يجب علينا تعريف المفهومين الأساسيين الذين جاء على إثرهما التغيير:

- أولا: العناصر الجديدة التي جاء بها التغيير.

- ثانيا: العناصر المحلية المتروكة.

لأن مفهوم الراحة في أوساط المجتمعات الجبلية الأوراسية مازال في البداية، يتركز أساسا على عناصر أولية مقارنة بالأقطاب الحضرية المجاورة.

لكن بعد الملاحظة وجدنا أن بعض الأفراد استثمروا كثيرا لتحقيق الراحة في المنزل هذا يعطينا فكرة عن مدى اختلاف الوضعية الحالية عما كانت عليها في القديم (المخطط رقم 24).



المصدر : ADJALI.S 1982  
+ تحقيق ميداني

## 1- العناصر المتطورة في المسكن:

### 1.1- المجالات الجديدة:

المطبخ، الحمام، قاعة الاستقبال، غرفة النوم كل هذه المجالات تعتبر جديدة ضمن المسكن الجديد، هذه المجالات أصبحت ضرورية في معطيات الحياة الحالية، تقوم بوظائف يومية وفعالة.

في ظل كل هذه المجالات الجديدة تبقى قاعة الاستقبال (Salon d'accueil) أهم مساحة جديدة ضمن المسكن لكونه يمثل مجال الرفاهية وبواسطته تعبر الأسرة عن درجة تطورها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي وذلك بواسطة التجهيزات التي يحتويها، وعادة تكون هذه القاعة مفتوحة إلى الخارج (في حالة المساكن الفردية) مما يفسر لنا ميزة عامل الحرمة في المسكن الجديد والتي تختلف عن تلك المميّزة للمسكن في الدشرة القديمة لأنه في المسكن الجديد ليس النسيج الخارجي بمختلف مكوناته هو الذي يعزلها بل المسكن ذاته هو الذي يحمي نفسه، لأن المفهوم الجديد يرتبط بنسيج حضري مغاير تماما للنسيج القديم.

### 2.1- العناصر المتغيرة:

العناصر الوضعية في المساكن الجديدة لم تتغير كثيرا عما كانت عليها، بل أهم التغيرات تظهر على مستوى البنية وتقنيات إنشائها، ونسجلها بالخصوص على مستوى الواجهات، حيث نجد مساكن تتميز بوجود نوافذ كبيرة ومتعددة ومرآب أو مرآبين أو أكثر من ذلك. أيضا تتميز المساكن بأعداد كبيرة من الغرف موزعة أحيانا على طابقين أو ثلاثة. كما استبدلت بعض مواد بناء المسكن وأصبحت الاسمنت أساس كل المواد الجديدة، إضافة إلى إدخال أشكال معمارية جديدة البعض منها ذات معالم غير محلية.

كل هذه المساحات والعناصر الجديدة بالمنطقة تميز أكثر المساكن الواقعة في المراكز الحضرية أو شبه الحضرية أما مساكن المناطق الريفية فهي تفتقد لمعظم هذه المساحات والعناصر، (الجدول رقم 07).

وضعية المساحات و عناصر المسكن الجديد في تجمع تزوكت و ثنية المطحنة (الأوراس)

الجدول رقم : 07

نسب التجمع	تجمع تزوكت (ح.و.أ)	تجمع ثنية المطحنة (ح.و.ع)
التجهيزات	نسبة التجهيز — %	نسبة التجهيز — %
مسكن مجهز بمطبخ	37	84
مجهز بحمام	11	21
مرحاض داخلي	47	64
مرحاض خارجي	46	36
بدون مرحاض	7	/
موصل بالماء	39	27.8
يأمن الماء من ينبوع	61	31.7
الكهرباء	100	96
الغاز	/	/

تحقيق ميداني مارس 2008.

ح.و.أ: حوض وادي الأبيض، ح.و.ع: حوض وادي عبدي.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المساكن غير مجهزة بالمساحات والعناصر الجديدة; يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- كون العديد من مساكن هذه التجمعات (المناطق الريفية) تستعمل لفترات موسمية خلال السنة ويخص هذا العديد من المساكن في حوض وادي الأبيض، بهذا فإن هذه المساكن لا تستدعي استثمارات كبيرة من قبل ملاكها.

- ضعف مداخيل معظم السكان المستقرين في هذه المناطق أي المستوى الاجتماعي الاقتصادي لهؤلاء السكان لا يسمح لهم في استثمار تطوير المسكن.

- استمرار سيادة المفاهيم القديمة لدى بعض السكان الريفيين لارتباط حياتهم بالنمط القديم.

بهذا فإن المجالات والعناصر الجديدة بوظائفها جاءت نتيجة لمفاهيم اجتماعية جديدة يبحث من خلالها المحليين عن العصرية والراحة حسب الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها كل فرد، وذلك من أجل



التكيف مع شروط الحياة الجديدة التي أصبحت تعم معظم المجالات السكنية بالمنطقة ويمكننا قراءة ذلك ميدانيا من خلال مختلف تطورات الحظيرة السكنية.

## 2 - تطور الحظيرة السكنية: استمرار ظهور الحظيرة التقليدية.

من خلال هذا المحور سنحاول إعطاء فكرة عامة حول الحظيرة السكنية بالمنطقة مع تحديد وضعية السكن التقليدي ضمن الحظيرة الإجمالية وذلك من خلال دراسة حالة القسم العلوي لحوض وادي الأبيض، كما نقوم بمحاولة لإعطاء أو إبراز العلاقات الوظيفية لهذه الحظيرة مع المجالات المحيطة بها. إضافة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لاستمرار ظهور السكن التقليدي في منطقة تطور عدد سكانها من 69026 نسمة سنة 1966 ليصل إلى 148944 نسمة سنة 2008، يسكنون حوالي 27231 مسكن موزع توزيعا متباينا.

### 1.2 - الوضعية العامة للحظيرة السكنية:

من خلال قراءتنا لمختلف إحصائيات السكن نلاحظ أنه قد عرف عدة تطورات، انتقلت الحظيرة السكنية من 24801 مسكن سنة 1987 لتصل إلى 28906 مسكن سنة 2008، أي بزيادة تقدر بحوالي 18.12% خلال فترة 20 سنة (الجدول رقم 08)، هذه النسبة يمكننا اعتبارها ضعيفة مقارنة بالنسبة للزيادة الإجمالية في كل من ولايتي باتنة وبسكرة المقدرة في نفس الفترة السابقة بحوالي 25.08% و 23.27% على التوالي.

هذا الانخفاض في نسبة زيادة المساكن مقارنة بإجمالي الأقاليم الولائية التي تنتمي إليه المنطقة المدروسة لا يعني أن المناطق المجاورة الجبلية ومناطق الهضاب العليا والزيان تعرف تطورا كبيرا، بل المراكز الولائية باتنة وبسكرة هي التي ساهمت في رفع نسب الزيادات الولائية، حيث بلغت هذه الزيادة في كل من مركز باتنة وبسكرة حوالي 73.12% و 54.8% على التوالي من إجمالي الحظيرة في أقاليمها الولائية، هذا يعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة الوافدة لهذه المراكز والمقدرة خلال الفترة 2008/95 بحوالي 687 فرد في باتنة و 421 فرد في بسكرة حيث الإحصائيات البلدية ديسمبر 2008.

## تطور حضيرة السكن 2008/1987

### الجدول رقم : 08

الحضيرة سنة 2008			حضيرة السكن سنة 1987			السنوات
الريفي	الحضري	إجمالي السكن	الريفي	الحضري	إجمالي السكن	
1621	3302	4923	1540	2500	4040	أريس
598	250	848	582	212	794	تيغانيمين
375	668	1043	325	584	909	إينوغيسن
1073	1016	2089	1035	743	1778	إشمول
1638	706	2344	1600	433	2033	تكوت
1112	603	1715	1009	240	1249	غسيرة
649	1027	1676	599	829	1428	مشونش
2451	409	2860	2332	314	2646	ث. العابد
1430	240	1670	1243	168	1411	النوادر
2010	487	2497	1838	334	2172	بوزينة
651	05	651	646	05	651	لرباع
1213	782	1995	995	728	1723	منعه
1021	19	1040	999	09	1008	تيغراغار
710	1274	1984	805	702	1507	جمورة
400	389	789	397	386	783	برانيس
416	361	777	321	348	669	ع. زعطوط
17368	11538	28906	16266	8535	24801	المجموع

المصدر : 2008/1987-R.G.P.H.

بينما تبقى نسبة الزيادة في الحضيرة السكنية في المناطق الجبلية المجاورة (حوض وادي العرب وحوض

وادي الحي) خلال نفس الفترة السابقة أقل من نسبة المنطقة المدروسة والتي تقدر بـ 9.37 % في

حوض وادي الحي و 11.2% في حوض وادي العرب (معطيات مديريات التخطيط لولاية باتنة، خنشلة وبسكرة ديسمبر 2008)، هذا يوحي لنا بمدى الإمكانيات التي تتوفر عليها الأحواض المركزية للأوراس من إمكانيات اقتصادية فلاحية على تثبيت السكان على المستوى المحلي.

في ظل تطور هذه الحظيرة السكنية تبقى نسب شغل المسكن بمنطقة الدراسة والمقدرة في سنة 2008 بحوالي 5.4 ف/مسكن أحسن بقليل من النسب الولائية لكل من باتنة وبسكرة المقدرة بـ 6.11 ف/مسكن و 6.7 ف/م على التوالي، هذا الانخفاض في نسبة شغل المسكن بالمنطقة يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- امتلاك نفس الأفراد لأكثر من مسكن وتخص هذه الظاهرة بالخصوص مناطق حوض وادي الأبيض أين نجد العديد من سكان المراكز الحضرية لديهم مساكن في المناطق الريفية أو العكس. هذا يؤثر على انخفاض نسب شغل المسكن.

- تركز السكان بنسبة كبيرة خارج التجمعات الرئيسية، حيث نجد أكثر من 52% من إجمالي سكان المنطقة يسكنون خارج هذه التجمعات (الجدول رقم 09). هذه الخاصية لتوزيع السكان ساعدت على عدم طرح مشكل العقار أمام تطور السكن، لأن العقار في المناطق الواقعة خارج التجمعات الرئيسية للبلديات لا يطرح أي مشكلة أمام الأفراد هذا عكس مناطق التجمعات الرئيسية أين نسجل ندرة في العقار الموجه للبناء الشيء الذي ترتب عليه ارتفاع في أسعاره التي وصلت في الحي الجديد بآريس إلى 20.000 دج /م<sup>2</sup> ووصل في تكوت إلى 10000 دج/م<sup>2</sup> وفي ثنية العابد 9000 دج/م<sup>2</sup> وفي منعة تعدى 8.000 دج/م<sup>2</sup>.

وبصورة عامة نسجل على المستوى المحلي تباين في الحظيرة السكنية بين المراكز الريفية والحضرية، حيث نلاحظ من خلال إحصائيات 2008 أن حظيرة السكن بلغت في المناطق الريفية حوالي

التوزيع السكاني لسنة 2008

الجدول رقم 09:

معدل النمو	الكثافة ساكن	%	المنطقة المبعثرة	%	التجمعات الحضرية	مجموع السكان	البلدية
2.29	207	7.13	2242	92.87	29198	31440	أريس
0.91	33	54.61	2272	45.54	1900	4172	تيغانيمين
0.30	83	37.61	3838	62.39	6368	10206	إشمول
0.48	60	3.77	422	96.23	10770	11192	تكوت
1.03	31	4.86	355	95.14	6953	7308	غسيرة
1.0	20	3.96	400	96.04	9707	10107	مشونش
0.80	106	21.93	2502	78.07	8906	11408	ث.العابد
0.11-	70	0.90	49	99.10	5425	5474	النوادر
0.37-	69	13.31	1776	86.69	11568	13344	بوزينة
/	/	/	/	/	/	/	لرباع
1.24	72	6.58	891	93.42	12640	13531	منعه
1.15	30	1.94	133	98.06	6721	6854	تيغراغار
1.2	50	7.03	878	92.97	11629	12507	جمورة
1.5-	11.5	2.98	127	97.02	4146	4273	برانيس
0.8-	23	1.4	52	98.6	3641	3693	ع.زعطوط
1.23-	47	35.17	1208	64.83	2227	3435	إينوغيسن
1	48	11.52	17145	88.48	131799	148944	المجموع

المصدر : 2008 R.G.P.H

17360 مسكن بمعدل شغل يقدر بحوالي 4.5 ف/م، وبلغت في مراكز التجمعات الرئيسية حوالي 11538 مسكن وبمعدل شغل يقدر ب6.66 ف/م.

بهذا فإن الحظيرة في الريف تفوق كثيرا الحظيرة السكنية بالمراكز الحضرية وبنسبة تقدر بحوالي 33.5 %، هذه النسبة انخفضت عما كانت عليها خلال سنة 1995 أين نسجل ارتفاع للحظيرة السكنية في الريف بحوالي 50% عن مثلتها في مراكز التجمعات الرئيسية.

هذا التراجع التي سجلته الحظيرة السكنية في الريف خلال العشرية السابقة رغم تدعيمات الدولة للسكن الريفي التي ترتب عنها بناء حوالي 317 مسكن خلال الفترة 2008/2000، يعود إلى الظروف الأمنية التي عرفتها المنطقة والتي ترتب عنها نزوح العديد من السكان إلى مراكز التجمعات الرئيسية البلدية الأكثر أمنا، فمثلا سجلت بعض البلديات نزوح كلي لسكانها، كبلدية لرباع بحوض وادي عبدي التي نزح جميع سكانها من إقليم البلدية واستقر معظمهم في مركز بلدية بوزينة المجاورة، بل ونقل حتى مقر البلدية بجوار بلدية بوزينة ليقدم الخدمات اللازمة للسكان النازحين.

إذن بالرغم من الظروف الأمنية التي تسود المنطقة تبقى المناطق الريفية تمثل أكبر نسبة في الحظيرة السكنية وفي عدد السكان، هذا يفسر لنا مدى عمق ارتباط المحليين بالمناطق الإنتاجية التقليدية.

2.2- وضعية السكن التقليدي ضمن الحظيرة السكنية: دراسة حالة القسم العلوي لحوض وادي الأبيض.

من خلال المقابلات العديدة مع السكان والتحقيقات الميدانية إضافة إلى بعض المعطيات الإحصائية يمكننا حصر وضعية المسكن التقليدي ضمن الحظيرة السكنية في مرحلتين.

- المرحلة الأولى: تمتد من الاستقلال إلى غاية 1987 الإجمالية خلال بداية هذه المرحلة (1966) قدرت الحظيرة السكنية حسب الإحصائيات البلدية بحوالي 2679 مسكن منها 106 مسكن جديد موروث عن المعمرين أي ما يعادل 3.56% و 96.04% من إجمالي الحظيرة (تحقيق ميداني جوان 1999) يمثل مساكن تقليدية.

في سنة 1977 تطورت هذه الحظيرة لتصل إلى 4788 مسكن منها حوالي 87.25% مساكن تقليدية منها نسبة 12.75 % تمثل مساكن ذات طابع غير تقليدي (جديد) أهم هذه المساكن الجديدة ظهرت على مستوى المراكز البلدية القديمة، أريس و اشمول، حيث بلغت حوالي 87% من إجمالي الحظيرة الجديدة. (الجدول رقم 10).

توزيع الحظيرة التقليدية ضمن الحظيرة السكنية 1977 في القسم العلوي لحوض وادي الأبيض

### الجدول رقم : 10

المراكز الريفية					المراكز الرئيسية للبلديات					إجمالي السكان	البلدية
%	الجديد	%	التقليدي	المجموع	%	الجديد	%	التقليدي	المجموع		
5	53	95	1019	1072	25.74	338	74.96	1012	1350	2422	أريس
2.3	38	97.7	1683	1683	26.5	181	73.5	502	683	2366	إشمول
/	/	/	/	/		/	/	/	/	/	إينوغيسن
/	/	/	/	/		/	/	/	/	/	تيغانيمين
3.3	91	96.7	2664	2755	25.53	519	74.47	1514	2033	4788	المجموع

### إحصائيات البلدية + 1977 R.G.P.H.

إذن استمرار ظهور المساكن التقليدية إلى غاية هذه الفترة بنسب مرتفعة يفسر لنا مدى استمرار نمط الحياة التقليدية التي تستمد معظم مقوماتها من المجالات المحلية التقليدية من جهة ومن جهة أخرى تفسر لنا التفتح البسيط للسكان على الحداثة إضافة إلى غياب استثمارات الدولة بفعل مشاريعها التنموية التي تسمح بتطوير السكن في هذه المنطقة الجبلية، مما سمح باستمرار ظهور السكن التقليدي بنسبة كبيرة.

في سنة 1987 تراجعت نسبة السكن التقليدي إلى 8048 مسكن أي بنسبة تفوق 50% مما كانت عليها خلال نهاية الفترة السابقة وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- تدخلات الدولة التي قامت بإنجاز عدة مشاريع سكنية خلال نهاية السبعينيات (1979) وفي بداية

الثمانينيات (1984)، في كل من مركز بلدية أريس و اشمول، هذه العمليات كللت باستفادة هذه المراكز من حوالي 372 مسكن خلال نهاية 1984.

- ترقية كل من إينوغيسن وتيغامين خلال 1984 إلى مراكز بلدية، جلبت لهذه المراكز عدة مشاريع سكنية ترتب عنها إنجاز حوالي 145 مسكن اجتماعي.

- ظهور التخصيصات خلال هذه الفترة على مستوى مختلف المراكز البلدية والتي بلغ عددها حوالي 5 تخصيصات منها 2 في مركز بلدية أريس، علما بأن معدل هذه التخصيصات يقدر بحوالي 13 مسكن.

- تدخلات الأفراد على مستوى المساكن التقليدية لتكيفها مع معطيات المساكن الجديدة أو هدمها تماما وإحلال محلها مساكن جديدة، مع العلم أن العمليتين ترتب عنهما في الدشرة القديمة لأريس إعادة تكيف حوالي 512 مسكن وهدم حوالي 97 مسكن أي أن هذه العملية مست حوالي 73.7% من إجمالي المساكن التقليدية بهذه الدشرة والتي يقدر عددها قبل هذه الفترة بحوالي 826 مسكن. بهذا فإن هذه الفترة تعتبر بمثابة مؤشر للتراجع الكبير الذي ميز المساكن التقليدية ضمن إجمالي الحظيرة السكنية.

#### - المرحلة الثانية: 1987-2008

استمرار ظهور المساكن التقليدية خلال هذه الفترة ضمن الحظيرة السكنية يعتبر في معظمها إرث عن الفترات السابقة، حيث انخفضت نسبته سنة 2008 إلى 26.97% من إجمالي الحظيرة مما كانت عليه خلال الفترة السابقة (الجدول رقم 11).

وسجلت المنطقة خلال هذه الفترة حوالي 43 مسكن تقليدي جديد أي ما يعادل حوالي 1.6% من إجمالي الحظيرة التقليدية.

وضعية الحظيرة التقليدية ضمن الحظيرة السكنية (أوت 2008)

الجدول رقم : 11

المراكز الريفية					المراكز الرئيسية للبلديات					إجمالي السكن	البلدية
%	الجديد	%	التقليدي	المجموع	%	الجديد	%	التقليدي	المجموع		
56	373	44	293	666	80.1	4068	19.9	1014	5082	5748	أريس
70.3	617	29.7	216	878	70.4	1044	29.6	324	1368	2246	إشمول
44	195	56	247	442	73.1	414	26.9	153	567	1009	إينوغيسن
52.5	224	47.5	203	427	59.1	208	40.9	144	352	779	تيغانيمين
58.4	1409	41.6	1004	2413	77.8	5734	22.2	1635	7369	9782	المجموع

المعطيات : المصالح التقنية البلدية + التحقيق الميداني

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الحظيرة التقليدية مستمرة أكثر في المراكز الريفية بنسبة تقدر بحوالي 41.6% من إجمالي الحظيرة السكنية الريفية بينما لا تتعدى هذه النسبة في المراكز الرئيسية 22.2%.

هذا التباين يفسر لنا بصورة عامة الوضعية الاجتماعية الاقتصادية لسكان المناطق الريفية الغير قادرة على تطوير السكن هذا من جهة ومن جهة أخرى يفسر لنا الدور الثانوي لبعض هذه المساكن الريفية التي تستعمل خلال فترات محدودة خلال السنة.

أما تطور الحظيرة السكنية الجديدة يعود إلى عدة عوامل لا تختلف كثيرا عن عوامل تطور السكن خلال المرحلة السابقة ومن بين أهمها:

- ترقية مركز بلدية اشمول إلى مركز دائرة (1991) استفادت المنطقة في ظلها من مشاريع تنمية عديدة أدت إلى تنشيط الحياة الاجتماعية للسكان ساهم في تنويع المداخل مما أدى بإستثمار بعض الأفراد في بناء المساكن.

- تطور زراعة التفاح في المنطقة خلال هذه الفترة هي الأخرى ساهمت في تحسين مداخل السكان مما شجع الاستثمار لدى بعض الأفراد في بناء المساكن الجديدة.



- عرفت المنطقة إستفادات جديدة من مشاريع تنمية وترقية السكن حيث استفادت بلدية أريس لوحدها خلال الفترة 2008/87 من حوالي 420 مسكن اجتماعي و94 مسكن ترقوي وحوالي 120 مسكن تساهمي إلى جانب هذا ظهرت خلال هذه الفترة تخصيصات في مختلف البلديات، وزع منها حوالي 86 تخصيص في مركز بلدية أريس خلال نفس الفترة السابقة.

في ظل هذه المعطيات يبقى المسكن التقليدي يميز أكثر المناطق الريفية لارتباطها بالمجالات الإنتاجية القديمة، لكن رغم هذا الاستمرار فهو يعرف تراجع كبير نظرا لمختلف تدخلات التجديد التي تمت عليه من جهة ومن جهة أخرى لم يعرف هذا النمط القديم استثمارات كبيرة من قبل المحليين لتطويره، لأن الحياة العصرية تتطلب مساكن بوظائف وأشكال جديدة تعكس وضعيتهم الثقافية والاجتماعية الاقتصادية رغم من احتفاظه على وظائف المساكن القديمة التي أصبحت في ظل مختلف المعطيات الحالية تمثل رمز للفقر والبؤس وعدم التفتح.

### 3- عوامل تطور السكن :

"التغيرات الاجتماعية وتطورات المسكن والمجموعات السكنية تختصر لنا مجموعة من التغيرات في الحياة المادية والبنى الاجتماعية".

المجتمعات الأوراسية لم تستوحي مختلف تغيراتها بفعل ميكانيزمات أوتوماتيكية، بل جاء ذلك بفعل عوامل الفعل ورد الفعل بين التغيرات ومعطيات الوسط الطبيعي وباقي المعطيات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، هذه الخاصية يمكننا ملاحظتها ميدانيا على مستوى تطور السكن في ظاهرة إدراك الذات التي تفسرها لنا معظم التنظيمات المحلية وكذلك العناصر المعمارية، حيث نجد كل فرد يهيم بمجاله السكني تبعا للمقاييس التي تناسبه.

في ظل مختلف التحولات والحركات الاجتماعية والثقافية التي عرفتها المنطقة تبقى التجمعات السكنية والأنسجة التابعة لها بمختلف مكوناتها تلعب دور كبير لكونها أعطتنا كل التنظيمات الجديدة للمجال

السكني التي تشمل كل التطورات الاجتماعية والعوامل المختلفة التي أدت إليها ونلخص أهمها في ما يلي :

### 1.3- الترقيات الإدارية وسياسات التنمية :

محمل الترقيات الإدارية تدخل ضمن سياسة تنمية المجالات المحلية وذلك نتيجة لما يصاحبها من وظائف سياسية وإدارية وتقنية تؤدي إلى نشوء سلطة محلية لها صلاحيات اتخاذ وصناعة القرار في الشؤون المحلية وفي ميدان التسيير الإداري والاقتصادي، هذا يساهم بطريقة مباشرة للتخفيف من أعباء تسيير المجالات المحلية وتنميتها.

استفادت المنطقة سنة 1974 من ترقية مركز بلدية أريس إلى مركز دائرة يتولى تسيير إقليم 07 بلديات من أصل ثمانية بلديات واقعة في منطقة الدراسة باستثناء بلدية جمورة التي كانت تابعة لدائرة بسكرة إبان هذه الفترة واستفاد هذا المركز إثر ذلك من مجموعة مشاريع تنموية أهمها يتمثل في خلق منطقة صناعية بأريس تحتوي على وحدتين صناعيتين SNLB و ONAX إضافة إلى ظهور مشاريع خدمتية وغيرها، كمشروع إنجاز 130 مسكن، وظلت خلال هذه الفترة المناطق الريفية وباقي المراكز البلدية مهمشة ولم تستفيد من مثل هذه المشاريع التنموية باستثناء بلدية منعة التي استفادت من وحدة E.N.A.J.U.C، إذن التنمية خلال هذه الفترة لم تعرف صدًى واسع بالمنطقة بل أدت إلى خلق قطب مركزي ( أريس) يمارس وظائف عديدة ويقوم بتسيير باقي المراكز العمرانية.

هذا التوجيه للتنمية أدى خلال هذه الفترة إلى خلق خلل في التوازن المجالي الذي ترتب عنه نزوح عدد كبير من سكان باقي المناطق المحلية اتجاه مركز أريس الذي وصل عدد سكانه خلال سنة 1977 إلى حوالي 8867 نسمة وهو أكبر عدد مقارنة بباقي المراكز التي سجلت فيها بلدية مشونش أكبر عدد سكاني والذي قدر خلال نفس السنة بحوالي 3802 نسمة.

في نهاية 1984 تم ترقية مركز بلدية ثنية العابد إلى مركز دائرة إضافة إلى ترقية 06 تجمعات سكنية إلى مراكز بلدية، إينوغيسن، تيغانمين، النوادر، تيغراغار، برانيس، غسيرة، وذلك لخلق نوع من التوازن

لكن نظرا للأزمة الاقتصادية التي كانت تمر عليها البلاد سجلت هذه المراكز الجديدة عجز على مستوى الخدمات والتجهيز هذا أدى إلى عدم تمكنها من خلق التوازن المنشود إليه، لكن بعد تقسيمات الدوائر الأخيرة سنة 1991 التي انبثق عنها 6 دوائر ساعدت نوعا ما في تسيير المجالات أكثر وانعكس ذلك إيجابيا على معظم المناطق التي همشت سابقا. حيث استفادت من بعض التجهيزات كالكهرباء وربط بعض المراكز بشبكة المياه (الجدول رقم 12، 13) الذي انتقلت فيه نسبة تغطية الكهرباء من 56% سنة 87 لتصل إلى حوالي 89 % سنة 2008، وارتفاع نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب من 27% لتصل إلى 61% خلال نفس الفترات السابقة.

كان المستفيد الأكبر من هذه المشاريع المناطق الريفية، حيث انتقلت بنسبة تغطيتها الكهربائية من 31% سنة 87 لتصل إلى حوالي 64% سنة 2008، إلى جانب هذا استفادت مختلف المراكز العمرانية خلال هذه الفترة من مشاريع تنموية وخدمات أخرى كربط المراكز بشبكة الصرف الصحي وتقريب الإدارة من المواطن وتجهيز بعض التجمعات السكانية بمراكز صحية وغيرها من التجهيزات.

هذه المعطيات الجديدة ساعدت نسبيا على تثبيت السكان في مجالهم المحلية ويؤكد لنا ذلك ضعف نسبة توافد سكان الإقليم المحلية على مركز بلدية أريس التي تقدر بحوالي 0.13 % خلال الفترة 2002/94 مقارنة بنسبة التوافد على مدينة باتنة المقدرة خلال نفس الفترة بـ 0.51%.

توزيع نسب المياه الصالحة للشرب

الجدول رقم : 12

نسبة تغطية الإحتياج	ل/م / ساكن	الإنتاج م <sup>3</sup> / يوم	
65	126	3453	أريس
78	141	710	تيغانيمين
26	42	281	إينوغيسن
34	59	808	إشمول
70	122	1535	تكوت
79	142	1087	غسيرة
90	100	1100	مشونش
26	42	575	ث. العابد
13	25	198	النوادر
53	123	2094	بوزينة
/	/	/	لرباع
56	105	1354	منعه
76	143	1127	تيغغار
85	125	1650	جمورة
90	100	1000	برانيس
80	80	1000	ع. زعطوط
61	98	17972	المجموع

المصدر : مديريات الري باتنة بسكرة 2008.

## نسب التغطية الكهربائية

### الجدول رقم 13:

النسبة	% في مراكز البلديات	% في المناطق الريفية
البلديات		
أريس	98	72
تيغانيمين	96	68
إينوغيسن	98	52
إشمول	96	66
تكوت	98	70
غمسيرة	92	65
مشونش	98	85
ث. العابد	98	51
النواد	92	57
بوزينة	98	69
لرباع	62	32
منعه	96	81
تيغراغار	93	68
جمورة	96	86
برانيس	98	92
ع. زعطوط	93	78
المجموع	94	64

المصدر : ش.و. للكهرباء و الغاز باتنة بسكرة 2008.

بالرغم من هذه الترقيات الإدارية والتنمية المحلية تبقى المناطق السكنية الريفية خاصة منها المبعثرة تعاني من عدم استقرار سكانها رغم بعض التجهيزات التي استفادت منها الجدول رقم (14).

### نسبة الهجرة الوافدة على مركز منعة من محيط إقليمها

الجدول رقم : 14

نسبة الفترة 98/87	نسبة الفترة 87/77	النسبة
بـ %	بـ %	المنطقة
0.8	2.49	نارة
10.62	7.02	شاملة
1.25	1.02	بريظ
29.5-	4.48-	المنطقة المبعثرة

المصدر إحصائيات R.G.P.H98/87

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مناطق السكن المبعثرة تعرف تطورا لهجرة السكان في اتجاه المراكز البلدية الأكثر تجهيزا وأمانا مما اثر سلبا على نسبة النمو العام لحظيرة السكن بهذه المناطق التي انخفضت من 8.4% سنة 1987 لتصل إلى 3.23 سنة 1998. (Zammouri-a. 2001. p36).

بصورة عامة الترقيات الإدارية و الخدمات التي رافقتها لعبت دور كبير في استقرار السكان على مستوى المراكز البلدية بفعل دورها الخدماتي الذي انعكس إيجابيا على تطوير الحظيرة السكنية على مستوى هذه المراكز.

### 2.3 - النمو الديمغرافي :

يعتبر النمو الديمغرافي واحد من أهم العوامل الداخلية التي تلعب دور كبير في تحول المجتمعات وديناميكية التعمير ويتضح لنا ذلك من مختلف القراءات الرقمية للسكن والسكان التي نميز من خلالها أن مناطق النمو الديمغرافي توافق مناطق ارتفاع نسب تطور السكن حيث نجد النمو الديمغرافي في المركز الحضري أريس خلال الفترة 98 / 2008 يقدر بحوالي 2.29 % تقابله زيادة في نسبة السكن

تقدر بحوالي 18% خلال نفس الفترة، بينما نجد في بلدية تيغانيمين التي قدرت فيها نسبة النمو الديمغرافي بـ 0.91% خلال فترة 2008/98 قابلها نسبة في زيادة السكن قدرت بحوالي 36.6%. إذن الحركة السكانية التي تعرفها المنطقة تعطينا فكرة حول الديناميكية السكانية. إنتقل عدد سكان المنطقة المدروسة من 52705 ن سنة 1966 ليصل 148944 ن سنة 2008 إذن خلال هذه لفترة تضاعف عدد السكان 3 مرات عما كان عليه، هذه الزيادة تبقى قليلة إذا قرناها بنسبة الزيادة الوطنية التي تضاعفت أربع مرات خلال نفس الفترة السابقة. وسجلت أعلى نسب الزيادة في المنطقة خلال الفترة 1998/1966، حيث تضاعف فيها عدد السكان بمرتين، هذه التباينات في زيادة عدد السكان هي نتيجة لتباين معدلات النمو الديموغرافية التي بلغت أعلى نسبة لها خلال الفترة 87/77 بنسبة تقدر بحوالي 3.09%، و أحفض النسب سجلت خلال الفترة 2008/98 بمعدل يقدر بحوالي 1%.

أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع النمو الديمغرافي خلال فترة 87/77 يعود إلى الاستقرار النسبي للسكان على مستوى مجالاتهم المحلية، عكس الفترة السابقة 1977/1966 التي سجل فيها معدل نمو ديموغرافي قدر بحوالي 2.36% التي عرف خلالها المحليين نزوح خارج المنطقة، حيث قدرت نسبة النازحين من حوض وادي الابيض و وادي عبدي خلال الفترة 73/62 بحوالي 30% من إجمالي السكان.

بينما الاستقرار الذي عرفه المحليين خلال الفترة السابقة يرتبط بدوره بعدة عوامل أهمها يكمن في الآثار المختلفة للأزمة الاقتصادية التي مست كل البلاد، حيث أصبحت مراكز المدن المجاورة التي كانت تمثل قبلة للنازحين خارج المنطقة تعاني من مشاكل عديدة من بينها تفشي البطالة التي بلغت في المركز الحضري بباتنة في نهاية هذه الفترة بحوالي 32%، واقتصادية ترتب عنها غلق بعض المصانع وإعادة هيكلة البعض منها مما أدى بتسريح العديد من العمال.

## خلاصة

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المراكز العمرانية الجديدة غيرت وجهة الوافدين إليها من حركات نزوح إقليمية إلى حركات محلية مما شجع على تطوير الحظيرة السكنية بالمنطقة. هذه الوضعية تغيرت خلال الفترة 2008/98 أين انخفض معدل النمو الديموغرافي وذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض معدل الخصوبة بارتفاع معدل عمر الزواج لدى الإناث من 21 سنة في الفترة 87/77 ليصل إلى 25 سنة في الفترة 2008/98 (مديريات التخطيط بسكرة باتنة 2008). والمشاكل الأمنية التي عصفت باستقرار السكان خاصة منهم الريفيون، حيث أدى ذلك إلى تفرغ أقاليم بعض البلديات من سكانها، كبلدية لرباع التي فرغ إقليمها تماما من السكان وأدى ذلك خلال هذه الفترة إلى تضاعف عدد سكان المراكز الرئيسية لبعض البلديات بأكثر من مرتين عما كان عليه في الفترة السابقة كما في مركز بلدية بوزينة التي تضاعف عدد سكانها مرتين مما يوحي لنا بالوجهة الحالية للديناميكية السكنية في المنطقة التي تمثل المقرات الرئيسية للبلديات أهم توجهاتها نظرا لإمكاناتها الخدمائية.



### III - الشبكة القروية الجديدة، الوظائف و الأشكال:

اختفاء أو تراجع بعض الوظائف القديمة التي كانت تقوم بها بعض المراكز العمرانية كالوظائف الدينية المرتبطة بالمدارس القرآنية، واستمرار وظائف أخرى بأشكال تختلف عما كانت عليها. هذا يعتبر بمثابة انعكاسات أعمال التهيئة ومشاريع التنمية الجديدة في المنطقة والتي ترتب عنها جملة من وظائف و أشكال جديدة.

#### 1 - الوظائف : تباين في التوزيع و الأداء

جاءت معظم الوظائف الجديدة تحت مظلة مشاريع التنمية المحلية و القطاعية و تتمثل أساسا في بعض البنيات الخدمية و التجهيزات موزعة مجاليا بشكل غير متزن حيث تركزت بنسبة كبيرة على مستوى المراكز الرئيسية للبلديات، بينما يبقى نصيب المناطق الريفية من هذه المشاريع ضئيل جدا، بل هناك جهات ريفية لم تستفيد من هذه المشاريع تماما ويخص ذلك بعض المناطق العمرانية المعزولة كبويغيا و ملويجة و غيرها.

في ظل هذه التباينات يبقى الأداء الوظيفي للمراكز العمرانية يختلف من جهة لأخرى تبعا لنوع التجهيزات.

### 1.1 - وظيفة خدمات التعليم :

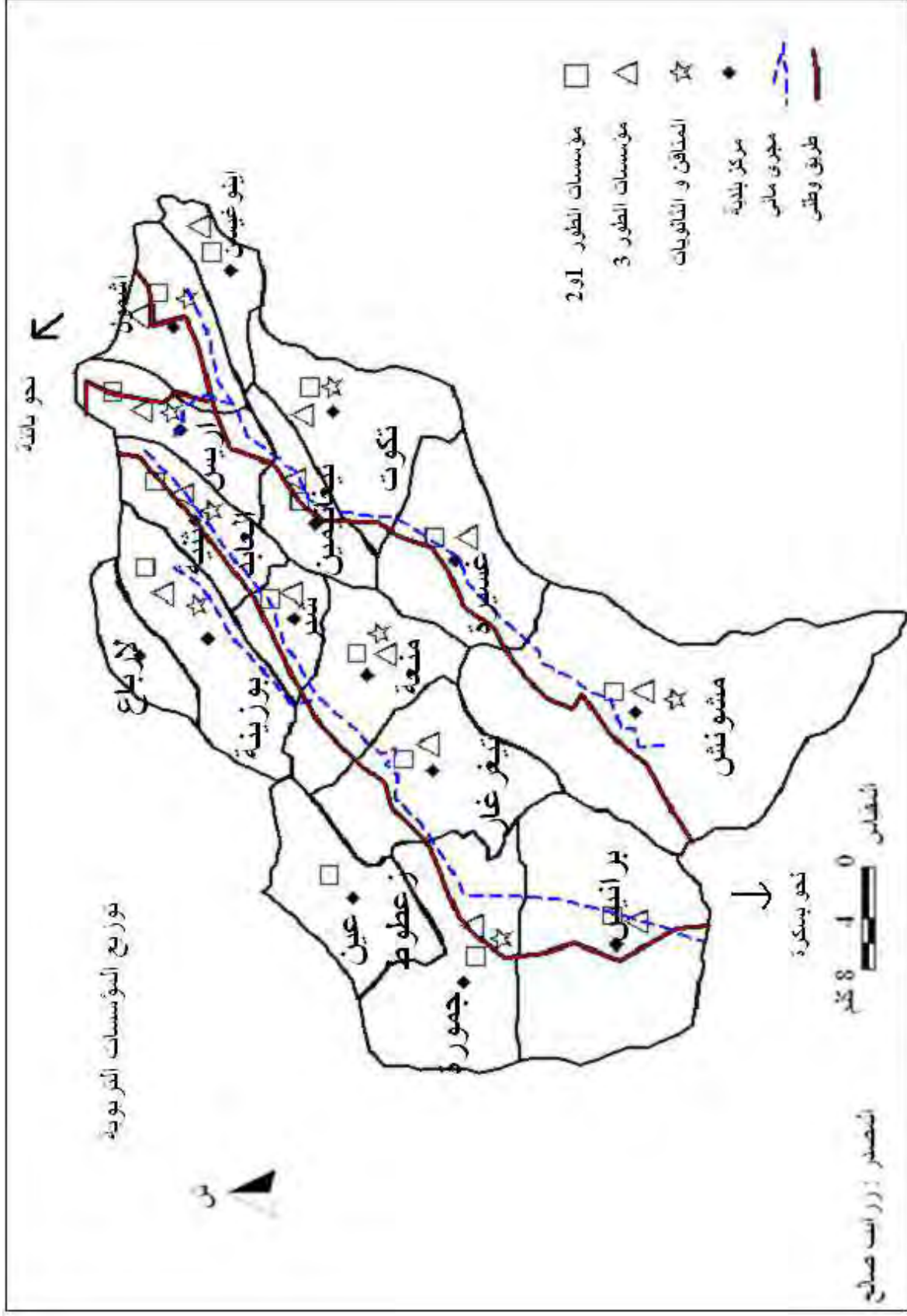
من خلال (الجدول 15) نلاحظ أن الوظيفة التعليمية التي تقوم بها مجمل المراكز تتباين من جهة لأخرى ويتجلى ذلك بالخصوص على مستوى خدمات مؤسسات الطور III والمؤسسات الثانوية والتقنية وذلك نظرا لتركز هذه المؤسسات على مستوى المراكز الرئيسية للبلديات باستثناء ظهور مؤسسات الطور III في بعض التجمعات الثانوية، الحجاج نارة، شير (الخريطة رقم : 18).

في ظل هذا تبقى مؤسسات التعليم الثانوي والتقني تقتصر فقط على مقرات البلدية القديمة (قبل تقسيمات 1984)، أريس، أشمول، تكوت، منعة، بوزينة، ثنية العابد وجمورة، بعدد يقدر 10 مؤسسات منها متقنين في كل من مركز أريس، وثنية العابد.

لهذا فإن هذه المراكز تبقى تضمن خدمات التعليم الثانوي والتقني لباقي المراكز العمرانية الموجودة في أقاليمها القديمة (قبل التقسيمات الإدارية 1984)، أي بعبارة أخرى بقيت كل المراكز العمرانية الواقعة ضمن الأقاليم الحالية للبلديات الجديدة تمارس هذه الوظيفة في مركز البلدية الأم باستثناء بلدية مشونش وجمورة، التي تستفيد من خدمات التعليم التقني من المركز الحضري بسكرة.

رغم هذا الدور الوظيفي الذي تقوم به هذه المراكز البلدية القديمة يبقى مستوى آدائها منخفضا بالنسبة لباقي المؤسسات التعليمية (الطور II، III) والثانويات مقارنة مما هو عليه في المراكز البلدية الجديدة، حيث نلاحظ نسب شغل القسم في المراكز التابعة للبلديات الجديدة التي انبثقت عن التقسيم الإداري 1984، منخفضة، نسجل حوالي 29 تلميذ /قسم في غسيرة و 28 ت/ق في مركز البرانيس و 32 ت/ق في مركز انيوغسين بينما نسجل ارتفاع هذه النسب على مستوى المراكز البلدية القديمة وصلت إلى 56 ت/ق في منعة و 48 ت/ق في مركز جمورة و 40 ت/ق في مركز ثنية العابد.

هذا التفاوت الكبير في الأداء الوظيفي للتعليم على مستوى مختلف الأطوار يعود إلى عدة أسباب أهمها:



نسب التأطير و شغل القسم في مختلف الأطوار التعليمية.

جدول رقم : 15

المتاقن و الثانويات			مؤسسات الطور 3			مؤسسات الطور 1، 2			
ن.ش.ق	ن.ش.ق	العدد	ن.ش.ق	ن.ش.ق	العدد	ن.ش.ق	ن.ش.ق	العدد	
9.19	37	21	18	41	03	25	36	12	أريس
/	/	/	17	40	01	32	38	03	تيغانيمين
/	/	/	18	32	01	22	32	02	إينوغيسن
14	26	01	22	49	01	20	39	11	إشمول
16	27	01	17	30	01	26	35	06	تكوت
/	/	/	18	35	01	24	29	06	غسيرة
15	26	01	21	39	01	26	37	06	مشونش
15.14	28	2	18	37	01	26	40	11	ث.العابد
/	/	/	17	32	01	23	29	05	النوادر
16	26	01	21	35	01	25	29	12	بوزينة
/	/	/	/	/	01	/	/	/	لرباع
13	17	01	19	36	01	30	56	08	منعه
/	/	/	18	36	01	26	52	05	تيغراغار
14	34	01	21	44	02	32	48	06	جمورة
/	/	/	18	37	01	24	28	03	برانيس
/	/	/	/	/	/	31	49	02	ع.زعطوط
16	28	10	19	35	17	26	37	98	المجموع
									و.الأبيض
									و.عبدي

المصدر : مديريات التخطيط بسكرة باتنة 2008

- التمرکز السكاني على مستوى المقرات الرئيسية للبلديات القديمة نتيجة للتروح الذي عرفه سكان أقاليم هذه البلديات والبلديات المجاورة اتجاه هذه المراكز، فمثلا قدرت نسبة التروح من إقليم بلدية إينوغيسن اتجاه مركز بلدية أريس خلال 2003/95 بحوالي 14 % من إجمالي النازحين، أيضا نرح حوالي 87 % من إجمالي سكان بلدية لرباع إلى مقر بلدية بوزينة خلال نفس الفترة.

- تمرکز معظم المؤسسات بهذه المراكز أدى باستقبال عدد كبير من تلاميذ المناطق السكنية المجاورة لهذه المقرات، فمثلا نجد في بلدية أريس ثلاثة مؤسسات فقط للطور I، II واقعة خارج المركز الحضري أما باقي المؤسسات أي ما يعادل حوالي 83 % من إجمالي مؤسسات التعليم واقعة داخل المحيط العمراني لمركز البلدية وفي بلدية تكوت نجد حوالي 87 % من إجمالي مؤسسات التعليم واقعة داخل التجمع الرئيسي للبلدية.

إذن في ظل هذه التباينات نجد معظم المراكز العمرانية تمارس هذه الوظيفة لكن بمستويات مختلفة وتبقى المراكز البلدية خاصة منها القديمة أهم مناطق تمرکز هذه الخدمات الوظيفية التي عرفت قفزة نوعية انتقلت من مؤسسات الطور I و II قبل 1962 لتصل حاليا إلى مؤسسات التعليم التقني والثانوي.

2.1 - الوظيفة الصحية: من خلال معطيات مديريات الصحة لكل من ولاية بسكرة وباتنة (الجدول رقم 16)، نلاحظ أن توزيع الخدمات الصحية لا تختلف كثيرا عن وضعية التعليم من حيث التوزيع الخريطة رقم (19).

أهم ما يميز مختلف المراكز السكنية هو توفرها على قاعات العلاج التي يصل عددها في بعض البلديات إلى 08 قاعات كما في بوزينة وهناك بلديات أخرى، عين زعطوط ولرباع لا تتوفر على أي قاعة للعلاج رغم كونها أبسط تجهيز صحي.

ظهور قاعات العلاج بكثرة في بعض البلديات، لا يعني أنها موزعة توزيعا متوازنا على مستوى أقاليمها، بل يقتصر ذلك بصورة عامة على التجمعات السكنية الكبيرة، فمثلا نجد في كل من بلدية إشمول، إينوغيسن، أريس وتيغانين، ظهور قاعات العلاج في 07 مراكز سكنية ثانوية من مجموع



توزيع التجهيزات الصحية

جدول رقم : 16

البنيات الصحية			المستشفيات		
قاعة علاج	مركز صحي	عيادة متعددة الخدمات	عدد الأسرة	بعدد	
04	02	01	120	1	أريس
03	/	/	/	/	تيغانيمين
02	/	/	/	/	إينوغيسن
05	/	01	/	/	إشمول
04	/	/	/	/	تكوت
06	/	/	/	/	غسيرة
03	/	/	/	/	مشونش
06	/	/	/	/	ث.العابد
06	/	/	/	/	النوادر
08	/	/	/	/	بوزينة
/	/	/	/	/	لرباع
03	/	01	/	/	منعه
05	/	/	/	/	تيغراغار
04	01	/	/	/	جمورة
03	/	/	/	/	برانيس
/	01	/	/	/	ع.زعطوط
62	08	04	120	1	المجموع

المصدر : مديريات التخطيط بسكرة باتنة 2008.

يفوق 24 مركز سكاني ثانوي أي بنسبة ظهور تقدر بـ 07% و 93% من هذه القاعات منها حوالي 72% موزعة على مستوى مراكز المقرات الرئيسية لهذه البلديات، فإن هذه الخدمة الصحية البسيطة رغم عددها الكبير تبقى متمركزة أكثر على مستوى المراكز البلدية الرئيسية إلى جانب مراكز الخدمات الصحية الأخرى كالعيادات المتعددة الخدمات وغيرها التي تمارس هذه الوظيفة على أقاليمها البلدية باستثناء خدمة المستشفى التي يمارسها مستشفى أريس على كل باقي المراكز السكنية الموجودة بالمنطقة باستثناء المراكز التابعة لكل من بلدية مشونش، جمورة وبسكرة التي تستفيد بهذه الخدمة من مستشفيات مدينة بسكرة.

في ظل معطيات هذه الوظيفة الجديدة (الصحية) يبقى مستوى خدماتها بعيد عن المقاييس الوطنية فمثلا خدمة مستشفى أريس تقدر بحوالي 1030 ساكن/ سرير بهذا تتجاوز المقياس الوطني الذي يقدر بـ 1000 ساكن / سرير.

التوزيع غير المتزن والأداء الضعيف يعود إلى عدة أسباب أهمها يكمن في مختلف سياسات التنمية وتوجهاتها، حيث حفزت مراكز التجمعات الرئيسية عن باقي المراكز الثانوية وغيرها في منطقة يمثل عدد سكان هذه المراكز أكثر من 50% من إجمالي سكان المنطقة.

### 3.1 - الوظيفة الصناعية و التجارية :

تعتبر الصناعة من بين الوظائف الجديدة التي دخلت على المنطقة وكان ذلك خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات ضمن المخطط الرباعي الثاني والخماسي، من أجل النهوض بالاقتصاد الحضري وتلبية حاجيات السوق المحلية و الإقليمية و توفير مناصب الشغل لامتناس البطالة التي بلغت في المنطقة سنة 1977 بحوالي 48%، إضافة إلى الحد من التروح نحو المدن الكبرى.

كان نصيب المنطقة من البرامج الصناعية ضمن هذه المخططات محدود جدا و يقتصر على أربعة وحدات صناعية (الجدول رقم 17)، الذي نلاحظ من خلاله أن هذه الوحدات أدت إلى خلق حوالي 688 منصب شغل تراجمت في مطلع التسعينات بفعل قوانين إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وترتب



عن ذلك تقليص في عدد المناصب التي توفرها بنسبة تقدر بأكثر من 50 % عما كانت عليها في السابق.

حاليا الأصل الجغرافي للناشطين بهذه الوحدات يعود إلى سكان المراكز السكنية التي تتواجد بها هذه الوحدات، فمثلا نجد في وحدة الرياض بأريس التي تقدر طاقتها تشغيلها بـ 162 عامل منهم حوالي 92 % من مركز أريس و 6 % من بلدية إشمول و 29 % من ثنية العابد.

بهذا فإن دور هذه الوظيفة يقتصر على جهات محدودة جدا بالمنطقة، و تبقى بعيدة عن الأهداف التي سطرت لها لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية و يفسر لنا ذلك مؤشر التركيز الصناعي المقدر بحوالي 1.6% بالنسبة للعمالة الإجمالية بالمنطقة لسنة 2008. (Zammouri, 2001, P209)

### توزيعات الوحدات الصناعية 2008

الجدول رقم : 17

الملاحظة	طاقة التشغيل	طبيعة المنتج	الوحدات
مغلق	184	مواد حديدية	E.N.A.Q.S (أريس)
مغلق	188	تحويل الخشب	E.N.M.P.G أريس
ناشط	162	السميد	الرياض. أريس
ناشط	154	العصير و المعجون	E.N.A.J.U.C منعة
/	688	4	المجموع

المصدر : D.P.A.T Batna2008

أما النشاط التجاري فهو عكس النشاط الصناعي، حيث يعرف تزايدا مستمرا، انتقلت المنطقة من 1025 نشاط تجاري سنة 1987 ليصل إلى 2267 نشاط سنة 2008 (معطيات البلدية ماي 2008) هذه الزيادة التي تقدر بحوالي 54 % خلال فترة تقدر بـ 21 سنة تقريبا، تعطينا فكرة عن مدى أهمية هذا النشاط في تنوع الدخل للأفراد، غير أن التوزيع غير المتباين لهذه الخدمات جعل استفادة الأفراد منها أيضا متباينة (الجدول رقم 18).

## توزيع التجارة و الحرف

### الجدول رقم : 18

البلديات	إجمالي التجارة	حرفي	تاجر جملة و مواد غذائية	مواد غذائية	باقي النشاطات التجارية
أريس	442	18	3	278	143
تيغانيمين	32	02	/	19	11
إينوغيسن	15	03	/	07	5
إشمول	142	12	/	98	32
تكوت	173	16	01	104	52
غسيرة	70	34	/	21	15
مشونش	376	28	01	214	133
ث.العابد	170	12	01	93	64
النوادر	45	09	/	21	15
بوزينة	151	20	02	96	33
لرباع	/	/	/	/	/
منعه	198	14	02	201	80
تيغرار	41	07	/	18	16
جمورة	273	16	3	102	152
برانيس	64	0	/	48	16
ع.زعطوط	75	04	/	51	20
و.الأبيض	1250	113	5	741	391
و.عدي	1017	82	8	531	396
المجموع	2267	195	13	1272	787

المصدر : مديريات التجارة باتنة بسكرة 2008.

حيث نستخلص أن هناك بلديات ذات كثافة تجارية يتجاوز فيها عدد المحلات 442 محل كما بآريس، و بلديات ذات كثافة تجارية ضعيفة لا تتجاوز 100 نشاط تجاري كما في بلدية تيغانين وإنيوغيسن... الخ.

و تمثل تجارة المواد الغذائية أساس النشاطات التجارية في بلديات الحالة الثانية و التي تضمن تمويلها من محلات الجملة المتمركزة أساسا في المراكز الرئيسية لبعض البلديات أريس، ثنية العابد، غسيرة وتيغراغار والتي يقدر عددها الإجمالي بحوالي 13 محل أي ما يعادل حوالي 0.57 % من إجمالي التجارة في المنطقة مما يعطينا فكرة عن الحدود الضيقة التي تمارس فيها هذه التجارة لوظيفتها في المنطقة ومدى ارتباط هذا النشاط بالمناطق المجاورة لمدينة باتنة وبسكرة لتموين الأقاليم المحلية.

هذه الوظائف الجديدة التي أصبحت تميز المنطقة أثرت كثيرا في إطار حياة المحليين وانبثق عنها تحولات اجتماعية واقتصادية وأصبحت مجالاتها تمثل مراكز لتنظيمات عمرانية جديدة تظهر بأشكال مختلفة.

## 2 - الأشكال :

تخضع كل المراكز العمرانية التي عرفت إعادة تنظيم مجالها إلى عاملين، داخلي أو خارجي أو الاثنين معا (Maroc.R.P.2002.P-149).

في الأوراس يرتبط العامل الأول بالتوازن الاجتماعي والمجالي أما العامل الثاني فيرتبط بإرادة الدولة في تغيير المجال الأوراسي و ذلك بفعل مختلف التحسيديتات في المجال العمراني.

هذه العوامل جعلت من المنطقة مسرحا للعديد من التنظيمات المحلية، جانب منها يتعلق بمختلف مخططات التعمير التي تم تنفيذها في مختلف المراكز، وجانب آخر يتعلق بتدخلات الأفراد على مختلف مستويات المجالات المبنية. فكل القرى التي يزيد عدد سكانها عن 1500 نسمة عرفت تدخلات من طرف مخططات التعمير (Adjali.S. 1988.p. 226).

الملاحظة العامة للميدان تبين لنا أن معظم أشكال التوسعات الجديدة تظهر على جوانب الطرق الرئيسية في شكل نوعين من أشكال التوسع، الانزلاق والإمتداد. سوف نكتفي في دراستنا لهذه

الأشكال بإعطاء فكرة عامة عن الميكانيزمات التي أدت إليها مع إبراز أهم العلاقات الموجودة بين التوسعات الجديدة و المواضيع القديمة.

## 1.2 - الإنزلاقات :

من خلال عملنا الميداني لاحظنا أن بعض المداشر عرفت توسعات في شكل إنزلاقات من مواضعها القديمة في اتجاه محاور الطرق الرئيسية، وتخص هذه الظاهرة معظم قرى حوض وادي الأبيض (أريس، تكوت، غسيرة) التي توافق مواضعها القديمة خط مرور محور الطريق الرئيسية التي تربط باتنة ببسكرة، و يرتبط ظهور هذا الشكل بعدة أسباب أهمها يكمن في :

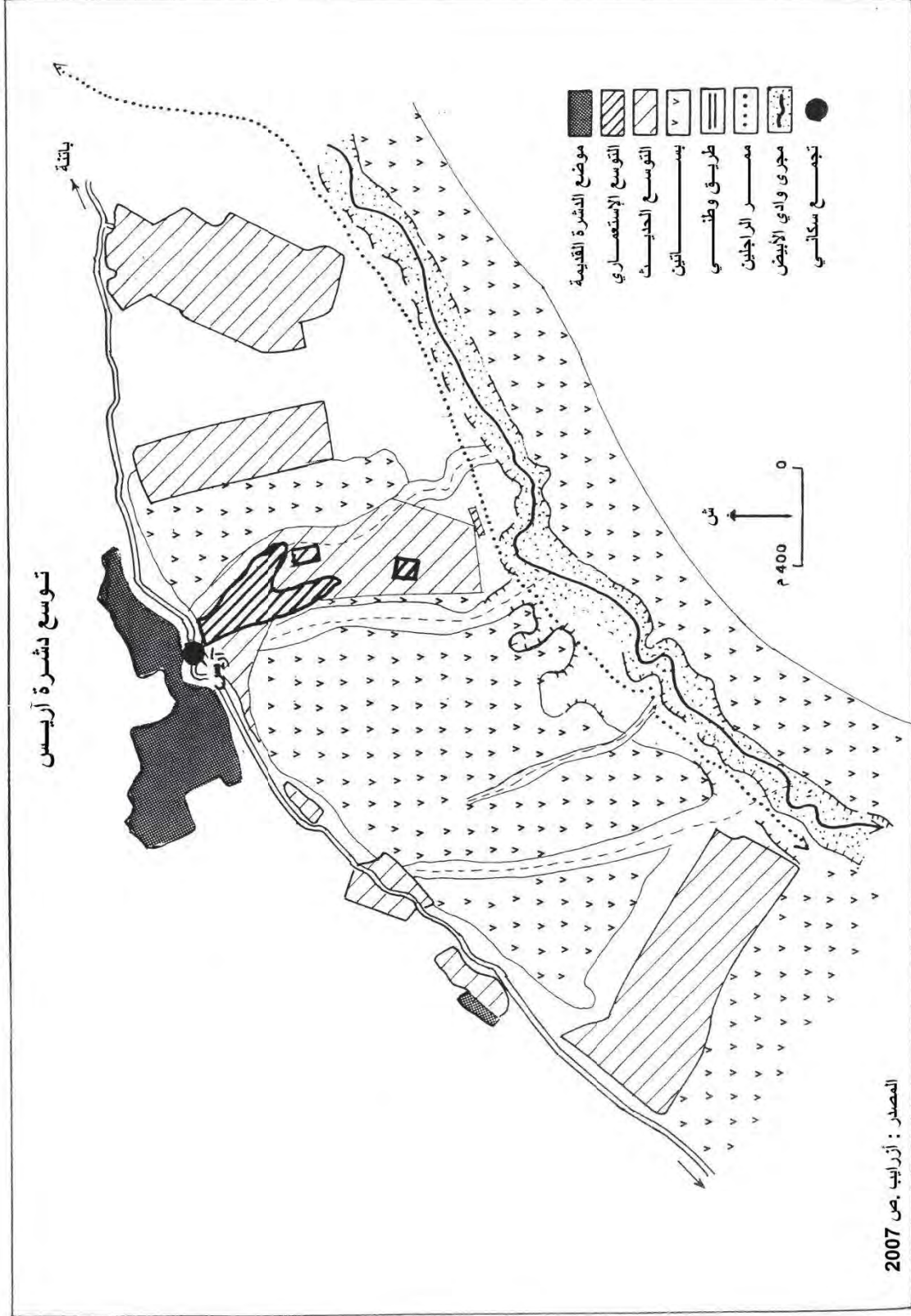
- إرادة السكان للاقتراب أكثر من محاور هذه الطرق نظرا للخدمات التي تقدمها، كتسهيلات تنقل الأفراد إلى أهم المراكز الحضرية المحلية و المجاورة للاستفادة من خدماتها.

- ممارسة بعض النشاطات التجارية لتنويع المداخل خاصة ونحن في منطقة يطغى عليها طابع الاقتصادي الفلاحي محدود الدخل، هذا دفع بالمحليين إلى رؤية الطريق الرئيسية كفتحة تسمح لهم بتغطية العجز الاقتصادي الفلاحي و لو بممارسة نشاط تجاري بأبسط الوسائل.

- تركيز معظم سياسات التنمية و التهيئة التي عرفتها المنطقة لكل مشاريعها في القرى الواقعة جنب محاور الطرق الرئيسية بهدف خلق نوع من الربط بين المجالين الريفي و الحضري، مما أدى إلى جذب السكان إلى هذه المراكز التي ترتب عنها توسعات كبيرة نسبيا، فمثلا نجد مركز أريس عرف توسعين كبيرين المخطط رقم (25) سجلت فيها المساحة المخصصة للتجهيزات حوالي 6.103 هكتار، بهذا فهي تقدر نسبيا بحوالي 4.12 % من إجمالي مساحات باقي التوسعات، وفي مركز بلدية غسيرة، قدرت هذه المساحة بحوالي 2.4 % من إجمالي مساحة التوسع.

بهذا تبقى هذه الأشكال تمثل فيها التوسعات السكنية والطرق أهم المساحات، وقدرت بحوالي 2.71 % من إجمالي التوسع. بمركز أريس و 7.93 % من إجمالي التوسع في بلدية غسيرة، هذا التباين في مساحات التوسعات ترتبط أساسا بمجموعة من العوامل من أهمها الخدمات التي يقدمها كل مركز.

توسيع دشرة آريس



في ظل هذه الأشكال تبقى العلاقات بين المداشر القديمة و التوسعات الجديدة الناجمة عنها تكمن في تموين التوسعات الجديدة للمداشر القديمة بمعظم إحتياجاتها اليومية. هذه العلاقة تقودنا للقول بأن المداشر القديمة تعيش حياة ريفية تقليدية لكن بتجهيزات حضرية.

## 2.2 - الإمتداد :

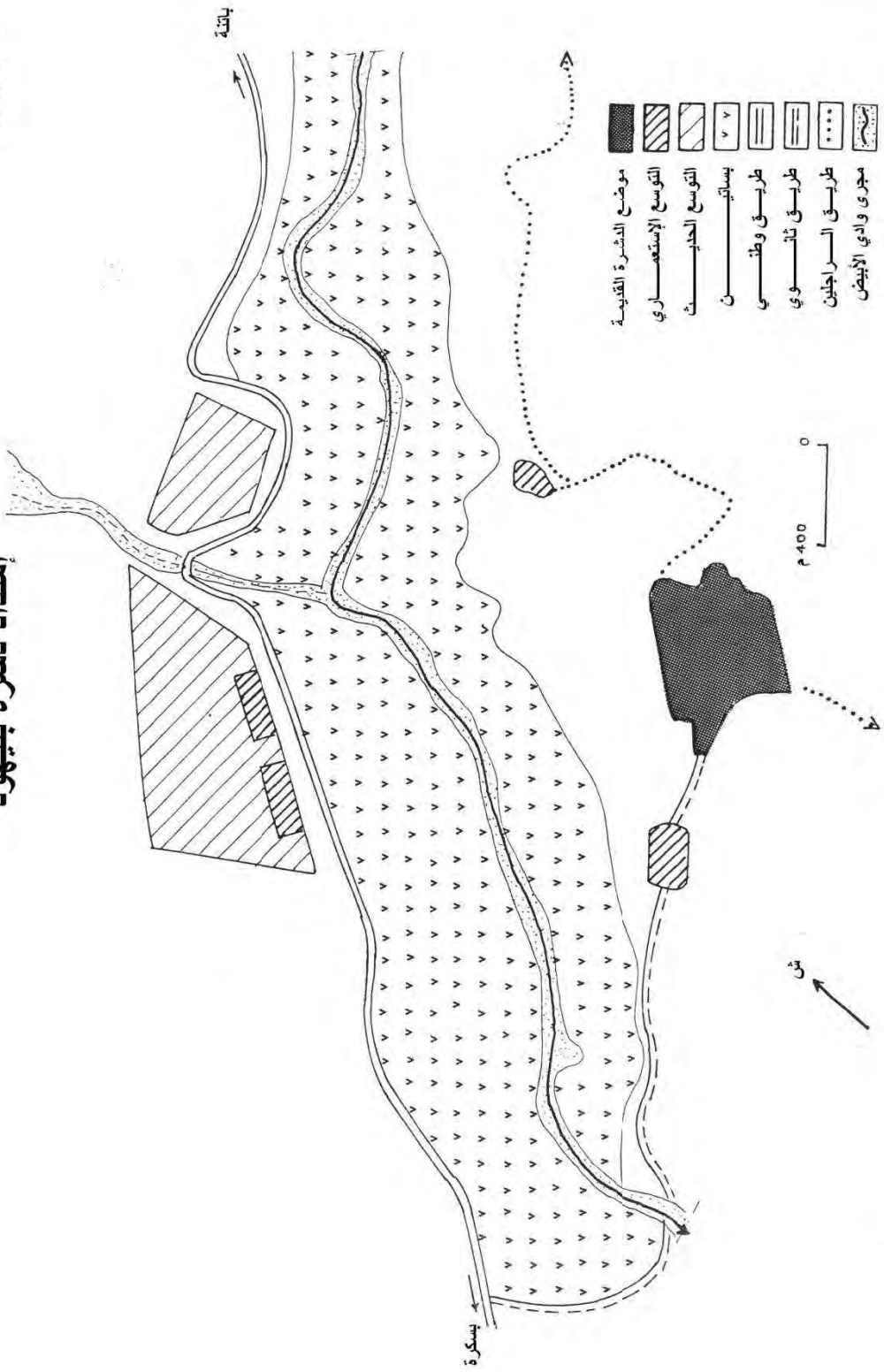
هذا النوع من الأشكال يخص أكثر مراكز وادي عبدي لكون القرى القديمة هنا متوضعة على الضفة المقابلة لضفة ممر الطريق الرئيسي، فكل توسعات القرى القديمة تمت على الضفة المقابلة التي توافق ممر الطريق الرئيسية التي تشق هذا الحوض و التي تربط بين باتنة - بسكرة مرورا بثنية العابد و منعة. الجديد في هذا التوسع هو إختلاف في مبادئ إختيار مواضع السكن عما كانت عليها في القديم، حيث تخضع فقط لأداء أو خدمة الطريق الرئيسية (المخطط رقم 26).

هذا الإختيار الجديد الذي يخضع لمعيار الطريق و لا يأخذ المعايير الأخرى خاصة منها الاجتماعية أدى إلى تشبع بعض هذه المواضع الجديدة بسرعة كما هو في حالة تجمع النوادر الذي أصبح موضعه مشبعا تماما في ظرف زمني يقدر بحوالي 30 سنة، هذا أدى بالسكان و الجماعات المحلية للبحث عن مواضع جديدة بجوار الدشرة القديمة وذلك بعد إنشاء جسر على ممر الوادي الذي كان يفصل بين الموضع القديم و الجديد.

هذه الوضعية نلاحظ بوادرها تظهر في جهات عديدة من قرى وادي عبدي (ثنية العابد، شاملة، ثلاث) أين نلاحظ بداية عودة بعض السكان للبناء قرب المداشر القديمة، ويعتبر بمثابة انعكاس سلبى لبعض أعمال التهيئة و مخططات التوسعات العمرانية، فمثلا إمتداد دشرة ثنية العابد جاء بعد ترقيتها إلى مركز بلدية وتوطين كل المقرات الإدارية والاجتماعية والثقافية في موضع جديد (أذراع الطاقة)، مما أدى بتزوح سكان الدشرة القديمة إلى المركز الجديد الذي إنتقلت فيه مساحة التوسع من 72.32 هكتار سنة 1984 ليصل إلى 4.212 هكتار سنة 2008.

# إمتداد دشرة بليهود

مخطط رقم : 26



المصدر: أزيبي، ص

في ظل مختلف هذه الأشكال بتوسعاتها تبقى العلاقات بين القرى القديمة والجديدة محدودة جدا لا تتعدى في معظم الحالات بعض الإمدادات بالمواد المتعلقة بالحياة اليومية. وأصبحت رؤية القرى القديمة خاصة منها البعيدة عن محاور الطرق الكبرى لا تختلف كثيرا عن رؤيتهم للمسكن القديم نظرا للتباينات في الخدمات النوعية التي تقدمها المراكز الجديدة.



## IV - انعكاسات التهيئة الجديدة على الشبكة القروية: التفاوت الكبير

### في المراكز العمرانية

#### مقدمة :

بعد الاستقلال عرف التعمير في منطقة الدراسة ديناميكية تتباين أهميتها من مركز لآخر، تبعا لمجموعة من عوامل و ميكانيزمات يكمن أهمها في المستوى الإداري لكل مركز نظرا للأهمية التي أولتها مختلف السياسات و مخططات التنمية لهذه المراكز مما أدى إلى ظهور إختلالات على مستوى القرى القديمة التي أصبح البعض منها مهجورة تماما، و ظهر في مقابل ذلك مراكز جديدة تمثل مناطق وظيفية، هذه المفارقة أفرزت تفاوت كبير بين مختلف المراكز العمرانية.

#### 1 - تصنيف المراكز :

اعتمدنا في تصنيف مختلف المراكز على منهجية مرتكزة على مؤشرات تربط بين المراكز الريفية والحضرية، مادام المؤشر السكاني لا يكفي لوحده تصنيف المراكز الريفية والحضرية، فهناك عناصر تكتسي أهمية كالتجهيزات والمقرات الإدارية.

#### 1.1 - الطريقة المعتمدة في التصنيف :

نظرا لكون المنطقة يطغى عليها الطابع الريفي و الهدف الرئيسي من هذا التصنيف هو تحديد أنماط المراكز الحضرية و الريفية، طبقا لمنهجية علمية قمنا بإختيار التجهيزات على أساس يسمح لنا بتحديد

التباينات فيما بين المراكز الريفية و الحضرية، هذا أدى بنا إلى الاكتفاء بتحديد مستوى معين من مستويات التجهيزات.

اعتمدنا في اختيار هذه المستويات على منهجية (COTE.1979.p.52M.) ومنهجية مجموعة الثمانية (Groupe de Huite 1973.p.42) إضافة إلى إدخال بعض التعديلات عليها من أجل أقلمتها مع المعطيات الميدانية الحالية، وتحصلنا على إثر ذلك على عدة مجموعات من قوائم للتجهيزات.

#### \* قائمة التجهيزات المستوى البسيط :

المدرسة	الربط بالماء	وكالة بريدية	محطة وقوف
المسجد	الكهرباء	قاعة علاج	الحافلات
مقر البلدية	الهاتف	طاكسي	

#### \* قائمة التجهيزات المتوسطة :

ملعب للرياضة	سوق مغطاة أو سوق أسبوعية	قاعة سينما	
شبكة التصريف م م	تكميلية	محطة خدمات	
مقر الدرك الوطني	صيدلية		
قاعة متعددة الخدمات	مكتبة		

#### \* قائمة التجهيزات ذات مستوى أعلى :

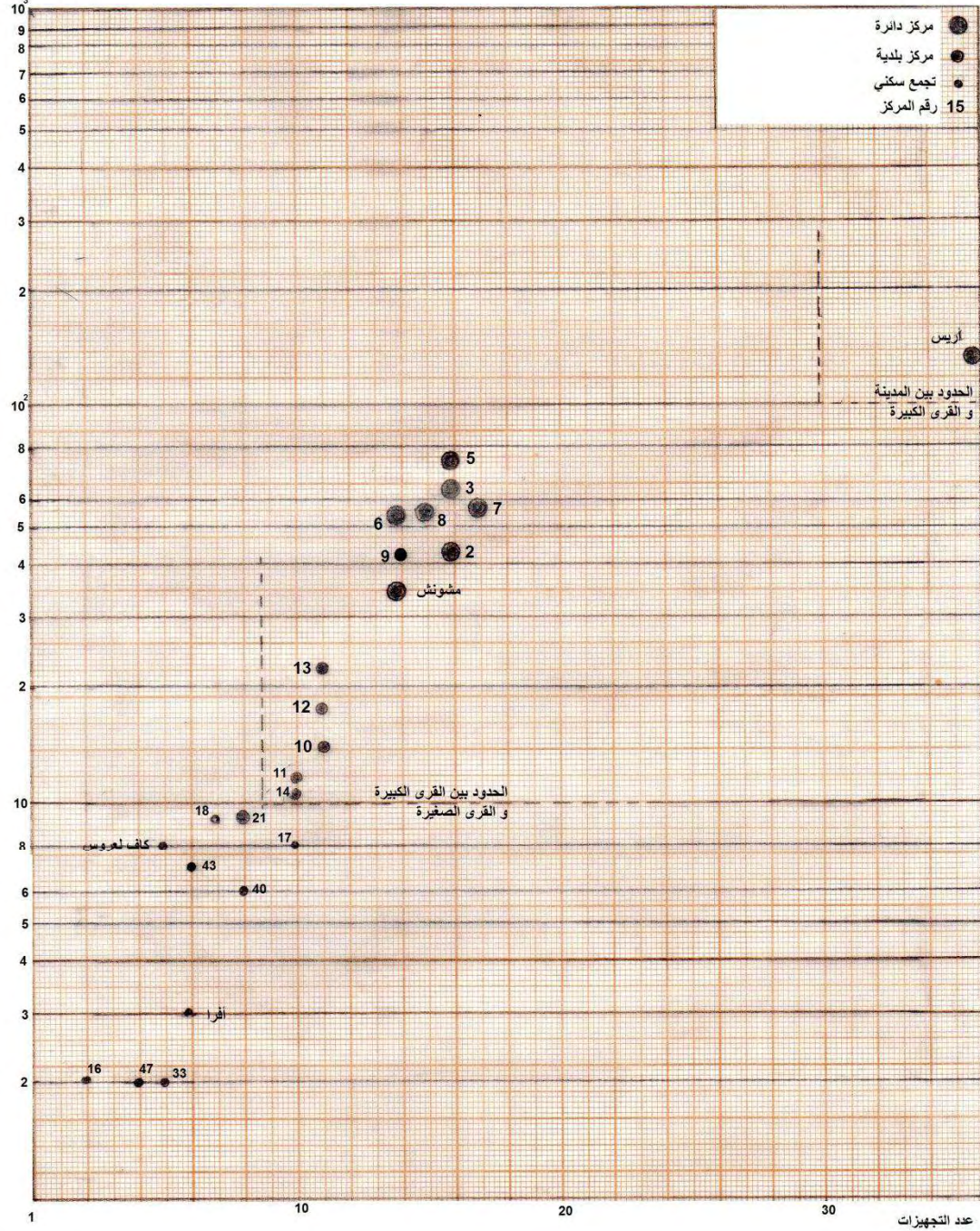
ثانوية	وكالة التأمين	غاز طبيعي	
متقن	وكالة الضمان الاجتماعي	مكتب الدراسات	
مستشفى	مستودع بلدي	موثق	
بنك	محطة المسافرين	محامي	

بعد تصنيف كل المراكز العمرانية في المنطقة على أساس القوائم السابقة (ملحق رقم 01 جدول رقم I) تحصلنا على ثلاثة أنماط للمراكز العمرانية (المخطط رقم 27)، تتمثل في القرى الصغيرة

تصنيف المراكز العمرانية حسب النمط

المخطط رقم : 27

عدد النشاطات التجارية



(Village) وهي تستجيب فقط لبعض الاحتياجات الثانوية للريفيين و بالخصوص تلك المتعلقة بالتجارة، و القرى الكبيرة (Bourgs) فهي تظهر أكثر تغطية لمعظم احتياجاتها. اعتبرنا كل التجمعات التي تحتوي على الأقل لعشرة تجهيزات و 10 نشاطات تجارية بأنها تضمن معظم الاحتياجات الأسبوعية للريفيين و كذلك اعتبرناها كحديين القرى الصغيرة و القرى الكبيرة، و التجمعات السكنية التي تحتوي على أكثر من 10 نشاطات تجارية و 10 تجهيزات صنفاها ضمن القرى الصغيرة.

وللتفريق بين القرى الكبيرة و المدن الصغيرة إعتدنا على نفس المبدأ السابق و إتحذنا 20 تجهيز و 100 نشاط تجاري على الأقل كحد بين القرى الكبيرة و المدينة الصغيرة. و من خلال ما سبق نلاحظ بان الحدود بين القرى الكبيرة و المدن الصغيرة واضحة جدا و لا توجد تجمعات تتوسط هذه الحدود بينما نلاحظ الحدود بين القرى الصغيرة و الكبيرة أقل وضوحا من الحدود السابقة.

### 1.1.1 - القرى الصغيرة :

معظم التجمعات السكنية في المنطقة تقع ضمن هذا الصف و تقدر بحوالي 33 تجمع من إجمالي 47 مركز مصنف أي بنسبة تقدر بحوالي 2.70% من إجمالي التجمعات تقع ضمن مستوى القرى الصغيرة.

هذه القرى تظهر متباينة من حيث الكبر نجد تجمع أفرالذي يقدر عدد سكانه بحوالي 173 نسمة يحتوي على 7 تجهيزات قاعدية و 4 محلات تجارية، بينما نجد تجمع أولاد أحمد ببلدية غسيرة يتميز بارتفاع عدد سكانه المقدر ب 328 نسمة لكن يحتوي على ثلاثة تجهيزات قاعدية و محليين تجاريين إلى جانب هذا نسجل وجود قرى تحتوي على خدمات تجارية و تجهيزات قاعدية جيدة كقرية الحجاج التي تحتوي على 10 تجهيزات و 8 نشاطات تجارية من بينها مقاهي و حرف، هذه التجمعات قريبة من مستوى القرى الكبيرة.

هذا التباين في القرى الصغيرة يعود إلى عدة أسباب أهمها يكمن في خصائص التجمعات السكنية التي تربط بينها، حيث يزداد كبر وأهمية القرية كلما كانت التجمعات التي تربط بينها ذات خدمات ووظائف متعددة وتفصلها مسافة قصيرة عن هذه المراكز، فمثلا قرية الحجاج وشاملة التي يقتررب مستواها من مستوى القرى الكبيرة، تربط كل واحدة منهما بين تجمعين رئيسيين، الأولى تربط بين أريس و إشمول و الثانية تربط بين منعة و ثنية العابد

### 2.1.1 - القرى الكبيرة :

عددها قليل مقارنة بالقرى الصغيرة و يقدر بحوالي 13 قرية أي ما يعادل حوالي 24% من إجمالي المراكز تتسابق فيما بينها من حيث عدد النشاطات التجارية و التجهيزات و يبقى هنا دور المؤشر السكاني محدود جدا في تحديد مستوى هذه المراكز، حيث نجد مراكز ذات أعداد سكانية كبيرة كتكوت التي يصل عدد سكانها إلى 7567 ن مصنفة مع مراكز ذات أعداد سكانية اقل بكثير من ذلك كمركز إينوغيسن الذي يقدر عدد سكانه بـ 2875 نسمة و تيغراغار بـ 223 نسمة، في هذه الحالة يمكننا أن نستخلص نوعين من القرى الكبيرة.

#### أ - قرى ذات وظائف غير كاملة :

هذا الصنف يحتوي ما بين 10 و 13 تجهيز و بين 10 و 27 نشاط تجاري و تمثل في مجملها مقرات بلدية حديثة النشأة (انبثقت عن التقسيم الإداري 1984)، تتميز بعض هذه القرى (المراكز) بعدد محدود من التجهيزات و يرتبط ذلك بتأخر المبادرات السياسية للتنمية، كما هو في كل من مركز تيغامين و إينوغيسن و لبرانيس.

بينما نلاحظ مراكز تحتوي على معظم تجهيزات قائمة المستوى الثاني. بهذا فإن هذه المراكز تتميز بنقص بعض التجهيزات القاعدية مما جعل منها مراكز ناقصة الوظائف.

## ب - قري ذات وظائف كاملة:

تتميز بكونها تحتوي على معظم التجهيزات القاعدية التي تتراوح بين 14 و 20 تجهيز، كما تحتوي على نشاطات تجارية تتراوح بين 29 و 82 نشاط تجاري. هذا حفزها بأن تكون ذات ديناميكية اكبر من سابقتها نظرا للاستثمارات التي عرفتتها منذ نهاية السبعينات لكونها تمثل مراكز لبلديات قديمة ورقيت في سنة 1991 إلى مقرات مراكز دائرة، استفادت بعض هذه المراكز من بعض التجهيزات الحضرية، كمركز منعة الذي استفاد من وحدة صناعية لإنتاج العصير والمعجون (ENAJUC).

### 3.1.1 - المدن الصغيرة :

تتميز بعدد من النشاطات التجارية تفوق 100 نشاط تجاري وتشتمل على كل التجهيزات المصنفة، بل وتتعدى ذلك إذا رفعنا في مستوى التجهيزات، ويقدر فعددتها في منطقة الدراسة بمدينة واحدة وهي مدينة أريس تحتوي على بعض التجهيزات الحضرية كوجود بعض المؤسسات الصناعية التي لا تتعدى طاقة تشغيلها 160 عامل.

هذه النتيجة توافق تصنيف الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998 الذي صنف مدينة أريس ضمن المدن الصغرى.

هذه المرتبة التي يحتلها مركز أريس يعتبر بمثابة نتيجة لمجموعة من سياسات التنمية التي تمتد إلى فترة تواجد الإدارة الفرنسية التي اتخذت منه مقرا لإرساء إدارته لتسيير كل الأقاليم الجبلية المجاورة.

إستمر هذا المركز بعد الإستقلال ليمارس نفس الوظيفة السابقة وعلى نفس الحدود بعد ترقيته إلى مركز دائرة سنة 1974، هذا ساعد على تقديم بعض الخدمات النوعية للسكان خاصة و أن هذا المركز يدير إقليم جبلي صعب يعاني سكانه من مشاكل عديدة اجتماعية اقتصادية مما جعل منه قطب نرح إليه العديد من السكان وصل عددهم سنة 2002 إلى حوالي 4589 نازح، مما ساعد على تطوير النشاطات التجارية و إرساء التجهيزات الثقافية و الاجتماعية بهذا المركز.

## 2- أريس مدينة جبلية ذات مجالات نفوذ متعددة :

النشاطات التجارية و الخدمات المتعددة التي توفرها مدينة أريس تعتبر بمثابة أساس معظم الإشكاليات التي تطرح بين المدينة و الريف المجاور لها من جهة و من جهة أخرى تعتبر من بين أهم عوامل الراحة، و بموجبها نقوم بتحديد مدى تأثير المدينة على محيطها الخارجي.

### 1.2- تحديد مجالات النفوذ :

سوف نعتمد في تحديد هذه المجالات لمدينة أريس على عدة مؤشرات ذات أهمية في استقطاب السكان و هي:

- **مجال تأثير التجهيزات :** دراسة هذا المؤشر يمكننا من معرفة المراكز التي تقع تحت التأثير المباشر لمدينة أريس و ذلك انطلاقا من معرفة مدى استقطاب كل من المستشفى، قاعة الولادة، الثانوية التقنية و مركز التكوين المهني.

- **مجال تأثير كثافة النقل الجماعي :** هذا المؤشر يشمل كل وسائل النقل الجماعي سيارات أجرة و الحافلات و ذلك لمعرفة اتجاه حركات السكان.

- **مجال التأثير التجاري :** و يخص هذا الأسواق الأسبوعية التي تخص مدينة أريس لكونها تعتبر من أهم العناصر التجارية النشيطة.

- **تحديد مجال التأثير انطلاقا من نموذج نظري :** و هنا قمنا بتطبيق قاعدة رولي - كونغرس التي

طبقت من قبل العديد من الباحثين و أعطت نتائج جيدة (Meharzi.M. 1985.P 135)

من خلال دراستنا لهذه المؤشرات سوف نكتفي بتحليل التدفقات المختلفة من المناطق المجاورة اتجاه مدينة أريس.

### 1.1.2- مجال نفوذ التجهيزات :

أ - **مجال نفوذ الخدمات الصحية :** إعتدنا في دراسة هذا المؤشر على :

- الأصل الجغرافي للمرضى الوافدين إلى كل من المستشفى و عيادة الولادة.

- بطاقات الدخول التي تحتوي على اسم و لقب و مكان إقامة المريض.

من أجل أن تكون هذه المعطيات معبرة أكثر أخذنا متوسط فترة 10 سنوات 2008 /1998.

- **المستشفى** : نظرا لطاقته المحدودة بـ120 سرير فإن المدة التي يقضيها المرضى في المستشفى تتراوح بين 48 ساعة و 15 يوما و تحتوي على عدة اختصاصات أهمها الجراحة العامة. بهذا فإن هذا المستشفى يمكنه أن يستجيب للعديد من احتياجات السكان بالمنطقة و في بعض الأحيان تتعدى خدماته حدود الولاية (الجدول رقم 19).

خلال الفترة 1987-1988 نلاحظ العدد الكبير من المرضى الوافدين إليه من الأقاليم المجاورة هم مرضى بلدية إشمول وتكوت بنسب تقدر ب 11.52 % و 8.78 % من إجمالي المرضى الوافدين إليه والمقدر بـ 1362 مريض، إلى جانب هذا توجد مراكز سجلت توافد عدد قليل من المرضى كبلدية غسيرة التي بلغت نسبة الوافدين منها إلى مستشفى أريس بجوالي 4.33 % من إجمالي المرضى. و بلغت هذه النسبة لإقليم بلدية إبنوغسين بجوالي 4.07 % هذه التباينات في نسب الاستقطاب على مستوى المحلي تعود إلى عدة أسباب أهمها :

- المسافات التي تربط مدينة أريس بالمراكز المجاورة، فكلما كانت المسافة صغيرة زادت نسبة التدفق والعكس صحيح، حيث نجد إشمول التي تبعد بجوالي 21 كلم عن أريس بهذا فهي تعتبر أقرب مركز لمدينة أريس سجلت أكبر نسب التوافد في المنطقة بينما نجد المناطق البعيدة كمدينة بسكرة التي تبعد عن مدنة أريس بجوالي 83 كم سجلت أضعف نسب التوافد التي قدرت بـ 0.73 من إجمالي الوافدين

- توفر وسائل النقل يسهل نقل المرضى بسرعة إلى المستشفى نلاحظ أن المراكز التي ترتبط بمدينة أريس بوسائل النقل الجماعية تسجل نسب توافد كبيرة على المستشفى ويتجلى ذلك من ارتفاع نسبة التوافد من مركز تكوت التي تحتل المرتبة الثانية بعد إشمول، و هذا يعود إلى كثافة النقل بين المركزين الذي يقدر ب 9 حافلات يوميا، بينما نجد المراكز التي تقل فيها وسائل النقل في اتجاه أريس تسجل



الأصل الجغرافي للمرضى المترددين على مستشفى أريس

جدول رقم (19) :

%	عدد المرضى خلال 2007-2006	%	عدد المرضى خلال 1998-1997	%	عدد المرضى خلال 1988-1987	البلديات
33.66	851	19.94	302	20.43	281	أريس
4.58	101	0.72	82	0.59	67	تيغانيمين
10.90	240	11.75	178	11.52	164	إشمول
3.72	82	4.95	75	4.58	63	فم الطوب
2.77	61	6.47	98	4.07	56	إينوغيسن
5.86	129	9.37	142	8.87	122	تكوت
3.18	70	4.95	75	4.43	61	غسيرة
1.81	40	4.49	68	4.07	56	كيمل
7.76	171	6.67	101	6.25	86	ثنية العابد
4.81	106	8.71	132	8.14	112	واد الطاقة
2.90	64	4.09	62	2.90	40	النوادر
4.54	100	6.47	98	6.18	85	منعه
1.90	42	1.25	19	1.89	26	تيغراغار
4.04	89	6.93	105	5.74	79	بوزينة
0.9	20	1.32	20	0.73	10	بسكرة
1.04	23	1.38	21	2.32	32	باتنة
0.54	12	1.18	18	1.59	22	يوس
100	2201	100	1596	100	1362	المجموع

المصدر : دفتر الدخول لمستشفى أريس

نسبة ضعيفة، كحالة معظم مراكز حوض وادي عبدي باستثناء ثنية العابد القريبة من مركز مدينة أريس (23 كلم).

- ارتفاع عدد سكان المراكز المجاورة يعتبر بمثابة مؤشر لزيادة عدد المرضى، فكلما كانت المراكز ذات أعداد سكانية كبيرة سجل ارتفاع نسبي في عدد المرضى الوافدين إلى المستشفى، نجد غسيرة التي تبعد عن أريس بمسافة تقدر بحوالي 25 كلم وهي أقل من المسافة التي تربط أريس بتكوت والمقدرة بحوالي 35 كلم وبالرغم من وقوع مركز غسيرة ضمن خط المواصلات الذي يربط تكوت بأريس، تبقى نسبة تردد مرضى هذا المركز على مستشفى أريس ضعيفة مقارنة بنسبة تكوت، هنا السبب يرتبط بقلة عدد سكان بلدية غسيرة بالنسبة لسكان بلدية تكوت الذي يقدر عددهم بضعف عدد سكان بلدية غسيرة، ويمكننا تعميم هذه الحالة على معظم مراكز أقاليم البلديات الجديدة (إبنوغسين، تيغانين، تيغغار).

ومن خلال قراءتنا لبعض المعطيات الخاصة لتردد المرضى على هذا المستشفى نجدها في تراجع مما يوحي لنا بتراجع الاستقطاب، حيث سجل تراجع في توافد المرضى من بوزينة من 105 مريض سنة 1998 ليصل إلى 89 مريض سنة 2008 أي بنسبة تراجع تقدر ب 2.15 % مما كانت عليها، وبلغت هذه النسبة في إبنوغسين 7.37 % هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى ظهور عيادات طبية خاصة على مستوى بعض المراكز (تكوت، إشمول، ثنية العابد...) و أصبحت تستقطب أعداد كبيرة من السكان مما أثر على تدفقات مستشفى أريس التي خارج المنطقة لتمس الأقطاب الحضرية المجاورة - باتنة - بسكرة - خنشلة هذا الامتداد لنفوذ المستشفى ليس معناه بتوفر على خدمات لا تتوفر في الأقطاب المجاورة، بل كل ما في ذلك يعود إلى بعض الارتباطات العائلية أو العلاقات الشخصية التي تقوم بتسهيل عمليات الاستفادة من خدمات مستشفى أريس الذي يمكننا اعتباره بالنسبة لبعض الحالات المرضية كمركز عبور إلى مستشفيات مدينة باتنة أو قسنطينة نظرا لإمكانياته المحدودة.

نستخلص مما سبق بأن مستشفى مدينة أريس بصورة عامة يشهد تدفقات كبيرة من المراكز القريبة إليه وتقل هذه التدفقات كلما ازدادت المسافة بعدا عن المركز و قل عدد سكان المراكز المجاورة بهذا فإن أهمية التدفقات تخضع بشكل كبير لفعل المسافة وسهولة تنقل المرضى الخريطة رقم (20).

#### - عيادة الولادة :

تحتوي مدينة أريس على عيادة الولادة مجهزة بعدة تخصصات، تقدر طاقتها الإستيعابية بحوالي 45 سرير، الأصل الجغرافي للمتريدين عليها لا يختلف عن الأصل الجغرافي للوافدين على المستشفى (الجدول 20).

أهم ما نلاحظه هنا هو ضعف قوة النفوذ مقارنة بالمستشفى، حيث تتراوح نسبة الوافدين من خارج إقليم بلدية أريس بين 0.22% و 8.77% من مختلف المراكز المجاورة.

ضعف نسب التوافد على هذه العيادة الوحيدة بالمنطقة يعود إلى عدة إعتبارات أهمها :

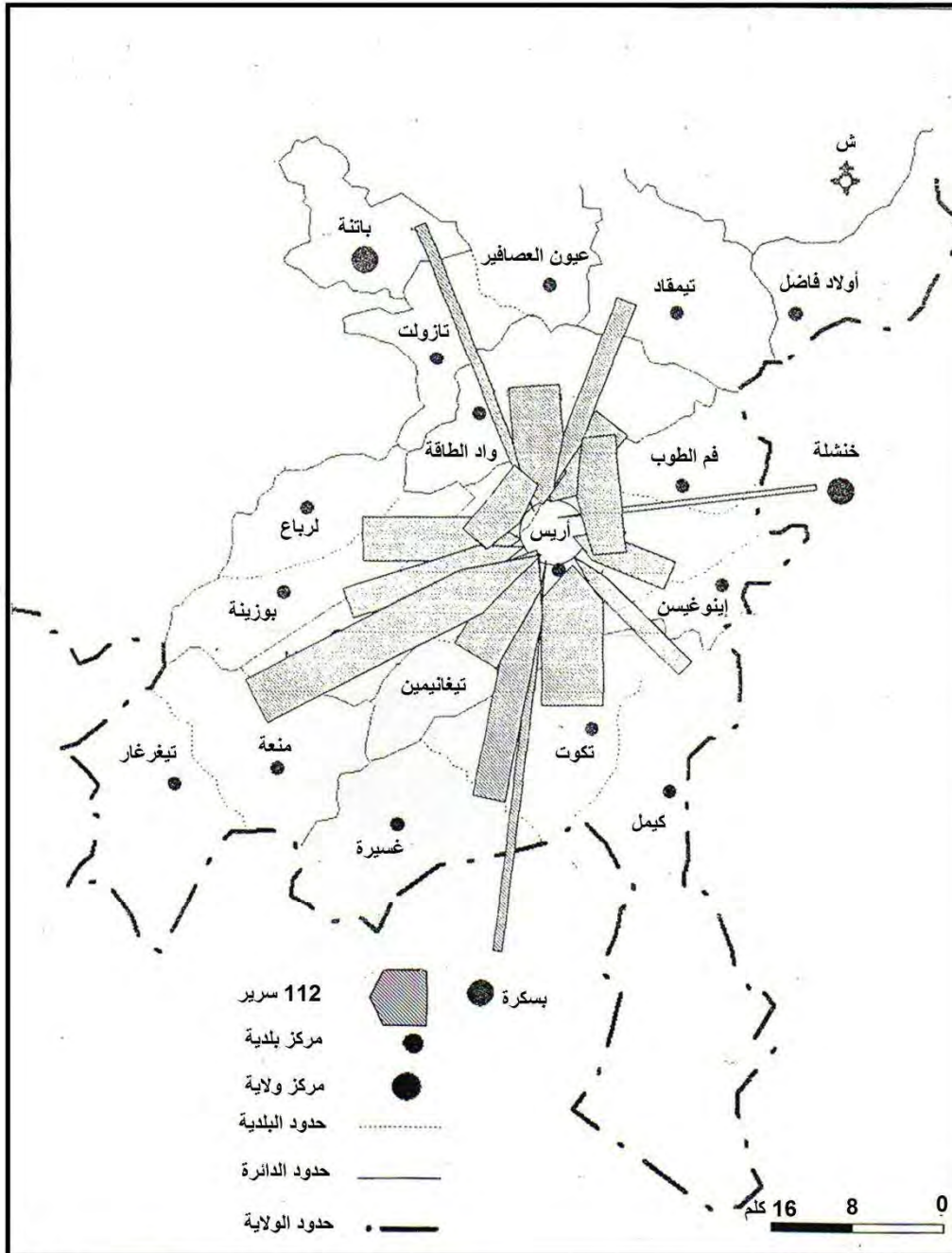
- قلة تجهيزات العيادة و عدم توفرها على أطباء مختصين، هذا أدى بالسكان إلى إتخاذ وجهات أخرى (باتنة - بسكرة ) للاستفادة من هذه الخدمة.

- قلة الحاجة إليها نظرا لطبيعة سكان المناطق الريفية، حيث تلجأ العديد العائلات إلى استعمال الطرق التقليدية في عمليات الولادة.

في ظل هذا الانخفاض في نسب التردد تبقى المناطق القريبة من المدينة تسجل أكبر النسب، حيث بلغت نسبة الوافدين من أشمول بـ 8.05% من إجمالي الوافدين و بلغت نسبة الوافدين من تكوت إلى حوالي 5.66% من إجمالي الوافدين على هذه العيادة، بينما المناطق البعيدة سجلت نسب صغيرة وصلت في أينوغسين إلى 88.2% من إجمالي المتردين على عيادة أريس، هذه التباينات تتحكم فيها نفس الميكانيزمات التي تتحكم في توافد السكان على المستشفى و بالتالي تبقى كل من عامل المسافة و سهولة التنقل أهم العوامل المحددة لقوة نفوذ عيادة الولادة الخريطة رقم (21).

## مجال تأثير مستشفى أريس

الخريطة رقم : 20



المصدر: أزرايب.ص 2005

الأصل الجغرافي للمتدربين على عيادة الولادة بأريس

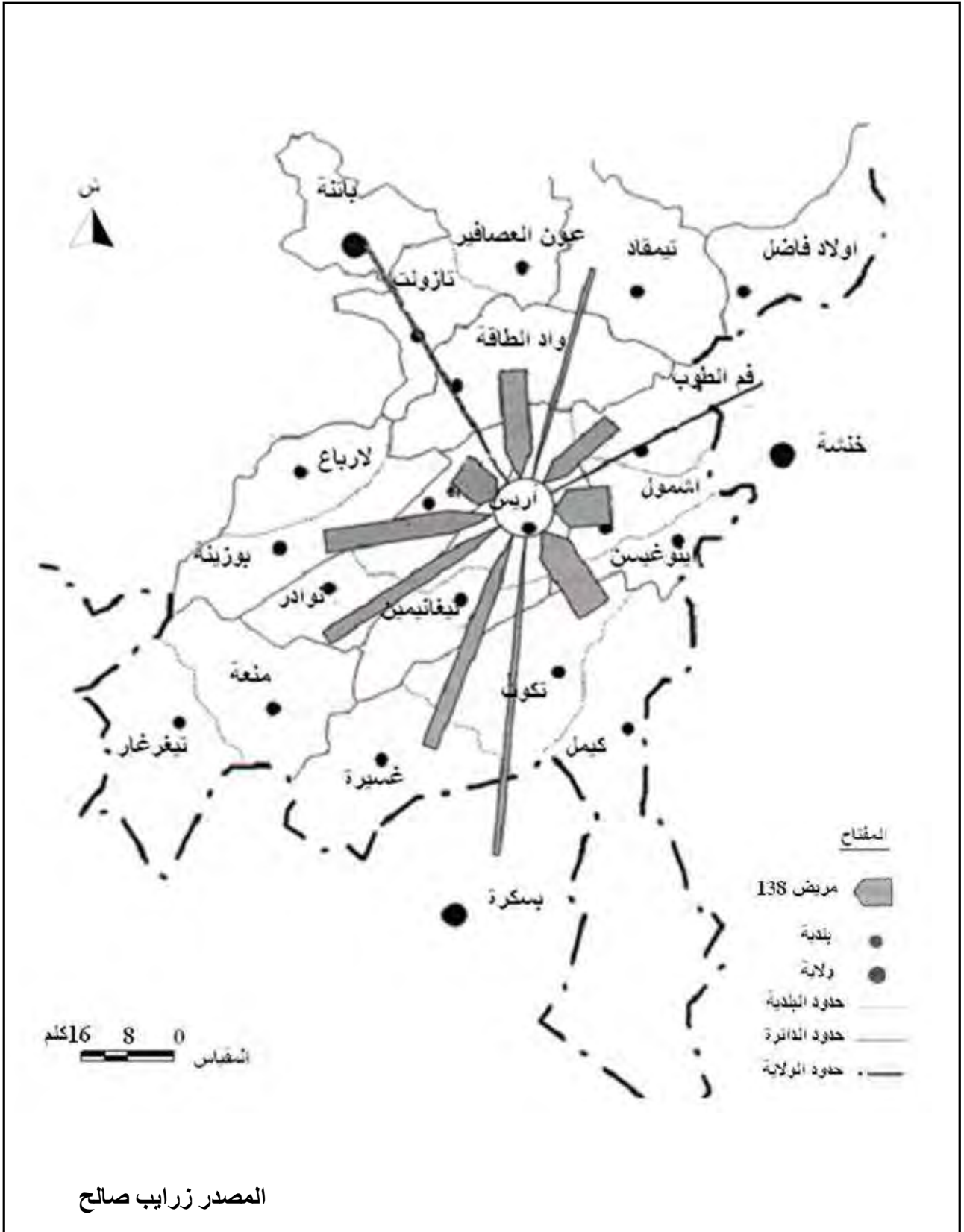
جدول رقم (20) :

البلديات	عدد المرضى خلال 2007- 2006	%
الحملا	3	0.24
الغري	7	0.58
الغري	4	0.33
الغري	3	0.24
الغري	3	0.24
الغري	3	0.24
الغري	3	0.24
الغري	30	2.48
الغري	14	1.16
الغري	47	3.90
الغري	46	3.81
الغري	55	4.56
الغري	45	3.73
الغري	8	0.66
الغري	127	10.53
الغري	63	5.22
الغري	98	8.13
الغري	138	11.45
الغري	511	42.4
		100

المصدر : دفتر الدخول لعيادة الولادة - أريس - 2006-2007.

## مجال تاثير عيادة الولادة لمدينة اريس

الخريطة رقم : 21



- الثانوية التقنية (المتقن) : إعتمدنا لتحديد مجال نفوذ المتقن على الأصل الجغرافي للتلاميذ و ذلك خلال فترة 7 سنوات (1998 / 2008)، و تحصلنا على (الجدول رقم 21) الذي نلاحظ من خلاله أن تلاميذ المتقن يتوافدون بصورة عامة من المناطق المجاورة، تيغانمين، تكوت، إشمول، ثنية العابد، منعة... الخ.

أي يخص ذلك حدود الدائرة القديمة لأريس التي نستثني منها كل من بلدية مشونش جمهورية و البرانيس التي تستفيد من هذه الخدمة من متاقن مدينة بسكرة.

### الأصل الجغرافي لطلاب متقن أريس

جدول رقم (21) :

البلدية السنة	ريش	ق. الطور	إشمول	إينوغيسن	كامل	ز. تما	غسيرة	منعة	تيغراغار	بورزينة	ثنية العابد	نوادير	واد الطاقة	الجموع
1987	165	45	58	49	32	67	39	80	53	62	97	41	57	845
%	19.52	5.32	6.86	5.79	3.78	7.92	4.61	9.46	6.27	7.33	11.47	4.85	6.74	100
1998	324	57	64	58	33	65	32	13	10	10	8	9	17	700
%	46.28	8.14	9.14	8.28	4.71	9.28	4.54	1.85	1.42	1.42	1.14	1.28	2.42	100
2006	300	59	59	75	10	18	4	8	4	6	5	7	10	565
%	53.09	10.44	10.44	13.27	1.76	3.18	0.70	1.41	0.70	1.06	0.88	1.23	1.76	100

المصدر : الرقابة العامة لمتقن أريس سنة 2007

يظهر نفوذ المتقن متباين مجليا، حيث نجد خلال سنة 2006 أن أكبر نسبة للتلاميذ القادمين من خارج بلدية أريس هم من بلدية إينوغيسن بنسبة تقدر بحوالي 13.27 % من إجمالي تلاميذ المؤسسة، و من بلدية إشمول بنسبة تقدر بـ 10.44 % بينما سجلت ثنية العابد والنوادير أخفض هذه النسب و تقدر بـ 0.88 % و 1.23 % على التوالي إضافة إلى تيغراغار التي سجلت تلاميذها نسبة توافد تقدر بحوالي 0.70 %.

من خلال هذه النسب نلاحظ أن مراكز حوض وادي عبدي هي التي سجلت أخفض النسب، السبب في ذلك يعود إلى فتح متقن جديد في مركز ثنية العابد مما سمح بإستقطاب تلاميذ معظم

المراكز المجاورة، فكل الحالات المسجلة في متقن أريس و التي تنتمي إلى مراكز هذا الحوض (منعة، بوزينة، النوادر... ) نسب توافدها يرتبط بالعامل الإجتماعي، و يتعلق ذلك بتواجد آقارب هؤلاء التلاميذ بمدينة أريس يقومون برعاية هؤلاء التلاميذ لأن متقن ثنية العابد لا يتوفر على إقامة داخلية. وعموما تواجد متقن على مستوى مركز ثنية العابد أثر كثيرا على إمتداد مجالات نفوذ متقن أريس التي لم تتمكن للوصول إلى بعض أقاليم البلديات على المستوى المحلي الخريطة رقم (22).

- مركز التكوين المهني : الأصول الجغرافية لتلاميذ هذا المركز محصورة تقريبا في المجالات القريبة من المدينة (الجدول رقم 22). ذلك نظرا لقلّة عدد الطلاب الذي يقدر ب 112 طالب منهم حوالي 73.21% من بلدية أريس وتبقى 26.77% من إجمالي الطلبة ذوي أصول جغرافية واقعة في أقاليم البلديات الأخرى، منهم حوالي 15.7% من بلدية وادي الطاقة و 9.82% من تكوت و 7.17% من ثنية العابد و أدى نسبة قدرت بحوالي 1.78% من مشونش.

نلاحظ من خلال هذه التباينات أن مناطق التدفقات الكبيرة تقع على مسافات تتراوح بين 20 و 30 كلم بالنسبة لمحيط مركز المدينة بينما يقل النفوذ بالنسبة للمراكز و التي تبعد عن المركز بمسافات أكثر من 30 كلم الخريطة رقم (23).

### الأصل الجغرافي لطلاب التكوين المهني لأريس

جدول رقم (22) :

البلدية السنة	أريس	تقن	تغايين	بابوس	تكوت	غسيرة	منعة	بوزينة	ثنية العابد	واد الطاقة	مشونش	قم الطوب	الجموع
1998	82	05	07	02	11	02	09	06	08	17	02	09	112
	73.21	4.46	6.25	1.78	9.82	1.78	8.03	5.35	7.14	15.17	1.78	8.03	%100
2007/2006	140	03	18	03	55	-	09	12	28	02	03	09	282
	49.64	1.06	6.38	1.06	19.50	-	3.19	4.25	9.92	0.70	1.06	3.19	%100

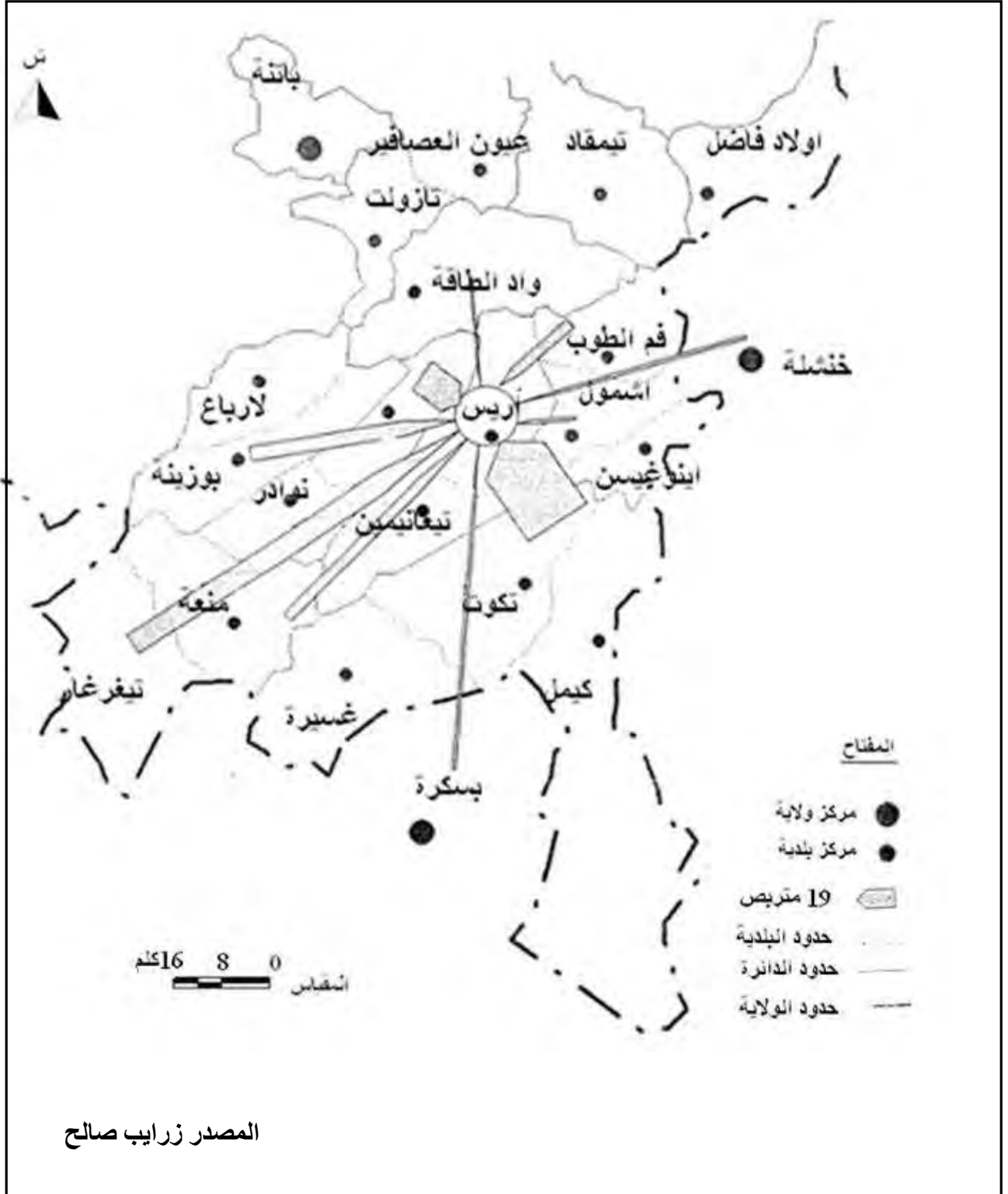
معدلات 20 سنة.المصدر : مركز التكوين المهني أريس جويلية 2007.





## مجال تاثير مركز التكوين المهني لمدينة اريس

الخريطة رقم: 23



## 2.1.2 - مجال نفوذ الخدمات التجارية:

السوق ليس تنظيم مستقل يعمل على مستوى ضيق، بل يعتبر بمثابة ساحة لتبادل السلع قادمة من جهات متعددة محمولة من طرف أفراد من جهات عديدة، بهذا فإن السوق تعتبر بمثابة محرك للعديد من التدفقات، تدفقات المتسوقين وتدفقات الباعة.

### - السوق الأسبوعية لمدينة أريس :

السوق الأسبوعية لمدينة أريس التي يقدر سعرها ب 1.940.000.00 دج، كباقي الأسواق تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية للسكان المحليين و سكان المناطق المجاور. ولإبراز دور الخدمات التجارية التي تقوم بها قمنا بإجراء استقصاءات خلال فترتين :

- الفترة الأولى : قمنا بها خلال شهر جوان و أجرينا خلالها 4 استقصاءات عن الأصل الجغرافي للباعة و التسوقين.

- الفترة الثانية : قمنا بها خلال شهر سبتمبر من نفس السنة 2007 وأجرينا نفس العمليات التي قمنا بها خلال الفترة السابقة. بعد قيامنا بهذه العملية وجدنا أن المتسوقين يأتون من عدة بلديات، منها الواقعة داخل منطقة الدراسة وأخرى واقعة خارج المنطقة، مروانة، يابوس، بسكرة، تيمقاد (الجدول رقم 23).

### الأصل الجغرافي لتجار و متسوقي سوق الأثنين بأريس

#### الجدول رقم (23) :

البلدية	أريس	تقور	إل	توكا	غسيرة	إتنة	بوزينة	نوادير	واد	تيمقاد	مروانة	بسكرة	يابوس	الجموع
عدد التجار	63	23	12	22	10	21	14	9	17	3	2	4	1	201
%	31.36	11.27	5.91	10.9	5.02	10.6	7.14	4.35	8.48	1.26	1.00	2.12	0.55	100
عدد المتسوقين	318	87	21	28	18	27	18	12	21	7	/	/	/	557

المصدر : تحقيق ميداني 2007

أهم ما يمكننا ملاحظته من خلال هذه العملية هو أن معظم المتسوقين يأتون من البلديات المجاورة (الواقعة ضمن الأقاليم المحلية) و تصل نسبتهم إلى حوالي 41% من إجمالي المتسوقين، أيضا يمثل الباعة ذو أصول جغرافية محلية نسبة عالية تقدر بحوالي 55.22% و المتسوقين القادمين من البلديات الواقعة خارج الأقاليم المحلية ضعيفة، فمثلا لا تتعدى نسبة الباعة القادمين من مروانة 1% و يابوس 0.55%.

نقرأ من هذه الأرقام مدى سيادة الطابع المحلي للتدفقات التي تميز هذه السوق التي لم تتمكن مجالات نفوذها الوصول إلى أقاليم بعض البلديات المحلية المجاورة كمنعة وتيغرغار (الخريطة رقم 24). إذن سيادة الطابع المحلي لهذه السوق يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود فوارق كبيرة في السلع التي توفرها هذه السوق مقارنة بالأسواق الأسبوعية الأخرى من جهة ومن جهة أخرى التنوع الكبير في التجارة الثابتة على مستوى معظم المراكز، قلص التدفق على السوق الأسبوعية لأريس.

### 3.1.2 - مجال التأثير بواسطة وسائل النقل :

اعتمدنا في دراسة هذا العمل على تدفق المسافرين عبر مختلف وسائل النقل الجماعية و ذلك انطلاقا من:

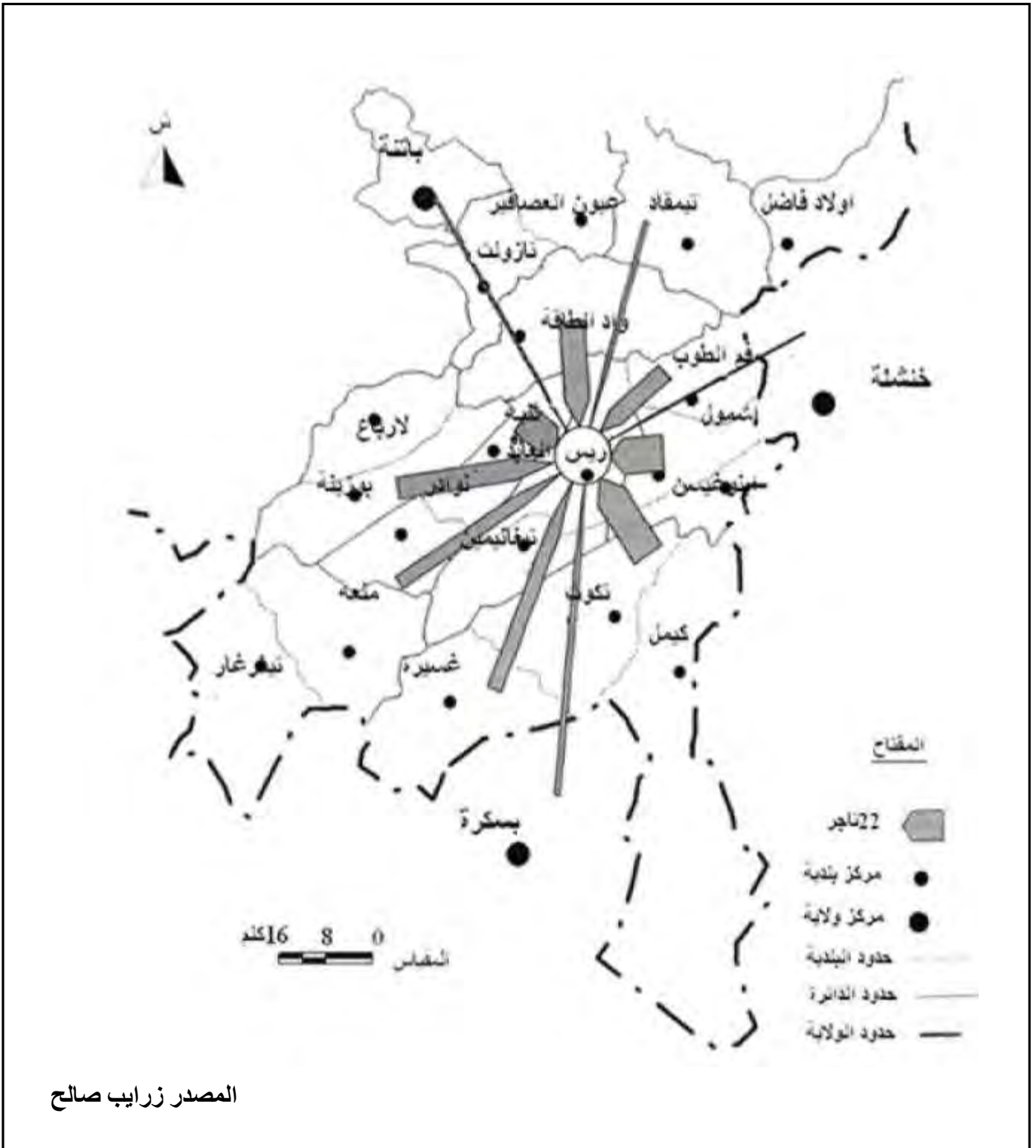
\* خطوط النقل الجماعية التي تربط مدينة أريس بباقي المراكز.

\* عدد الدورات التي تتم عبر كل خط.

بعد قيامنا بهذه العملية تحصلنا على (الجدول رقم 24)، الذي نلاحظ من خلاله أن خطوط مدينة أريس تربط 9 بلديات داخل مجالها المحلي و 3 مدن خارج الإقليم (باتنة، بسكرة، الجزائر). بهذا فإن مجال نفوذ المدينة بواسطة النقل يبقى محلي أكثر، حيث نلاحظها كثيفة على المستوى المحلي و ذلك بفعل الخطوط البلدية التي تضمن حوالي 22 دورة ذهابا و إيابا، إضافة إلى خطوط العبور القادمة من بلديات أخرى خاصة تلك القادمة من تكوت التي تصل في مجملها إلى حوالي 46 دورة يوميا.

## مجال تاثير سوق اريس

خريطة رقم : 24



عدد الدورات النقل لكل خط إنطلاقا من أريس أو يمر عليه.

جدول رقم (24) :

خط النقل	عدد الدورات	
	الإنطلاق	عبور
محلية (ريفية)		
أريس ← تزوكت	-	9
أريس ← شناورة على تكوت	-	9
أريس ← إينوغيسن	-	7
بلدية		
أريس ← واد الطاقة	1	-
أريس ← ثنية العابد	6	-
أريس ← منعه	2	-
أريس ← تكوت	4	-
أريس ← تيغانيمين	4	-
أريس ← تيغراغار	1	-
أريس ← غسيرة	4	-
ولائية		
أريس ← بسكرة	5	-
أريس ← باتنة	10	-
باتنة ← بسكرة/ أريس	-	3
تكوت ← باتنة/ أريس	-	28

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2007.

بهذا فإن كثافة النقل العمومي الذي يربط يوميا مدينة أريس بالبلديات المجاورة خاصة تلك الواقعة على مستوى الطريق الوطنية رقم 31 التي تربط بين باتنة و بسكرة مرورا بأريس، غسيرة، تيغامين تكوت مشوتش، تصل إلى حوالي 68 دورة ذهابا و إيابا، هذا أعطى كثافة كبيرة بين مدينة أريس و باقي المراكز المجاورة لها الخريطة رقم (25).

إلى جانب هذا تساهم مدينة أريس إحياء مجالات نفوذها خارج أقاليمها المحلية بواسطة مجموعة من رحلات يقدر عددها بـ 15 دورة يومية اتجاه بسكرة و باتنة هذا يعطينا نظرة أخرى عن وجهة المسافرين التي تتجاوز مدينة أريس.

#### 4.1.2 - تحديد مجال النفوذ بفعل النموذج التطبيقي :

لحساب مجال النفوذ بفعل النموذج التطبيقي، استعملنا نموذجين نظريين، نموذج رولي (Reilly) ونموذج رولي-كونفرس (Reilly- convers) من اجل الوصول إلى نتائج نظرية تعطينا فكرة تقريبية حول مجال النفوذ لمدينة أريس بعد مقارنتها بالنتائج التطبيقية التي تحصلنا عليها.

- نموذج رولي : و يتعلق بتطبيق العلاقة التالية :

$$I = P/D^2 \text{ ou } I = P/T^2$$

I = حدود تأثير المركز = P ثقل سكان المركز

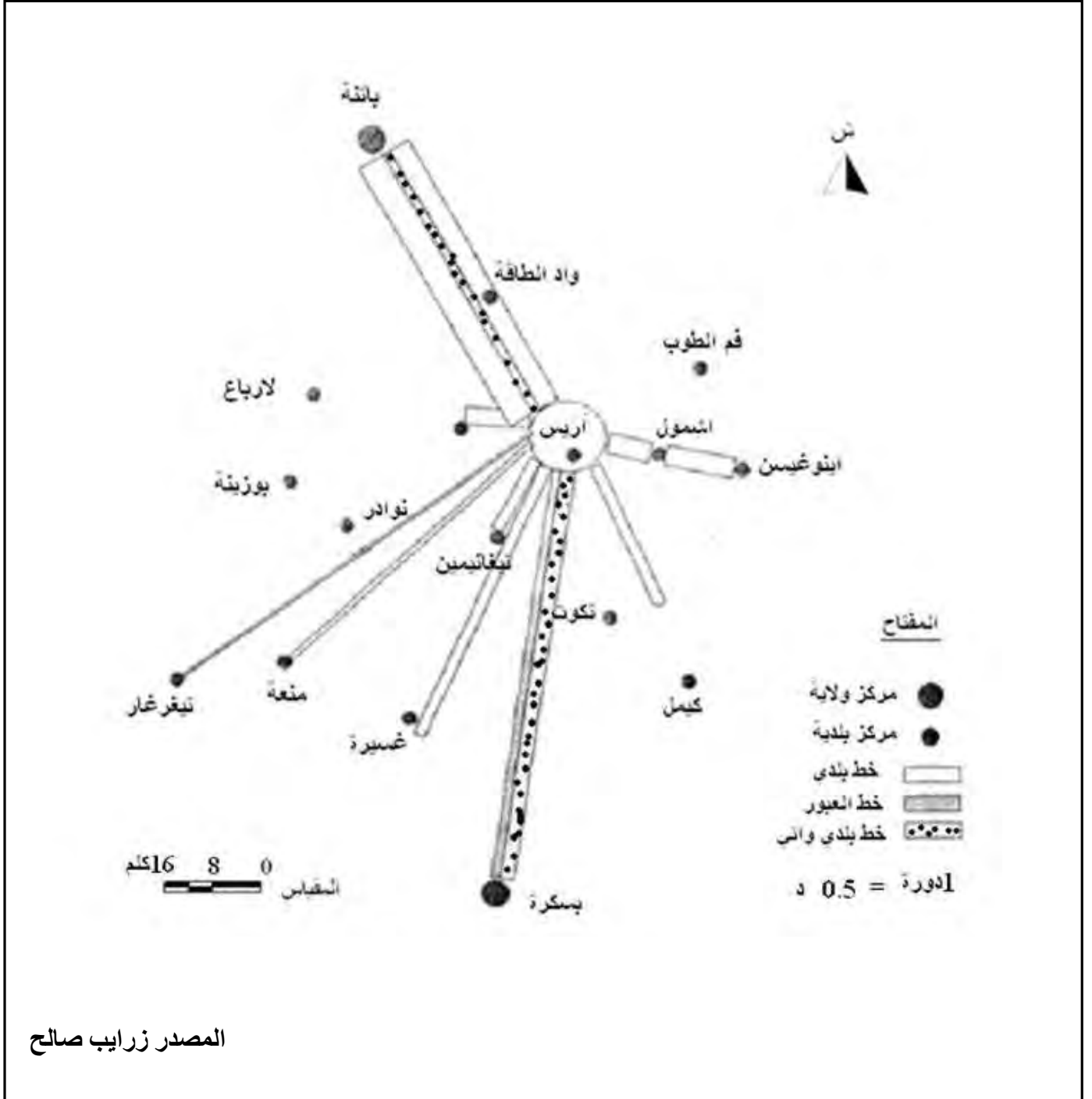
D = المسافة الفاصلة بين المركزين — كلم

T = الزمن الذي يفصل بين المركزين بالدقيقة.

في ظل هذه المتغيرات ونظرا لعدم تجانس المجال، حيث توجد مسالك ذات طوبوغرافية صعبة إرتئينا إلى استعمال مؤشر الوقت لتحديد تأثير المركز (الجدول رقم 25).

## مجال التأثير حسب امكانيات النقل

خريطة رقم : 25



المصدر زرايب صالح



## حدود تأثير المركز الحضري أريس حسب نموذج رولي

جدول رقم (25) :

البلدية	غسيرة	إشمول	منعه	بوزينة	إشمول	إ	راد	تكرار	كيلم	إينوغيس	تيغانمين
D (Km)	25	22	44	40	20	30	41	35	60	20	07
T(Mn)	21.42	22	44	48	17.14	25.71	44.72	30	51.42	24	06
I (Km)	44	56.82	14.20	17.18	68.75	30.55	16.36	22.45	07.63	68.75	561.26
I'(Mn)	59.94	56.82	14.20	11.93	93.61	41.60	13.75	30.55	10.40	47.74	763.94

المصدر : تطبيق علاقة رولي

$$P=2702 \text{ (ساكن)} \frac{P}{T^2} \text{ أو } I = \frac{P}{D^2}$$

D = المسافة بـ كلم

I = مجال تأثير المركز

T = الزمن بـ دقيقة

P = التنقل السكاني

نستخلص من تطبيق هذا النموذج أن معظم المراكز القريبة من مركز المدينة، إشمول غسيرة، تيغانمين، ثنية العابد واقعة كليا ضمن مجال تأثير مدينة أريس، بينما نجد المراكز البعيدة عن مركز المدينة لمسافات تفوق 35 كلم (مشونش، منعة، جمورة، بوزينة، البرانيس، تيغرغار...) لم تتأثر بمجال نفوذ المدينة.

نستنتج من النتائج التي تحصلنا عليها أن معظم حركات السكان تتم على مستوى المراكز القريبة من مدينة أريس، هذا يعتبر بمثابة مؤشر جيد لتدفق الأفراد على المدينة، لكن هذه النتيجة غير كافية لتحديد مجال النفوذ الحقيقي، لأن النماذج النظرية تعاني من بعض الخصائص النسبية التي تؤثر في مصداقيتها (Shaker-B.M.1996.p.126) مما أدى بنا إلى تطبيق نموذج آخر لغرض المقارنة.

- نموذج رولي - كونفرس : هذا النموذج يركز على نفس المؤشرات في شكل علاقة جديدة

$$C = D(A - B)(1 + \sqrt{P_A/P_B})$$

C = حدود تأثير المركز B، D المسافة الفاصلة بين المركزين B وA، P<sub>A</sub>، P<sub>B</sub> = ثقل سكان المركز A وB.

بعد تطبيق هذه العلاقة تحصلنا على (الجدول رقم 26).

حدود تأثير المركز الحضري أريس حسب نموذج رولي كونفرس

جدول رقم (26) :

البلدية	غسيرة	ثنية العابد	منعه	بوزينة	إشمول	فم الطوب	واد الطاقة	تكون	كيل	إينوغيسن	تغاييمين
D (Km)	25	22	44	40	20	30	41	35	60	20	07
T(Mn)	21.42	22	44	48	17.14	25.71	44.72	30	51.42	24	06
I (Km)	44	56.82	14.20	17.18	68.75	30.55	16.36	22.45	07.63	68.75	561.26
I'(Mn)	59.94	56.82	14.20	11.93	93.61	41.60	13.75	30.55	10.40	47.74	763.94

المصدر : تطبيق علاقة رولي كونفرس

C = حدود مجال تأثير انطلاقا من المركز الحضري (أريس).

D = المسافة الفاصلة بين المركزين A وB.

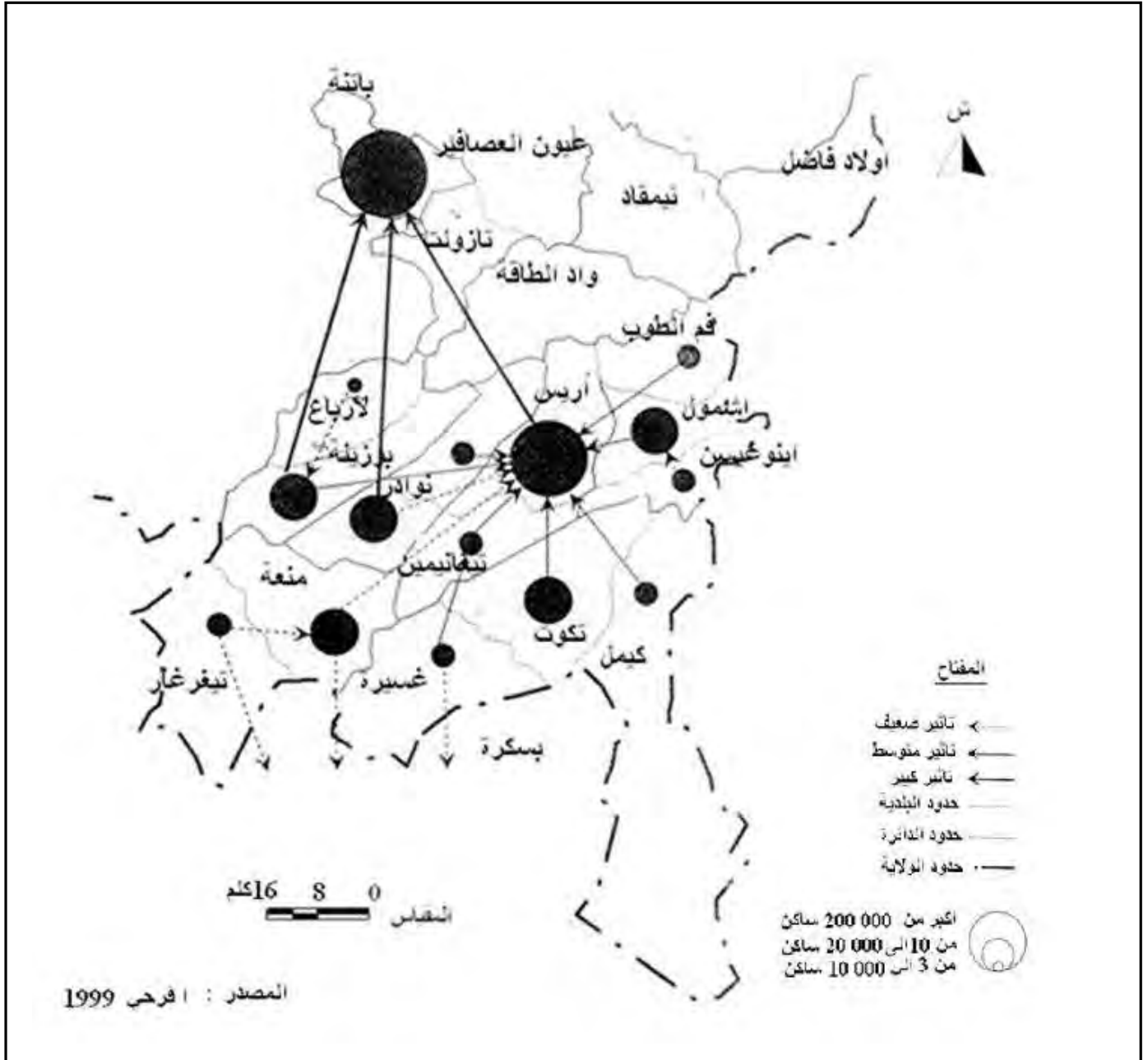
P = الثقل السكاني.

انطلاقا من النتائج التي تحصلنا عليها وبعد مقارنتها مع نتائج النموذج السابق نلاحظ أن هناك توافق في مجالات نفوذ المدينة بالنسبة لكل من مركز غسيرة، ثنية العابد، إشمول، تكوت إينوغيسن وتيغامين، بينما نلاحظ مراكز أخرى كمشوتش، جمورة، البرانيس، عين زعطوط وتيغغار، لا تقع كليا تحت تأثير مجالات نفوذ مدينة أريس الخريطة رقم (26).

بهذا نجد النتائج النظرية التي تحصلنا عليها بالنسبة للمنطقة المركزية توافق إلى حد كبير النتائج التي تحصلنا عليها بفعل الطرق التطبيقية هذا التوافق يعطينا فكرة عن مدى فعاليات التسيير الوظيفي لمدينة أريس للمراكز المحيطة بها رغم انتماء معظمها إلى حدود إدارية غير تابعة للمدينة.

## مجال تأثير مركز اريس حسب النموذج النظري

خريطة رقم : 26



### 3 - مجالات النفوذ و الحدود المرجعية :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نلاحظ أن تسيير منطقة محددة لا يتوافق في جميع الحالات مع الحدود الإدارية، لان الحدود المرجعية الإدارية تحدد بفعل قانون الولاية، الدائرة، البلدية، بينما الحدود الوظيفية فهي تتمثل في مجموعة التدفقات و النشاطات المنتظمة حول مراكز مختلف المستويات (Beguin.H. 1994. P.127.)

منطقة الدراسة تحتوي على 8 دوائر و 16 بلدية بمعدل دائرة لكل بلديتين بهذا فإن المنطقة تبدي مستويين إداريين، المجالات الإدارية الصغيرة (البلديات) تمارس وظائفها على كل التجمعات السكنية الثانوية الواقعة ضمن حدودها الإدارية و تخضع في تسييرها للتجمع الرئيسي للبلدية، لكن رغم هذه الحدود المرجعية فإن العديد من المراكز الموجودة في المنطقة خاصة منها المركزية تخضع لتأثير مدينة أريس و ذلك من أجل تلبية بعض الاحتياجات اليومية.

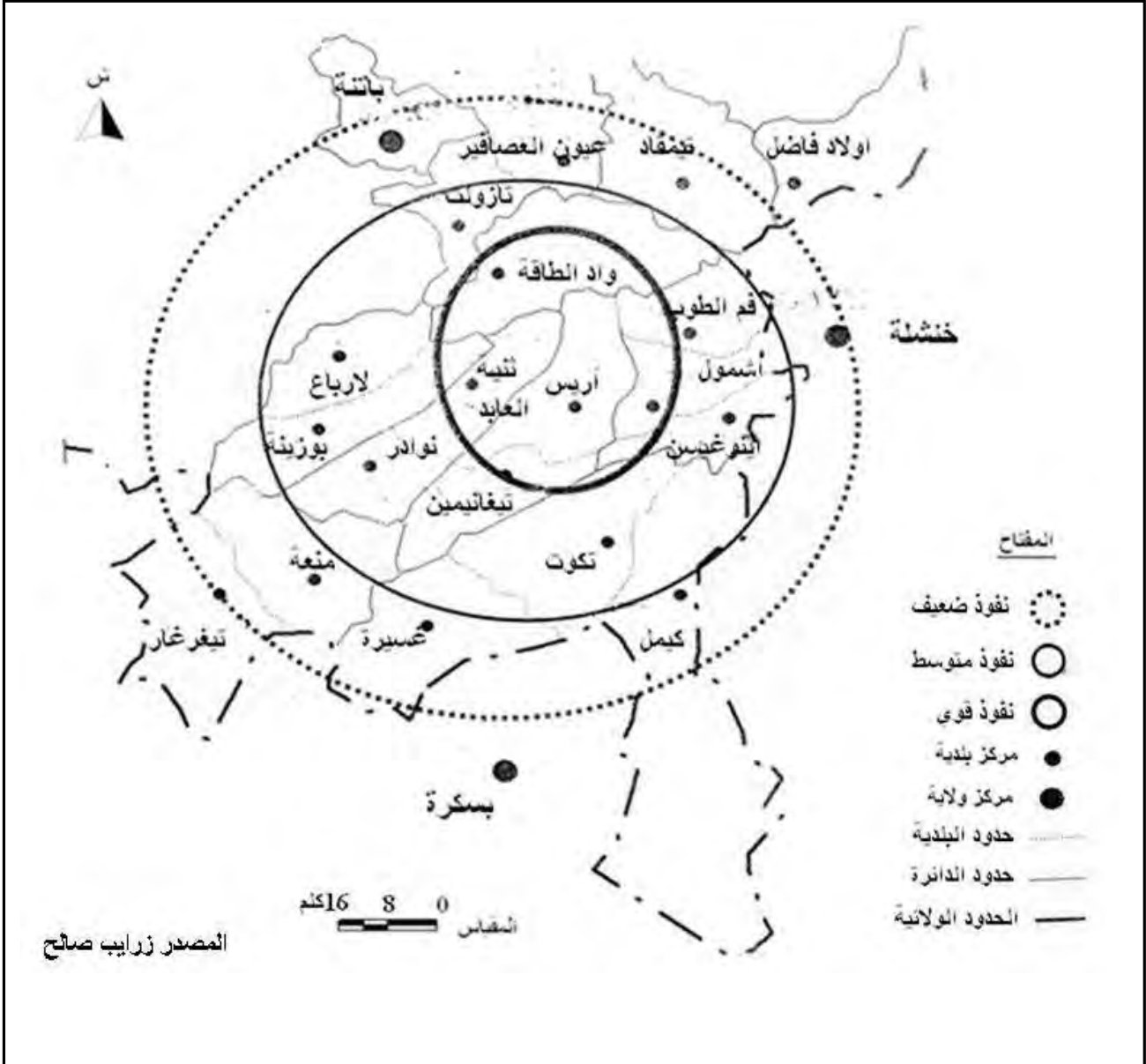
ويظهر ذلك جليا على مستوى مراكز بلدية إبنوغسين التي تتبع إداريا لدائرة إشمول لكن وظيفيا تتبع لبلدية أريس، كما نجد بلدية غسيرة التابعة إداريا لدائرة تكوت لكن و طيفيا تتبع لكل من تكوت وأريس وبسكرة بينما نجد المجالات التي تديرها دائرة ثنية العابد وبوزينة ومنعة تظهر شبه مستقلة عن بعضها البعض وتتأثر ببعض وظائف مدينة باتنة من أجل الاحتياجات الوظيفية ووظائف أريس للاحتياجات اليومية.

إذن على المستوى المحلي لا يوجد توافق بين الحدود المرجعية و الوظيفية حيث نجد المراكز القريبة من مدينة أريس على مسافات تتراوح بين 10-35 كلم تخضع وظيفيا لمركز مدينة أريس. بينما المراكز التي تبعد عن مركز مدينة أريس بمسافات تتراوح بين 35-50 كلم فهي تخضع وظيفيا لكل من مدينة باتنة و بسكرة و أريس (الخريطة رقم 27).

إلى جانب هذا نلاحظ أن الحدود الوظيفية لمدينة أريس تتجاوز الحدود المرجعية للبلديات التي تبعد عنها لمسافات تزيد عن 50 كلم ويتجلى ذلك واضحا من خلال امتداد مجالاتها إلى الجهات التالية :

## مجال نفوذ مدينة اريس

خريطة رقم : 27



\* في الشرق تتأثر بها بلدية يابوس التابعة إداريا لدائرة قايس ولاية خنشلة.

\* في الشمال يتأثر بها مركز دائرة تيمقاد و أولاد فاضل التابعة لولاية باتنة.

\* في الجنوب تتأثر بها كل من مشونش و جمورة و البرانيس التابعة لولاية بسكرة.

من خلال مقارنة الحدود المرجعية مع الحدود الوظيفية نجد أن مدينة أريس تمارس نفوذا على المراكز العمرانية الجبلية التي كانت تابعة لها قبل التقسيمات الإدارية لسنة 1984 مما يقودنا للقول بأن مدينة أريس رغم حدودها المرجعية الجديدة مازالت تمارس نفوذها على مستوى حدودها المرجعية القديمة التي كانت تمتد إلى غاية مشوتش و جمورة بالجنوب ووادي الطاقة بالشمال بل و يتعدى ذلك الحدود المحلية للأوراس ليمس مجال الهضاب العليا و الزيبان مما يجعلنا نتنبئ بفعاليتها المحلية الإقليمية.

## الخلاصة : الدور الفعلي لمدينة أريس.

تمركز أهم الخدمات في مدينة أريس جعل منها مركز يلعب دور مركزي في محيطها بفعل تسيير النشاطات المحلية الولائية، يجمع العديد من المديريات الإدارية المحلية، والخدمات والمقرات الاجتماعية و التجهيزات و يقدم خدمات تجارية متنوعة مما سمح لها بأن يصبح كمركز لمدينة صغيرة تحرك المجال الجبلي المحيط بها بفعل مختلف الأدوار التي تقوم بها.

### أ - الدور الإداري:

بعد الاستقلال لم تتمكن المدن الصغيرة الجزائرية للاستجابة لجميع الاحتياجات الإدارية لإقليمها و كان ذلك أقل مما هو عليه اليوم (Merrad.M.1997. P.158).

حاليا تتوفر مدينة أريس على مجموعة من خدمات إدارية، مديريات التعمير و البناء مديرية تسيير أملاك الدولة و غيرها، هذه الحركية الإدارية ترتبط أساسا بالإدارة السياسية التي تهدف إلى عدم مركزية الخدمات و تقريبها أكثر من المواطن. وحاولت الدولة تجسيد ذلك بفعل مجموعة من تنظيمات آخرها التنظيم الذي جاءت على إثره التقسيمات الإدارية في جانفي 1991 الذي اخذ بعين الاعتبار المراكز العمرانية التي يتراوح عدد سكانها بين 500 و 2500 نسمة لترقيتها إلى مراكز دوائر كإشمول، تكوت، منعة، مشونش، جمورة. هذا الفعل ساعد على تحرير هذه المراكز بمختلف أحجامها الديموغرافية لأداء الدور الذاتي الذي تريد القيام به.

مدينة أريس ضمن هذه السياسات تمكنت من الاستحواذ على عدد كبير من التجهيزات رغم تراجع دورها الإداري بعد تقسيمات 1991 التي أوجدت مجموعة من دوائر بمحيطها، تكوت، إشمول، ثنية العابد، استمرت في ممارسة نفوذها وذلك بفعل الخدمات والتجهيزات التي جسدت بها خاصة منها العمومية كالمستشفى المتقن... الخ التي تعتبر بمثابة عناصر ساهمت في ضمان ريادة المدينة وتنوع نشاطاتها التي جلبت التدفقات والتبادلات.

فالمدينة لم تبقى كما كانت في القديم تعيش نشاطاتها بفعل السوق الأسبوعية بل أصبحت في ظل المعطيات الحالية التي ترتبت عن الدور الإداري مركز تنشيط و حيوي لكل من سكان المدينة و المناطق المجاورة.

## ب - الدور في تطور الاقتصادي :

غداة الاستقلال كان مركز أريس يفتقد لأبسط الديناميكيات الإقتصادية بإستثناء تلك المتعلقة ببعض النشاطات الفلاحية و الصناعات التقليدية، إبتداءً من نهاية السبعينات (بعد المخطط الرباعي II) بدأت المدينة تعرف بعض التطورات الإقتصادية تتمثل في إرساء ثلاثة وحدات صناعية بطاقة تقدر بحوالي 534 عامل.

هذا النشاط لم يستمر كثيرا حيث أغلقت وحدتين من أصل ثلاثة وحدات صناعية في مطلع التسعينات بعد صدور قرارات إعادة الهيكلة للوحدات الصناعية وعلى غرار ذلك عرفت المدينة متنفسا رافق التطور الحضري لمدينة أريس ويتمثل في تطور النشاطات التجارية التي إرتبطت ديناميكيتها بمجموعة من عوامل من بينها إرتفاع عدد المستهلكين الحضر نظرا لإرتفاع النمو الديموغرافي، و تحول في نمط حياة سكان الريف إلى جانب توفر النقل مما ساهم في إقبال الريفيون على هذه النشاطات.

هذه النشاطات ساهمت في إرتفاع المداخيل لدى بعض الأفراد مما أدى ببعض هؤلاء بالإستثمار في بعض القطاعات الإقتصادية خاصة منها الفلاحية كزراعة الأشجار المثمرة (التفاح، المشمش) وتربية الحيوانات وغيرها من الاستثمارات الفلاحية الأخرى التي لعبت دورا كبيرا بفعل سياسات الدولة هذه الوضعية الإقتصادية أعطت لمدينة أريس و المناطق المجاورة لها أكثر إستقلالية مما كانت عليها في القديم.



## ج - الدور الترقوي الفلاحي:

فكرة خلق قطب خدماتي في وسط ريفي جبلي يعتمد مجتمعه على القطاع الفلاحي ساعد كثيرا على تطوير هذا القطاع بفعل مختلف مشاريع التنمية الريفية كإيصال الكهرباء إلى مختلف المناطق الجبلية والتأقلم مع نظام التموين الجديد بفعل القروض التي يقدمها البنك الفلاحي.

مختلف هذه العمليات سهلت نسبيا عمليات تسيير المجالات الإنتاجية وذلك بواسطة شق الطرق لفك العزلة التي ترتب عنها إستقرار بعض سكان الريف وتطوير إنتاجهم ليصبح يتماشى مع متطلبات الحياة الجديدة.

إذن هذا الدور أقحم مدينة أريس ضمن الحلقة التكاملية مع محيطها الريفي الذي أعطى بعدا جديدا للمنطقة بفعل فعالياته الإقتصادية الفلاحية لتتخطى البعد المحلي.

## الباب الثالث

المجال الأوراسي: النتائج الاقتصادية للتهيئة

القديمة والجديدة

## مقدمة : لمحة عامة.

الهدف من دراسة هذا الباب هو من أجل إعطاء فكرة عن آليات الوضعية الاجتماعية الاقتصادية و انطلاقا من تحليل بعض نتائج التهيئة القديمة والجديدة والإجابة عن بعض الإشكاليات المرتبطة بها، في مجال جبلي تقطنه وحدات اجتماعية تدافع على بقائها بواسطة تحسين مستوياتها الاقتصادية في وسط ذو خصائص :

\***طبيعية** تعمل في أحيان كثيرة على تحديد النمو الاقتصادي المحلي الذي يعتمد أساسا على قطاع الفلاحة.

\***اجتماعية** تصارع بين مفاهيم التهيئة التقليدية التي تستمد جذورها من فترات زمنية قديمة، وأخرى جديدة أدخلت على المنطقة بفعل مختلف السياسات والمخططات التي عرفتها المنطقة الأوراسية بعد الاستقلال. وذلك بهدف تحقيق تنمية تستجيب لمعايير متطلبات الحياة العصرية.

بناء على هذا فإن الفعاليات الاقتصادية في الأوراس ذات مفاهيم شاملة تظهر بشكل معادلة ذات أبعاد مختلفة تعتمد أساسا على تنوع العوامل البيئية ومضمون الحياة الثقافية الاجتماعية الخاصة بالمحيط الأوراسي الذي عرف عبر التاريخ مجتمعات عديدة رومانية وندالية، بزنتية وفرنسية وغيرها، أثرت وتأثرت بها المجتمعات المحلية حيث :

- كان المحليون في الفترة 149/201 ق.م منظمين بفعل حكمة قادتهم التي عملت على توحيد القبائل وجعلت منها قوة اقتصادية فلاحة كبيرة تتعدى فعاليتها شمال القارة الأفريقية ( Gabrielcamps 1987,P68). وعرفت البلاد خلال هذه الفترة ازدهارا فلاحيا (محمد الميلي، 1989، ص 110).

- أثناء دخول الرومان سنة 46 ق.م قاموا بانتزاع الملكيات من المحليين، كما أثقلت إدارة الإمبراطورية كاهل المحليين بالضرائب، حيث ألزم بعض المحليين بخدمة الأرض تحت قوانين ثقيلة من بينها، قانون لاكس مانكيا حيث يستفيد الفرد المحلي من عشر (1/10) المحصول الفلاحي، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت الإمبراطورية الرومانية بتطوير بعض الزراعات خاصة منها زراعة الزيتون

والكروم، كما طوروا شبكة الري والطرق التي ما زالت معالمها شاهدة على ذلك ( Prgent.E, Agins.L,1949,P18).

- استمرت هذه الوضعية الاقتصادية إلى غاية بداية الربع الثاني من القرن الرابع الذي يوافق دخول الوندال، حيث تأثرت الفعاليات الاقتصادية الفلاحية التي كانت تميز المنطقة وذلك بفعل تأثر العلاقات التي كانت تربط بين الريف (المنطقة الجبلية ومحيطها) والمدن المجاورة (بسكرة، تيمقاد، لمباز، تمودة، تباديوس... الخ)، نتيجة للأضرار التي ألحقت بالمدن والمنشآت الريفية وذلك نظرا للفكر الوندالي الذي يطغى عليه الطابع الايديولوجي عكس الفكر الروماني الذي يطغى عليه الفكر الحضاري والاقتصادي. - في بداية القرن السابع الذي يوافق دخول الفاتحين استمر تراجع الفعاليات الاقتصادية القديمة، حيث تأثرت بعض الزراعات خاصة منها زراعة الزيتون وذلك نظرا لقلّة الطلب عليها (G.Morizot-1996,P12).

- في سنة 1879 توغلت الإدارة الفرنسية داخل المجال الجبلي الأوراسي، وأدى ذلك إلى اضطرابات كبيرة جراء تجسيد مختلف القوانين خاصة منها تلك المتعلقة بوثيقة السيناتوس كونسيلت (1863) والتي ترتب عنها تفكيك نوعي في التركيبة الاجتماعية وتراجع بعض المجالات الاقتصادية الفلاحية (المجالات الرعوية) ضف إلى ذلك ضعف شروط استقبال المنطقة للمعمرين نظرا لفقرها ساهم كثيرا في عزل المنطقة.

- بعد الاستقلال سنة 1962 تأثرت بعض أنظمة الاستغلال نتيجة لفعل سياسات التهيئة الجديدة ومتطلبات الحياة الاجتماعية الاقتصادية، بقيت مختلف محاولات التهيئة الجديدة والقديمة في ظل فعاليات الاقتصاد الجبلي الأوراسي محدودة من وجهة نظر التنمية المحلية التي يمثل فيها القطاع الفلاحي أهم المداخل الاقتصادية المحلية، و الذي بدوره أصبح في ظل الظروف الراهنة يعاني من مشاكل عديدة، كندهور بعض المساحات الخاصة بالزراعة ونقص مياه السقي وغيرها من المشاكل الأخرى

التي أثرت كثيرا على الوضعية الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة التي أصبح العديد من سكانها يعتمدون على مداخيل غير فلاحية، محلية وخارجية.

## I - النشاطات الفلاحية الجبلية :

### - مقدمة: مشاريع عديدة وتجسيديات ضعيفة.

القطاع الفلاحي بمنطقتي حوضي واد عبدي ووادي الأبيض كباقي القطاعات الأخرى، عرف عدة مشاريع ضمن مخططات وسياسات مختلفة منذ بداية الاستقلال إلى يومنا هذا، وكان الهدف من وراء ذلك النهوض بهذا القطاع وتحقيق تنمية فلاحية.

### 1 - المشاريع :

- المشروع الخاص بالأوراس سنة 1968 الذي حث على بناء وإعادة ترميم بعض السواقي وبناء الأحواض والحواجز المائية على المستويات المختلفة للمجاري المائية إلى جانب هذا شجع هذا المشروع على تشجيع تربية النحل وزراعة الأشجار المثمرة.

- مشاريع الثورة الزراعية التي ترتب على إثرها في منتصف السبعينات إنشاء تعاونيات (C.A.P.C.S) على مستوى المراكز البلدية لتشجيع الإنتاج المحلي على مستوى مختلف المناطق الإنتاجية، إلى جانب هذا تم توزيع آلاف الأشجار المثمرة (المشمش، التفاح).

- مشاريع المخططات البلدية (PCD)، هذه مست أكثر قطاع الري، حيث ترتب عليها ترميم وإنشاء العديد من السواقي وتهيئة بعض الينابيع وإنجاز الحواجز المائية.

- استفادت المنطقة من بعض دراسات التهيئة ضمن مشاريع ولائية لتطوير الريف كمشروع سنة 1982 ومشروع 1994، التي انتهت بعدة توصيات واقتراحات لتطوير ريف المنطقة الجبلية.

- استفادة المناطق الواحاتية من برنامج الدعم الفلاحي الذي انطلقت فعالياته في نهاية التسعينات. إلى جانب هذه المشاريع سجلت المنطقة عدة مشاريع بيئية أهمها مشروع PCR وغيرها من المشاريع الولائية والمحلية لمختلف مديريات الغابات التي كللت بغرس مئات الهكتارات من الأشجار الغابية وذلك بهدف إعادة بعض التوازنات البيئية الغابية المتأثرة بفعل مختلف العوامل الطبيعية والبشرية.

## 2 - النتائج الميدانية :

كللت هذه المشاريع ببعض التجسيديات الميدانية نلخص أهمها فيما يلي :

- توزيع حوالي 81420 شجرة، أي ما يكفي لغرس حوالي 121 هكتار، وهذا يعادل حوالي 6.26 % من إجمالي المساحة المغروسة خلال سنة 2008 والمقدرة بـ 1932 هكتار، بهذا فإن أهم عمليات غرس الأشجار المثمرة تمت بفعل إرادة الفلاحين المحليين.

- ترميم وإنشاء بعض السواقي الرئيسية بطول يقدر بـ 937 كلم أي ما يعادل حوالي 90 % من إجمالي طول شبكة السقي بالمنطقة المقدر بـ 1041 كلم هذه النسبة تعتبر مهمة مقارنة بإجمالي الشبكة بالمنطقة.

- تهيئة حوالي 13 ينبوع موجه للسقي والشرب.

- بناء عدة حواجز مائية (سدود صغيرة) قدر عددها حسب مختلف مديريات الري بالمنطقة خلال سنة 2008، بـ 32 سد، لكن الواقع الميداني الحالي يثبت بأنه يوجد سد واحد فعال (سد الحجاج) أما باقي السدود فهي في حالة توحد كلي.

- خلق مصالح فلاحية جديدة على مستوى البلديات التي انبثقت على التقسيم الإداري 1984، إضافة إلى تأسيس ثلاثة جمعيات فلاحية على مستوى كل من بلدية منعة، أريس، وإينوغيسن.

- توزيع العتاد الفلاحي على بعض الفلاحين، قدر بـ 29 جرار و4 آلات حصاد خلال الفترة 1978-1988، كما تم توزيع حوالي 23 مضخة خلال الفترة 1982-1996.

- شق الطرق لفك العزلة على بعض المناطق المعزولة، قدر طولها بحوالي 257 كلم خلال الفترة 1974-2008 (مديريات التخطيط لكل من ولاية باتنة وبسكرة 2008).

- استصلاح حوالي 60 هكتار لزراعة الأشجار المثمرة بمناطق الواحات.

إلى جانب هذه المنشآت المنجزة والتدخلات التي كللت بها مختلف المشاريع، عرفت المنطقة خلال الآونة الأخيرة، في سنة 2009 وفي إطار تجديد الاقتصاد الريفي، تمت المصادقة على حوالي 84 برنامج جوارى للتنمية المندمجة الريفية (PPDRI) أهمها يندرج ضمن مشاريع رئيسية تخص المحاربة ضد التصحر والمحافظة على الإمكانات الطبيعية، لم يتم الانطلاق في إنجازاتها بعد.

هذه المشاريع وبمختلف استثماراتها في القطاع الفلاحي، تبقى بعيدة عن الواقع الميداني الذي وصل إليه هذا القطاع، مما يفسر لنا الإرادة الكبيرة للفلاحين في تخطي الصعاب التي يطرحها الوسط ومختلف سياسات التهيئة الجديدة من أجل الوصول إلى مستوى لا بأس به لاستغلال واستعمال مختلف المجالات الفلاحية.

### 3 - استعمالات المجال :

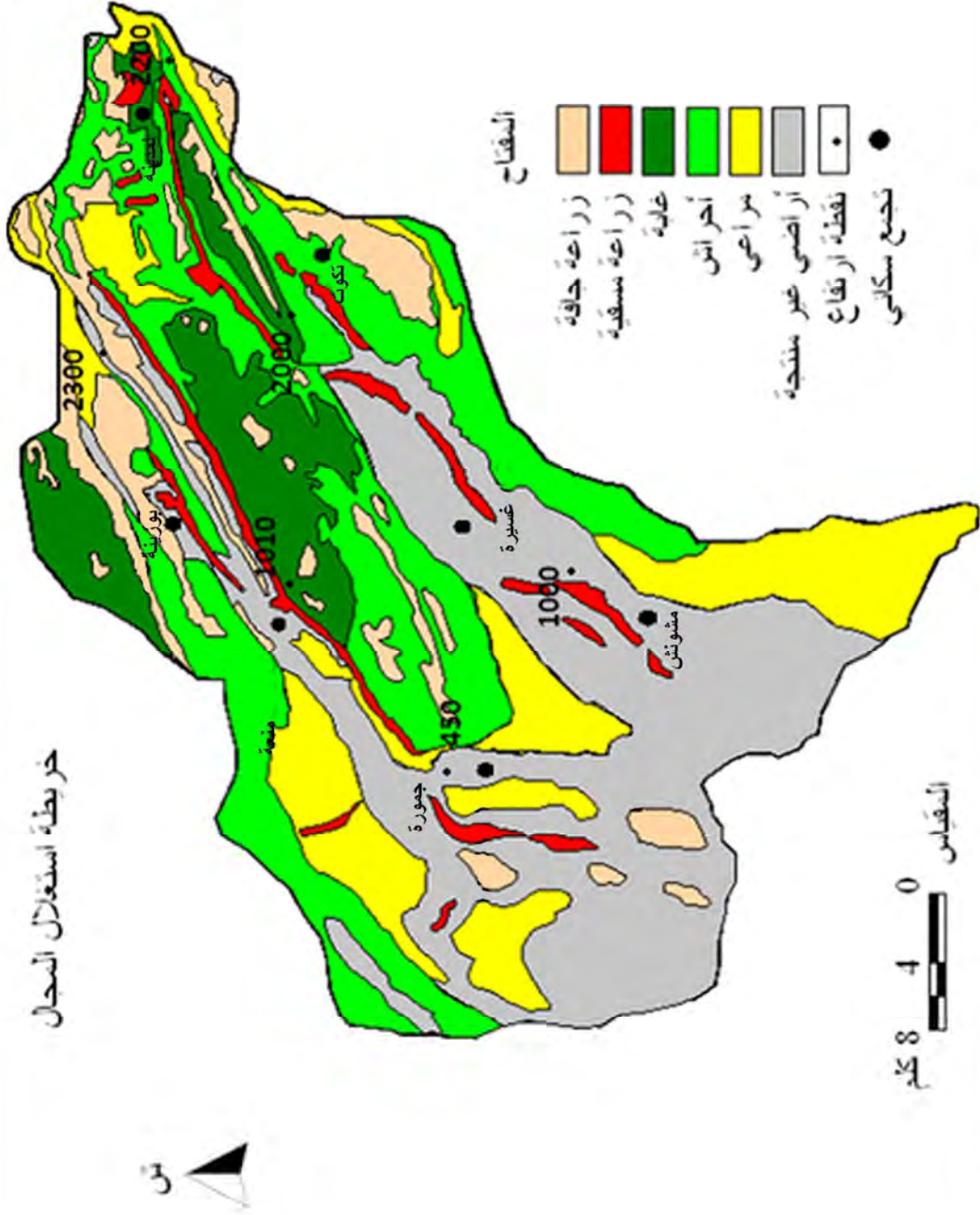
يظهر مجال منطقة الدراسة بثلاثة أنواع من الاستعمالات، الاستعمالات الزراعية والرعية والغابية (الخريطة رقم 28).

#### 1.3 - الأراضي المستعملة للزراعة :

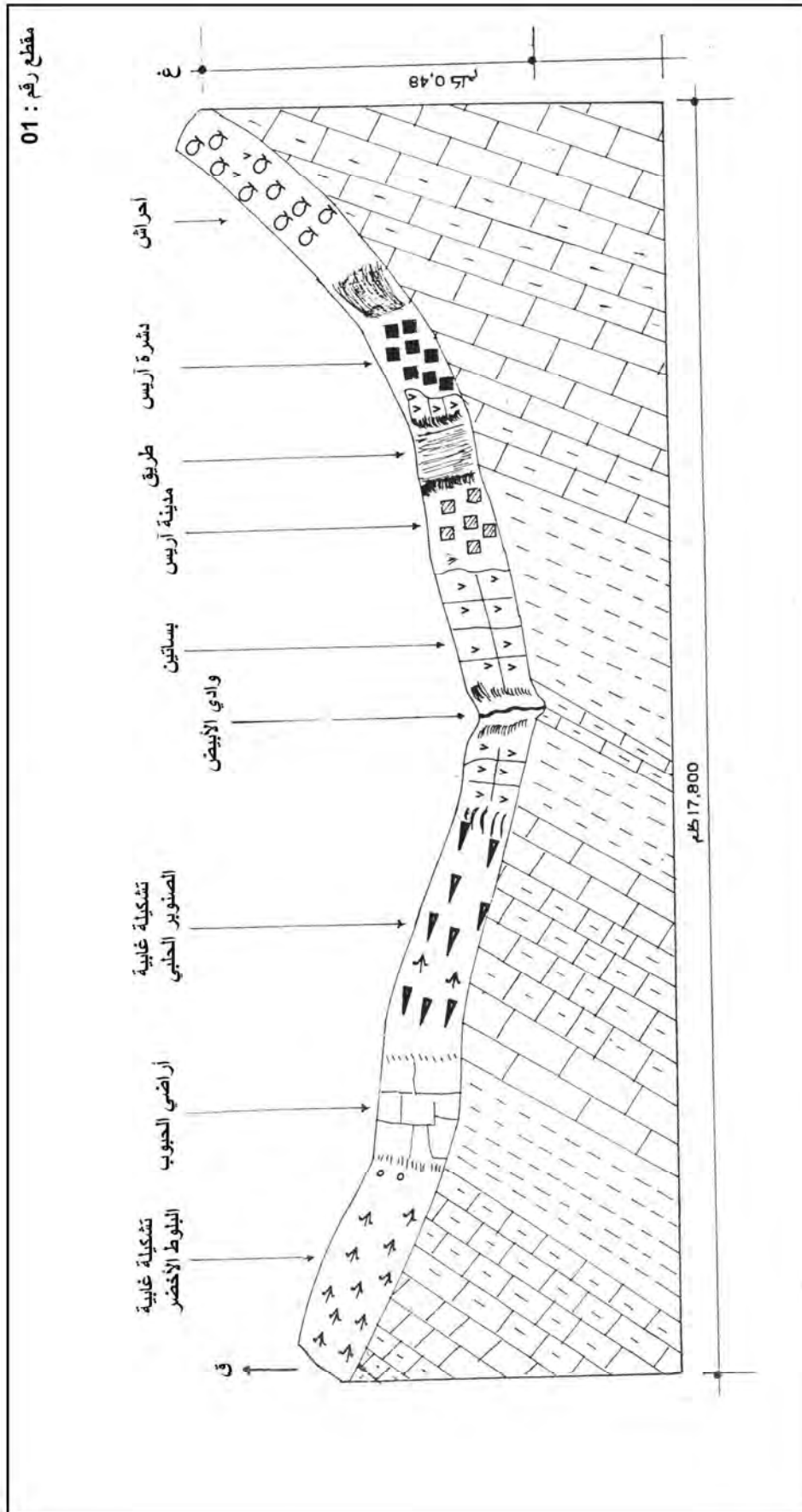
تتمركز هذه الأراضي في جهات محدودة، توافق عموماً الطبوغرافية المنبسطة كالسهول التراكمية ومساطب الأودية وبعض السفوح الجبلية (المقطع رقم 01)، أي تتمركز في مناطق توفر مياه السقي



خريطة استغلال المجال



## تنظيم إستغلال المجال -في حوض وادي الأبيض-



والمناطق المؤهلة مناخيا على المستوى المحلي، والتي تسمح بتطوير بعض الزراعات حيث نلاحظ المجالات الزراعية الواقعة في النطاقات المناخية الانتقالية من الشبه الجاف إلى الشبه رطب أي المناطق التي يتعدى فيها التساقط 400 ملم/سنويا تميزها زراعات جافة (القمح والشعير)، ويبدو ذلك جليا من خلال المساحات الزراعية الواقعة في الجهات الشمالية والشمالية الشرقية المتواجدة على المستويات العليا والمتوسطة لسفوح الجبال (إشمول، لردام، تقصيرت)، بينما نلاحظ المساحات الزراعية المتواجدة في النهايات الدنيا للسفوح أين توجد الإمكانيات المائية (مياه الينابيع ومجري الأودية) تستغل في الزراعات المسقية.

يقدر إجمالي المساحة الزراعية بحوالي 56853 هكتار أي ما يعادل حوالي 18.40 % من إجمالي مساحة المنطقة المقدرة بحوالي 308854 هكتار (الجدول رقم 27)، منها حوالي أكثر من 60% موزعة على سبعة (07) بلديات متمركزة في شمال المنطقة نظرا لإمكانياتها المائية. تمثل زراعة الحبوب (القمح والشعير) مساحة معتبرة تقدر بحوالي 17536.2 هكتار أي ما يعادل حوالي 30.84% من إجمالي المساحة الزراعية (الجدول رقم 28).

بينما نجد مساحة الأشجار المثمرة والنخيل التي تظهر أكثر على مستوى قاعدة الأحواض تقدر بحوالي 2660.8 هكتار أي ما يعادل حوالي 5% من إجمالي المساحة الزراعية، إضافة إلى زراعة الخضر التي تقدر مساحتها بحوالي 1246 هكتار أي ما يعادل حوالي 2% من إجمالي المساحة الزراعية، التي يتمركز أكثر من 80% منها في المناطق الشمالية، خاصة في كل من بلدية أريس وإشمول التي تستحوذ على 11.23% و 11.67% على التوالي من إجمالي المساحة الزراعية، بينما تسجل في الأقسام الجنوبية أضعف النسب الزراعية، والتي سجلت فيها بلدية مشونش أدنى نسبة قدرة بـ 2.78% من إجمالي المساحة الزراعية.

جدول توزيع الأراضي حسب الاستعمال

الجدول رقم : 27

إجمالي مساحة البلدية	غير منتج للفلاحة	الحلفاء	الغابة	المراعي	S.A.U	استغلال الأراضي البلدية
15178	1171	/	3000	2500	6466	أريس
12724	/	5547	5547	900	3626	تيغانيمين
7277	100	/	2392	478	2422	إينوغيسن
12367	1600	/	3329	/	6617	إشمول
18537	600	/	5000	3276	3480	تكوت
23453	200	2500	3687	9721	3649	غسيرة
50440	6163	/	6470	35006	1581	مشونش
10764	858	/	4087	898	4157	ث.العابد
7828	600	/	3479	818	1814	النوادر
19447	1089	400	7096	1987	6313	بوزينة
9904	/	/	3600	321	4679	لرباع
18788	1290	55	10575	809	5051	منعه
22987	339	200	7545	1398	5602	تيغرغار
25080	4697	/	1050	15736	2797	جمورة
37010	17659	/	140	11583	5487	برانيس
17070	198	/	8703	5992	2112	ع.زعطوط
308854	36564	8702	716113	91423	56853	المجموع

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة 2008.

في ظل كل هذه المساحات الزراعية يبقى العطيل يمثل أكبر مساحة بالمنطقة قدرت بحوالي 35410 هكتار أي ما يعادل حوالي 62% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، يعود السبب في ذلك إلى الطبيعة الجافة التي تميز جهات كبيرة من المنطقة مما يؤدي بالفلاحين إلى ترك الأراضي في راحة خلال مدة طويلة تتجاوز في غالب الأحيان سنتين هذا من جهة ومن جهة أخرى المردود الضعيف لهذه

الأراضي أدى ببعض الفلاحين لعدم استغلالها لأغراض زراعية لفترات طويلة ويفضلون استغلالها لأغراض رعوية.

### توزيع المساحات حسب نوع الزراعة

الجدول رقم : 28

المساحة بـ هـ	الحبوب	الأشجار المثمرة	الخضر	النخيل	النسبة الزراعية للبلدية بالنسبة لإجمالي S.A.U
أريس	2500	341	177	/	%11.23
تيغانيمين	601	163	72	/	%06.23
إينوغيسن	1100	142	68	/	%04.07
إشمول	3200	327	164	/	%11.67
تكوت	1700	192	166	/	%03.83
غسيرة	412	152	93	47	%3.38
مشونش	870	46	126	359	%02.78
ث.العابد	1600	69	54	/	%07.13
النوادر	118	19	21	/	/
بوزينة	1700	160	22	/	%09.34
لرباع	560	/	/	/	%08.22
منعه	654	132	46	30	%07.12
تيغغار	200	59	22	48	/
جمورة	197.2	64	112	65.7	/
برانيس	1800	39	82	168.6	/
ع.زعطوط	324	27	21	11.5	%03.48
المجموع	17536.04	1932	1246	728.8	%100

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة 2008.

### 2.3 - الأراضي الرعوية :

المساحة المستعملة للرعي تقدر بحوالي 91423 هكتار أي ما يعادل 29.6% من إجمالي مساحة المنطقة، بهذا فهي أكثر بكثير من المساحة الصالحة لزراعة.

تظهر بتوزيع يوافق الأراضي الزراعية وتتركز أكثر في الجهات الشمالية والشمالية الشرقية والأقدام الجنوبية، تبدو على شكل أشربة ممتدة من الجنوب في اتجاه الشمال والشمال الشرقي بمحاذاة المناطق الزراعية الواقعة على سفوح الجبال التي تغطي أجزائها العلوية مساحات غابية والتي تقدر مساحتها بحوالي 71613 هكتار أي ما يعادل حوالي 23.18% من إجمالي مساحة المنطقة والتي تستغل عادة من طرف المربين لأغراض رعوية نظرا لاستمرار الرؤية المحلية التقليدية اتجاه هذه الثروة.

يتم استعمال هذه المراعي خلال موسمين كل سنة، مراعي صيفية تخص المساحات الواقعة في الأقسام الجنوبية ابتداء من السفوح الجنوبية لكل من جبل حمر خدو وجبل لزرقي أما المراعي الشتوية وتخص كل المساحات الرعوية الواقعة في القسم الشمالي ابتداء من السفوح الشمالية للجبال السابقة.

هذه الخاصية لاستعمال هذه المراعي تساعد كثيرا على توازناتها البيئية مما لا يؤثر كثيرا على إمكانيتها ومن جهة أخرى تساهم بقسط كبير إلى جانب المساحات الزراعية، في تنوع الإنتاج المحلي الذي يتم وفق أنظمة وتطبيقات يطغى عليها الطابع التقليدي الذي يأخذ من كل محيط بيئي حلقة إنتاجية معينة.

#### 4 - التنظيمات المجالية : الأنظمة القديمة والتطبيقات الزراعية الجديدة.

الأنظمة الزراعية الأوراسية التي يميزها نظام المدرجات تتشابه كثيرا في باقي الأنظمة الزراعية التي تميز باقي المناطق الجبلية الواقعة في نفس النطاقات المناخية بالأطلس الصحراوي، تظهر ميدانيا متناسبة عكسيا مع شدة الانحدار، تزداد مساحتها كلما انخفضت شدة الانحدار.

إنطلاقا من هذه القاعدة وبالنظر لطبيعة المنطقة نجد معظم مناطق المدرجات الضيقة تميز أهم المناطق الزراعية بحوض وادي عبيد خاصة على المستوى الأوسط للحوض، ويبدو ذلك جليا في القسم الجنوبي والغربي لبلدية ثنية العابد وبلدية بوزينة والنوادر وتيغراغار والمناطق الشرقية لبلدية منعة، حيث لا يتعدى متوسط المدرجات الزراعية هنا حوالي 200 م<sup>2</sup> وذلك بعد قيامنا لقياس حوالي 18 عينة خلال جويلية 2008.

بينما تظهر المدرجات الزراعية في حوض وادي الأبيض أكبر من سابقتها وذلك نظرا لطبيعة الانحدارات التي تتميز سفوح هذا الحوض الذي يظهر أقل شدة، وتظهر أغلبية المدرجات الضيقة في الجزء الشرقي والشمالي من بلدية إينوغيسن إضافة إلى بلدية تكوت (المخطط رقم 28). أما باقي المناطق فهي تبدي نظام واسع للمدرجات حيث يقدر متوسطها بحوالي 2000 م<sup>2</sup>.  
بعض هذه المدرجات الخاصة بزراعة الحبوب تمثل في أحيان كثيرة مراعي صيفية نظرا لضعف إمكانيات المراعي المحلية التي تخضع لإطار النظام الجبلي الذي تميزه الطبوغرافية الصعبة والمعطيات المناخية الجافة.

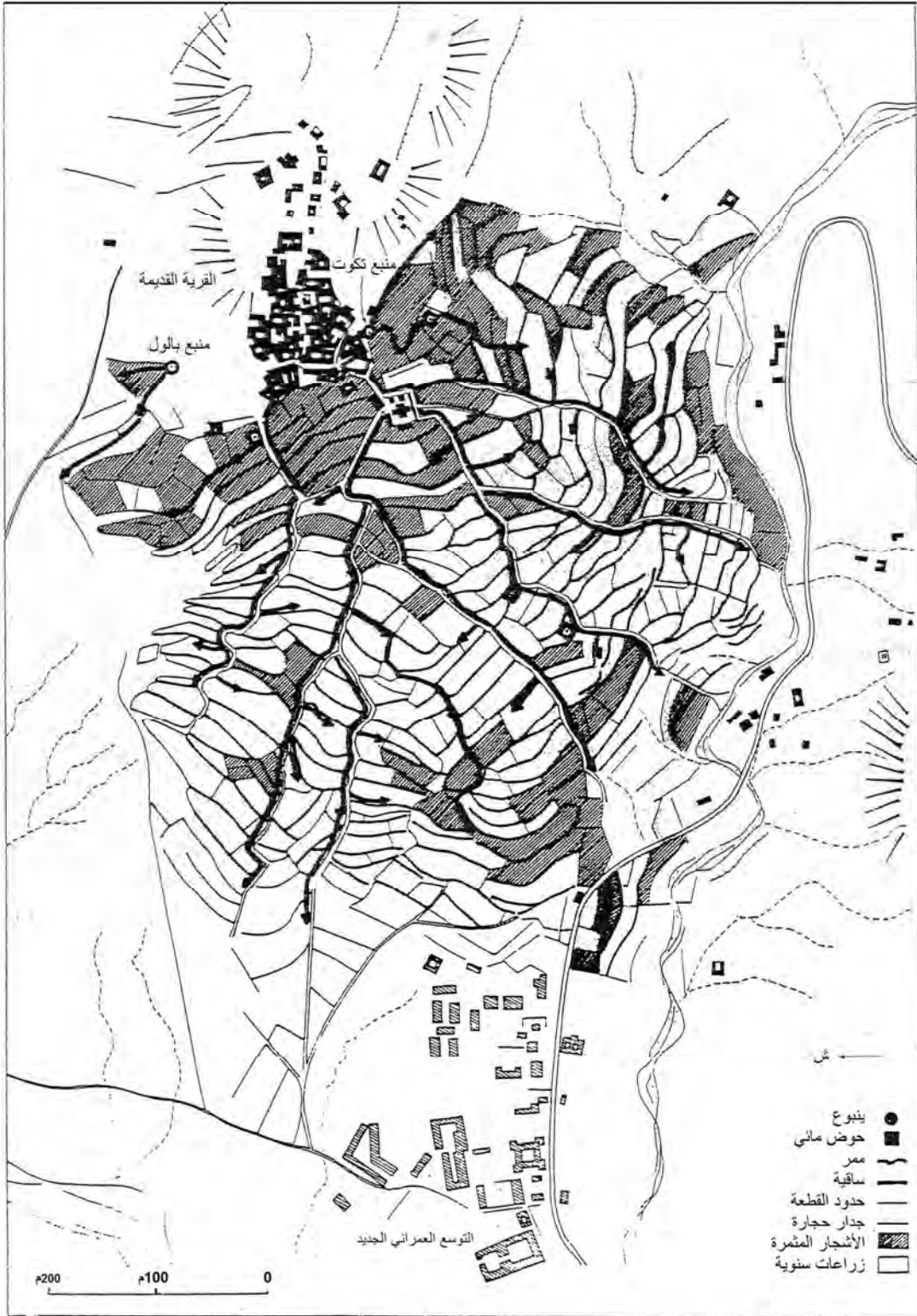
إلى جانب هذا نميز وجود نظام آخر يتمثل في زراعة المساطب وبعض الأحادير على مستوى مجاري الأودية الرئيسية وذلك نظرا لما تبديه من إمكانيات زراعية نتيجة لخصوبة أراضيها وتوفر مياه السقي. إذن هذه الأنظمة خاصة منها نظام المدرجات تعتبر محليا بمثابة رد فعل لحاجة السكان للأراضي الزراعية من أجل تطبيقات معينة ويعود تاريخها بالمنطقة إلى فترات زمنية قديمة.

#### 1.4 - البحث عن الأراضي الزراعية : الطرق القديمة والجديدة.

يمتد تاريخ البحث عن الأراضي الزراعية الجديدة بالأوراس إلى فترات زمنية قديمة جداً، وذلك نظرا للواقع الميداني الذي يتميز بقلة إمكانيات الأراضي الزراعية، وتبدي المنطقة الأوراسية نموذجين رئيسيين للبحث عن الأراضي الزراعية الجديدة :

- استغلال السفوح الجبلية: يعود تاريخ هذا النموذج لاستغلال أراضي السفوح الجبلية إلى الفترة ما قبل الرومانية وعرف توسعا أكثر أثناء التواجد الروماني (P.MORIZOT.1985.P.23).

إيجاد مثل هذا النموذج يعكس لنا الجهود الكبيرة المبذولة من قبل قدماء السكان لاستصلاح مساحات زراعية إضافية في جهات تتميز بإنحدارات أحيانا تتعدى 25% وليثولوجية تميزها في أحيان كثيرة



المصدر: MARC Cote 1982



تكشف الصخور الصلبة التي تتجاوز نسبة تكشفها في الأوراس 70% (ROBERT Laffite,1938,P198). وتكون عادة مواضع هذه المدرجات المستصلحة تتوفر على إمكانيات مياه السقي ومن بين أحسن الأمثلة على ذلك في منطقة دراستنا، هي مدرجات منطقة تكوت التي هيئت على ينبوع يتموضع أعلى المدرجات ليضمن سقي كل المحيط المستصلح.

-إيجاد مساحات زراعية على حساب مساحات غابية : أخذت هذه الفكرة في الظهور بالمنطقة الأوراسية منذ نهاية القرن الأول ميلادي وتجسدت أكثر خلال القرن الثاني في شكل قوانين تشجع المزارعين على استصلاح أراضي الأحرش والغابات، وأصطلح عليها بالتشريعات الزراعية ومن بين قوانينها، قانون لاكس مانكيا (Lex Mancian) التي تحدد إجراءات الاستفادة من هذه الأراضي وإقساط الإمبراطورية منتوجها (S.Gselle).

حاليا يطلق سكان المنطقة على هذه المساحات الزراعية اسم أراضي تافرننت أي بمعنى الأراضي المستصلحة وتقدر مساحتها بحوالي 1300 هكتار أي ما يعادل حوالي 6.82% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة (أزرايب،ص. 2001.ص 107). من خصائص هذه المساحات، تتموضع وسط مناطق غابية على شكل قطع ضيقة ذات أشكال هندسية مختلفة، يفصل بين قطعتين إمتداد النباتات الغابية أو الأحرش. إختيار مثل هذه المناطق للاستصلاح يعود بالدرجة الأولى لخصوبة الأراضي وتوفر المياه.

حاليا وفي ظل ارتفاع سعر الاستصلاح بالمنطقة الجبلية الذي يتعدى 250م.س/هـ.مستصلح تبقى المجالات الزراعية المستصلحة محدودة جدا، قدرت خلال الفترة الممتدة بين 1980/2007 بحوالي 32 هكتار (المصالح الفلاحية بالمنطقة أوت 2007) وهي قليلة جدا مقارنة بالمساحات المستصلحة في المحيطات الغابية قديما.

هذه المساحات الزراعية استصلحت بفعل الجهود الخاصة للفلاحين دون تقديم أي دعم من مختلف مصالح مؤسسات الدولة التي يبقى تدخلها يقتصر فقط على شق بعض الطرقات لتسهيل عمليات

تنقل الفلاحين من وإلى هذه المساحات التي هيئت خصيصا لزراعة الأشجار المثمرة (التفاح والمشمش).

خصت هذه العملية أكثر المناطق الشمالية لكل من بلدية إشمول وأريس وتكوت، نظرا لمواقعها بالقرب من المحيطات الغابية المتميزة بجودة أراضيها التي تساعد كثيرا على تطوير إنتاج الزراعات المطبقة.

#### 2.4 - التطبيقات الزراعية : تعدد الأنواع وتباين في المساحات.

المجال الأوراسي يتميز منذ القدم بتنوعه الزراعي، حيث يصفه (Proccope) في الربع الأول من القرن الرابع بما يلي :

- تتوفر منطقة الأوراس على بساتين وحقول كثيرة لإنتاج الحبوب والفواكه سمكها ضعف سمك باقي الحبوب والفواكه المنتجة في باقي البلاد الأفريقية (P.Morizot,1985,P168).

- جبال الأوراس توجد بها حقول كثيرة ومتنوعة لإنتاج القمح والأشجار المثمرة (P.Morizot,1985,P168).

نفهم من خلال هذه القراءات التاريخية أن الأوراس كان مجال خصب ومتنوع للتطبيقات الزراعية التي مازالت إلى يومنا هذا تظهر بأنواع مختلفة ومتباينة من جهة لأخرى داخل المنطقة ومن أهمها :

#### 1.2.4. زراعة الحبوب :

من خلال الاستجابات المختلفة لكبار السن في المنطقة والملاحظات الميدانية نجد زراعة الحبوب كانت في القدم تحظى باهتمام كبير من قبل المحليين، حيث تظهر تطبيقاتها في جميع الجهات دون استثناء وبل كانت تحتل مساحات واسعة في المحيطات المسقية.

هذه الوضعية التي كانت عليها هذه الزراعة تعطينا فكرة عن الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد المحلي، رغم العوامل البيئية التي تقف في الكثير من الأحيان كعائق أمام مردودها، الذي لا يتعدى في أحسن الأحوال متوسطه 07 ق/ هكتار.

حاليا يظهر استغلال الحبوب، الذي تقدر مساحته بحوالي 17536.2 هكتار أي ما يعادل حوالي 30.84% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتتمركز معظم هذه المساحة الزراعية في الأقسام الشمالية للأحواض ويخص ذلك كل من بلدية أريس وإشمول وثنية العابد وتكوت والأقسام الشمالية الشرقية من بلدية بوزينة، ويعود ذلك لتمييز هذه المناطق بمعطيات مناخية مناسبة لمثل هذه الزراعة (التساقط أكثر من 300 ملم/سنويا).

أما المناطق الجنوبية التي يقف فيها العامل المناخي كعائق أمام تطور هذه الزراعة التي يقتصر ظهورها هنا في المحيطات المسقية.

من بين أهم الملاحظات التي يمكننا استخلاصها من تطبيق هذه الزراعة هو التراجع المستمر، وحسب معطيات مديريات الفلاحة، انخفضت مساحتها الزراعية خلال الفترة 1999/1994 من 7174.7 هكتار لتصل إلى 6717.5 هكتار خلال الفترة 2008/2003 أي بنسبة نقصان قدر بحوالي 39.11%، السبب في هذا التراجع يعود إلى عدة عوامل أهمها :

أ- العامل المناخي: تذبذب التساقط في المناطق الشمالية وقلته في الجنوب إضافة إلى تعرض المنطقة خاصة منها المناطق المنتجة للحبوب إلى تساقط البرد وارتفاع عدد أيام الجليد، هذه الخصائص المناخية تؤدي في كثير من الأحيان إلى إتلاف نسبة كبيرة من المحاصيل، فمثلا خلال الموسم 95/94 أدت مختلف العوامل السابقة في كل من بلدية تكوت، أريس وإشمول إلى إتلاف محاصيل قدرت مساحتها من طرف المديريات الفلاحية بالمنطقة بحوالي 1720 هكتار من مجموع 3500 هكتار، أي أن هذه العوامل أتت على إتلاف أكثر من نصف المحصول.

استمرار هيمنة هذه الخصائص المناخية أثرت كثيرا على قدرات العديد من الفلاحين لمزاولة تطبيق هذه الزراعة بنفس الأشكال القديمة، أو التخلي عنها تماما كما هو الحال بمنطقة تافرننت على مستوى سفوح سلسلة زلاطو وبعض المناطق الواقعة شرق بلدية تكوت، أين نلاحظ مساحات متروكة كانت تستغل لزراعة الحبوب وأصبحت معرضة لخطر عوامل التعرية.

ب/- العوامل الاجتماعية الاقتصادية : هذه العوامل أثرت بنسبة كبيرة على مساحات زراعة الحبوب التي كانت تظهر بالمحيطات المسقية، وذلك نتيجة لتعويضها بزراعة الأشجار المثمرة، المشمش والتفاح التي أصبحت محل اهتمام كل الفلاحين بالمنطقة نظرا لمدودها الجيد الذي يسمح للفلاحين تخطي بعض المشاكل التي تطرحها الحياة الاجتماعية الاقتصادية.

ج/- العامل الأمني : هذا العامل أثر كثيرا على زراعة الحبوب (القمح والشعير) خلال العشريتين السابقتين، حيث تعرضت خلالها المنطقة الأوراسية إلى اضطرابات أمنية كبيرة وقفت كعائق كبير أمام استغلال الفلاحين لأراضيهم الزراعية.

أكثر المناطق المتضررة من جراء ذلك هي تلك الواقعة بجوار المحيطات الغابية والأحراش والمناطق التي تتوسطها. وتعتبر كل من بلدية ثنية العابد ولرباع أكثر البلديات تأثرا بذلك نظرا لموقعها القريب من غابة الزقاق، حيث توقف إنتاج الحبوب ببلدية ثنية العابد بشكل شبه كلي خلال الفترة 2003/1992.

في ظل هذا التناقص في زراعة الحبوب، تبقى زراعة القمح تسجل أكبر نسب النقصان مقارنة بزراعة الشعير التي لم تتأثر كثيرا، حيث إنخفض متوسط مساحة زراعة القمح من 14309.7 خلال الفترة 1999/94 ليصل إلى 4496.5 هكتار خلال الفترة 2008/2003، أي بنسبة نقصان تفوق 31%، بينما زراعة الشعير انخفض متوسط مساحتها خلال نفس الفترة السابق بنسبة تقدر بـ 7.52%.

السبب في هذا التفاوت الكبير في متوسط نسب نقصان المساحة بين القمح والشعير يعود إلى عدة اعتبارات أهمها :

- تراجع حاجة الفلاحين للقمح المحلي، نظرا لتوفره بكل الأنواع في السوق المحلية.
- زراعة الشعير تقاوم الجفاف أكثر من زراعة القمح.
- تراجع المساحات الرعوية نظرا لمختلف العوامل خاصة منها الأمنية وارتباط السكان بتربية بعض رؤوس الماشية، هذا أدى إلى تشجيع الفلاحين لتوفير هذه المادة التي تعتبر أساسية لأعلاف الماشية.

وبصفة عامة تبقى زراعة القمح والشعير تظهر في أحيان كثيرة جنبا إلى جنب في القطعة الواحدة ويهيمن على طرق استغلالها الأنظمة التقليدية.

#### 2.2.4. زراعة الخضر :

تعتبر زراعة الخضر إحدى أهم الزراعات المعاشية التي تميز المنطقة الأوراسية منذ القديم، وعرفت مساحتها حركة سلبية خلال العشريتين السابقتين حيث انخفض متوسطها خلال الفترة 1999/1994 من 1672.5 هكتار ليصل إلى 1246 هكتار خلال الفترة 2008/2003، أي انخفضت بنسبة قدرت بحوالي 25.5%، هذا النقصان يعود إلى عدة أسباب أهمها :

- نقص مياه السقي نتيجة للانتشار الكبير لزراعة الأشجار المثمرة.  
- قلة استغلال المساحات البينية في بساتين الأشجار المثمرة تفاديا لبعض الأمراض التي قد تصيب ثمار الأشجار المثمرة.

- استعمال المبيدات من طرف بعض الفلاحين للأشجار المثمرة أثر بدوره على تراجع زراعة الخضر التي تزرع جنب هذه الزراعة.

في ظل هذا التراجع لزراعة الخضر تبقى مساحة زراعة البطاطا تستحوذ على نسبة كبيرة من المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة الخضر، حيث بلغ متوسط مساحتها خلال الفترة 2008/2003 بالقسم العلوي بحوض وادي الأبيض أي في أربعة بلديات، أريس وإشمول وإينوغيسن وتيغانيمين إلى حوالي 275 هكتار أي ما يعادل حوالي 50.45% من إجمالي مساحة الخضر، أما الباقي أي أقل من 50% فينتشر في باقي بلديات المنطقة والتي يقدر عددها بـ 12 بلدية معظمها واقعة في المناطق الجنوبية.

هذا الانتشار الكبير لزراعة البطاطا في البلديات الأربعة السابقة يعود إلى توفرها على أراضي زراعية واسعة بالمحيطات المسقية عكس المناطق الأخرى.

إلى جانب هذا النوع الزراعي الذي يمثل قاعدة استهلاكية كبيرة من طرف السكان هناك أنواع زراعية أخرى تظهر أقل انتشارا من سابقاتها كالبصل والثوم وغيرها، ويقتصر ظهور هذه الزراعات

في أماكن محدودة تميز أكثر المناطق الوسطى للأحواض (تكوت، منعة، تيغانيمين، غسيرة، أريس) أين تسود الظروف المناخية الملائمة خاصة منها قلة عدد أيام الجليد أثناء الفترة الشتوية، التي تعرف خلالها هذه الزراعة توسعا أكبر حيث بلغ متوسط مساحتها في القسم العلوي من حوض وادي الأبيض خلال الفترة الشتوية الممتدة بين 2008/2003 إلى 64% من إجمالي مساحة الخضر بهذه المنطقة. السبب في ذلك يعود إلى وفرة المياه نتيجة لتراجع حاجات زراعة الأشجار المثمرة التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من مياه السقي خلال هذه الفترة (الشتوية) إضافة إلى انخفاض درجات الحرارة مما يساعد على احتفاظ التربة برطوبتها هذا عكس الفترة الصيفية لهذه الزراعة التي تمتد من شهر أفريل إلى غاية سبتمبر أين تكون فترات دورات السقي طويلة نتيجة لاحتياجات الأشجار المثمرة المنتشرة بشكل كبير في المنطقة.

#### 3.2.4. زراعة الأشجار المثمرة :

كانت زراعة الأشجار المثمرة في القديم تظهر في البساتين بشكل متزن حيث نميز في كل بستان عدة أصناف زراعية (المشمش، التفاح، الدراق، الخوخ،... الخ) كل صنف من هذه الأصناف لا يتجاوز شجرتين أو ثلاثة. هذا التداخل في الأصناف الزراعية يوحي لنا بالطابع المعاشي لهذه الزراعة التي كان إنتاجها يوجه للاستهلاك الذاتي.

لكن خلال السبعينات بدأت أصناف المشمش والتفاح تتوسع على حساب الأصناف الأخرى بل ويتعدى ذلك ليمس أنواع زراعية أخرى (الخضر، الحبوب في المحيطات المسقية وغير المسقية بعد تهيئتها وتحويلها إلى محيطات مسقية). وأصبحت تهيمن على معظم المساحة المخصصة لهذه الزراعة والتي تقدر بحوالي 1932 هكتار أي ما يعادل حوالي 4% من إجمالي المساحة المستعملة للزراعة، منها حوالي 1394 هكتار مخصصة لزراعة المشمش والتفاح أي ما يعادل 72.15% من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة (الجدول رقم 29).

جدول تطوير زراعة المشمش والتفاح 1995 / 2008.

الجدول رقم : 29

الإنتاج	الزيادة بعد 95 إلى غاية 2008		زراعة التفاح 1995		2008 إلى غاية 95		1995 الإنتاج		المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج											
6400	140	4400	84	1846	100	800	70	أريس											
3890	61	2250	40.5	650	45	252	38	تيعانيمين											
760	90	42349872	73	40	02	/	03	إينوغيسن											
8000	245	1750	150	408	27	72	12	إشمول											
3000	53	750	40	2550	108	489.6	71	تكوت											
1500	25	/	20	1200	50	216	35.50	غسيرة											
	02	/	0.5	350	21	/	3	مشونش											
3000	48	/	39	650	06	/	4.5	ث.العابد											
200	02	/	02	2800	14	/	10	النوادر											
3840	50	/	42	/	79	/	61	بورينة											
/	/	/	/	/	/	/	/	لرباع											
80	08	/	6	3800	103	/	100	منعه											
160	03	/	03	1400	34	/	28	تيفرغار											
/	02	/	0.50	/	17	/	03	جمورة											
/	01	/	00	/	13.5	/	01	برانيس											
/	6.5	/	02	/	38	/	36	ع.زعطوط											
/	736.5	/	502.5	/	657.5	/	476	المجموع											

المصدر : مديريات الفلاحة بالنتة بسكرة.

سجلت كل من زراعة المشمش والتفاح توسعات كبيرة جدا، انتقلت مساحتها من 68 هكتار سنة 1970 لتصل إلى 978.5 هكتار سنة 1995، أي بنسبة زيادة قدرت خلال هذه الفترة بحوالي 93%، ثم ارتفعت هذه المساحة سنة 2008 لتصل إلى 1394 هكتار أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 29% قدرت فيها نسبة زيادة مساحة المشمش بـ 47% ومساحة التفاح بـ 53%.

هذه الزيادات في مساحة زراعة كل من المشمش والتفاح تظهر ميدانيا متباينة، حيث نلاحظ أهم الزيادات في مساحة زراعة التفاح سجلت في القسم الشمالي من حوض وادي الأبيض أي في كل من بلديات، إشمول، إينوغيسن، تيغانيمين، وأريس، وبلغت فيها الزيادة خلال الفترة 2008/1995 حوالي 188.5 هكتار أي ما يعادل 35.6% من إجمالي الزيادة بالمنطقة خلال هذه الفترة، وسجلت بلدية إشمول أعلى زيادات في هذه البلديات الأربعة، حيث قدرت بحوالي 95 هكتار أي ما يعادل 50.4% من إجمالي الزيادة في البلديات المذكورة، ثم تليها بلدية أريس التي سجلت نسبة زيادة خلال الفترة السابقة (2008/1995) قدرت بـ 29.7%.

أما زراعة المشمش سجلت أهم الزيادات في مساحاتها في الأقسام الجنوبية في كل من حوضي وادي عبدي ووادي الأبيض، و قدرت خلال الفترة 2008/1995 بحوالي 181.5% هكتار أي ما يعادل حوالي 27.60% من إجمالي زراعة المشمش. معظم هذه الزيادات سجلت في كل من بلديات جمورة، مشونش والبرانيس التي قدرت فيها الزيادة بحوالي 45.5 هكتار أي ما يعادل حوالي 25% من إجمالي الزيادة في مساحة المشمش، حيث انتقلت هذه المساحة في بلدية مشونش من 03 هكتار سنة 1995 لتصل 21 هكتار سنة 2008، وفي بلدية جمورة قفزت من 3 هكتار إلى 17 هكتار وفي البرانيس انتقلت من 01 هكتار لتصل 13.5 هكتار خلال نفس الفترة السابقة.

بينما البلديات الأخرى لم تشهد زيادة كبيرة في ارتفاع مساحاتها الزراعية الخاصة بالمشمش رغم تخصص البعض منها في هذه الزراعة كبلدية منعة وتكوت وغسيرة التي سجلت زيادة ضعيفة جدا، قدرت مثلا في بلدية منعة بحوالي 3 هكتار أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 0.3% من إجمالي زيادة هذه



المساحة خلال الفترة 2008/1995، ويعود السبب في ذلك إلى ندرة المساحات لتوسع ذلك نظرا لكون هذه البلديات عرفت توسعات كبيرة خلال الفترات السابقة (1990/1975) نتيجة للتشجيعات التي عرفتتها هذه المناطق، كتوزيع مئات الأشجار على الفلاحين وإنشاء وحدة صناعية لتحويل هذا المنتج بمنعة (ENAJUC) سنة 1976 إضافة إلى النشاطات الجموعية التي شهدتها هذه البلديات مما أدى إلى استغلال شبه كلي للمساحات اللازمة لهذه الزراعة.

بينما التطور الكبير في مساحة المشمش بالبلديات الجنوبية (الواحاتية) يعود إلى عدة اعتبارات أهمها :  
- استفادت بعض البلديات من برنامج الدعم الفلاحي (مشونش، برانيس) خلال نهاية التسعينات (1999) الآلية التي شجعت زراعة المشمش في مساحات جديدة خارج الواحات، استفاد على أثر ذلك حوالي 8 فلاحين بهذه البلديات (مديرية الفلاحة لولاية بسكرة 2008).

- الطبيعة المناخية الحارة ووفرة مياه السقي ساعد على جعل منتج المشمش من البواكر في المنطقة الجبلية، هذه الميزة تساعد كثيرا على تثمين المنتج ورفع في مستوى الدخل للفلاحين بهذه الجهات بالمنطقة خاصة وأن منتج النخيل الذي يميز واحات الأحواض الأوراسية والتي تقدر مساحتها في منطقة الدراسة بحوالي 728.8 هكتار أي ما يعادل حوالي 01.28 % من إجمالي المساحة الزراعية، ذوى طابع معاشي نظرا لنوعيته التي لا تستطيع منافسة منتج المناطق المجاورة (الزيان).

بصورة عامة التوسعات التي عرفتتها بعض الأصناف الزراعية، التفاح بالشمال والمشمش بالجنوب جاءت لتلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة حيث :

- في الجنوب توسعت على حساب مساحات جديدة هيئت في معظمها لزراعة المشمش بالرغم من ارتفاع تكاليف التهيئة التي تتعدى هنا 500 مليون سنتيم للهكتار المسقي.

- في الشمال جاءت معظم التوسعات على مساحات كانت مخصصة لزراعة الحبوب ومن أحسن الأمثلة على ذلك سهول إشمول التي كانت واحدة من أهم المناطق المنتجة للحبوب في الأوراس

(A.Ben Hassine,1982,P-19). وأصبحت حاليا واحدة من أكبر المناطق المنتجة للتفاح بالأوراس، بعد تهيئتها في شكل محيطات مسقية لزراعة التفاح.

### 5 - المحيطات المسقية : الإمكانيات والتطورات.

تمثل المحيطات المسقية حوالي 12130 هكتار أي ما يعادل حوالي 21.33% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة خلال الموسم 2008/2007 (الجدول رقم 30).

### تطور المساحة المسقية 2008/1998.

### الجدول رقم : 30

المساحة المسقية بـ(هـ) 2008	المساحة المسقية بـ(هـ) 1998	المساحة البلديات
1121	1002	أريس
709	709	تيغانيمين
385	385	إينوغيسن
1008	963	إشمول
862	841	تكوت
612	574	غسيرة
1316	1106	مشونش
641	874	ث.العابد
237	398	النوادر
976	681	بوزينة
0	0	لرباع
1006	940	منعه
381	381	تيغراغ
644	528	جمورة
2066	1007	برانيس
166	166	ع.زعطوط
12130	10735	المجموع

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة 2008.

تتمركز معظم أراضي هذه المحيطات في المناطق الدنيا من الأحواض وتميز أكثر الأقسام الوسطى والجنوبية من الأحواض، وذلك نظرا لوفرة إمكانيات السقي (مجري الأودية الرئيسية، الينابيع) بنسبة كبيرة، عكس أقصى المناطق الشمالية والأقسام العليا من السفوح الجبلية التي تبدي إمكانيات مائية أقل من سابقتها (A.Ben Hassine,1982,P-97).

هذه المحيطات لم تعرف استقرار عبر مختلف الفترات في إمكانياتها بل عرفت تطورات عديدة.

### 1.5 - إمكانيات المحيطات المسقية : هيمنة الإمكانيات القديمة.

من خلال الملاحظة الميدانية نجد نسب كبيرة من المساحة المسقية خلال الفترة الحالية تؤمن سقيها بواسطة إمكانيات وأنظمة قديمة (مياه الينابيع والسدود التقليدية)، ويبدو ذلك جليا من خلال تقديرات مديريات الفلاحة لكل من ولايتي بسكرة وباتنة، التي تقدر حوالي 9074.23 هكتار أي ما يعادل حوالي 74.80% من إجمالي المحيط المسقي بالمنطقة يؤمن سقيه بواسطة الينابيع والسدود التقليدية، بينما تؤمن باقي مساحة المحيط المسقي أي 25.2% مياه سقيها من الآبار السطحية والعميقة، وتعتبر كل من بلدية تكوت وغسيرة أكثر البلديات استفادة من هذه الإمكانيات، وتضمن الإمكانيات المائية القديمة في البلديتين السابقتين سقي حوالي 80% من إجمالي محيطاتها المسقية (مديرية الفلاحة لدائرة تكوت أوت 2008).

هذا التميز لسيادة الإمكانيات القديمة رغم التراجع الكبير الذي عرفته السدود التقليدية التي انخفض عددها في القسم العلوي من حوض وادي الأبيض من 104 سد سنة 1978 ليصل إلى 32 سد تقليدي سنة 2008، إضافة إلى تراجع مناسبتها نظرا لارتفاع عدد الآبار السطحية التي قفزت من 05 بئر سطحي سنة 1978 لتصل إلى 338 بئر سنة 2008 (مديريات الري لولاية بسكرة وباتنة ديسمبر 2008)، معظمها يتواجد على مستوى محيطات المجري الرئيسية التي تؤمن مياه السدود التقليدية، أضف إلى هذا ارتفاع مساحة المحيط المسقي الذي عرف تطورات عديدة.

## 2.5 - تطورات المحيطات المسقية : تطورات معتبرة على مستوى المساحة.

عرفت المحيطات المسقية تطورات عديدة على مستوى المساحة والأنواع الزراعية المطبقة فيها.

**أولا : على مستوى المساحة:** انتقلت مساحة المحيطات المسقية من 10735 هكتار خلال الموسم 1997/1998 لتصل إلى 12130 هكتار خلال الموسم 2007/2008، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 11.5% خلال فترة قدرت بـ عشرة سنوات.

هذه الزيادة في المساحة المسقية جاءت في معظمها في مناطق واقعة بعيدا عن مناطق المجاري الرئيسية للأودية، ونلاحظ ذلك في الميدان جليا من خلال التوزيع المجالي لهذه المساحات في مختلف البلديات، حيث نلاحظ التطورات التي شهدتها المحيط المسقي بإشمول خلال الفترة 1997/2008 جاءت كلها في مناطق السفوح العليا بعيدا عن المجاري الرئيسية للأودية. ونفس الملاحظة سجلناها في بلدية أريس خلال نفس الفترة.

السبب في هذا الاتجاه لتهيئة المحيطات المسقية يعود أساسا إلى كون معظم المناطق القريبة من المجاري الرئيسية هيئت سابقا وأصبح البحث عن تهيئة محيطات جديدة حتمية اقتصادية فلاحية رغم التكاليف الكبيرة اللازمة لذلك.

**ثانيا : على مستوى تطبيق الأنواع الزراعية :** في القديم كانت الأنواع الزراعية المستغلة في هذه المحيطات تظهر متزنة ومنتجتها موجهة للاستهلاك الذاتي، لكن بعد تطور بعض الزراعات الأخرى كالتفاح والمشمش التي كان من ورائها هدف اقتصادي تأثرت بعض الزراعات الأخرى وتراجعت مساحتها في هذه المحيطات، وأكبر زراعة تأثرت من جراء ذلك هي زراعة الحبوب (القمح والشعير) والدليل على ذلك هو تراجع المساحة الإجمالية للحبوب من 17165.7 هكتار خلال الفترة 1994/1999 لتصل إلى 6717.5 هكتار خلال الفترة 2004/2008 أي سجلت نسبة نقصان خلال طول هذه الفترة قدرت بحوالي 61% في مقابل ذلك نسجل ارتفاع في مساحة زراعة الأشجار المثمرة

من 1849.5 هكتار لتصل إلى 1932 هكتار خلال الفترتين السابقتين على التوالي أي سجلت نسبة زيادة قدرت بحوالي 5%.

إذن الواقع الميداني يؤكد لنا مدى مساهمة تطبيق زراعة الأشجار المثمرة في تراجع زراعة الحبوب إضافة إلى الزراعات الأخرى خاصة منها المسقية.

بصورة عامة وفي كلتي الحالتين التطورات التي عرفتها المحيطات المسقية جاءت نتيجة لعاملين رئيسيين وهما :

- زيادة الحاجة لهذه المحيطات نتيجة للضغط الديمغرافي الذي أصبح نصيب الفرد من هذه المساحة يقدر خلال سنة 2008 بحوالي 0.08 هكتار لكل فرد بالمنطقة، هذه الوضعية تستدعي البحث عن محيطات مسقية جديدة لكونها تمثل وسيلة للرفع من مستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة.

- المستوى الضعيف للتنمية بالمنطقة الجبلية، ساهم في دفع الفلاحين للبحث عن مساحات إضافية في المحيطات المسقية تساهم في تحقيق بعض احتياجاتهم.

### 3.5 - واقع الإمكانيات المائية :

رغم أعمال التهيئة التي حضي بها هذا القطاع كترميم وإعادة بناء بعض السدود التقليدية على مستوى المجاري الرئيسية إضافة إلى تهيئة بعض الينابيع الرئيسية الموجهة للسقي كينبوع تبحمامين بأريس وتاغيت أنيزان بأشمول وغيرها من الينابيع، وكذلك تم تجديد وترميم حوالي 937 كلم من السواقي (معطيات مديريات الري باتنة وبسكرة أكتوبر 2008).

هذه الأعمال والتدخلات جاءت في معظمها من أجل ضمان سقي أكبر مساحة ممكنة من المحيطات المسقية.

لكن بالرغم من هذه الجهودات يبقى الغموض يسود كيفية استعمال المياه الموجهة للسقي نظرا للتدخلات العشوائية التي يعرفها هذا القطاع في طرق حفر الآبار خاصة منها العميقة التي أصبحت

تعم جميع أنحاء المنطقة وتتم في معظم الحالات بطرق غير مرخص لها مما يثير مشاكل عديدة بين الفلاحين ومؤسسات الدولة، لأن ترخيص حفر الآبار العميقة يملئ شروط خاصة لا تتوفر عليها الفلاحون بالمنطقة خاصة البند الذي يحدد شروط الملكية ومساحتها، من بينها يشترط أن تتوفر لدى الفلاحين مساحة تقدر بـ 3.4 هكتار في مساحة مستمرة غير متجزئة.

هذا الشرط يعتبر لدى الفلاحين بالمنطقة الجبلية شرط تعجيزي، وظهور ملكية في المنطقة الجبلية من هذا القبيل نادرا جدا، بهذا فإن المشرع لم يأخذ المناطق الجبلية في حساباته.

هذا القانون شجع كثيرا الحفر العشوائي للآبار الذي أصبح يطرح مشاكل بين الفلاحين أنفسهم أضيف إلى ذلك إهمار منشآت السقي جراء عمل الفياضانات، فمثلا فيضان 2006/05/04 الذي حل بالمنطقة أدى إلى هدم 74 كلم من سواقي السقي وإتلاف حوالي 73 هكتار من المحيط المسقي وهدم حوالي 132 بئر سطحي، أيضا تراجع في تدفقات بعض الينابيع الكبيرة كينبوع إشمول الذي تراجع تدفقه من 16ل/ثا إلى 4.2ل/ثا (مديرية الري إشمول أوت 2008) وجفاف البعض منها كينبوع تكوت الذي كان يضمن سقي أكثر من 25% من البساتين بمحيطه.

في ظل هذه الإشكاليات المتعلقة بقانون المياه والمجتمع (شجارات حول حفر الآبار العميقة) الطبيعية (خطر الفياضانات، الجفاف) لجأ الفلاحين إلى طرق خاصة لتجاوز صعاب مياه السقي أهمها:

- بناء أحواض مائية لجمع كميات معينة من المياه (الصورة رقم 06) وذلك بشراء المياه الزائدة عن السقي من بعض الفلاحين واستغلالها أثناء الحاجة.

- استعمال صهاريج بشكل مباشر لسقي بعض البساتين وهذه الحالة تخص ملكيات محدودة ببلدية غسيرة (الصورة رقم 07).

- حفر أحواض صغيرة على مستوى سرير الوادي يسمح لجمع المياه واستغلالها بواسطة آلات الضخ، هذه المياه عادة تكون ملوثة لأن المحاور الرئيسية للأودية تمثل في المنطقة قنوة لصرف المياه المستعملة.

## قلة المياه وصعوبات السقي في الأوراس

الصورة رقم : 06



آريس -أفرا - 2011

الصورة رقم : 07



غسيرة -غوفي - 2011

- شراء مياه النوبة من قبل بعض الفلاحين بأسعار مرتفعة جدا تتجاوز في شهر جولية وأوت 1000 دج للساعة.

إذن ظهور مثل هذه المظاهر بالمنطقة خلال الفترة الحالية تعتبر بمثابة مؤشرات تدل على مدى معاناة المحيط المسقي من نقص المياه خاصة ونحن في منطقة تشهد توسعات للزراعات المسقية، هذا يجعلنا نطرح إشكالية تطور الزراعة بهذه المحيطات التي تعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد القطاع الفلاحي الأحادي الذي يميز المنطقة الأوراسية؟.



## الخلاصة : استغلالات متعددة في بنيات عقارية بسيطة.

بعد الاستقلال استمر ظهور الاستغلالات الزراعية بمختلف أنواعها القديمة في مساحات متباينة تبعا لأنواع الزراعة المطبقة التي يخضع ظهورها للعوامل المناخية والإمكانات المائية التي تميز كل جهة.

هذه الزراعات موزعة على مساحة تقدر بحوالي 56853 هكتار أي ما يعادل حوالي 18.40% من إجمالي مساحة المنطقة مقسمة على حوالي 49635 ملكية أي بمعدل 1.14 هكتار/ملكية (معطيات

مديريات الفلاحة، بسكرة وباتنة، ديسمبر 2008).

هذه الملكيات تظهر بمساحات صغيرة لا يتعدى فيها نصيب كل فلاح في المنطقة حوالي 15.85 هكتار وتنخفض هذه النسبة كثيرا إذا أخذنا بعين الاعتبار نصيب كل فرد بالمنطقة الذي يقدر بحوالي 0.38 هكتار، مما يوحي لنا بمدى الضغط الديمغرافي الكبير على الأراضي الزراعية التي تمثل أساس الاقتصاد المحلي.

يغلب على هذه الملكيات الطابع الخاص والمشتت، حيث تظهر ميدانيا موزعة على مناطق صغيرة كل واحد منها تابعة لقبيلة معينة، وتحتوي ملكية كل قبيلة على عدة مناطق استغلالية، منها جزء في المحيط المسقي وآخر في المحيط البعلي الذي يخصص عادة لزراعة الحبوب أو كمراعي خاصة، لأن ملكية المراعي يغلب عليها الطابع الجماعي (القبلي)، وتنحصر عادة في محيطات المناطق الغابية والأحراش، يتم استغلالها بشكل جماعي ويظهر بنظامين :

-نظام الدورة : وفيه يتم تقسيم المراعي إلى أقسام ويتم التداول عليها خلال كل سنة من قبل المرابي.

-النظام الجوّاري: وفيه تقوم كل عائلة باستغلال المراعي المحاذية لملكيتها الزراعية.

بصفة عامة هذا الطابع الخاص الذي يغلب على ملكية وأنظمة استغلالها يمكننا أن نقول بأن طبيعة البنية العقارية الفلاحية في المنطقة الجبلية الأوراسية بسيطة وغير معقدة.

## II - فلاحه عصرية في وسط تقليدي :

### - مقدمة : الأوراس من المناطق الخاصة لزراعة الأشجار المثمرة

التجربة الفلاحية لزراعة المشمش والتفاح أثبتت أن المنطقة الأوراسية قادرة لفك العزلة على نفسها، وذلك بفعل محاولات الفلاحين المحليين لتطوير هذه الزراعة التي يمكننا إعتبارها كرد فعل عفوي لمواجهة الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المنطقة كارتفاع البطالة وغياب التنمية الاقتصادية إلى غير ذلك من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية.

ترتب عن مختلف المحاولات الزراعية تطوير وتوسيع زراعة الأشجار المثمرة، حيث انتقلت مساحتها من 1027 هكتار سنة 1974 لتصل إلى 1932 هكتار سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 46.8% وتمثل المساحة الزراعية لكل من التفاح والمشمش أهم نسب هذه الزيادة، قدرت سنة 2008 بحوالي 1394 هكتار أي ما يعادل حوالي 72.15% من إجمالي مساحة زراعة الأشجار المثمرة التي تمثل فيها الأصناف الأخرى حسب معطيات المديرية الفلاحية نسب ضئيلة جدا حيث قدرت نسب

كل من الإيجاص والخوخ بـ 7.16% و 7.99% على التوالي والرومان بـ 8.67 ويأتي الدراق في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.03%.

هذه الزراعة تظهر مجاليا في مساحات صغيرة لا يتعدى متوسطها 0.5 هكتار وفي بعض الأحيان تظهر متداخلة فيما بينها ويخص ذلك المناطق الوسطى والجنوبية من الأحواض عكس مناطق الأحواض العلوية أين نلاحظ سيادة زراعة التفاح، ظهور التداخل في زراعة الأشجار المثمرة بالمنطقة الأوراسية يعود إلى سببين رئيسيين :

**الأول :** ضيق المساحات الزراعية لدى البعض وضرورة تحقيق بعض التكاملات الاقتصادية، جعلت من التداخل ضرورة حتمية لتحقيق ذلك.

**الثاني :** استمرار ظهور المبادئ القديمة لدى بعض الفلاحين لتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي، نفهم من هذه الحالة أن الهدف الرئيسي من هذا الشكل الزراعي هو الاستهلاك الذاتي. و بصورة عامة وفي ظل الظروف الحالية تبقى زراعة المشمش والتفاح هي القاعدة الأساسية لكل الزراعات بالمنطقة الأوراسية.

### 1 - سيادة زراعة المشمش والتفاح : العوامل والآليات.

زراعة كل من المشمش والتفاح كانت إلى غاية بداية السبعينات تدخل ضمن الزراعات المعاشية، بعد هذه الفترة وفي إطار مختلف المشاريع الفلاحية استفادت المنطقة من توزيع آلاف أشجار المشمش والتفاح وبعدها أي خلال الفترة الحالية أصبحت هذه الزراعة سنة 2008 تحتل صدارة زراعة الأشجار المثمرة، بمساحة تقدر بحوالي 1394 هكتار أي بنسبة 72.15% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة، منها حوالي 657.5 هكتار مخصصة لزراعة المشمش أي ما يعادل حوالي 34% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة بالمنطقة، و 16.4% من إجمالي زراعة المشمش بولاية باتنة.

أما زراعة التفاح فتقدر مساحتها بحوالي 736.5 هكتار أي ما يعادل حوالي 52.83% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة بالمنطقة وتمثل حوالي 57% من إجمالي زراعة التفاح بولاية باتنة خلال نفس السنة السابقة (الجدول رقم 31).

### تطور زراعة المشمش والتفاح 1970-2008.

#### جدول رقم : 31

السنوات	1970	1980	1990	2000	2008
مساحة المشمش	112.23	458.9	531.63	602.42	657.5
مساحة التفاح	38.5	87	342	695	736.5
المجموع	150.73	545.9	873.63	1297.42	1394
مجموع الولاية	781	2648	3392	4987	5298

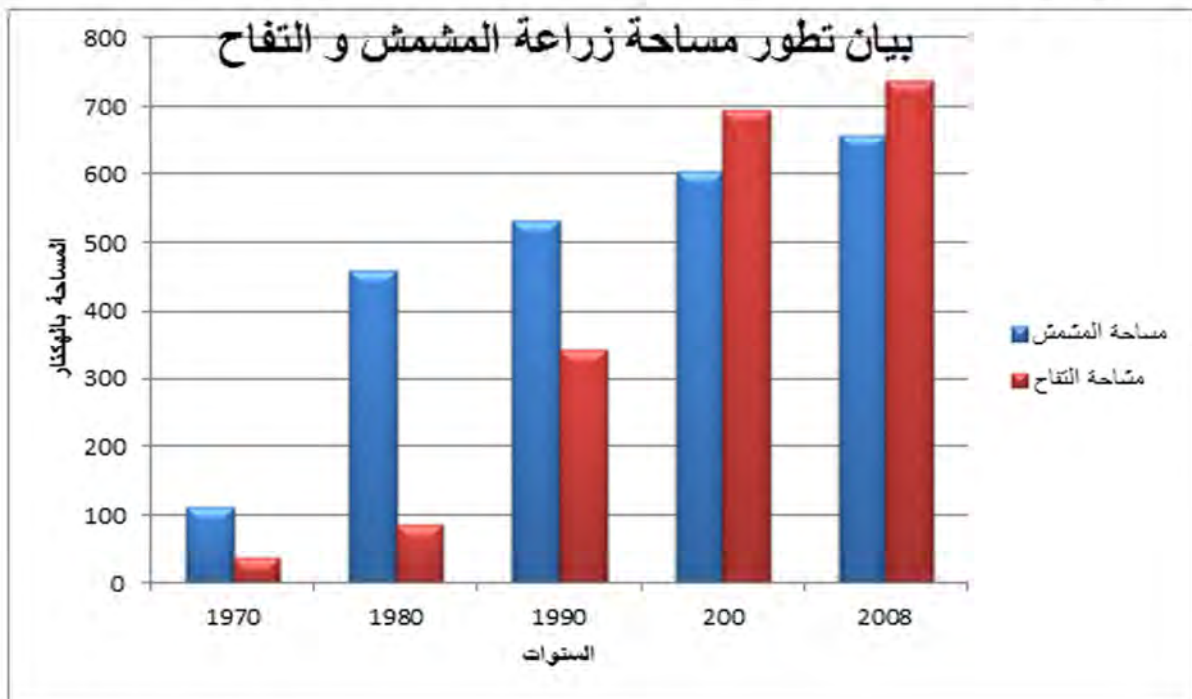
المصدر: معطيات مديريات الفلاحة لولاية (باتنة وبسكرة).

إذن رغم تقارب كل من مساحة المشمش والتفاح على المستوى المحلي تبقى زراعة التفاح بالمنطقة تمثل نسبة كبيرة على المستوى الولائي مما يجعلنا نتنبأ بمدى أهمية هذه الزراعة على المستوى الاقليمي ويجعل من المنطقة الأوراسية قطب لزراعة التفاح، خاصة وأنها ما زالت تعرف توسعات كبيرة عكس زراعة المشمش التي تشهد توسعات بطيئة (المخطط رقم 29).

#### 1.1 - توسع زراعة المشمش: تراجع في وتيرة التوسع.

من خلال مختلف المعطيات الخاصة بتطور مساحة زراعة المشمش نستخلص مرحلتين :

**الأولى سريعة :** تمتد من بداية 1970 إلى غاية 1980، خلال بداية هذه الفترة كانت المساحة المشغولة بزراعة المشمش تقدر بحوالي 112.23 هكتار حوالي 101 هكتار أي ما يعادل 90% من المساحة السابقة تنحصر في المناطق الوسطى من الأحواض أي في خمسة بلديات (تكوت ومنعة، غسيرة، تيغراغ، النوادر). أما باقي المساحة المقدر بـ 11 هكتار موزعة على 11 بلدية



المصدر: ازرايب .ص

المتبقية (A.Ben Hassine 1982, P51). هذا التوزيع جاء نتيجة للخصائص الطبيعية التي تميز مختلف المناطق والتي تساعد كثيرا على تطور هذه الزراعة.

في سنة 1980 تضاعفت هذه المساحة بحوالي أربع مرات عما كانت عليها خلال بداية الفترة السابقة، وأصبحت تقدر بحوالي 458.9 هكتار سنة 1980 منها حوالي 64.2% في أربعة بلديات (تكوت، منعة، غسيرة، تيغرغار). أما باقي المساحة تنتشر على باقي البلديات المتبقية بـ 12 بلدية. أهم ما نلاحظه هنا عدم تسجيل بلدية النوادر التي كانت ضمن البلديات الرائدة في زراعة المشمش، يعود ذلك إلى عامل مشكلة المياه (مياه السقي) التي تعاني منها المنطقة والتي أدت إلى جفاف العديد من البساتين بهذه البلدية والبلديات الأخرى (الصورة رقم 08، 09).

إذن من خلال هذه الأرقام التي عرفها توسع زراعة المشمش نستخلص منها ما يلي :

أ/ - وتيرة سريعة لتوسيع زراعة المشمش : وذلك يعود لعدة عوامل أهمها يكمن في :

- انتقال المنطقة الأوراسية من سوق المقايضة إلى سوق نقدية، هذا شجع الفلاحين على إيجاد وسيلة اقتصادية للاستفادة من هذه السوق، خاصة وأن المنطقة تعاني من مشكلة العزلة والتنمية.

- تشجيعات الدولة التي جاءت ضمن مختلف السياسات والمشاريع خلال هذه الفترة، كإنشاء جمعية فلاحية لحماية الأشجار المثمرة في ولاية باتنة سنة 1975، إضافة إلى توزيع مئات أشجار المشمش هذا شجع على توسع هذه الزراعة.

- موقع المنطقة بين قطبين حضريين باتنة وبسكرة، هذا ساهم كثيرا في بداية المرحلة على سهولة تسويق المنتج إلى جانب وجود وحدة صناعية لتحويل منتج هذه الزراعة بمنعة (ENAJUL)

هذا شجع المنطقة على تسويق المنتج على المستوى المحلي والجهوي، مما ساعد على توسيع هذه الزراعة.

إذن كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى ثانوية كاستقرار السكان وغيرها عملت على توسع زراعة أشجار المشمش وزيادة إنتاجها من 2324 قنطار خلال الموسم 1971/70 ليصل إلى 20760

تدهور بساتين الأشجار المثمرة بالأوراس

الصورة رقم : 08



شبر 2011

الصورة رقم : 09



تيغانيمين 2011

خلال الموسم 1980/79 أي بنسبة زيادة في الإنتاج تقدر بحوالي 893.28% (معطيات مديريات الفلاحة باتنة وبسكرة، ديسمبر 1971، 1980).

ب/ - وتيرة بطيئة : تمتد من بداية 1980 إلى غاية 2008.

خلال هذه الفترة ارتفعت مساحة زراعة المشمش من 458.9 هكتار لتصل 657.5 هكتار سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرت 43.27% عما كانت عليها خلال بداية الفترة.

هذه النسبة تعتبر بسيطة جدا مقارنة بالزيادة التي عرفتها المنطقة خلال الفترة السابقة التي تضاعفت أكثر من أربع مرات خلال فترة وجيزة قدرت بـ 10 سنوات.

الزيادة خلال هذه الفترة جاءت على مراحل أهمها كان خلال المرحلة 2000/1980 أين قدرت زيادة مساحة هذه الزراعة بحوالي 143.52 هكتار أي ما يعادل حوالي 83.63% من إجمالي الزيادة خلال هذه الفترة، أما المرحلة 2008/2000 عرفت المنطقة زيادة بسيطة جدا في المساحة قدرت بحوالي 55.08 هكتار أي ما يعادل حوالي 16.37% من إجمالي الزيادة خلال نفس الفترة السابقة.

من خلال قراءتنا الدقيقة لمختلف المعطيات الرقمية لهذه الفترة (2008/1980) يمكننا تقسيمها إلى عدة مراحل مختلفة من حيث ظهور التوسع وهي :

-المرحلة 1990/1980 : الزيادة خلال هذه الفترة جاءت في معظمها في المناطق التي عرفت التوسع الكبير خلال الفترة السابقة (1980/1970) أي في كل من بلديات (تكوت، منعة، تيغرغار، غسيرة) حيث قدرت نسبة الزيادة فيها خلال هذه المرحلة بحوالي 64.2% من إجمالي الزيادة بالمنطقة، بينما مناطق الواحات عرفت خلال هذه الفترة زيادة ضعيفة قدرت بحوالي 13.7% أما النسبة الباقية المقدرة بـ 22.1% خصت كل من بلدية تيغانيمين، أريس، بوزينة، وثنية العابد أي البلديات الواقعة في شمال الأحواض.

الأسباب التي أدت إلى هذا التباين يكمن أهمها فيما يلي :



\* توفر المناطق الوسطى من الأحواض (البلديات التي عرفت نسبة مرتفعة في الزيادة) على إمكانيات زراعية في المحيطات المسقية، وذلك بعد التراجع الكبير لزراعة الحبوب بهذه المحيطات، خاصة بعد إثبات التناسب الكبير لهذه الزراعة مع المحيطات المناخية التي ساعدت كثيرا على استمرار هذه الزراعة بهذه البلديات، حيث تنخفض عدد أيام الجليد خلال السنة وتوفر درجات الحرارة اللازمة لراحة أشجار المشمش والتي يقدرها المختصون بـ 90 ساعة إلى 290 ساعة خلال السنة تكون فيها درجات الحرارة أقل من 7.2<sup>0</sup> م (الجدول رقم 32).

الحاجة اللازمة من كمية البرودة الشتوية للأشجار المثمرة

جدول رقم : (32)

نوع النبات	مجموع درجات الحرارة الأقل من 7.2° (بالساعة)
التفاح	1700-800
الإيجاص	1500-600
البرقوق	1140-400
حب الملوك	1440-350
الخوخ	1800-400
المشمش	920-290

المصدر : Brahim Badidi 1999

\* ظهور زراعة التفاح في المناطق الشمالية من المنطقة خاصة بأريس وإشمول وتغانيمين التي تتمتع بخصوصيات اقتصادية أحسن من زراعة المشمش إضافة إلى العائق المناخي الذي لا يساعد كثيرا تطور زراعة المشمش بهذه المناطق، هذه كلها قللت من أهمية هذه الزراعة بهذه المناطق وبالتالي عرفت انتشارا ضعيفا مقارنة بالبلديات السابقة.

\* التكاليف المرتفعة لتهيئة محيطات مسقية في المناطق الجنوبية خارج الواحات، والتي تصل إلى 500 مليون سنتيم للهكتار لعبت دورا كبيرا في عدم إنتشار زراعة المشمش بهذه المناطق خلال هذه المرحلة.

-المرحلة 2000/1990 : خلال هذه المرحلة عرفت معظم المحيطات المسقية التابعة لمختلف البلديات زيادة ضعيفة جدا بإستثناء بلدية تكوت التي بلغت فيها نسبة الزيادة حوالي 68.4% من إجمالي الزيادة خلال هذه المرحلة والسبب في ذلك يعود أساسا إلى استفادة بلدية تكوت من حفر آبار أوتوازية بتدفق يصل إلى حوالي 136 ل/ثا (معطيات مديرية الري لولاية باتنة سنة 1999)، ساعد على توفير مياه السقي على عدة مستويات مما شجع بعض السكان باستصلاح بعض المساحات لزراعة المشمش.

-المرحلة 2008/2000: قدرت زيادة المساحة الزراعية للمشمش بحوالي 55.08 هكتار، هذه الزيادة جاءت في معظمها بالمناطق الجنوبية (الواحات)، حيث سجلت خلال هذه الفترة كل من بلدية مشونش وجمورة والبرانيس زيادة قدرت بحوالي 46.5 هكتار أي ما يعادل 84.5% من إجمالي الزيادة بالمنطقة خلال هذه المرحلة، السبب في ذلك يعود إلى برنامج الدعم الفلاحي الذي تم تفعيله في هذه المناطق خلال نهاية التسعينات (1999) إضافة إلى بعض الجهود التي قام بها الفلاحين المحليين نظرا لأهمية هذه الزراعة في المنطقة نظرا مردودها الاقتصادي الجيد.

إنطلاقا من مختلف المعطيات الخاصة بتوسع زراعة المشمش على مختلف المراحل والتي تعرف بطء كبير يرافقه ارتفاع في معدل عمر هذه الأشجار حيث، سجل حوالي 459 هكتار أي ما يعادل حوالي 69.8% من إجمالي المساحة المغروسة بالمشمش معدل عمرها يتعدى 30 سنة وهذا يفوق كثيرا معدل عمر الإنتاج الجيد بهذه المناطق والذي ينحصر بين 17 و18 سنة.

وحوالي 55 هكتار فقط متوسط عمرها لا يتعدى 8 سنوات أي ما يعادل حوالي 08.5% من إجمالي المساحة المغروسة بالمشمش هذه الأخيرة يظهر معظمها في المناطق الجنوبية (الواحات). التي لا يتعدى فيها غالبا معدل عمر أشجار المشمش 06 سنوات نظرا للمقاومة الضعيفة التي تبديها هذه الأشجار في المناطق الحارة.

هذه الوضعية التي أصبحت تميز هذا الصنف الزراعي الذي تجاوز معدلات عمر الإنتاج الجيد، ويضع معظم بساتين المشمش بالمنطقة في إطار الشيخوخة التي تأثر كثيرا على مردودها، تجعلنا

نتبأ بإشكالية مستقبل هذه الزراعة في منطقة تعاني من مشاكل عديدة، طبيعية كتلوث مساه السقي ونقصها، إضافة إلى مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية، أم لزراعة التفاح أبعاد أخرى بإمكانها مواجهة هذه المشاكل؟

## 2.1 - آليات التوسع الزراعي للتفاح :

عرفت زراعة التفاح بداية توسعاتها بالمنطقة الجبلية الأوراسية خلال السبعينيات، حيث انتقلت مساحته من 38.5 هكتار أي ما يعادل حوالي 01.9% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة سنة 1970، لتصل سنة 2008 إلى حوالي 736.5 هكتار أي ما يعادل تقريبا 38% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة.

هذا التوسع السريع لزراعة التفاح بالمنطقة جاء نتيجة لفعل عدة ميكانيزمات تجمع بين الطبيعة والمجتمع والاقتصاد، بهدف تحسين المستوى المعاشي للفلاحين الذين بذلوا مجهودات كبيرة لتحقيق هذا التوسع الذي ينحصر تقريبا في أربعة بلديات من مجموع 16 بلدية وهي بلدية أريس إشمول وإينوغيسن وتيغانيمين التي تصل فيها المساحة الخاصة بزراعة التفاح حوالي 689.2 هكتار أي ما يعادل 80% من إجمالي مساحة التفاح بالمنطقة.

### 1.2.1 - أصل إنتشار زراعة التفاح :

عرفت المنطقة الأوراسية أولى تجارب زراعة التفاح خلال منتصف السبعينات بتشجيع من طرف مختلف المصالح الفلاحية المحلية والولائية، وطبقت بسهولة إشمول، وكانت نتائج هذه التجربة حسب المختصين ناجحة، حيث وصل أنا ذلك مردود 1 هكتار مغروس بأشجار التفاح لا يتجاوز معدل عمرها 6 سنوات حوالي 80 قنطار أي ما يعادل حوالي 32 كلغرام لكل شجرة (تقرير مديرية الفلاحة لدائرة أريس، نوفمبر 1982)، وذلك نظرا للعامل المناخي الذي يوفر الحرارة اللازمة لراحة الشجرة ونموها.

بعد هذه التجربة أخذت زراعة التفاح بالتوسع في المنطقة واتخذت منها أبعاد اقتصادية محلية لقيت صدى كبير وأصبحت محل اهتمام كل الفلاحين وأخذت بالتوسع الذي يظهر ميدانيا على فترتين :

### الفترة الأولى : تمتد بين 1990/1980

خلال هذه الفترة ارتفعت مساحة زراعة التفاح من 87 هكتار سنة 1980 لتصل سنة 1990 إلى 342 هكتار أي أن المساحة خلال نهاية الفترة تضاعفت بحوالي 04 مرات عما كانت عليها في بداية الفترة. وسجلت بلديات القسم العلوي لحوض وادي الأبيض (أريس، إشمول، تيغانيمين، إينوغيسن) أهم مساحات التوسع، قدرت في نهاية الفترة بحوالي 290 هكتار أي ما يعادل حوالي 85% من إجمالي المساحة المغروسة بالتفاح بالمنطقة.

هذه القفزة العددية لمساحة التفاح كانت نتيجة لعدة عوامل أهمها :

\*عمل المصالح الفلاحية الذي جاء في إطار مشروع تنمية المنطقة الجبلية الأوراسية، حيث قامت بتوزيع حوالي 45000 شجرة تفاح على دفعات مختلفة خلال الفترة 1990/1980 أي بمعدل توزيع 5625 شجرة سنويا (مديرية الفلاحة لولاية باتنة جانفي 1991).

\*إرادة الفلاحين التي جاءت نتيجة للمردود الاقتصادي لهذه الزراعة التي لقي منتوجها رواج كبير في مختلف الأسواق الوطنية، وجسدت هذه الإرادة ميدانيا بغرس عدد كبير من أشجار التفاح تفوق العدد الموزع من قبل المصالح الفلاحية بالمنطقة، مع العلم إذا أخذنا المساحة المغروسة بالتفاح خلال الفترة السابقة والمقدرة بـ 255 هكتار وقمنا بتطبيق المقاييس العلمية لغرس أشجار التفاح التي تحدد المسافات الفاصلة بين شجرتين بـ 7 م طولا و4 م عرضا، فإننا نجد 01 هكتار يتسع لغرس حوالي 357 شجرة، وبالتالي فإن العدد اللازم لغرس 255 هكتار تقدر بـ 91035 شجرة وهذا العدد يمثل ضعف العدد الموزع من قبل المصالح الخاصة على الفلاحين مما يوحي لنا بالإرادة الكبيرة للفلاحين على توسيع هذه الزراعة.

## الفترة الثانية : تمتد من 2008/1990 :

خلال هذه الفترة استمر انتشار زراعة التفاح بوتيرة سريعة امتدت إلى غاية بداية سنة 2000 أين بدأت هذه الزراعة تعرف بطيء في توسعها، حيث سجلت زيادة قدرت بـ 41.5 هكتار خلال مرحلة 2000-2008، بينما سجلت في المرحلة السابقة (1990-2000) زيادة معتبرة قدرت بحوالي 353 هكتار أي ما يعادل حوالي 89.5% من إجمالي الزيادة خلال هذه الفترة (2008/1990). هذا البطء في وتيرة توسع زراعة التفاح يعود أساسا إلى اصطدام آليات التوسع بالواقع الطبيعي الذي أصبح يطرح عدة مشاكل تعمل على تحديد توسع زراعة التفاح من أهمها ندرة المحيطات المسقية نظرا لقلّة المساحة ومياه السقي اللازمة لذلك خاصة ونحن في منطقة يتعدى فيها استصلاح 1 هكتار محيط مسقي يتعدى 250 مليون سنتيم.

إذن رغم بطء وتيرة انتشار زراعة التفاح خلال النصف الثاني من الفترة السابقة، تبقى زيادة المساحة المغروسة معتبرة، قدرت خلال طول الفترة (2008/1990) بحوالي 394.5 هكتار أي ارتفعت بنسبة 115% عما كانت عليها خلال الفترة السابقة 1990/1980، وعرفت غرس حوالي 140836 شجرة منها حوالي 109242 شجرة غرست في بلديات القسم العلوي من حوض وادي الأبيض، أي ما يعادل استغلال مساحة تقدر بحوالي 306 هكتار التي تقدر بـ 77.5% من إجمالي المساحة المغروسة خلال هذه الفترة.

في ظل مختلف المعطيات السابقة الخاصة بفتحات توسع زراعة التفاح يبقى العدد الحقيقي للأشجار المغروسة فعلا أكثر بكثير عن العدد الموزع من طرف المؤسسات الخاصة وعن العدد الذي تقدره المقاييس العلمية لأن الفلاحين بالمنطقة لا يلتزمون بتلك المقاييس نظرا لضيق المحيطات المخصصة لهذه الزراعة.

### 2.2.1 - محيطات توسع زراعة التفاح :

من خلال مختلف الاستجابات التي قمنا بها مع العديد من الفلاحين إضافة إلى عملنا الميداني، يمكننا

القول بأن زراعة التفاح توسعت على حساب زراعة الخضر والحبوب خاصة في المحيطات المسقية، حيث سجلنا انخفاض كبير في زراعة الخضر خاصة منها المخصصة للبطاطا في سهول إشمول وإينوغيسن، من 183 هكتار سنة 1980 لتصل إلى 135 هكتار خلال سنة 1990 (معطيات مديرية الفلاحة أريس ديسمبر 1980 وديسمبر 1990)، ثم ازداد انخفاضها خلال سنة 2008 ليصل 87 هكتار أي انخفضت بنسبة قدرت بحوالي 52.5% عما كانت عليها خلال الفترة 1980 (معطيات مديرية الفلاحة لولاية باتنة ديسمبر 1990/2008).

السبب في هذا يعود إلى قلة وضيق ملكيات الفلاحين في المحيطات المسقية مما أدى بهم إلى استبدال هذه الزراعات بزراعة التفاح التي يعتبرونها بمثابة وسيلة لتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، بالرغم من كون زراعة البطاطا والحبوب خاصة منها القمح تعتبر ذات قاعدة استهلاكية كبيرة. إذن في ظل هذا المنعطف الجديد للاقتصاد الزراعي الذي أصبح يميز معظم جهات المنطقة خاصة منها بلدية أريس وإينوغيسن وإشمول وتيغانيمين، توسعت محيطات زراعة التفاح بوتيرة سريعة، وعمت زراعته البلديات السابقة، وباستمرار هذا التوسع عبر مختلف المراحل أصبحت المحيطات المسقية القديمة غير قادرة على استيعاب هذه التوسعات مما أدى بالفلاحين للبحث عن محيطات جديدة للتوسع والتي تظهر في المنطقة الأوراسية بشكلين :

**الأول :** التوسع على حساب محيطات زراعة القمح والشعير بالمناطق البعلية وذلك نظرا لكون هذه المحيطات تحتوي على مساحات نسبيا واسعة تتعدى مساحتها في غالب الأحيان 0.5 هكتار (الصورة رقم 10، 11) إضافة إلى توفرها على إمكانيات مياه السقي المختلفة (الينابيع، الآبار) بعد التدخل عليها ببعض الأعمال البسيطة لتهيئتها، ويخص هذا الشكل مختلف سفوح الجبال البسيطة التي تميز معظم الجهات الشمالية للبلديات السابقة.

عموما عمليات التهيئة التي تخص هذه المحيطات تكون غير مكلفة لا تتعدى 50 مليون سنتيم.

توسع زراعة التفاح على حساب أراضي الحبوب في الأوراس

الصورة رقم : 10



أريس - عين الطين - 2011

الصورة رقم : 11



إشمول 2011

ثانيا : التوسع على حساب المحيطات الغابية والأحراش هذا الشكل من التوسع قدرت مختلف المديرية الفلاحية بالمنطقة مساحته خلال نهاية سنة 2008 بحوالي 53 هكتار منها حوالي 80 % جاء في أربع بلديات أريس، إشمول، إينوغيسن، تيغانيمين.

تكمّن أهم الأسباب في توجيه توسع زراعة التفاح إلى هذه المحيطات إلى ما يلي :

\* مشكل نفاذ العقار الفلاحي لدى بعض الفلاحين، أدى بهم إلى البحث عن محيطات جديدة في هذه الأوساط، نظرا لتوفرها على إمكانيات بيولوجية مميزة تساعد على تطوير زراعة التفاح.

\* مشكل عدم وجود إمكانيات مياه السقي لدى البعض دفع بهم للبحث عن مساحات جديدة تتوفر على ذلك.

\* المشكل الاجتماعي، ونقصد هنا بعض المشاكل الناجمة عن بعض الورثة في تقسيم الملكية، هذا يؤدي ببعض الأفراد خاصة التي لديها إمكانيات مادية للبحث عن استصلاح أراضي بهذه المحيطات.

من بين أهم الملاحظات التي سجلناها على مستوى هذا الشكل من التوسع، هو كون الأراضي المستصلحة تمت عن طريق الحيازة، وليست في متناول أي فلاح للقيام بهذا الشكل من التوسع نظرا للتكاليف العالية التي تفوق في بعض الأحيان 250 مليون سنتيم لاستصلاح 1 هكتار.

هذا الشكل من التوسع أعطى مظهر جديد للزراعة في المنطقة، حيث أصبحت بساتين التفاح تتوسط غابات البلوط الأخضر والصنوبر الحلي وفي أحيان أخرى تشكل حدود مع غابات الأرز (الصورة رقم 12، 13).

بصورة عامة وعلى إثر مختلف التوسعات لزراعة التفاح التي أصبحت لا تعرف حدود معينة في المنطقة ترتب عنها انتقال هذه الزراعة من الطابع الكمي إلى الطابع النوعي وذلك بانتشار ظاهرة اختيار شتلات التفاح المتميزة بشمار جيدة ومطلوبة على مستوى مختلف الأسواق بكل أبعادها الجهوية والوطنية، وذات قابلية كبيرة للتخزين من أجل تثمين المنتج.



التوسعات الجديدة لزراعة التفاح بالأوراس

الصورة رقم : 12



إينوغيسن - تاجر نيت - 2011

الصورة رقم : 13



أريس 2011

هذه النقلة النوعية أدت بالكثير من الفلاحين بإعادة تشجير بساتين التفاح وذلك باستبدال أشجار الكردينال (Cardinale) الصيفية بشتلات القولدن (Golden) والتفاح الملكي (Gala Royale)، وغيرها من الأصناف الأخرى كستار كرميسون (Star Krimsonne)، وجاءت هذه العملية حسب المديرية الفلاحية خلال سنة 2008 على مساحة تقدر بحوالي 14 هكتار في كل من بلدية إشمول وأريس وتيغانيمين.

بهذا يمكننا القول بأن المنطقة الأوراسية دخلت باب الترويج للأصناف العالمية في وسط زراعي تقوم معظمهم مفاهيمه على إمكانيات ووسائل تقليدية وفي منطقة تطرح عوائق عديدة يمكنها أن تحدد من تطور هذه الزراعة.

### 3.2.1 - عوائق تطور زراعة التفاح :

هناك عدة عوامل تعيق تطوير وتوسيع زراعة التفاح ويكمن أهمها فيما يلي :

- تساقط البرد أثناء الفترة الممتدة من ماي إلى سبتمبر يؤدي في كثير من الأحيان إلى إتلاف المنتج والتأثير عليه، وتحدث مثل هذه العمليات كل سنة تقريبا مما ينعكس سلبا على المردود الزراعي كما ونوعا، حيث أدى تساقط البرد في شهر جويلية من سنة 2007 إلى إتلاف أكثر من 80% من بساتين إنتاج التفاح ببلدية إشمول بل وتعدى ذلك ليلحق أضرار كبيرة بالأشجار نفسها (الصورة رقم 14،15).

تكرار مثل هذا التساقط في ظل غياب شبكات الحماية والتأمين يؤثر كثيرا على إرادة بعض الفلاحين. - النقص الكبير في وسائل التخزين (غرف التبريد) التي لا يتعدى عددها إثنان بطاقة تخزين ضعيفة لا تتعدى 320 م<sup>3</sup> تؤثر كثيرا على تسمين المنتج، هذا يدفع المنتجين لبيع إنتاجهم خلال الموسم بأسعار أقل بكثير من تلك التي يباع بها خارج الموسم.

- عدم وجود سوق محلية لهذا المنتج تجعل منه سوق محلية جيدة للمضاربين، مما يؤثر كثيرا على الأسعار، وكساد الإنتاج مما يجعله عرضة لخطر الإتلاف، ويحدث ذلك في كل موسم في المنطقة أين

أثار البرد على زراعة التفاح في الأوراس

الصورة رقم : 14



إينوغيسن -توشنت - 2011

الصورة رقم : 15



آريس -عين الطين - 2009

نلاحظ إتلاف كميات كبيرة من المنتج.

- تداخل زراعة التفاح في بعض البساتين مع زراعة الخضر يعرض المنتج لانتشار بعض الأمراض كالجرب واللسعة وغيرها من الأمراض الأخرى كالتعفنات الفطرية، التي تؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالثمار، خاصة ونحن في منطقة يطغى عليها طابع الاستغلال التقليدي وتغيب فيها الكفاءات اللازمة للفلاحين لمكافحة هذه الأمراض.

- شبه غياب للمصالح الفلاحية المختصة لتقديم النصائح والأدوية اللازمة للفلاحين.

- شبه غياب للنشاط الجمعوي الفلاحي وذلك لعدم التنسيق من أجل معالجة مشاكل هذه الزراعة على مختلف الهيئات المتخصصة في مؤسسات الدولة بالرغم من كون المنطقة تحتوي على حوالي 11 جمعية فلاحية.

- نقص المياه الموجهة للسقي نظرا للتراجع في مناسيب الموارد الخاصة بذلك، بفعل الاستغلال العشوائي، خاصة ونحن في منطقة يسودها مناخ شبه جاف يؤثر كثيرا في تجديد هذه الموارد، وهذا يقودنا للتنبؤ بمخاطر ذلك التي بدأت بوادره تظهر بالمنطقة خاصة في بلدية أريس وتيغانيمين والنوادر وثنية العابد أين نلاحظ جفاف العديد من الأشجار المثمرة نتيجة لغياب مياه السقي.

إذن كل هذه العوائق في الظروف الراهنة تعتبر بمثابة عوامل محددة لتطوير زراعة التفاح وغيرها كزراعة المشمش التي إنطلقت مبادئها من معادلة اقتصادية أساسها تحسين المستوى المعاشي وتحقيق التوازنات اللازمة بين الأفراد ووسطهم الجبلي الذي تعرف منظومته الفلاحية تحولات كبيرة خاصة على مستوى تربية الماشية التي كانت تمثل جزء كبير في اقتصاد المحليين، إلى جانب الزراعة، لا يمكن الاستغناء عنها في مجمل التوازنات.

## 2 - الآليات العصرية لتربية الماشية: تراجع كبير في عدد رؤوس الماشية

### - المقدمة : الماعز والغنم أساس الثروة الحيوانية.

تربية الماشية كانت منذ القديم تمثل لدى المحليين نشاطا أساسيا إلى جانب الزراعة وذلك نظرا لتنوع مداخيلها، حيث قدرت الثروة الحيوانية سنة 1875 بحوالي 363050 رأس منها حوالي 162369 رأس ماعز و182390 رأس غنم أي أن قطاع الماعز والغنم يمثل حوالي 95% من إجمالي الثروة الحيوانية التي يتمركز منها حوالي 2/3 في حوض وادي الأبيض أي لدى قبائل بني بوسليمان وقبائل التوابة (R.C.M.arris 1927, P5)، في سنة 1950 انخفضت الثروة الحيوانية بالمنطقة عما كانت عليها سابقا لتصل إلى حوالي 250467 رأس أي بنسبة نقصان قدرت بحوالي 31%.

السبب في هذا التراجع خلال هذه الفترة يعود إلى عدة أسباب أهمها :

- إنتشار بعض الأمراض في أوساط القطيع، التي تؤدي في أحيان كثيرة إلى كوارث في أوساط الماشية، ومن بينها كارثة 1938 التي أدت إلى وفات آلاف من رؤوس الماشية خاصة منها رؤوس الغنم (شهادة شيوخ المنطقة تحقيق ميداني، جوان 2007) خاصة وأن إمكانيات العلاج التقليدية محدودة جدا.

- مصادرة الإدارة الفرنسية لبعض الممتلكات من الماشية، فمثلا خلال الفترة 1875-1884 صادرت الإدارة الفرنسية ما يقارب 13052 رأس من الغنم والماعز من الأهالي.

- قانون السيناتوس كونسيلت الذي جاء على إثر نقل ملكية الغابة إلى الدولة هذا أثر على تراجع الماشية وعمل أكثر على تحديد نوع القطيع خاصة لدى قبائل التوابة أين سجل ارتفاع في عدد رؤوس الماعز الذي قدر خلال سنة 1920 بـ 47000 رأس مقابل 50000 رأس، أي أن نسبة تربية الماعز عرفت خلال هذه الفترة لدى قبائل التوابة قفزة نوعية إنتقلت على إثرها نسبة تربية الماعز من 25% من إجمالي القطيع خلال سنة 1875 لتصل إلى 49% خلال 1920. ويعود ذلك إلى التراجع الكبير في المراعي الغابية لدى هذه القبائل بعد مصادرتها، ويثبت لنا ذلك استمرار تربية الغنم والماعز تقريبا

وبنفس النسب السابقة لدى قبائل بني بوسليمان التي لم تتأثر كثيرا جراء هذه القوانين، وذلك لكون مراعي هذه القبائل مفتوحة أكثر على الأقدام الجنوبية التي تميزها الأحراش بنسبة كبيرة مما أدى إلى عدم تأثر هذه المراعي التقليدية عكس مراعي قبائل التوابة.

بعد الاستقلال إزداد تراجع الثروة الحيوانية التي قدرت خلال سنة 2008 بحوالي 127881 رأس منها حوالي 99.5% رؤوس غنم وماعز، هذا التراجع الكبير في تربية الماشية والذي يميز معظم جهات المنطقة دون استثناء مما يقودنا للتنبؤ لخضوع ذلك لمعطيات وعوامل تعمل وفق ميكانزمات مختلفة عما كانت عليها تربية الماشية في القديم.

## 1.2 - أنظمة تسيير وتربية القطيع : استمرار سيادة المفاهيم القديمة

كانت معظم قبائل الأوراس تحترف تربية الماشية في شكل قطعان من الغنم والماعز، يتفاوت عدد رؤوس كل قطيع من مرابي لآخر، حسب شهادات بعض كبار المنطقة كان عدد رؤوس القطيع في بداية السبعينات يتراوح بين 100 رأس و400 رأس لكل قطيع، ويتحكم في تحديد ذلك ملكية المراعي لدى كل مرابي، حيث كلما كانت المساحة كبيرة كلما ارتفع عدد رؤوس القطيع. فمثلا يتعدى قطيع عائلة بوسنة في بداية الستينات 400 رأس يرعى في مساحة تتجاوز مئات الهكتارات، بينما لا يتعدى قطيع عائلة عبد الرزاق 100 رأس في مساحة رعوية تقدر بحوالي 150 هكتار، مع العلم إن هذه القاعدة لا يمكننا تعميمها في المنطقة بل تنطبق بشكل كبير على المرابين التقليديين.

### 1.1.2 - تسيير القطيع :

يقوم كبير العائلة على إشراف تسيير القطيع ويحدد كل العمليات التي تحدد ذلك ونلخص أهمها فيما يلي :

- تحديد المراعي اللازمة خلال فترة معينة من السنة أقصاها لا يتجاوز سنة، لأن هذه الفترة تمكن كبير العائلة من توقع إمكانيات المراعي اللازمة للقطيع.

- تحديد الفترات اللازمة لتنقل القطيع من حلقة رعوية لأخرى، ويخضع ذلك للظروف المناخية خاصة منها التساقط، التي تسود كل حلقة رعوية.

- تحدد عدد الرؤوس وأنواعها ويتم ذلك تبعاً لطبيعة المراعي، كلما كانت المراعي جيدة كلما كان عدد رؤوس القطيع المسموح بها للرعي كبير ويتم العكس عندما تكون المراعي غير جيدة.

- تحديد فترات بيع بعض الرؤوس، قديماً كانت هذه العملية تتم في فصل الربيع لأن خلال هذه الفترة يكون عمر معظم صغار القطيع حوالي 5 أشهر وبالتالي تكون نسبة استهلاك أعشاب المراعي مرتفعة نوعاً ما، وللتخفيف من هذا الاستهلاك يلجأ المربي إلى بيع عدد معين من الرؤوس للاستفادة من أمواله من جهة وتحقيق بعض التوازنات اللازمة بين المراعي والقطيع من جهة أخرى، حالياً هذا المفهوم لا يطبق بشكل نظامي، بل يطبق في حالات نادرة (فترات الجفاف) وأصبح البيع يخضع لاحتياجات المربي.

- يختار كبير العائلة الأفراد الذين يتولون رعاية القطيع، ويكون الاختيار في غالب الأحيان من أفراد العائلة، وإن لم يتوفر لديهم ذلك، يلجأ إلى أفراد آخرين وذلك بعد الاتفاق على مقابل الرعي والمدة، وعادة يتم ذلك وفق الاتفاقيات التالية :

\* الاتفاق على نظام الرقبة ومعنى ذلك يتفق الراعي والمربي على عدة أشياء مقابل الرعي، ويأخذ هنا الراعي رأس من عشرة رؤوس سنوياً إضافة إلى 25 كلغ قمح وحوالي 4 كلغ صوف (جزء) شهرياً، وعادة يعمل بهذا الاتفاق الموالون الذين يتجاوز عدد قطيعهم 150 رأس.

\* الاتفاق على عشر إنتاج القطيع مقابل الرعي خلال سنة، وهذا يعمل به الموالين الذين لا يتجاوز عدد رؤوس قطيعهم في الغالب 100 رأس.

\* الاتفاق على المراعي، ويسمى هذا الاتفاق محلياً باسم "السبث" هذا الاتفاق هو السائد في منطقة الدراسة عكس الاتفاقيتين السابقتين، حيث يتم هنا الاتفاق بين إثنان من المربين ومن نفس المنطقة، المربي الأول يوجد لديه قطيع ومراعي واسعة والثاني يوجد لديه قطيع ومراعي ضيقة تكون عادة غير

كافية لرعي قطيعه، وبعد ذلك يلجأ إلى المرابي الأول ليتولى رعي قطيعه مقابل استغلال مراعي المرابي الأول.

\* اتفاق المرابي مع الراعي على أجر شهري يتراوح بين 12000 و20000 دج وذلك حسب عدد رؤوس القطيع، هذا الاتفاق قليل الانتشار في المنطقة وذلك نظرا للمتاعب التي تتبع رعي القطيع في منطقة جبلية ويتم التنقل عبرها من موسم لآخر بحثا عن المراعي اللازمة، خاصة ونحن في منطقة يعتبر فيها الاستقرار ميزة من ميزات العصرنة التي أثرت كثيرا على تراجع الثروة الحيوانية بالمنطقة الأوراسية.

## 2.1.2 - تطور تربية الماشية :

خلال الآونة الأخيرة شهدت تربية الماشية تذبذب كبير، حيث عرفت تناقص كبير عما كانت عليها خلال الفترات القديمة (ما قبل الستينات)، انخفض عددها من 363050 رأس سنة 1875 ليصل إلى 128181 رأس سنة 2008 أي بنسبة نقصان قدرت خلال طول هذه الفترة بحوالي 65%.  
فبعد الاستقلال سجلت أربع بلديات في حوض وادي الأبيض (أريس، إشمول، إينوغيسن، تيغانيمين) انخفاض في عدد رؤوس ماشيتها التي تراجعت من 68500 رأس سنة 1978 ليصل إلى 52080 رأس سنة 1990 أي بنسبة نقصان تقدر بحوالي 23.27% ثم استمر هذا التراجع ليصل إلى 35695 رأس سنة 1999 أي بنسبة نقصان قدرت بحوالي 31.46% (الجدول رقم 33)، وهي أعلى بكثير من النسبة السابقة.

هذا التناقص في عدد رؤوس الماشية يعود إلى عدة أسباب أهمها يكمن في :

- إنتشار الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية على مستوى التجمعات السكنية خاصة على مستوى المقرات الرئيسية للبلديات، أدى بالكثير من المرابين بالاستقرار للاستفادة من هذه الخدمات.
- شبه غياب لثقافة ممارسة تربية الماشية لدى فئة شباب المنطقة نظرا للمتاعب الكبيرة التي تميزها، هذا أثر كثيرا على تربية الماشية.



تطور الثروة الحيوانية في القسم العلوي لحوض وادي الأبيض

الجدول رقم : 33

1999				1990				1978				نوع الحيوان
المجموع	الماعز	الغنم	البقر	المجموع	الماعز	الغنم	البقر	المجموع	الماعز	الغنم	البقر	البلدية
10450	4020	6150	280	18530	8500	9500	530	37000	/	/	/	آريس
9055	2930	5755	370	1250	2500	7300	/	31500	/	/	/	إشمول
8090	4230	3760	100	9680	5000	4500	180	/	/	/	/	تيغانيمين
8100	3100	5000	/	11370	8300	3015	55	/	/	/	/	إينوغيسن
35695	14280	20665	750	52080	27000	24315	765	48500	/	/	/	المجموع

المصدر : مديرية الفلاحة باتنة 1999

- الظروف الأمنية التي عرفتها المنطقة الأوراسية خاصة خلال عشرية التسعينات لعبت دور فعال في التراجع الكبير للثروة الحيوانية خلال هذه الفترة، حيث أدت بالعديد من المربين إلى تغيير نشاطهم الرعوي فحسب بعض الإحصائيات سنة 2000 في بلدية ثنية العابد وبوزينة ولرباع بحوض وادي عبدي، أدى هذا العامل إلى شل حركة كل المربين بأقاليم هذه البلديات وأدى إلى تغيير أكثر من 80% من المربين لنشاطاتهم الرعوية ليمتهنوا نشاطات أخرى ضمن قطاعات مختلفة، تجارية وأشغال عمومية وغيرها بداخل أو بخارج المنطقة. أيضا أدى هذا العامل في حوض وادي الأبيض إلى حصر المربين في أماكن محدودة جدا مما انعكس سلبا على عدد رؤوس القطيع بهذه المناطق.

إذن هذا العامل لعب دورا كبيرا في تحديد عدد رؤوس القطيع بالمنطقة خلال هذه العشرية والسدليل على ذلك هو ارتفاع عدد رؤوس الماشية بعد هذه الفترة أي خلال بداية الألفية الثانية أين أصبحت بعض الجهات نسبيا آمنة، حيث ارتفع على إثر ذلك إجمالي عدد رؤوس الماشية بالمنطقة من 72382 رأس سنة 2008 ليصل إلى 128181 رأس أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 77% جدول رقم (34)

تطور الثروة الحيوانية 95 -2008.

الجدول رقم : 34

الماغز		الغنم		البقر		التصليح
2008	1995	2008	1995	2008	1995	البلديات
3000	2114	3000	2652	100	112	أريس
5000	4126	1000	864	07	18	تيغانيمين
600	537	1000	718	30	28	إينوغيسن
3000	/	3000	2847	200	189	إشمول
10000	8569	2000	1978	08	10	تكوت
10000	7841	2000	1861	01	03	غسيرة
1794	1977	1963	1315	9	02	مشونش
1000	1768	2000	1207	100	86	ث. العابد
800	672	400	387	10	12	النوادر
5000	3872	6000	4263	50	46	بوزينة
/	/	/	/	/	/	لرباع
8000	8640	400	562	30	47	منعه
4000	4800	500	613	20	22	تيغرغار
4400	5000	4200	4200	23	41	جمورة
2330	1830	3540	3610	63	27	برانيس
2800	1626	1900	1092	00	00	ع. زعطوط
61724	43570	65806	28169	651	643	المجموع

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة.

بالرغم من هذا الارتفاع الذي عرفته تربية الماشية خلال الآونة الأخيرة، تبقى بعيدة عما كانت عليها خلال الفترات القديمة مما يوحي لنا بمدى تأثير النشاط الاقتصادي المرتبط بتربية الماشية.

## 2.2 - اختيار نوع القطيع :

يعتبر بمثابة محاولة للتكيف مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي الجديد وسجلنا من خلال مختلف معطيات تربية الماشية أن تطور كبير في عدد رؤوس الغنم مقابل رؤوس الماعز، حيث نسجل في سنة 1995 حوالي 28169 رأس غنم ثم ارتفع هذا العدد ليصبح حوالي 65806 رأس سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 50% وفي مقابل ذلك نسجل ارتفاع بسيط في عدد رؤوس الماعز خلال نفس الفترة السابقة الذي كان في بداية الفترة سنة 1995 عدد رؤوس الماعز أعلى بكثير من عدد رؤوس الغنم، حيث قدر بـ 43570 رأس ماعز أي أن عدد رؤوس قطع الماعز قدر بأكثر من ضعف عدد رؤوس الغنم، لكن خلال سنة 2008 نلاحظ أن قطع الماعز عرف زيادة بنسبة طفيفة مقارنة بنسبة زيادة قطع الغنم، وقدر عدد رؤوسه بحوالي 61724 رأس سنة 2008، أي عرف نسبة زيادة قدرت بـ 30% عما كانت عليها خلال بداية الفترة، أما الغنم وصل سنة 2008 حوالي 65806 رأس أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 133% وهي أكثر بكثير من زيادة نسبة قطع الماعز.

هذا الارتفاع في نسبة زيادة عدد رؤوس الغنم تدخل ضمن التوجه الجديد في إختيار نوع القطيع الذي يستمد أسسه من معطيات اجتماعية واقتصادية بحتة لعب فيها الاستقرار دور مهم، الهدف منها هو تحسين المستوى الاقتصادي، وذلك لكون التركيز على تربية الغنم تجلب أرباح أكبر من تربية الماعز، رغم التكاليف الكبيرة التي ترتبط بتربيته بالمنطقة التي يصل فيها 01 قنطار علف إلى 2500 دج ويتعدى فيها كراء مرعى يكفي لـ 100 رأس لمدة 03 أشهر، حوالي 50000 دج.

بهذا نستخلص بأن إختيار القطيع بالمنطقة جاءت كنتيجة لعدة أسباب أهمها استقرار بعض المربين في مختلف التجمعات السكانية وأدى ذلك إلى التراجع الكمي في القطيع وظهر في مقابل ذلك التركيز على الجانب النوعي لاستدراك المستوى الاقتصادي، خاصة ونحن في منطقة تظهر فيها

تربية باقي الحيوانات ضئيلة كالبقر الذي تقتصر تربيته على عدد محدود من الأفراد ولا يتعدى عدد رؤوسها 651 رأس خلال سنة 2008، وتربية النحل الذي قدرت عدد خلاياه بحوالي 1742 خلية خلال نفس الفترة السابقة، مع العلم أن إنتاج كل من البقر والنحل لا يتعدى في غالب الأحيان متطلبات الحياة اليومية للمربين.

و بصورة عامة هذه الوضعية الجديدة التي آلت إليها تربية الماشية لا تختلف في عمقها عن الوضعية الزراعية، حيث أصبحت تتحكم فيها آليات ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة، أثرت كثيرا على فعاليات استغلال المجال الذي عرفت حلقاته الإنتاجية تراجعاً كبيراً، أثرت كثيراً على أنظمة التكاملية القديمة وانتقلت به إلى نظام جديد ذو طابع استغلالي مركز.

### 3 - التهيئة والاختلالات الاقتصادية الفلاحية :

#### - مقدمة : لمحة عامة حول الإنتاج الفلاحي :

المجهودات المبذولة من قبل الفلاحين في إطار مختلف النشاطات الزراعية والرعوية تعتبر بمثابة محاولة للتكيف مع المعطيات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية الجديدة، هذه المحاولات كللت بإنتاج ما يقارب معدل حوالي 203766 قنطار خلال الفترة 2008/2004 من مجمل الزراعات منها حوالي 47775.3 قنطار إنتاج الأشجار المثمرة التي تمثل نسبة معتبرة بالنسبة لإجمالي الإنتاج الزراعي تقدر بحوالي 23 %، إضافة إلى إنتاج الحبوب القمح والشعير الذي قدر معدل إنتاجه خلال الفترة السابقة 2008/2004 بحوالي 59850.75 قنطار أي ما يعادل حوالي 29% من إجمالي الإنتاج الزراعي بالمنطقة، أما باقي الزراعات باستثناء الخضر سجلت نسب متواضعة مقارنة بالزراعات السابقة (الجدول رقم 35).

أما الإنتاج الحيواني للمنطقة يبقى ضعيف جداً مقارنة بالإنتاج الزراعي حيث سجلت المنطقة معدل إنتاج يقدر بحوالي 9538 قنطار من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008/2004 أي ما يعادل حوالي

معدل الإنتاج الزراعي للفترة 2008/2004

الجدول رقم : 35

البلديات	العلف		المشيرة أ.		الحضرة		الشعير		القمح		نوع الزراعة
	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	
/	/	80	9049	341	9450	177	2344	293	5463	728.5	أريس
/	/	/	4212	163	4430	72	1794	276	1626	271	تيغانيمين
/	/	20	3108	142	4400	68	1730.2	211	3097.5	413	إينوغييسن
/	/	60	9074	327	10180	164	3912.3	483	5467.5	729	إشمول
/	/	64	3648	192	1177.5	166	1085.4	134	4938	809.5	تكوت
6125	47	26	2736	152	5972.5	93	1164.4	142	696	116	غسيرة
/	358	46	782	46	10047	126	30	5	71.5	13	مشونش
/	/	28	4140	69	5810	54	2715	362	2772	396	ث.العابد
/	/	21	1050	19	1990	21	361.8	54	432	72	النواد
/	/	40	1460	160	1710	22	598	92	4614	769	بوزينة
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	لرباع
115	30	30	6490	132	4010	46	7725	103	119	17	منعه
201	48	20	3170	59	1850	22	236.5	43	372.5	74.5	تيغغار
6100	65.7	22	1420.8	64	7168	112	33.00	06	302.5	60.5	جمورة
10400	168.6	46	861.9	39	5084	82	27.5	05	45	9.5	برانيس
250	11.5	35	597	27	882	21	66	12	90	18	ع.زعطوط
74653	728.8	538	53548	1932	74161	1246	23523	2221	6717.5	4496.5	الاجموع

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة

0.21% من إجمالي إنتاج ولاية باتنة المقدر بحوالي 4541904 قنطار خلال نفس الموسم السابق (معطيات مديرية الفلاحة باتنة 2008/2004).

و بصورة عامة فإن الإنتاج الحيواني لا يتعدى في أحسن الظروف المستوى المحلي عكس الإنتاج الزراعي خاصة منه إنتاج الأشجار المثمرة (المشمش والتفاح) الذي يتعدى مداه المستوى المحلي ليصل إلى الأسواق الجهوية. لكن عدم ثبات المردود الفلاحي خلال مختلف المواسم يجعل من مداخيل هذا القطاع محل اضطرابات لتحقيق بعض الاحتياجات.

من خلال مختلف الإحصائيات التي تحصلنا عليها إضافة إلى الملاحظات الميدانية، نلاحظ أن المنطقة تبدي تباين في إنتاج مختلف المحاصيل من جهة لآخري، تبعا لعدة عوامل أهمها يرتبط بالجانب البيئي الذي يعمل على تحديد ذلك وتمثل زراعة التفاح والمشمش أهم المداخيل الفلاحية بالمنطقة الأوراسية.

### 1.3 - الإنتاج الزراعي : تزايد في إنتاج الأشجار المثمرة

من بين أهم مميزات الإنتاج الزراعي في الأوراس هو التباينات المحلية والزمنية في الأصناف الزراعية وإنتاجها (المخطط رقم 30).

#### أولا : التباينات المحلية :

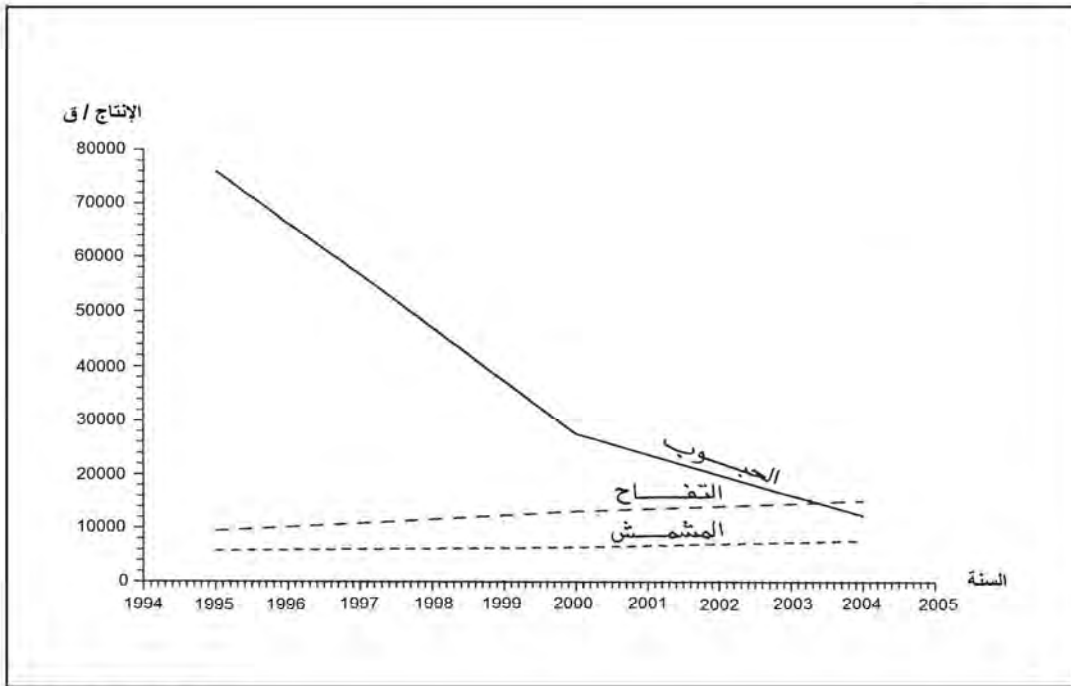
في هذا الإطار يمكننا أن نقسم المنطقة إلى ثلاثة أقسام زراعية لكل منها خصوصية إنتاجية :

-المناطق الشمالية : وتخص خمسة بلديات (أريس، إشمول، إينوغيسن، تيغانيمين، وثنية العابد) يميزها إنتاج كل من التفاح والحبوب، حيث سجلت بها نسب معتبرة من هذه الزراعات قدر فيها إنتاج الحبوب بحوالي 30920.5 قنطار أي ما يعادل حوالي 57.6% من إجمالي إنتاج الحبوب بالمنطقة كمعدل الفترة 2008/2004، أما التفاح فسجل معدل إنتاج خلال نفس الفترة السابقة قدر بحوالي 21668 قنطار أي ما يعادل حوالي 92% من إجمالي إنتاج التفاح بالمنطقة.

-المناطق الوسطى : من الأحواض وتخص بلديات (تكوت، غسيرة، بوزينة، منعة، النوادر، وتيغرا) يميزها إنتاج المشمش بالدرجة الأولى والخضر، حيث سجلت هذه البلديات خلال الفترة 2008/2004

## تطور مردود الإنتاج الزراعي

مخطط رقم : 30



المصدر: ازرايب، ص 2005

معدل إنتاج قدر بحوالي 13137 قنطار من المشمش أي ما يعادل حوالي 74% من إجمالي إنتاج المشمش بالمنطقة ومعدل قدر بحوالي 16710 قنطار من إنتاج الخضر أي ما يعادل حوالي 22.5% من إجمالي الخضر بالمنطقة أما إنتاج التفاح والشعير قدر على التوالي خلال نفس الفترة السابقة بحوالي 1177.6 قنطار و21549 قنطار أي ما يعادل 05% و40% على التوالي بهذا فهو أقل من إنتاج المنطقة الشمالية، مما يعطي للمنطقة الوسطى صبغة أكثر لإنتاج المشمش والشمالية لإنتاج التفاح.

-المناطق الجنوبية : وتخص 04 بلديات (جمورة، برانيس، عين زعطوط ومشونش) يميزها إنتاج التمور والخضر حيث قدر إنتاج التمور بها بحوالي 68212 قنطار أي ما يعادل حوالي 91% من إجمالي التمور بالمنطقة وهذا طبيعي لكونها تمثل مناطق الواحات، إلى جانب هذا وصل معدل إنتاجها من الخضر خلال نفس الفترة السابقة بحوالي 23181 قنطار أي ما يعادل حوالي 31% من إجمالي إنتاج الخضر بالمنطقة وهذه تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بالمساحة المخصصة لذلك والمقدرة بحوالي 332 هكتار أي ما يعادل حوالي 26.5% من إجمالي المساحة المخصصة لهذه الزراعة بالمنطقة والمقدرة بحوالي 1246 هكتار.

هذه التباينات تعود إلى عدة عوامل أهمها يكمن في العامل البيئي وذلك نظرا لمدى تأقلم كل نوع نباتي مع محيط بيئي معين، حيث نجد زراعة الخضر تتأقلم كثيرا مع المناطق الجنوبية والوسطى أكثر من المناطق الشمالية، فمثلا زراعة الخضر ببلدية مشونش قدر فيها معدل مردود إنتاج واحد هكتار خلال الفترة 2008/2004 حوالي 80 قنطار ونفس المردود سجل في بلدية جمورة، بينما نلاحظ انخفاض لهذا المردود خلال نفس الفترة في بلدية أريس الشمالية الذي قدر معدله بحوالي 53 قنطار / هكتار.

إذن نستخلص من هنا أن للعامل البيئي دور محدد لمردود إنتاج زراعي معين ويساعد على تطوير زراعة التفاح بالمناطق الشمالية بفعل توفر الدرجات الحرارية الأقل من 7.2<sup>0</sup>م خلال فترة طويلة من السنة، مما ساعد كثيرا على تطوير التفاح بالمناطق الشمالية والذي وصل معدل إنتاجه بالمنطقة خلال الفترة 2008/2004 حوالي 23552 قنطار أي ما يعادل حوالي 43.9% من إجمالي إنتاج الأشجار



المثمرة بالمنطقة وحوالي 78% من إجمالي إنتاج التفاح لولاية باتنة المقدر بـ 30272 قنطار خلال نفس الفترة السابقة.

بينما يبقى إنتاج المشمش الذي يميز المناطق الوسطى من أحواض الأوراس يمثل هو الآخر مردود معتبر، قدر معدل إنتاجه خلال نفس الفترة السابقة بحوالي 17752.5 قنطار أي ما يعادل حوالي 33% من إجمالي معدل إنتاج الأشجار المثمرة بالمنطقة وحوالي 40% من إجمالي إنتاج ولاية باتنة المقدر بـ 44576 قنطار خلال نفس الفترة السابقة.

### ثانيا : التباين عبر الزمن

من خلال قراءتنا لمختلف الأرقام الإحصائية المسجلة خلال فترتين زمنييتين مختلفتين نلاحظ هناك تراجع في مردود بعض الأنواع الزراعية وفي مقابل ذلك نسجل ارتفاع في مردود زراعات أخرى، حيث سجلت المنطقة تباين خلال الفترات الزراعية 1999/1994 و2008/2004، التي سجلنا خلالها تراجع في إنتاج زراعة القمح من 37740 قنطار خلال الفترة 99/94 (جدول رقم 36)، لتصل إلى 30099.5 قنطار خلال فترة 2008/2004 أي بنسبة نقص قدرت بحوالي 20% عما كانت عليها خلال الفترة الأولى، خلال نفس الفترة سجلنا ارتفاع في كل من زراعة الأشجار المثمرة والخضر المقدر بحوالي 12% و4% على التوالي خلال نفس الفترة السابقة.

تعتبر هذه الزيادات معتبرة إذا قارناها بالفترة الزمنية الفاصلة بين الفترتين والمقدرة بأربع مواسم زراعية. هذه التباينات في الإنتاج الزراعي خلال فترات زمنية قصيرة تعود إلى دوافع اقتصادية بحتة ظهرت نتيجة لعدة أسباب أهمها :

أ/- استبدال زراعة معينة بزراعة أخرى في نفس المساحة : ويظهر ذلك واضحا بشكل كبير في كل من بلدية إشمول وأريس وإينوغيسن وتيغانيمين أين استبدلت مساحات كثيرة لزراعة الحبوب بزراعة التفاح مما انعكس سلبا على زراعة الحبوب وتراجع إنتاجها، حيث انخفض معدل إنتاج القمح في بلدية أريس من 7555 قنطار خلال الفترة 1999/1994 ليصل إلى 5463 قنطار خلال فترة 2008/2004

معدل الإنتاج الزراعي للفترة 99/94

الجدول رقم : 36

التخيل		العلف		الشمرة أ.		الحضرة		البقول الحافة		الشعير		القمح		نوع الزراعة البلديات
المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	المردود	المساحة	
/	/	/	70.5	8748.7	289.25	9445	177.5	/	/	4057.5	694.5	7555	999.7	أريس
/	/	/	28.5	4634.5	141	4555	107	/	/	2562.5	312.5	1860	300	تيعانيمين
/	/	/	20	3028.7	133	3496.8	67.25	/	/	2685	320	3595	467.5	إينوغيغن
/	/	/	78	7315.5	255.25	6234.2	135.75	/	/	4517.5	597.5	6645	846	إشمول
/	/	/	23	3480	171	6280	157	/	/	1360	170	5132	830	تكرت
180	18	/	13	3123.5	146	2200	55	/	/	1580	194	1252	203	غسيرة
21104	319	/	/	170	10	7714	203	/	/	36	6	225.5	41	مشونش
/	/	/	30	2180	109	2200	55	/	/	2805	374	2884	412	ث. العابد
/	/	/	20	946	43	714	17	/	/	533	820	588	98	النواد
/	/	/	40	6270	209	4788	114	/	/	656.5	101	4326	721	بوزينة
/	/	/	25	780	39	480	16	/	/	693.75	92.5	1498	214	لرباع
240	30	/	35	4092	132	4037.5	95	/	/	405	54	105	15	منعه
316	48	/	20	1950.5	78	1764	49	/	/	258.5	47	390	78	تيفغار
387	80	/	37	227	7	9059.2	146	/	/	22	04.00	47.5	9.5	برانيس
200	16	/	42	423.8	63	4154	67	/	/	44	08.00	75	15	ع. زعطوط
2455.2	39.3	/	18	405	18	4137	211	/	/	27.5	05.00	310	62	جمورة
24882. 2	550.3	/	500	47775. 3	1849.5	71257. 8	1672.5	/	/	22110. 7	2865	37740	14309. 7	الجموع

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة

أي تراجع بنسبة قدرت بحوالي 28% عما كانت عليه، ونفس الظاهرة تم تسجيلها ببلدية إشمول أين انخفض إنتاج القمح من 6645 قنطار ليصل إلى 5467.5 قنطار خلال نفس الفترة السابقة أي سجلت نسبة نقص قدرت بحوالي 18%.

مقابل هذا التراجع في إنتاج الحبوب نلاحظ ارتفاع في مساحة الأشجار المثمرة التي يمثل التفاح أهمها، حيث انتقلت من 289.25 هكتار في بلدية أريس لتصل خلال نهاية الفترة السابقة (2008/2004) إلى 341 هكتار أي سجلت نسبة ارتفاع قدرت بحوالي 18% وفي بلدية إشمول ارتفعت زراعة الأشجار المثمرة خلال نفس الفترة السابقة من 255.5 هكتار لتصل 327 هكتار أي سجلت نسبة ارتفاع قدرت بحوالي 30%.

هذه العمليات التي يمكننا ملاحظتها أيضا في بعض الجهات بالمنطقة خاصة ببلدية ثنية العابد وتكوت أين استبدلت مساحات زراعة الحبوب بزراعة المشمش جاءت نتيجة لمعادلة اقتصادية تركز أطرافها على مداخيل كل منتج زراعي والتي يمثل فيها إنتاج زراعة الأشجار المثمرة أرباح أكثر بكثير من إنتاج الحبوب خاصة ونحن في منطقة لا يتعدى متوسط مردودها في أحسن الأحوال 5ق/هـ.

**ب/- فعل مياه السقي :** في هذه الحالة فعل مياه السقي يظهر في المنطقة بشكل إزدواجي، إيجابي وسليبي.

**\* الفعل الإيجابي :** يبدووا أكثر وضوحا في كل من بلدية غسيرة وبلدية مشونش أين نسجل استفادة البلدية الأولى من آبار أرتوازية بتدفق يتعدى 164ل/ثا (مديرية الفلاحة تكوت أوت 2008)، واستفادة البلدية الثانية (مشونش) خلال مطلع سنة 2000 بعدة محيطات مسقية خارج الوحات جاءت ضمن برنامج الدعم الفلاحي. هذه الاستفادات أدت إلى توفير مياه السقي وشجعت الفلاحين على توسيع بعض الزراعات خاصة منها زراعة الخضر التي انتقل معدلها في بلدية غسيرة خلال الفترة 1999/1994 من 2200 قنطار ليصل معدل إنتاجها خلال الفترة 2008/2003 إلى 5972.5 قنطار أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 63% عما كانت عليها، وسجلت بلدية مشونش خلال نفس الفترة

ارتفاع في إنتاجها من 7714 قنطار ليصل معدلها خلال الفترة الثانية إلى 10047 قنطار أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 24% عما كانت عليها خلال الفترة الأولى.

\* **الفعل السليبي** : يبدو في جهات عديدة من المنطقة خاصة منها تلك الواقعة في المناطق الوسطى من حوض وادي عبدي، وتعتبر بلدية بوزينة أكثر البلديات تأثراً وذلك نتيجة لتراجع مياه ينوع بوزينة الذي كان يضمن سقي معظم البساتين، حيث تراجع تدفقه من 136ل/ثا ليصل في نهاية 2004 إلى 24ل/ثا (مديرية الري دائرية ثنية العابد أوت 2005)، هذا أثر سلبي على العديد من الزراعات بالبلدية خاصة منها زراعة الخضر أين نلاحظ آثار ذلك واضحة جداً، حيث تراجعت هذه الزراعة من معدل 4788 قنطار خلال الفترة 1993/1999 ليصل إلى 1460 قنطار كمعدل للفترة 2003/2008 أي بنسبة نقصان قدرت بحوالي 70% كما تراجع فيها إنتاج الأشجار المثمرة من 6270 قنطار كمعدل للفترة الأولى ليصل هذا المعدل خلال الفترة (2004/2008) إلى 1460 قنطار أي بنسبة نقصان قدرت بحوالي 78% هذه النسب تجعلنا نتنبأ بمدى التراجع الكبير في الإنتاج الزراعي في مثل هذه المنطقة التي تراجع فيها معدل إنتاج هكتار من الأشجار المثمرة خلال الفترات السابقة من 30ق/هـ ليصل خلال الفترة الثانية إلى 09 ق/هـ.

وضعية مثل هذه الأقاليم التي تعاني من مشاكل النمو الزراعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، تطرح أعباء كبيرة على الأقاليم المحلية المجاورة التي هي الأخرى تعاني من مشاكل عديدة على مستوى إنتاجها الزراعي والحيواني.

### 2.3 - الإنتاج الحيواني : تضارب في الإنتاج والأرقام

قدر معدل مردود الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2004/2008 بحوالي 78735 كغ منها حوالي 9217 كغ لحوم حمراء أي ما يعادل 12% من إجمالي الإنتاج الحيواني وحوالي 9538 كغ لحوم بيضاء أي ما يعادل 13% من إجمالي الإنتاج، أما معدل إنتاج العسل والصوف يظهر حسب المعطيات الإحصائية مرتفع مقارنة بباقي الإنتاج الحيواني، حيث بلغ معدل إنتاج العسل حوالي 27553 كغ أي

بنسبة 35% من إجمالي الإنتاج الحيواني، ومعدل إنتاج الصوف قدر بـ 32427 كغ أي ما يعادل نسبة 40% من إجمالي الإنتاج الحيواني (الجدول رقم 37).

نلاحظ من هذه المعطيات أن هناك تفاوت كبير في الإنتاج الحيواني الذي تسجل فيه أدنى نسبة لإنتاج اللحوم الحمراء رغم تطور إنتاجها الذي كان معدله خلال الفترة 99/94 يقدر بحوالي 6681 كغ أي سجل خلال هذه الفترة نسبة زيادة قدرت بحوالي 38%.

هذه الزيادة إضافة إلى باقي الزيادات التي سجلت على مستوى باقي المنتوجات الحيوانية، تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالإنتاج الولائي لولاية باتنة التي قدر معدل إنتاجها خلال الموسم 2008/2004 بحوالي 483675 قنطار أي بنسبة تقدر بحوالي 16% بالنسبة لإنتاج الولائي.

يساهم في الإنتاج الحيواني المحلي أربعة بلديات (أريس، إشمول، تكوت، برانيس) بأكبر النسب في مجمل الإنتاج والتي يفوق 8% في كل بلدية من البلديات السابقة، أما باقي البلديات تساهم بنسب ضئيلة جدا لا تتعدى 5% من إجمالي الثروة الحيوانية.

هذه الوضعية للإنتاج الحيواني بالمنطقة تفسر لنا مدى ضيق الحدود الاستهلاكية للمنتوج المحلي الذي لا يتعدى في غالب الأحيان المستوى المحلي بالرغم من تسجيل بعض المنتوجات أرقام معتبرة مقارنة باللحوم الحمراء والبيضاء، حيث بلغ معدل إنتاج العسل خلال الفترة 2008/2004 حوالي 27553 كغ والصوف بلغ معدله حوالي 32427 كغ خلال نفس الفترة السابقة.

هذه المعطيات الإحصائية الخاصة بالإنتاج الحيواني إضافة إلى معطيات أخرى خاصة بالقطاع الزراعي، تستوقفنا أمام غياب عامل الدقة في بعضها، لأنه لاحظنا إشكال بين بعض الأرقام والواقع الميداني وكذا بين بعض الأرقام نفسها ومن بين الأمثلة على ذلك ما يلي :

- معدل إنتاج النحل خلال الفترة 99/94 قدر بحوالي 28680 قنطار وبعد ذلك أي خلال الفترة 2008/2004 يسجل انخفاض في معدل الإنتاج ليصل إلى 27553 كغ إذا أخذنا هذه الأرقام والواقع الميداني نجد هناك تناقص من المفروض نسجل عكس ما جاء في المعطيات، لأنه خلال الفترة 99/94

تطور الإنتاج الحيواني 2008/2004

الجدول رقم : 37

البلديات	معدل 2008/2004						معدل 1999/1994					
	الصوف	العسل	البيض	لحوم بيضاء	لحوم حمراء	الصوف	العسل	البيض	لحوم بيضاء	لحوم حمراء	البلديات	
أريس	4000	1800	/	1420	1218	3950	2500	/	902	829	أريس	
تيغالييمين	942	950	/	/	180	872	1860	/	/	127	تيغالييمين	
إينوغييسن	240	1121	/	1200	190	1010	2400	/	1305	130	إينوغييسن	
إشول	1450	3700	/	1350	1120	3841	6000	/	890	810	إشول	
تكوت	7500	8900	/	1250	734	3600	6000	1500	842	436	تكوت	
غسيرة	1762	1400	/	400	327	1560	1273	/	345	212	غسيرة	
مشونش	1300	1350	1840	372	456	1102	1100	/	350	468	مشونش	
ث.العابد	1800	1854	/	915	700	1613	1752	/	715	517	ث.العابد	
النوادر	490	976	/	522	170	482	813	/	451	162	النوادر	
بوزينة	5117	1891	/	760	1151	4851	1792	/	894	768	بوزينة	
لرباع	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	لرباع	
منعه	917	1324	/	516	341	800	1280	/	345	200	منعه	
تيغغار	942	947	/	647	300	850	1000	/	421	130	تيغغار	
جمورة	671	518	744	33	1035	460	420	400	96	800	جمورة	
برائيس	4672	410	/	153	749	4150	370	/	116	612	برائيس	
ع.زعطوط	624	412	/	/	546	800	1200	/	/	480	ع.زعطوط	
الجموع	32427	27553	2584	9538	9217	32641	28680	1900	7672	6681	الجموع	

المصدر : مديريات الفلاحة باتنة بسكرة

كانت مناطق تربية النحل غير آمنة بنسبة شبه كلية بينما خلال الفترة 2008/2004 عاد الأمن نسبياً في معظم هذه المناطق.

- تزامن تراجع معدل كمية الصوف من 32641 كغ خلال الفترة 99/94 ليصل إلى 32427 كغ خلال الفترة 2008/2004 في وقت عرفت فيه المنطقة ارتفاع في عدد رؤوس الغنم خلال نفس الفترة. إذن هذا يعتبر تناقض بين الأرقام نفسها.

- كيف لإنتاج اللحوم الحمراء أن تحتل المرتبة الأخيرة في الإنتاج الحيواني في منطقة لها تقاليد في هذا النشاط الذي يحتل المرتبة الثانية في النشاطات الفلاحية خلال الظروف الراهنة هذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي : هل عرفت المنطقة تربية حيوانات جديدة أهم من السابقة ؟

- نقرأ من خلال معدل إنتاج القمح للفترة 99/94 الذي قدر بحوالي 3770 قنطار في مساحة 14309.7 هكتار أي أن المردود خلال هذه الفترة قدر بـ 2.6 ق/هـ، بينما واقع المنطقة يقدر متوسط هذا المردود في الظروف العادية بـ 5 ق/هـ، هذا يقودنا لطرح التساؤل التالي : هل تغيرت المعطيات الطبيعية خاصة منها المناخية بالمنطقة أو هل شهدت المنطقة كوارث طبيعية خلال هذه الفترة أثرت على المردود ؟ هذا لم يحدث بالمنطقة بل ولم تسجل كوارث طبيعية تذكر خلال هذه الفترة.

- سجلت المنطقة ارتفاع مستمر في المساحة المسقية خلال كل الفترات رغم فقدان أكثر من 70 هكتار خلال فيضانات 2006، هذه الحالة تجعلنا نطرح التساؤل التالي : ما هي المساحة المسقية فعلاً؟

#### 4 - ميكانيزمات تسويق المنتجات الفلاحية المحلية :

كان نظام تسويق المنتجات الفلاحية المحلية إلى غاية بداية السبعينات يتم وفق نظام يطغى عليه طابع المقايضة، وبعد هذه الفترة بدأ النظام القديم يحتفي وحل محله سوق نقدية، ترتبت عنها ديناميكية

للمبادلة التجارية المحلية أساسها المنتجات الفلاحية، خاصة منها منتجات الأشجار المثمرة التي تنامت وأعطت للسوق المحلية أبعاد أخرى جهوية ووطنية.

#### 1.4 - السوق الفلاحية المحلية :

السوق المحلية تظهر غير منتظمة لكون عمليات تسويق المنتجات لا تخضع للمقاييس اللازمة لذلك والتي تعمل على تسييره، حيث لا يقتصر ظهورها في مكان معين بل تظهر في أماكن متعددة وغير ثابتة، تظهر في فترات قصيرة معينة وتختفي في فترات أخرى، وتنحصر مواقع ظهورها في نقاط معينة أهمها:

**أولا : محاور الطرق الكبرى :** نسجل على مستوى محاور الطرق الكبرى التي تربط المنطقة بمحيطها الخارجي وجود نقاط عديدة لبيع المنتجات الفلاحية المحلية من طرف المنتجين وفي حالات نادرة نجد بينهم بعض الوسطاء.

المنتجات التي تسوق هنا يطغى عليها طابع إنتاج الأشجار المثمرة خاصة منها المشمش والتفاح بعد عمليات جني المحاصيل مباشرة أو بعد تخزينها لفترات قصيرة لا تتعدى في غالب الأحيان شهر وتخص هذه الحالة الأخيرة منتوج التفاح وذلك بهدف تثمينه.

سبب ظهور هذه النقاط الخاصة لبيع المنتجات هنا (محاور الطرق الرئيسية) يرتبط أساسا بالحركية التي تعرفها هذه المحاور والتي يرى فيها الباعة سوق جيدة لتسويق سلعهم الزراعية.

**ثانيا : الأسواق الأسبوعية :** تشهد الأسواق الأسبوعية المتواجدة على مستوى المقدرات الرئيسية لمختلف البلديات، تسويق بعض المنتجات الفلاحية المختلفة الزراعية والحيوانية.

بهذا فإن المنتجات الموجهة لهذه الأسواق أكثر تنوعا من المنتجات المسوقة عبر نقاط البيع المتواجدة على مستوى محاور الطرق الكبرى، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى كون السوق الأسبوعية ثابتة في المكان والزمان على طول امتداد السنة، مما يجعل منها أسواق مقصودة وتخضع لمعيار العرض والطلب



ويضمن فيها الباعة التسويق ولو بشكل نسبي لسلعهم الفلاحية عكس الحالة السابقة أين يكون البيع غير مضمون.

بشكل عام السوق المحلية تظهر في نقاط عديدة وفي فضاء واسع لا يمكننا معرفه ديناميكيتها الاقتصادية الحقيقية باستثناء الأسواق الأسبوعية، ويعود ذلك إلى عدم وجود سوق محلية خاصة بالمنتجات الفلاحية المحلية خاصة ونحن في منطقة تمثل قطب محلي كبير في إنتاج المشمش وقطب جهوي لإنتاج التفاح.

#### 2.4 - السوق الجهوية :

توسع كل من زراعة المشمش والتفاح خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات جعلت من المنطقة سوق مفتوحة يتعدى مداها المستوى المحلي ليصل إلى الأقاليم الجهوية وذلك نظرا للخصائص النوعية التي تتميز منتجات كل من المشمش والتفاح الذي أصبح يتداول على شراء منتجاته تجار كبار من أصول جغرافية متعددة من (الجزائر، البليدة، قسنطينة، ...) وتتم عمليات التسويق بعدة أشكال أهمها:

**أولاً: التسويق المباشر :** ونقصد بهذا إشراف الفلاح على تسويق منتوجه في الأسواق الجهوية (شلغوم العيد، بسكرة) ويتم ذلك مباشرة بعد عمليات الجني أو بعد التخزين لفترة معينة لا تتعدى شهر أو شهرين، وذلك حسب إمكانيات التخزين المتوفرة لدى كل فلاح.

هذا الشكل من التسويق يخص فئة قليلة من الفلاحين لأن ذلك يتطلب إمكانيات مادية تتعلق بآليات ومصاريف النقل للأسواق مما يقف كعائق أمام توسع هذا الشكل من التسويق.

**ثانياً : التسويق الغير مباشر :** ونقصد بهذا الشكل تسويق المنتوجات المحلية إلى الأسواق الجهوية عن طريق وسطاء ويتم ذلك بعدة طرق أهمها :

- **بيع المنتوج في الحقل :** هذا الشكل ظهر بالمنطقة خلال بداية التسعينات وتخص هذه العملية بشكل عام إنتاج التفاح حيث يتولى التاجر عملية الشراء في الحقل ويقوم بكل الأعمال اللازمة لنقل المنتوج

إلى غرف التبريد كمرحلة أولى ثم يسوق المنتج بعد ذلك.

التجار الوافدين على المنطقة للقيام بهذه العمليات هم من أصول جغرافية وطنية متعددة، في بداية المرحلة كان أغلبهم من ولاية البليدة وبعد ذلك أي خلال نهاية التسعينات وبداية الألفين توسعت هذه العملية لتمس تجار من قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة... الخ.

هذا الشكل لبيع المنتج المحلي من التفاح تأثر نوعا ما خلال الفترة الحالية، فحسب شهادات بعض الفلاحين عرفت هذه العملية تراجع كبير. ابتداء من الموسم 2004/2003 وذلك نتيجة لانتشار هذه الزراعة في مناطق عديدة بالجزائر (خنشلة، المدية، الجلفة... الخ) حيث قدرت مساحة زراعة التفاح بالجزائر خلال الموسم 2008/2007 بأكثر من 4000 هكتار، مما أثر على أسعار المنتج وتسويقه.

- **البيع وفق الكم والنوع** : ونقصد هنا بيع المنتج بعد جنيه لوسطاء من تجار الجملة أو التجزئة وذلك وفق كميات ونوعيات محددة بعد الاتفاق، ويعتبر هذا الشكل هو السائد لبيع المنتج المحلي، وعادة يختار الوسطاء الكمية والنوعية المطلوبة في السوق. يطغى على هذه العملية اختيار النوعية الجيدة.

و حسب شهادات الفلاحين يعتبر هذا الشكل ذو فعل إزدواجي، الأول إيجابي يساهم في رفع أسعار المنتج والثاني سلبي، حيث بعد اختيار النوعية الجيدة تبقى لدى الفلاحين كميات أخرى ذات نوعيات أقل جودة تطرح مشكل الصعوبة في تسويقها مما يؤدي إلى إتلاف أو ضياع كميات كبيرة من المنتج خاصة ونحن في منطقة تشهد ندرة في غرف التبريد ومصانع للتحويل.

هذه الوضعية تؤدي بالفلاحين لبيع كميات كبيرة بأسعار منخفضة بلغت خلال الموسم 2008/2007 حوالي 4 دج للكيلوغرام.

بصورة عامة نستخلص من التسويق الغير مباشر الذي تخضع له معظم منتجات المشمش والتفاح بالمنطقة بأنه مر على مرحلتين :

الأولى : كانت فيها السوق الجهوية مفتوحة على الإنتاج المحلي ولم تفرض عليه أي شرط هذا ساعد على تحرير أسعار المنتج خاصة إنتاج التفاح.

الثانية : أصبحت خلالها السوق الجهوية تفرض شروطا خاصة منها النوعية نظرا لظهور أقطاب جديدة لزراعة التفاح وفتح السوق الوطنية على السوق الأجنبية لاستيراد التفاح، هذا كله أثر سلبا على أسعار المنتج المحلي خاصة ونحن في منطقة لا توجد بها سوق محلية خاصة لذلك.

#### 3.4 - مشاكل تسويق المنتج المحلي :

في ظل غياب سوق محلية حقيقة تعمل على التحكم في تسيير تسويق المنتج يبقى الإنتاج المحلي يعاني من مشاكل عديدة نلخص أهمها فيما يلي :

- تحكم الوسطاء في سعر المنتج، يضع الفلاحين بين أمرين، إتلاف المنتج أي البيع بأسعار بخسة.  
- غياب وحدات صناعية لتحويل المنتجات الزراعية، يلحق أضرار كبيرة بتسويق المنتج خاصة أثناء مواسم ندرة الإنتاج.

- ندرة غرف التبريد التي لا يتعدى عددها إثنان وبطاقة تخزين محدودة يعتبر بمثابة عائق أمام تثمين المنتج.

- إنتشار بعض الأمراض في الثمار يؤثر كثيرا في سعر تسويق المنتج نتيجة لعمليات البيع السريعة خوفا من فساد الإنتاج.

عموما خلال الظروف الراهنة وفي ظل اتجاه تطور ميكانيزمات تسويق المنتج المحلي إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها التسويق تجعلنا نتنبأ بمستقبل صعب لتطوير هذه الزراعة التي تعاني أصلا من مشاكل عديدة، مما يطرح أعباء عديدة أمام الفلاحين لإيجاد مداخل إضافية خارج هذا القطاع خاصة ونحن في منطقة تفتقد لمشاريع تنموية تساعد على إقحام المنطقة ضمن مركبة إنتاجية تعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية الاقتصادية لسكان المنطقة الجبلية.

## - الخلاصة : تفكيك الحلقات الإنتاجية القديمة وظهور اختلالات اقتصادية.

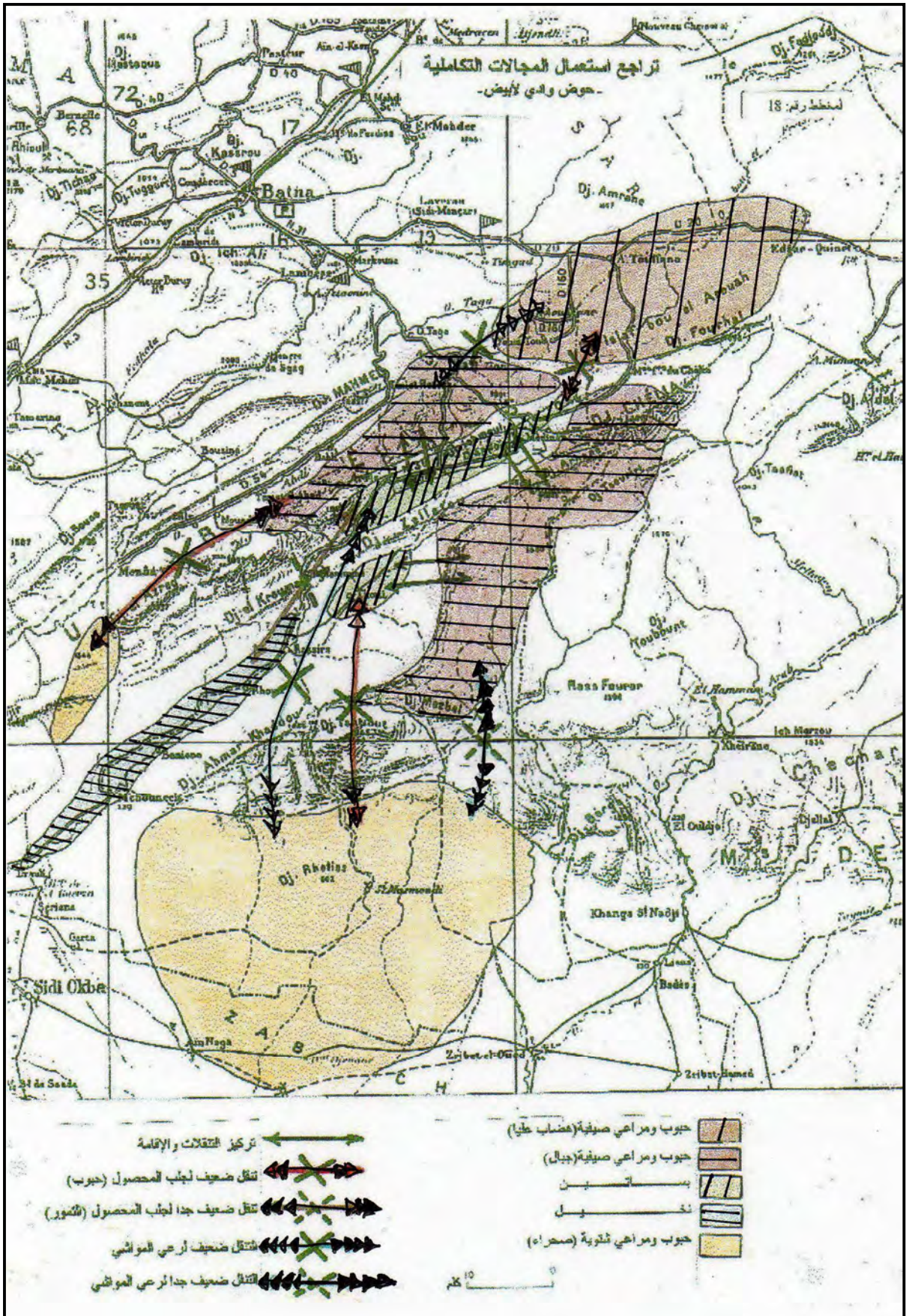
النظام القديم لاستغلال المجال الفلاحي يبدو متزن إلى حد كبير وذلك نظرا لفعاليتها التي تظهر بشكل أنظمة تكمل بعضها البعض، تمتد من الأقدام الجنوبية عبر الأحواض لتصل إلى أعالي الجبال وتمتد في بعض الأحيان أي خلال الفترات الجافة لتصل إلى الأقدام الشمالية لتمتد في أحيان أخرى لتصل مناطق الهضاب العليا المجاورة للكتلة الأوراسية.

هذا النظام لاستغلال المجال تأثر خلال منتصف السبعينات وعرف اختلالات مختلفة نتيجة لمختلف التدخلات في هذا المجال، كتكريس بعض قوانين الإدارة الفرنسية (قانون الغابة) وتوجيه معظم الخدمات الاجتماعية إلى المراكز السكنية خاصة منها مقرات البلديات، وتهيئ باقي المراكز السكنية، مما أدى إلى استقرار العديد من السكان وأثر سلبا على الحياة الرعوية الزراعية بالمنطقة الأوراسية.

انجر عن هذا تراجع في استغلال بعض الحلقات الرعوية خاصة منها حلقة المراعي الشتوية (المراعي / الجنوبية)، في مقابل هذا التراجع للحلقات الرعوية تم التركيز أكثر على استغلال حلقات المناطق المنخفضة للأحواض المحاذية للمجاري الرئيسية، وذلك بتكثيف زراعة المشمش والتفاح مع استغلال ضعيف لأراضي زراعة الحبوب (الخريطة رقم 29).

إذن نستخلص من هنا أن الحلقات المحيطة بالأودية الرئيسية والتي كانت تمثل حلقات إنتاجية مكتملة لباقي الحلقات الإنتاجية، أصبحت تمثل في ظل توجيهات التهيئة الجديدة الحلقة الرئيسية تتحمل معظم الأعباء والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في منطقة تتعدى فيها البطالة 30 % رغم الإحصائيات الوطنية (RG.P.H2008) التي تقدرها بـ 11.3% إضافة إلى تسجيل خمسة بلديات (إينوغيسن، النوادر، بوزينة، برانيس، عين زعطوط) لمعدلات نمو سلبية، وثلاثة بلديات (تيغانيمين، إشمول، تكوت) سجلت معدلات نمو أقل من واحد 01%، وتسجل باقي البلديات معدلات نمو ديموغرافية لا تتجاوز 1.23 % باستثناء بلدية

أريس التي تمثل أهم مركز حضري بالمنطقة الجبلية الأوراسية التي سجلت 2.29% بهذا فهي تبقى بعيدة عن نسب النمو الولائية في كل من باتنة وبسكرة المقدرة بـ 1.58% و 1.79% على التوالي. مختلف هذه الأرقام تعتبر بمثابة مؤشرات تعطينا فكرة عن مدى الاختلالات الكبيرة في مختلف التوازنات بين السكان ووسطهم رغم الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية اللازمة والتي تبقى في ظل واقع المنطقة بعيدة المنال على المديين القريب والمتوسط.



المصدر : ازرايب. ص 2000.

### III - دراسة ميكرواقتصادية للمستثمرات الفلاحية :

#### - مقدمة :

في ظل تضارب بعض المعطيات الإحصائية الفلاحية وغياب أخرى تبقى التحاليل خاصة منها تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تعطينا فكرة عن الدخل الفلاحي والوقوف على واقع فعالياته الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة الأوراسية.

إنطلاقاً من هذه الفكرة قمنا بدراسة ميدانية لثمانية (08) مستثمرات فلاحية من أجل تحليل نتائجها وتحديد أنظمتها.

#### 1 - المنهجية :

تم اختيارنا للمستثمرات الفلاحية قيد التحقيق انطلاقاً من عدة عوامل :

- عامل الثقة وذلك من أجل الحصول على معلومات عالية الدقة تعبر عن واقع كل مستثمرة من أجل حصر المداخل الفلاحية وبالتالي إعطاء فكرة حول الدور الفعلي للقطاع الفلاحي في تنمية المنطقة. ومن أجل ذلك قمنا بإختيار مستثمرات تابعة لأفراد سبق لنا الحديث معهم عن هذا القطاع.

- عامل الإمكانات الطبيعية نظرا للخصوصيات الطبيعية التي تميز كل جهة من المنطقة المدروسة، حيث تخضع لنطاقات مناخية وبيوجوية مختلفة سمحت بظهور مجالات طبيعية مختلفة ذات إمكانات متباينة من الجنوب في إتجاه الشمال، بناء على هذا قمنا باختيار المستثمرات على طول مختلف المناطق الطبيعية.

- عامل تنوع النشاط الفلاحي في نفس المناطق الطبيعية وذلك نظرا لتمييز المنطقة باختلاف بعض التطبيقات الفلاحية في نفس المناطق الطبيعية، بناء على هذه العوامل قمنا باختيار ثمانية (08) مستثمرات فلاحية (الخريطة رقم 30).

\* **المستثمرة الفلاحية رقم 01** : واقعة في إقليم أريس تخضع لمناخ انتقالي من الشبه الجاف إلى النصف الجاف، ذات نشاط زراعي يميزه زراعة التفاح ورعوي تميزه تربية الماشية (الغنم والماعز).

\* **المستثمرة رقم 02** : واقعة في إقليم بلدية إشمول ضمن نطاق مناخي انتقالي من النصف الجاف إلى الشبه رطب، يميزها نشاط زراعة التفاح.

- **المستثمرة رقم 03**: واقعة في إقليم بلدية تيغانيمين ضمن نطاق مناخي شبه جاف ذات نشاط فلاحي زراعي (الخضر، المشمش، التفاح).

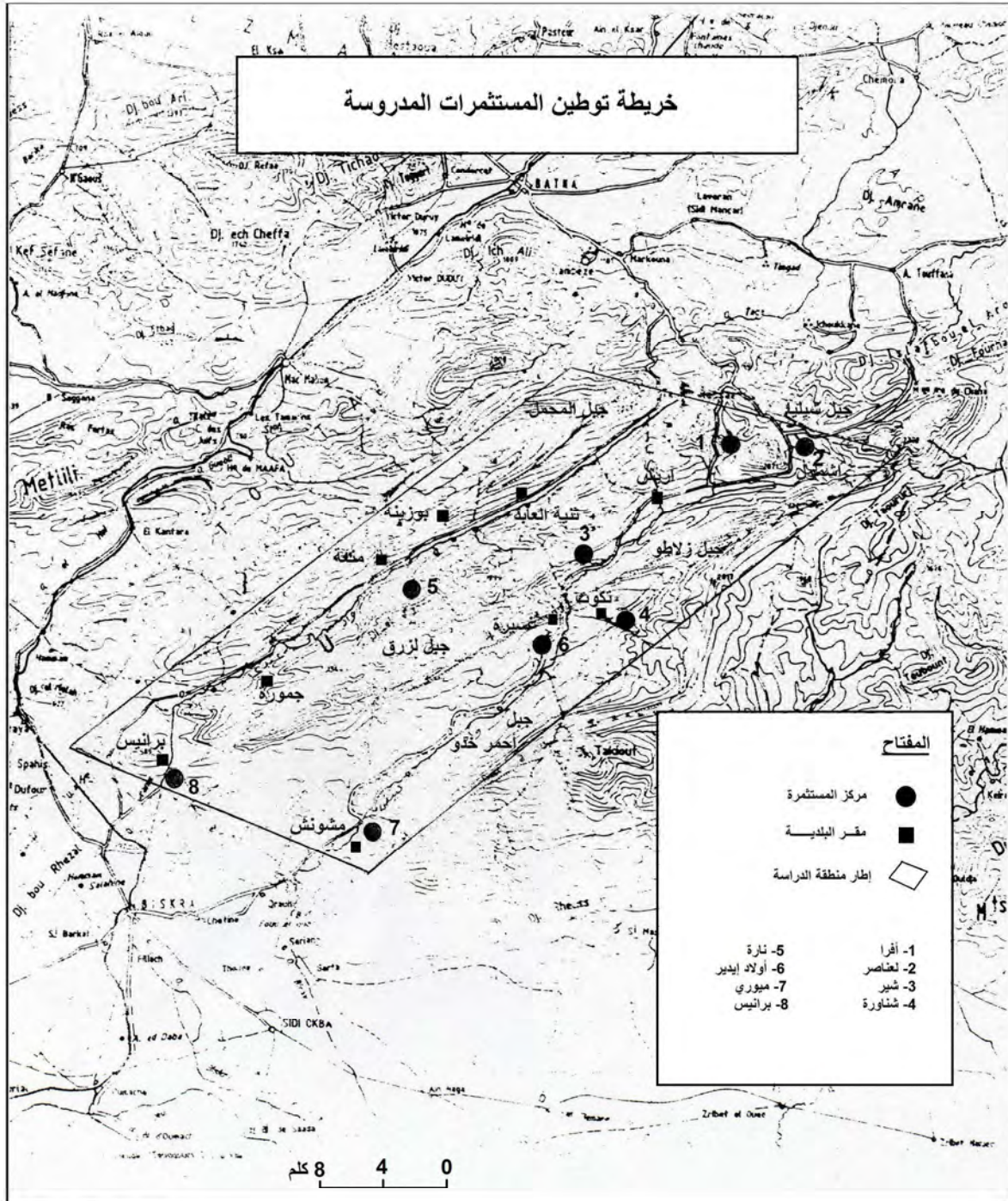
- **المستثمرة رقم 04** : واقعة في إقليم بلدية تكوت ضمن نطاق مناخي انتقالي من الشبه الجاف إلى النصف الجاف يميزها زراعة المشمش وتربية الماشية (الغنم).

- **المستثمرة رقم 05** : واقعة في إقليم بلدية منعة ضمن نطاق مناخي شبه جاف تتميز بزراعة المشمش والخضر.

- **المستثمرة رقم 06**: واقعة في إقليم بلدية غسيرة ضمن نطاق مناخي انتقالي من الجاف إلى الشبه جاف، ذات نشاط فلاحي تميزه زراعة النخيل والأشجار المثمرة وتربية الماشية.

- **المستثمرة رقم 07** : واقعة في إقليم بلدية مشونش ضمن نطاق مناخي الجاف تميزها زراعة النخيل والمشمش والخضر.





المصدر : ازرايب ص

-المستثمرة رقم 08 : واقعة في إقليم بلدية البرانيس ضمن نطاق مناخي جاف تتميز بزراعة النخيل وتربية الماشية.

للتحقيق في هذه المستثمرات ودراستها قمنا بإعداد استمارة تشمل معلومات عديدة تخص معظم الجوانب النوعية والكمية لمختلف النشاطات الفلاحية إضافة إلى معلومات أخرى تخص المعدات الزراعية والعمالة داخل وخارج القطاع الفلاحي (الملحق رقم 02).

## 2 - عرض النتائج وتحليلها :

بعد عمليات التحقيق الميدانية في مختلف المستثمرات قمنا بجمع العديد من المعلومات وعرضها لكونها تمثل معطيات ذات مصداقية أكثر من تلك التي تحصلنا عليها من بعض مديريات الفلاحة، لكن وبالرغم من العمل الميداني وجد نقص في بعض المعلومات على مستوى المستثمرة رقم 01 و05 نتيجة لتحفظ أصحابها للإدلاء ببعض المعلومات لأسباب نجهلها.

إنطلاقاً من المعلومات المسرح بها قمنا ببعض العمليات الحسابية وحللناها من أجل إعطاء فكرة عن مختلف مداخيل كل مستثمرة من جهة ومن جهة أخرى إعطاء فكرة قريبة عن واقع أنظمة الاستغلال في المنطقة الجبلية.

## 3 - نتائج التحليل :

### 1.3 - تقديم المستثمرات :

-المستثمرة رقم 01 : توجد في أفرا الواقعة على بعد 17 كلم شمال المقر الرئيسي لبلدية أريس ذات مدخول متوسط وأراضيها الزراعية ذات انحدار متوسط، فردين فقط من أفراد الأسرة المقدره بـ 4 ينشطون في القطاع الفلاحي بالمستثمرة التي تقدر مساحتها بـ 1.7 هكتار واقعة كلياً ضمن المحيط المسقي (الملحق رقم 03 ص1)، ذات خاصية زراعية متنوعة (زراعة الخضر، التفاح، القمح والشعير) يسكن أفراد العائلة البالغ عددهم أربعة (04) في مسكن حديث يتكون من أربعة غرف.

-المستثمرة رقم 02: تتواجد في منطقة العناصر الواقعة على بعد حوالي 4 كلم شمال غرب مقر بلدية إشمول مساحتها تقدر بحوالي 18 هكتار واقعة على سفح جبل ذو انحدارات انقالية من بسطة إلى شديدة الانحدار تتعدى 50 %، منها حوالي 04 هكتار واقعة ضمن المحيط المسقي، كل أفرادها المقدر عددهم 08 يعتمدون في حياتهم اليومية على مداخيل هذه المستثمرة (الملحق رقم 03، ص 6).

-المستثمرة رقم 03: تتواجد في منطقة شير الواقعة على بعد حوالي 07 كلم جنوب مقر بلدية تيغانيمين، من خلال مختلف معطياتها الزراعية يمكننا تصنيفها ضمن صف المستثمرات الضعيفة المدخول عكس المستثمرتين السابقتين التي يمكننا تصنيفها ضمن المستثمرات المتوسطة المدخول، أراضيها منبسطة تتموضع فوق مسطبة قرب الجرى الرئيسي لوادي الأبيض، يقدر عدد أفراد الأسرة 07 واحد منهم فقط ينشط خارج المستثمرة خلال طول السنة، أهم زراعتها زراعة التفاح والخضر إضافة إلى تربية عدد قليل من رؤوس الماعز والغنم (الملحق رقم 03، ص 11)، يسكنون بتمثل تقليدي يتكون من 5 غرف يحتوي على اسطبل.

-المستثمرة رقم 04: تتواجد في شناورة الواقعة على بعد 07 كلم شمال مقر بلدية تكوت، أهم النشاط الفلاحي الممارس هو تربية الماشية (الغنم)، أفرادها يطبقون حياة الترحال، ينتقلون بالقطيع في منتصف الخريف إلى الأقدام الجنوبية للأوراس ثم يعودون في فصل الربيع إلى المستثمرة ليمارسون إلى جانب تربية الماشية بعض النشاطات الزراعية في ملكيتهم الزراعية التي تقدر مساحتها بحوالي 12 هكتار ومنها 4 هكتار في المحيط المسقي (الملحق رقم 03، ص 16)، أهم الزراعات المطبقة هي زراعة القمح والشعير والخضر.

نصف هذه المستثمرة ضمن الصف الجيد من حيث الوضعية الاجتماعية الاقتصادية، يسكن أفراد الأسرة المتكونة 09 أفراد، في مسكنين الأول تقليدي يتكون من 5 غرف وإسطل يستغل خلال فترة تواجد القطيع بالمراعي الصيفية ومسكن عصري يتواجد بمقر البلدية يستغل ابتداء من الدخول المدرسي إلى غاية العطلة.

-المستثمرة رقم 05 : تتواجد هذه المستثمرة بنارة على بعد 5 كلم شمال شرق بلدية منعة، انطلاقا من الوضعية الاجتماعية الاقتصادية لأفرادها المقدر عددهم بـ 9 أفراد نصفها ضمن المستثمرات ذات الدخل الضعيف.

أراضيها منبسطة مهينة على مستوى سفح جبل، تربتها الأصلية فقيرة جدا نتيجة لاحتوائها على كميات كبيرة من الأملاح مما دفع بمستثمريها لجلب تربة جديدة من جهات جبلية قرب المنطقة لثمين هذه المساحة المقدرة بـ 1.5 هكتار منها حوالي 0.7 هكتار مسقي، أهم منتجها المشمش والرمان(الملحق رقم 03، ص 21)، الأسرة تملك مسكن عصري يحتوي على 05 غرف.

المستثمرة رقم 06 : تتواجد بأولاد إيدير الواقعة على بعد 1 كلم شمال مقر بلدية غسيرة، ذات خصائص اجتماعية واقتصادية جعلتنا نصنفها ضمن المستثمرات ذات الدخل الضعيف.

أراضيها الزراعية منبسطة توجد على المساطب قرب ضفاف المجرى الرئيسي لوادي الأبيض، تتميز بإنتاج زراعي متنوع أشجار مثمرة، خضر ونخيل، تسكن الأسرة التي يتكون عدد أفرادها من 05 أفراد في مسكن تقليدي يحتوي على 04 غرف واسطبل (ملحق رقم 03، ص 26).

المستثمرة رقم 07 : توجد هذه المستثمرة في منطقة ميوري على بعد حوالي 0.6 كلم جنوب شرق مقر بلدية مشونش، هذه المستثمرة لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث المداخليل مساحتها تقدر بـ 1 هكتار مستغلة كليا في زراعة النخيل مع استغلال المساحات البينية لزراعة الخضر والمشمش، الذي أصبح يمثل الزراعة العصرية في واحات الأوراس (ملحق رقم 03، ص 31).

تقطن العائلة المتكونة من 06 أفراد في مسكن تقليدي يحتوي على 4 غرف ومخزن.

-المستثمرة رقم 08: تقع في واحات البرانيس على بعد 0.5 كلم عن مقر البلدية نصنفها في الصف المتوسط وذلك بالنظر لمختلف مداخليلها، مساحتها تقدر بـ 14 هكتار يستغل منها حوالي 06 هكتارات منها 02 هكتار في المحيط المسقي (ملحق رقم 03، ص 36).

تتميز بنشاط فلاحي زراعي يعتمد أساسا على زراعة النخيل والحبوب (القمح والشعير) إضافة النشاط الرعوي الذي يعتمد على تربية الغنم، في هذه الحالة تنقل الماشية (القطيع) لا يتعدى المستوى المحلي، ويتم ذلك في شكل قطع مسافات قصير لا تتعدى في غالب الأحيان 4 كيلومترات عن مقر السكن الذي يتمثل في مترل تقليدي يتكون من 04 غرف ومخزن واسطبل تقطنه أسرة تتكون من 4 أفراد.

### 2.3 - حساب المردود :

\*حساب معدل مردود واحد هكتار من القمح بالمستثمرات.

#### المصاريف :

أرقام المستثمرات	المصاريف	الأشغال
(1) (4) (8).	700 دج	تهيئة التربة
(1) (4) (8).	700 دج	الحرث
(1) (4).	3000 دج	الحصاد
	5000 دج	البذور
(1) (2) (8).	600 دج	النقل
	10000 دج	المجموع

#### الإنتاج :

29500 دج	القمح
28500 دج	التبن
323500.00 دج	المجموع

توصلنا إلى هذه النتائج بإعتمادنا على عدة متغيرات تدخل ضمن ميكانيزمات تحديد المصاريف وأسعار بيع منتجات زراعة القمح ويتمثل مجمل ذلك في :

- سعر تهيئة التربة للزراعة : حيث يؤجر الفلاحين جرارات يتم حساب ساعات العمل إنطلاقاً من بدء عملية الحرث ويقدر سعر الساعة بـ 700 دج علماً بأن الجرار بالمنطقة يقوم بحرث 1 هكتار خلال ساعة تقريباً.

- أصغر قطعة محروثة في هذه المستثمرات قدرت مساحتها بـ 1 هكتار.

- الكمية اللازمة من البذور لزرع 1 هكتار قدرت بحوالي 1 قنطار.

- البذور المستعملة من طرف الفلاحين ذاتية خزنت خلال المواسم السابقة - علماً بأن سعر البذور في الأسواق المحلية تقدر بحوالي 5000 دج.

- نظراً لصعوبة المنطقة وتواجد هذه الأراضي الخاصة بزراعة القمح في مساحات ذات انحدارات، فإن الآلة الحاصدة تقوم بحصاد 1 هكتار خلال 1 ساعة.

- متوسط سعر نقل الحبوب بواسطة جرار من المزارع إلى المخازن تقدر بحوالي 600 دج، حيث يقوم الفلاح بنقل الحبوب والتبن في آن واحد أي دفعة واحدة وذلك نظراً لقلّة كمية المنتج.

- مردود حصاد واحد هكتار من القمح يعطي حوالي 20 حزمة تبن، وسعر كل حزمة قدر خلال الموسم 2007/2008 بحوالي 150 دج.

إذن الأرباح التي توصلنا إليها تخص موسم معين يقيمه الفلاحين بموسم ذو مردود فوق المتوسط لأنه هناك مواسم يجني فيها الفلاحين أرباح قد تزيد عن هذه أو تقل عنها لأن المنطقة تتعرض في بعض الأحيان لمواسم مطرة أو جافة أو تتعرض لبعض الأخطار الطبيعية التي تخلف أضرار كبيرة في الأوساط الزراعية، كتساقط البرد وطول فترة الجليد وغيرها.

### حساب المردود الصافي للتفاح والمشمش :

من خلال دراستنا لاحظنا أن أهم زراعات الأشجار المثمرة التي تميز المستثمرات المدروسة هي زراعة

المشمش والتفاح، وتظهر بمساحات كبيرة تتعدى في بعض الحالات 1 هكتار وتتميز بكونها منتجة، وواقعة في منطقة تتوسط مجال إنتاج التفاح بالمنطقة.

**\*تقييم زراعة التفاح : مردود إنتاج مستثمرة كاملة**

لتقييم ذلك أخذنا المستثمرة رقم 01 كمثال لتقييم إنتاج التفاح وذلك نظرا لخصائصها التي تسمح لنا بإعطاء فكرة قريبة عن واقع إنتاج التفاح، حيث بلغت أشجاره سن الإنتاج المثالي (15-18 سنة).

**المصاريف :**

المصاريف	الأشغال
60000 دج	نفقات العمالة
35000 دج	حماية الأشجار
30000 دج	الأسمدة
3600 دج	السقي
5600 دج	النقل
134200.00 دج.	المجموع

**الإنتاج :**

270000.00 دج	إجمالي المردود
135800.00 دج	صافي المردود
1358 دج.	صافي مردود شجرة واحدة

**\*تقييم زراعة المشمش :**

أخذنا هنا المستثمرة رقم 05 المتواجدة بنارة وذلك لكون هذه المنطقة تتوسط أهم مناطق إنتاج المشمش بالمنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى بلوغ أشجار هذه المستثمرة أوج إنتاجها (20 سنة)

من أجل إعطاء فكرة قريبة عن واقع إنتاج المشمش بالمنطقة.

-المصاريف :

المصاريف	الأشغال
12000 دج.	نفقات العمالة
/	حماية الأشجار
16000 دج	الأسمدة
2000 دج	السقي
2500 دج	النقل
32500.00 دج	المجموع

الإنتاج :

88000.00 دج	إجمالي المردود
55500.00 دج	صافي المردود
2775.00 دج.	صافي مردود شجرة واحدة

هذه النتائج توصلنا إليها بإعتمادنا على بعض المعطيات الخاصة بكل مستثمرة والتي لا تختلف كثيرا عن باقي المستثمرات التي تخص كل نوع زراعي من الأنواع التي إعتدنا عليها في هذه الدراسة وأخذنا المعطيات السابقة الخاصة بزراعة التفاح والمشمش للإعتبارات التالية :

- نفقات العمالة قمنا بتحديدنا إنطلاقا من ما صرح به من قبل الفلاحين حيث، يشتغل في كل بستان، تفاح أو مشمش فرد أو ثلاثة أفراد خلال فترة تمتد من شهر جوان إلى غاية نهاية سبتمبر بمعدل 15000 دج لكل فرد خلال شهر.



- نفقات حماية الأشجار المثمرة والثمار من بعض الأمراض حددت إنطلاقا من نفقات شجرة واحدة للتفاح التي تتطلب حوالي 175 دج.

- الأسمدة، حددت أسعارها أو نفقاتها خلال موسم 2008/2007 انطلاقا من سعر السماد الطبيعي الواسع الاستعمال في المنطقة والذي تصل تكلفته حوالي 69.00 دج لكل شجرة تفاح، وتزداد هذه التكلفة كثيرا بالنسبة لبساتين المشمش بالمستثمرة رقم 05 (نارة) والتي تصل إلى 470 دج لكل شجرة وذلك نظرا لبعدها عن مناطق جلب هذا السماد وفق التربة، حيث يصل سعر حمولة جرار السماد الطبيعي هنا إلى 8000 دج ويكفي لتسميد حوالي 17 شجرة، عكس مناطق انتشار بساتين التفاح الذي تصل فيه نفس الحمولة السابقة إلى 6000 دج وتكفي لتسميد حوالي 34 شجرة.

- تكاليف أعمال سقي بساتين الأشجار المثمرة (المشمش والتفاح) تختلف من بستان لآخر وتتمثل أساسا في نفقات أعمال السقي والترميم لبعض السواقي وقدر متوسط تكاليفها خلال الموسم 2008/2007 بحوالي 900 دج لبستان تقدر مساحته بـ 1 هكتار.

هذه النتائج الخاصة بالمشمش والتفاح والتي توصلنا إليها من خلال نتائج الموسم 2008/2007 تبقى محصورة خلال هذه الفترة الزمنية وذلك نظرا لبعض الأخطار الطبيعية التي قد تمس هذا المنتج، كطول فترة الجليد وهبوب رياح قوية وتساقط البرد، أو الجفاف الذي يؤثر كثيرا في تراجع كميات مياه السقي خاصة وأن معظم البساتين تعتمد في سقيها على الآبار السطحية، إلى جانب هذه الأخطار هناك أيضا عامل الأسعار التي تتغير من موسم لآخر تبعا للعرض والطلب.

### \*تقييم زراعة النخيل :

هنا اعتمادنا على مثال واحة مشونش وذلك نظرا لامتهان الفلاحين نشاط زراعة النخيل بشكل كبير عكس الواحات الأوراسية الأخرى التي يمتهن فلاحوها نشاطات أخرى كتربية الماشية وزراعة الحبوب كما في واحة البرانيس (المستثمرة رقم 08) وبالتالي فإن المثال قيد الدراسة يعطينا فكرة قريبة عن واقع مداخيل هذه الزراعة بالمنطقة.

-المصاريف :

المصاريف	الأشغال
10000.00 دج	-نفقات العمالة
/	-حماية النخيل
6000.00 دج	-الأسمدة
2000.00 دج	-السقي
2500 دج	-النقل
20500.00 دج	المجموع

-الإنتاج :

80.000.00 دج	إجمالي المدخول
59500.00 دج	صافي المدخول

في هذه الحالة اعتمدنا لحساب مصاريف العمالة على الأعمال التي ينفق عليها المستثمر وتمثل في أعمال التلقيح والقص إضافة إلى بعض الأعمال الثانوية كتجريد النخيل، وتقدر تكلفة مختلف الأعمال السابقة بحوالي 250 دج / نخلة، بينما تسميد النخيل يتم عادة مرة واحدة خلال أربعة أو خمسة سنوات أما المستثمرة قيد الدراسة يتم تسميدها مرة كل أربعة سنوات ويستعمل الفلاح خلالها حوالي 10 كلغ لكل نخلة أي أن تكلفة نخلة واحدة تقدر بحوالي 37.5 دج.

- المبالغ التي تصرف على أعمال السقي غير ثابتة خلال السنة وذلك تبعاً لكميات التساقط وقدرت في الواحة قيد الدراسة خلال الموسم 2008/2007 بـ 2000.00 دج.

- مصاريف النقل بالمنطقة المدروسة كباقي مناطق الواحات الأوراسية تطرح إشكال كبير، حيث يستعمل الفلاحين لنقل منتوجاتهم وسائل نقل تقليدية (الحيوانات) وذلك لضيق الممرات داخل

الواحات إضافة إلى وجود مجاري مائية (الأودية الرئيسية) تفصل بعض الواحات على المناطق السكنية، ويقدر معدل نقل 1 قنطار بحوالي 50 دج.

المردود السابق يبقى يخص الموسم 2008/2007 لأنه في بعض الأحيان يتأثر بفعل بعض العوامل الطبيعية كالتساقط في فترة بلوغ التمر، والسوق، أو انتشار بعض الأمراض وهذا يحدث نادرا بواحات الأوراس.

\*حساب المدخول الصافي لقطيع الغنم: قمنا بأخذ مثال قطيع المستثمرة رقم 04 (تكوت) وذلك لكون دخل هذا المستثمر يعتمد أساسا على مداخل قطيع الغنم، وبالتالي فهي تمثل عينة جيدة تعطينا فكرة قريبة عن واقع مداخل تربية الماشية بالمنطقة.

#### -المخطط الإنتاجي :

الولادة خلال السنة	عدد الرؤوس الميئة	عدد الرؤوس المباعة	متوسط سعر الرأس	كمية الصوف	سعر الصوف	كراء المراعي	إجمالي سعر العلف
60 رأس	08 رأس	36 رأس	15000 دج	230 كغ	70 دج	60000 دج	85000 دج

#### الإنتاج :

الغنم	الصوف	المجموع	التكاليف	صافي الإنتاج
540000.00 دج	16100.00 دج	556100.00 دج	145000.00 دج	411100.00 دج

هذا المردود غير ثابت لدى كل المرين يمكنه أن يزيد أو يتناقص وذلك تبعا للسنة المطرية والأمراض التي قد تلحق أضرار بالقطيع.

نلاحظ من خلال التقييمات أن هناك بعض الزراعات التي لم نتخذها في الحسبان لكونها موجهة أساسا

للاستهلاك الذاتي، يسوق منها الفائض فقط، وبالتالي لا يمكننا الاعتماد عليها في تحديد واقع المداخيل الفلاحية الفعلية للمنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى هذه الزراعات بينية تتداخل في معظمها مع زراعة المشمش والتفاح والنخيل وهذا يطرح إشكال كبير لحساب التكاليف التي تنفق عليها خلال كل موسم مما يصعب من عمليات تحديد مداخيلها الحقيقية.

و بصفة عامة ومن خلال معطيات مختلف المستثمرات يمكننا استخلاص عدة ملاحظات أهمها :

- ضعف في استغلال المحيط الجاف.
- استغلال شبه كلي للمحيط المسمقي.
- تفاوت في مردود كل مستمرة يفسر لنا تباين الملكيات والطبيعة التي تسود كل منها.
- غياب تربية النحل في كل المستثمرات المدروسة.
- غياب شبه كلي للماكنات الزراعية يفسر لنا اعتماد الفلاحين على الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي.

- زراعة التفاح والمشمش تمثل أهم الزراعات التي تسود معظم المستثمرات.
  - قلة عدد رؤوس الماشية (الغنم والماعز) في معظم المستثمرات.
  - اهتمام المربين بالغنم أكثر من الماعز.
  - استمرار الأنظمة التقليدية لتربية الماشية
- هذه الاستنتاجات تعتبر بمثابة مؤشرات توحى لنا بمدى التباينات في أنظمة الاستغلال بالمنطقة الجبلية الأوراسية.

#### 4 - تحديد أنماط الاستغلال :

- تبدي مختلف المستثمرات الفلاحية قيد الدراسة خصائص متعددة من أهمها :
- زراعات متنوعة، زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الأشجار المثمرة والخضر.
- أشكال متباينة لتربية الماشية متنقلة ومستقرة في محيط معين.

- يغلب على تكوين القطيع رؤوس الغنم.

- حجم المستثمرات متباين ويطغى عليه طابع المساحة الصغيرة.

هذه الخصائص تمثل ملاحظات عامة حول أنظمة الاستغلال الفلاحي ومن أجل إعطائها صبغة علمية يجب علينا إدراجها ضمن مجموعات صغيرة تجمع بينها مؤشرات تتعلق بمختلف النشاطات الفلاحية التي تميز المنطقة من أجل استخلاص الأنماط المختلفة لأنظمة الاستغلال، وذلك من أجل إعطاء فكرة حول العلاقات الداخلية في كل مستثمرة إنطلاقاً من بعض الملاحظات، وذلك بهدف تحديد مقومات الانتقال من نظام لآخر، الذي تمثل مميزات كل واحد منها واقع ساري المفعول في الميدان.

#### 1.4 - نمط التربية المتنقلة للماشية مع الزراعة :

كانت الماشية المتنقلة إلى غاية بداية القرن الماضي تمثل قاعدة مهمة للاقتصاد الفلاحي لدى معظم قبائل الأوراس (Colonel de lartigue.1904, P-217) حالياً هذا النظام يقتصر على عدد محدود جداً من المرين ويبدووا أكثر انتشاراً ببلدية تكوت التي قدرت فيها نسبة مثل هذه المستثمرات بحوالي 30% (معطيات التحقيق الميداني 2008/2007)، يستغلها ما يقارب 500 عائلة.

حاليا يعود السبب الرئيسي إلى تراجع هذا النظام إلى عامل الاستقرار مع العلم وحسب آراء العديد من المرين المتنقلين يفضلون الاستقرار، لكن قلة ملكياتهم في المحيطات المسقية التي يستغلونها بالموازاة مع تربية الماشية لم تسمح لهم بالاستقرار نظراً لمداخيلها الضعيفة، فمثلاً المستثمرة رقم 04 لم تتعدى مداخيلها الزراعية خلال الموسم (2008/2007) 6000 دج بينما تتعدى مداخيل تربية الماشية فيها 80%.

هذه الحالة تعتبر حتمية فرضت على المرين في هذا النمط بالاستغلال الكثيف للمراعي والأراضي الزراعية باستعمال كل إمكانيات العائلة للعمل من أجل تنويع المداخيل.

#### 2.4 - نمط التربية المستقرة للماشية مع الزراعة :

هذا النظام يمثل المرحلة الثانية بعد التربية المتنقلة للماشية حيث، يتميز هنا القطيع بعدد أقل من رؤوس

الماشية مقارنة بالحالة السابقة، ويتم تنقل القطيع في حالات نادرة جدا (حالات الجفاف الطويل)، ويتوقف تعريفنا لهذا النظام على مؤشرين وهما :

- نمط الحياة وطريقة الاقتصاد الذي يعتمد على مداخل المحيط القريب من المسكن.

- مساهمة مداخل تربية الماشية بنسبة (لا تتعدى 40% من إجمالي المداخل الفلاحية) عكس الحالة السابقة أين يعتمد على مداخل تربية الماشية.

هذا النوع من المستثمرات يميز أكثر المناطق الوسطى والجنوبية من منطقة الدراسة ونلاحظ المستثمر رقم 08 مطابقة لهذا النمط الاستغلالي، حيث نلاحظ شبه توازن في استغلال مجمل المساحات المستغلة للزراعة والرعي، يتم فيها استغلال المحيطات الزراعية الجافة لزراعة الحبوب والمسقية لزراعة النخيل والأشجار المثمرة والخضر، وبالموازاة لذلك تصهر العائلة على تربية الماشية في محيطات رعوية جبلية قريبة من محيط المسكن.

ومن بين أهم خصائص هذا النمط هو كون القوة العاملة للرجال ضعيفة حيث، تقتصر على فترات ضئيلة خلال السنة وتمثل أساسا في فترات الحرث والدرس، أما باقي الأعمال الزراعية الأخرى والرعية تتكفل بها النساء والأطفال، مما يسمح للرجال ممارسة نشاطات خارج القطاع الفلاحي خلال طول السنة.

#### 3.4 - نمط استغلال الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب :

هذا النمط يعرف على أساس مداخله التي تتجاوز أكثر من 50% من إجمالي المداخل الفلاحية الأخرى.

يظهر هذا النظام جليا في المستثمر رقم 02 أين نلاحظ العائلة تعتمد أساسا على زراعة الحبوب (القمح) والأشجار المثمرة (التفاح).

و تظهر عادة هذه الأنظمة في المستثمرات الكبيرة المساحة التي تتجاوز في غالب الأحيان 10 هكتار.

هذا النظام يعتبر حديث في المنطقة ظهر في بداية الثمانينات، ويميز بالخصوص المناطق الشمالية من حوض وادي الأبيض (بلدية إشمول، أريس) من بين أهم العوامل التي ساعدت انتشار هذا النظام هو العامل البيئي (واقعة ضمن نطاق مناخي انتقالي من النصف الجاف إلى الشبه رطب).

#### 4.4 - نمط استغلال الأشجار المثمرة :

هذا النوع من الاستغلال هو الآخر حديث بالمنطقة ويعود إلى فترة منتصف السبعينات، وتعتمد كليا العائلة هنا على مداخيل هذا النوع الزراعي.

كما في المستثمرة رقم 05 و07 ويميز هذا النظام بشكل كبير كل من بلدية منعة وغسيرة ومشونش وتيغانيمين.

تتميز مستثمرات هذا النظام بضيق مساحتها التي لا تتعدى في غالب الأحيان 02 هكتار وتتوفر على إمكانيات مياه السقي، مما شجع العائلات على تكثيف الاستغلال في هذه المساحة لزراعة التفاح والمشمش والنخيل ومثل هذه المستثمرات لا تتطلب عمل طويل خلال السنة وعادة تساهم المرأة بقسط كبير في أعمال الزراعة مما يعطي الوقت الكافي للرجال للعمل في قطاعات أخرى خارج الفلاحة.

#### 5.4 - نمط الاستغلال المختلط :

هذا النمط من الاستغلال يتميز بالخصائص التالية :

- الملكية لا تتعدى 1 هكتار.

- تداخل بين زراعة الأشجار المثمرة والخضر.

- عدد الأشجار المثمرة محدود لا يتعدى في غالب الأحيان 50 شجرة.

- عدد رؤوس الماشية لا يتعدى 10 رؤوس في معظم الأحيان.

من بين 08 مستثمرات المدروسة يمكننا تصنيف ثلاثة (03) منها في هذا النمط وهي كل من

المستثمرات رقم 03 و 06 و 07 وتمثل هذه المستثمرات ما يقارب 40 % من إجمالي المستثمرات

المدروسة، بذلك فهي تمثل أعلى نسبة مقارنة بباقي المستثمرات الأخرى.

هذا يوحي لنا بمدى الانتشار الكبير لهذا النمط في المنطقة الجبلية الأوراسية، ويتميز توزيع العمل في هذا النمط بالتوازن بين مختلف الزراعات وتربية الماشية، وذلك نظرا لعدم وجود فوارق كبيرة في المداخل بين مختلف الزراعات وتربية الماشية وتعتبر مداخل هذا النمط هي الأصغر مقارنة بمداخل الأنماط السابقة، حيث من خلال دراستنا السابقة وجدنا أن مداخل مثل هذا النمط لا تتجاوز 55000.00 دج، مما يجعل من هذا النمط أن لا يعتمد عليه في تأمين حياة العائلات.

بهذا فإن هذا النمط يمثل لدى العديد من العائلات التي تنطبق عليها وسيلة لتحقيق بعض الاحتياجات العائلية الموجهة للاستهلاك الذاتي، والفائض يسوق محليا لتغطية بعض مصاريف المستثمرة.

إذن بصورة عامة وبالرغم من تنوع أنماط الاستغلال تبقى المداخل الفلاحية في المنطقة الأوراسية متواضعة جدا ولا تكفي في حالات كثيرة لتحقيق متطلبات الحياة اليومية والدليل على ذلك نتائج المداخل السنوية التي توصلنا إليها، حيث يصل أعلى مدخول لأحسن مستثمرة حوالي 410000.00 دج لكن هذا النمط من المستثمرات يمثل حوالي 15% من مستثمرات المنطقة، بينما لا تتعدى مداخل بعض المستثمرات 55000.00 دج وهذه تمثل في المنطقة حوالي 40% أما باقي المستثمرات أي حوالي 45% مداخلها تتراوح بين 55000.00 و140000.00 دج حسب معطيات موسم 2008/2007.

من خلال قراءتنا لهذه الأرقام نجد أن حوالي 85% من المستثمرات في المنطقة مداخلها أقل من 140000.00 دج في وسط اجتماعي يتعدى فيه معدل الإعالة 6 أفراد في الأسرة وطبيعي صعب يشهد أخطارا طبيعية متعددة.

بهذا فإن هذه الأرقام وفي ظل مختلف المشاكل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية تعتبر بمثابة مؤشرات سلبية تؤثر كثيرا على وضعية القطاع الفلاحي والتنمية المرتبطة به.



- الخلاصة : الثروة الغابية مورد آخر في تراجع مستمر.

كانت المحيطات الغابية بالأوراس تستغل من قبل السكان لأغراض متعددة (الرعي، التدفئة، الصناعات التقليدية... الخ) لكن بعد دخول الإدارة الفرنسية للمنطقة صادرت هذه الثروة بفعل مجموعة قوانين أهمها جاءت في وثيقة السيناتوس كونسيلت سنة 1863 وأصبحت ضمن ملكية الدولة، وقامت بهذا المحيط بعدة أعمال تهيئة أهمها يكمن في فتح مسالك عديدة في الوسط الغابي بهدف الحماية والمراقبة وتسهيل عمليات الاستغلال التي كللت إلى غاية 1953 باستغلال ما يقارب 40000 كومة من خشب التدفئة من سلسلة جبل لزرق، وتم برمجة استغلال ما يقارب 5000 هكتار بضواحي تيغانيمين وذلك بدأ من سنة 1953 لإنتاج حوالي 100000 م<sup>3</sup> إلى 150000 م<sup>3</sup> من الخشب للاستعمالات المختلفة كالأعمدة والأثاث والتدفئة... الخ (P.Boudy 1955,P195).

بعد الاستقلال استمر استغلال الثروة الغابية من طرف المحليين بطرق كثيفة واللاعقلانية رغم استمرار تطبيق القوانين التنظيمية السابقة لاستغلال الغابة التي عرفت بعد منتصف الستينات عدة أعمال تهيئة وغرس الأشجار الغابية وغيرها من الأعمال الأخرى كشق المسالك وتأسيس السكان المجاورين لهذه المحيطات، وذلك بهدف إعادة إحياء هذا المحيط البيئي.

لكن استمرار النظرة التقليدية في استغلال هذا المحيط من قبل المحليين، عرفت على إثر ذلك هذه الثروة عدة تدخلات سلبية كالقطع العمدي للأشجار الغابية والرعي المفرط إضافة إلى الحرائق، مما أدى إلى تراجع مساحات كبيرة من هذا المحيط قدر خلال الفترة 2006/1978 بحوالي 43% عما كانت عليها قبل الاستقلال (تقرير مديرية الغابات لخنشلة 15 جانفي 2007)، وذلك لكون الغابة تمثل بالنسبة للمحليين مورد لتحقيق بعض الاحتياجات دون مراعاة الانعكاسات السلبية التي قد تنجر عن ذلك، خاصة ونحن في وسط لا يتعدى فيه متوسط التساقط حوالي 250 ملم/سنويا مما يعيق إعادة نمو الأشجار الغالبية الطبيعية الذي قد تنجر عليه أضرار سلبية على بعض القطاعات الإنتاجية كالفلاحة وبعض الصناعات التقليدية والسياحة.

## VI - المجال الأوراسي ومحاولات تخطي الاختلالات الاقتصادية :

### - مقدمة :

ميكانيزمات الحياة الجديدة التي أصبحت تتحكم في تسيير معظم مركبات الوسط الجبلي أدت إلى إرباك الحياة الاجتماعية الاقتصادية المحلية القديمة وعمقت الفوارق الاجتماعية، وذلك نتيجة لتوظيف سياسات قهينة لم تأخذ بعين الاعتبار التوازنات اللازمة بين مختلف مكونات الوسط، الطبيعية والاجتماعية، حيث أدت إلى توجيه عدد كبير من السكان إلى نشاطات اقتصادية خارج القطاع الفلاحي الذي كان في القديم يمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي الذي أصبح خلال سنة 2008 يمثل حوالي 18.7% مقابل 81.3% من العمالة في باقي القطاعات أهمها الأشغال الأخرى والتي تمثل حوالي 57.5% من إجمالي العمالة بالمنطقة (الجدول رقم 38).

هذه الأرقام تفسر لنا مدى اعتماد المحليين في مداخيلهم على نشاطات جديدة تعمل وفق آليات متعددة لا تأخذ من الإمكانيات المحلية رغم توفر المنطقة على موارد سياحية أثبتت بعض التجارب السابقة نجاحها وبإمكانها دفع عجلة التنمية في المنطقة الجبلية الأوراسية.

العمالة سنة 2007

الجدول رقم : 38

المجموع	اشغال اخرى		م		المسقلين		المستفيدين		البلديات
	%		%	الصناعة	%	أ.ع	%	الفلاحة	
3577	65.45	2341	8.41	301	13.81	494	12.33	441	أريس
544	39.88	217	10.48	57	17.29	94	32.35	176	تيغانيمين
747	38.15	285	2.81	21	23.69	177	35.35	264	إينوغيسن
1577	48.70	768	1.52	24	18.14	286	31.64	499	إشمول
1448	46.48	673	2.76	40	39.57	573	11.19	162	تكوت
887	52.31	464	19.62	174	16.01	142	12.19	107	غسيرة
1169	75	847	2.2	26	10	18	15	178	مشونش
1437	52.54	755	10.02	244	19.62	282	17.82	256	ث.العابد
721	67.27	485	8.74	63	11.51	83	12.42	90	النوادر
1856	35.02	650	14.06	261	14.71	273	32.21	672	بوزينة
/	/	/	/	/	/	/	/	/	لرباع
1003	48.85	490	13.56	136	19.34	194	18.25	183	منعه
657	35.46	233	8.07	53	14.92	98	41.55	273	تيغراغ
2706	79	2132	0.5	14	17	462	3.62	98	جمورة
458	51.7	237	3.3	08	22	101	24.5	112	برانيس
411	67	275	4	16	10	42	19	78	ع.زعطوط
19198	57.5	11052	7.5	1438	17.8	3419	12.7	3589	المجموع

المصدر : مديريات التخطيط باتنة بسكرة 2007.

1 - الأوراس والتجربة السياحية :

شكلت الإمكانيات السياحية التي يتميز بها الأوراس والمتمثلة في الإمكانيات الطبيعية (التنوع البيئي، حوانات، ينابيع طبيعية،... الخ) والأثرية (المعالم الأثرية الرومانية والبربرية وغيرها)، إضافة إلى تميز المنطقة بتراث ثقافي (تجاري، رياضي، ترفيهي)، هذه جعلت من المنطقة محل إهتمام وأفكار كثيرة للنهوض بالتنمية وإعادة الاعتبار لهذا الوسط وذلك برسم خطة سياحية لتثمين الإمكانيات المحلية التي

توفر الشروط الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة.

## 1.1 - المشروع السياحي : وسائل فعالة بتشريعات بسيطة

تم إعداد المشروع في بداية الخمسينات (1952) بعد وضع مخطط سخرت فيه كل الوسائل اللازمة لذلك بشكل تكاملي من أجل تحقيق التوازنات في التنمية بين مختلف القطاعات والجهات دون استثناء.

لتحقيق هذه الأفكار والأهداف التي يصبوا إليها المشروع تم تحديد ثلاثة مسالك سياحية على مستوى المنطقة.

-المسلك أ - غرب/شرق : ويخص أكثر المواضع الأركيولوجية ويمتد على طول الأقدام الشمالية لجبال الأوراس.

-المسلك ب - جنوب /شرق : تتعدد فيه المظاهر الطبيعية والأثرية والتاريخية ويخص ذلك مناطق الأحواض

-المسلك ج- يمثل مسلك الإطلالات الشاملة ويخص أكثر المناطق الجبلية.

نقرأ من خلال تحديد هذه المسالك بأنها أعتمد في تحديدها على مبدئين :

الأول : مبدأ المظهر (الطبيعة والمعالم الأثرية).

الثاني : مبدأ الوقت (بعد المظهر وطبيعة الطريق المؤدية إليه).

من أجل نجاح المشروع قامت الإدارة بإنجاز شبكة من الطرق قدر طولها بحوالي 870 كلم إضافة إلى بناء عدد من وسائل الإستقبال تتمثل في إنجاز أربعة (04) فنادق على مستوى المنطقة الجبلية بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 156 سرير (شليا، غوفي، مشونش، أريس).

لتفعيل هذه الوسائل وبلوغ، أهدافها سبقتها مجموعة من تشريعات جاءت في شكل قوانين من أهمها:

-مرسوم 2 ماي 1930 الخاص بحماية المعالم الطبيعية والأماكن التي لها خصائص تاريخية وعلمية.

-مرسوم 26 أفريل 2006 الذي ينص على إنشاء مقاطعات إقليمية من اجل حماية المعالم

الأركيولوجية وما قبل التاريخية.

هذه المراسيم رغم شموليتها طبقت بالمنطقة الجبلية وكان ذلك إيجابيا، حيث صنف بعض المواقع الأثرية كمعالم وطنية (معلم غوفي) إضافة إلى القيام ببعض أعمال تهيئة وترميم لبعض المنشآت الأثرية، كما قامت الإدارة بتحديد بعض نشاطات السكان في كيفية استغلال المحيطات الغابية. نهاية إعداد هذا المشروع تزامن مع إندلاع الثورة التحريرية مما أربك تفعيله.

بعد الاستقلال (1962) استفاد هذا المشروع من بعض التشريعات التي جاءت في ميثاق 1966 الذي ركز على مناطق التوسع السياحي ودعم ببعض التوجيهات التي انبثقت عن المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

استفادت المنطقة على إثر ذلك من بعض وسائل الاستقبال بإنجاز نزل بغوفي يتسع لـ 24 سرير وإنجاز ورشات للصناعة التقليدية، وورشة صناعة الفخار بمشونش بطاقة تشغيل 19 فرد، وأخرى بصناعة الحلبي والمجوهرات بغسيرة بطاقة تدريب وتشغيل 34 فرد وورشة لصناعة النسيج بأريس بطاقة تشغيل 14 فرد (معطيات الوكالات السياحية والصناعات التقليدية، لباتنة وبسكرة 1981).

كانت لهذا المشروع عدة نتائج إيجابية امتد فعلها زمنيا بالمنطقة إلى غاية بداية الثمانينات.

## 2.1 - نتائج التجربة السياحية :

-التعريف بالمنتوج السياحي المحلي رغم غياب وسائل الدعاية والإعلام خلال عشرية الستينات والسبعينات وذلك بفعل تزايد في عدد توافد السواح (الجدول رقم 39).

حيث انتقل عدد السواح من 483 سائح سنة 1970 ليصل إلى 1603 سائح خلال سنة 1983 أي بنسبة زيادة قدرت بأكثر من 23.0% منها حوالي 18.5% زيادة خاصة بالسواح الأجانب ويعود السبب في هذه الزيادة المعتبرة للسواح إلى الانطباع الجيد الذي يحمله السواح بعد عودتهم إلى بلدانهم لأن الانطباع الجيد يمكن أن يتحول إلى عامل مهم للإعلان عن السياحة.

## عدد السواح القادمين إلى معلم غوفي

جدول رقم : 39

1983	1970	السنوات
1286	451	السواح أجانب
317	32	جزائريين
1603	483	المجموع

المصدر : أرشيف ولاية باتنة 2006

- إنتعاش قطاع الصناعة التقليدية، حيث ارتفع عدد المحلات في بيع هذه المنتجات من 5 محلات سنة 1970 ليصل إلى 37 محل سنة 1983 أي أن عدد المحلات تضاعف خلال هذه الفترة بأكثر من 7 مرات. وهذا يعتبر بمثابة دليل على تضاعف الإنتاج الذي يساهم في تنوع المداخل وتحقيق تنمية نوعية في المنطقة الجبلية.

- إنتشار الثقافة السياحية التي تساعد نشر الوعي وتساهم في تفتح الأفراد على حياة أكثر عصرنة، وهذا يعتبر بمثابة عامل مهم في تطوير السياحة.

### 3.1 - واقع التنمية السياحية بالأوراس :

الوضع الحالي للتنمية السياحية في الأوراس لا يختلف كثيرا عما هو عليه في البلاد، للحدوث عن التنمية السياحية في الظروف الراهنة أمر صعب ومبالغ فيه، حيث تراجع عدد السواح عما كان عليه خلال سنة 1983 إلى حوالي 36 سائح أجنبي وحوالي 103 سائل جزائري خلال الفترة 2008/2006 (معطيات مديرية السياحة باتنة مارس 2009).

هذا التراجع يعود إلى الظروف الأمنية التي عصفت بقطاع السياحة في معظم ربوع الوطن هذا من جهة ومن جهة أخرى عرفت التنمية السياحية بالأوراس خلال بداية سنة 1984 أزمة كبيرة نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد والتي كان سببها تدهور أسعار المحروقات.

خلال هذه المرحلة كان من المفروض تشجيع هذا القطاع لدعم التنمية، وبالتالي تفادي بعض الإنعكاسات السلبية التي قد تنجر عن انخفاض أسعار المحروقات، وهذا يقودنا للقول بأن التراجع المفاجئ في التنمية السياحية بالمنطقة ليس وليد هذه الفترة بل يعود إلى تراكم مشاكل عديدة في هذا القطاع تزامنت إنعكاساتها مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وتكمن أهم هذه المشاكل في السياسات التي سيرت هذا القطاع.

#### أ/- إشكالية السياسات التي سيرت القطاع :

من خلال قراءتنا لمختلف النصوص الخاصة بتسيير القطاع السياحي الصادرة عن الحكومة أو عن المخططات القطاعية، لا نجد فيها إهتمام خاص بتطوير القطاع السياحي الجبلي بشكل متكامل عكس المناطق الساحلية والصحراوية التي ركزت عليها معظم المواثيق الصادرة عبر مختلف الفترات.

-ميثاق 1966 : ركز أكثر على مناطق التوسع السياحي بالمناطق الساحلية.

-المخطط الثلاثي (67-69) : ركز على ضرورة تطوير منشآت الاستقبال في المناطق الصحراوية والساحلية.

-المخطط الرباعي الأول (70-73) : لم تختلف استراتيجيته كثيرا عن السابق، حيث أوصى بتهيئة وبناء مركبات معدنية.

-المخطط الرباعي الثاني (74-77) : يعتبر امتداد للمخطط السابق وأوصى برفع قدرة الاستقبال، استفادة المنطقة على إثر ذلك من إنجاز نزل سياحي بغوفي ومشونش.

-اجتماع جبهة التحرير 1980 في دورتها الثالثة : ركز على تركيز الإشهار السياحي والتنمية الشاملة للسياحة.

-ميثاق 1986: أخذ نفس المواثيق السابقة مع إدماج عنصر الشباب كعامل فعال لتنشيط المجال السياحي.

-المخطط الخماسي (85-89): ركز على تنفيذ برامج الاستقبال للسواح الأجانب، لكن الأزمة الاقتصادية التي إنتابت البلاد خلال مطلع 84 حالت دون ذلك.

-البرنامج الحكومي 1996 : أهم ما جاء فيه هو تخلي الدولة عن دورها الاحتكاري للمؤسسات السياحية.

البرنامج الحكومي جانفي 2000: أكد على تجديد الموروث الفندقي وترقية المنتج السياحي وتشجيع الصناعات التقليدية وتهيئة مناطق التوسع السياحي، في ظل هذا البرنامج لم تستفد المنطقة من أي شيء.

-البرنامج الحكومي ديسمبر 2006: نص على تنظيم الاستثمارات وحماية الموارد وتهيئة المحيط، استفادت المنطقة على إثر هذا من تصنيف المحيط البيئي لمنطقة غوفي كمعلم وطني وذلك خلال سنة 2008 (مديرية السياحة لولاية باتنة ديسمبر 2008).

نستخلص مما سبق بأن النصوص الواردة بشأن السياسة بصورة عامة لم تنظر إلى السياحة كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد بل اعتبرته كعامل مساعد على إحداث التوازن في ميزان الاقتصاد.

كما ركزت على هدف رئيسي وهو زيادة قدرة الاستقبال وهمشت المناطق الجبلية والمستلزمات الأخرى، وأصبحت تعتمد أساسا على المخططات التنموية القصيرة المدى الشيء الذي يتنافى مع تحقيق التنمية المستدامة الواجب بلوغها. نلاحظ غياب الإرادة الجادة في الرفع من مستوى القطاع وغياب التصور الشامل لهيكلته.

ب- استقلالية المخططات التنموية التي تطغى عليها عدم التنظيم مما يجعل تقييم الجهود المبذولة أمر صعب.

ج- إشكالية المؤسسات الفندقية الموجودة لا تستجيب في معظمها للمعايير القانونية.

د- إشكالية غياب الثقافة السياحية والبيئية على المستوى المحلي.

هـ- إشكالية عدم اهتمام الجماعات المحلية بأمر السياحة نظرا لافتقارها للوسائل المادية.



و- إشكالية غياب مشاريع جديدة في الاستثمار السياحي.

ز- إشكالية التكامل الضعيف بين القطاعات لحماية الآثار والمواقع التاريخية.

ح- إشكالية غياب وسائل الإعلام التي لها دور استراتيجي في تحقيق التنمية السياحية.

مجمّل هذه الإشكاليات أدت إلى تدهور البنيات الأساسية السياحية التي أرسّتها التجربة السياحية

السابقة الذكر ويتجلى ذلك ميدانيا على معظم المستويات التالية :

\*على مستوى وسائل الاستقبال : تدهورت وضعية الوسائل الفندقية وأصبحت لا تؤدي الواجب

المنوط منها (الجدول رقم 40)

الوضعية الحالية لوسائل الاستقبال السياحي في المنطقة الجبلية

الجدول رقم 40 :

وسائل الاستقبال	وضعتها قبل 83	وضعتها أوت 2008
فندق أريس	جيدة	حول إلى مكاتب إدارية
فندق غوفي 1	جيدة	حول إلى ثكنة عسكرية
فندق غوفي القديم	متوسط	متدهور تماما
فندق مشونش	جيدة	مغلق لا يستقبل السواح
فندق بنيان	جيدة	مغلق لا يستقبل السواح

تحقيق ميداني أوت 2008

\*على مستوى الطرق : تشبه وضعية الطرق إلى حد كبير وضعية وسائل الاستقبال، حيث نلاحظ

بعض المسالك السياحية متدهورة وأصبحت غير صالحة للاستعمال (الجدول رقم 41) الذي يوضح

وضعية بعض المسالك السياحية.

## وضعية الطرق الخاصة بالمسالك السياحية

الجدول رقم 41 :

المسالك	وضعية المسالك	طولها بـ كلم	وضعتها قبل 83	الوضعية الحالية 2008
غوفي - تكوت - بوحمامة	جيدة	72	جيدة	80% غير صالحة
ثنية العابد - بوزينة - الزقاق	متوسطة	61	متوسطة	60% غير صالحة
أريس - شيليا	جيدة	45	جيدة	متوسطة
تيغغار - بريض - منعة	جيدة	14	جيدة	متوسطة
عين زعطوط - القنطرة	جيدة	74	جيدة	متوسطة

### معطيات مديريات الأشغال العمومية الولائية، باتنة بسكرة أوت 2008

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أجزاء معتبرة من المسالك السياحية أصبحت غير صالحة للاستعمال تماما، السبب في ذلك يعود إلى سياسات السياحة في المناطق الجبلية من جهة والعامل الأمني من جهة أخرى.

\*على مستوى الصناعات التقليدية : الصناعات التقليدية التي تساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة أصبحت هي الأخرى تعاني، حيث تراجع عدد محلات الصناعة التقليدية من 37 محل سنة 1983 (ديوان السياحة والصناعات التقليدية باتنة، بسكرة ديسمبر 83) لتصبح خلال سنة 2008 حوالي 03 محلات فقط على مستوى المنطقة الجبلية (تحقيق ميداني أوت 2008) كما شهدت المنطقة غلق كل ورشات الصناعات التقليدية باستثناء وحدة الخزف بمشونش التي تشغل حوالي 19 فرد.

هذا التدهور لهذا القطاع تؤكد لنا نسبة العمالة بهذا القطاع التي تقدر بحوالي 0.02% من إجمالي

العمالة (إحصائيات مديرية التخطيط، باتنة، بسكرة، ديسمبر 2008)

إذن هذه الوضعية السياحية تستدعي التدخل لاستدراك التجربة السياحية خاصة ونحن في منطقة تعاني من ارتفاع البطالة وتوفر على إمكانيات بإمكانها تفعيل ذلك لخلق ديناميكية اجتماعية واقتصادية تركز على مقومات تعتمد على الإمكانيات المحلية.

## 2 - النشاطات الاقتصادية الجديدة :

### - مقدمة :

قلة المداخيل الفلاحية في المنطقة الجبلية وغياب الاستثمار في القطاعات التنموية اللازمة، تعتبر بمثابة عوامل تمثل عائق أمام تحقيق التوازنات بين السكان والإمكانيات المحلية.

هذه الوضعية أدت بالمحلين للبحث عن مداخيل من خارج المنطقة، ففي سنة 1988 سجلت المناطق الصناعية لكل من مدينة خنشلة وبسكرة وباتنة حوالي 13% من إجمالي عمالها من دائرة أريس (Marc cote.,1988, P6) هذا دون حساب العمالة القادمة من باقي المناطق الجبلية التي تنشط في باقي القطاعات الأخرى خاصة منها الأشغال العمومية التي تعرف ديناميكية كبيرة في المدن السابقة وغيرها من المدن الأخرى.

في سنة 1989 بلغت عائدات سكان الأوراس من خارج مناطقهم حوالي 50% من إجمالي العائدات (Gerard Maurer,1996,P 67) كما سجلت دائرة ثنية العابد لوحدها في سنة 2006 أكثر من 85% من عائداتها من خارج المنطقة (تقرير دائرة ثنية العابد جوان 2006)، دون مغادرة العائلات إلى خارج المنطقة ويعود ذلك أساسا إلى العلاقات القوية التي تربط الأفراد بمحيطهم الاجتماعي والبيئي.

هذه الميزة ساهمت كثيرا في رفع السيولة النقدية بالمنطقة وتشجيع بعض الاستثمارات بفعل المداخيل القادمة من خارج المنطقة بفعل العمالة الخارجية وبعض النشاطات الحرفية التي تمارس في جهات عديدة محلية ومحلية وخارجية.

لدراسة هذه النشاطات الجديدة إعتدنا على الملاحظة والتحقيقات الميدانية وذلك نظرا لغياب المعطيات الخاصة بذلك.

## 1.2 - التوزيع المجالي للنشاطات الحرفية السائدة :

النشاطات الحرفية التي يتميز بها سكان المنطقة تتمثل أساسا في بناء الحجارة المصقولة والصياغة وصناعة الخشب، ويظهر التوزيع المجالي لهذه النشاطات متباينا من جهة لأخرى تبعا لنوع النشاط، ونميز هناك عدة مناطق (الخريطة رقم 31).

### أ/ - منطقة تكوت وإينوغيسن :

هذه المنطقة تضم عدة قبائل تابعة لعرش واحد (بني بوسليمان) تتميزها حرفة الحجارة المصقولة التي تمارس كليا خارج المنطقة بجهات عديدة من الوطن.

هذه الحرفة قديمة في الأوراس تطورت في هذه المنطقة خلال نهاية الثمانينات وعرفت انتشارا خلال التسعينات، تمارس من قبل مختلف الفئات السكانية ابتداء من السن 15 عام.

ب/ - منطقة غسيرة : هذه المنطقة تقطنها قبائل عرش غسيرة يمتهن سكانها عدة حرف أهمها حرفة صناعة الخشب التي تنتشر ورشاتها في مختلف الأحياء السكنية بهذه البلدية وتمكننا من إحصاء حوالي 48 ورشة منها 04 ورشات مرخصة والباقي غير مرخصة، حيث يحول الحرفين مساكنهم إلى ورشات ويتم عرض منتوجاتهم للبيع في أسواق المدن الكبرى المجاورة (باتنة، بسكرة، خنشلة).

### ج/ - منطقة بوزينة، النوادر وشير :

هذه المنطقة تضم قبائل معظمها من عرش أولاد عدي، الحرفة السائدة هنا هي الصياغة، حيث تضم معظم المساكن ورشات خاصة بهذه الحرفة التي لا يصرح بها أصحابها حتى لبعض الأصدقاء، يتم فيها تصنيع الذهب ويسوق بالجملة إلى أسواق عديدة في جهات مختلفة من الوطن دون استثناء، انتشرت هذه الحرفة في بداية الثمانينات، حاليا تعرف هذه الحرفة توسعات في كل الجهات الجبلية الأوراسية مما جعل منها قطب وطني كبير يدير هذه الحرفة.



إلى جانب هذه المناطق توجد مناطق أخرى تتميز بنشاطات مختلفة فمثلا يعتمد سكان بلدية تيغراغار ومنعة على عائدات من المناطق الجنوبية (ورقلة، حاسي مسعود) وبلدية أريس يميزها أكثر عائدات من العمل في الجيش والأمن ومنح التقاعد للمجاهدين... الخ.

نستخلص مما سبق أنه كلما تغير اسم المنطقة تغير معها اسم النشاط السائد وتتم ممارسة هذه النشاطات على المستوى المحلي وفق آليات معينة.

## 2.2 - آليات النشاطات الحرفية المحلية :

النشاطات التي تميز مختلف المناطق تعمل وفق آليات عديدة تخضع لعدة قواعد تنظيمية، العامل المشترك بينها هو كون معظم عائدات هذه النشاطات تحول إلى داخل المنطقة.

سنقوم من خلال هذه الفقرة بإبراز بعض الآليات التي تتم بها النشاطات على المستوى المحلي ونلخص أهمها فيما يلي:

- يقوم تشغيل كل ورشة على عدة أفراد يتراوح عددهم بين 03 إلى 05 أفراد تبعاً لأهمية الورشة، يدوم عمل هؤلاء الأفراد فترة معينة تتراوح عموماً بين 05 و 07 سنوات وبعدها أي بعد الإطّلاع على بعض أسرار الحرفة وآليات إدارتها، يقوم بعض الأفراد بفتح ورشات جديدة، هذه الآلية عملت كثيراً على توسع بعض الحرف خاصة منها حرفة البناء والصياغة بشكل سريع خلال العشريتين السابقتين.

- يخضع عامل اختيار الأفراد للشغل في الورشات لعدة عوامل أهمها عامل الإلتناء القبلي، كل صاحب ورشة يشغل أفراد من قبيلته، وذلك نتيجة للسرية والاحتكار التي تحيط بهذه الحرف.

- يتم الحصول على المادة الأولية بطرق مختلفة وغير مصرح بها، يحصل أصحاب ورشات صناعة الخشب على نسبة كبيرة من المادة الأولية بفعل عمليات تهريب الخشب من الغابات المحلية أما ورشات الصياغة أسواق مادتها الأولية سرية جداً، ويمثل كل من مقر بلدية واد الطاقة ومدينة باتنة أهم مصادر المادة الأولية.

- تختلف عمليات تسويق المنتج من حرفة لأخرى، يسوق منتج صناعة الخشب إلى الأسواق بالمدن المجاورة وإلى بعض المدن الجنوبية، ورقلة ووادي سوف، ويتم ذلك بعد اتفاق بين أصحاب المنتج مع إحدى الحرفيين بالمنطقة مصرح بورشته، لكي يتولى تسويق منتجات بعض الحرفيين وذلك نظرا لعدم تصريح معظم الحرفيين بورشاتهم تهربا من عمليات دفع الضرائب.

أما سوق الذهب فهي عامة تخص معظم أرجاء الوطن وتتم بين الناشطين المحليين وتجار التجزئة، وعادة تتم عمليات البيع في شكل قروض جزئية حسب الاتفاق المبرم بين الحرفي وتاجر التجزئة، هذا يجعلنا نتنبأ بمدى الثقة الكبيرة التي تربط الحرفيين وتجار التجزئة.

نستخلص من مختلف الآليات السابقة نتيجتين أساسيتين وهما :

الأولى : طغيان عامل القرابة العرقية في تحديد هوية المشتغلين في كل ورشة، ونعتبر هذه بمثابة العامل الرئيسي لاحتكار كل منطقة لحرفة معينة.

الثانية : السرية التامة التي تحيط بكل ورشة خاصة منها ورشات الصياغة وهذا يفسر لنا مدى التنافس بين مختلف الحرفيين عبر مختلف المناطق.

### 3.2 - إنعكاسات النشاطات الحرفية الجديدة على المستوى المحلي :

من خلال دراستنا الميدانية وبعض التحاليل التي قمنا بها نجد أن هناك عدة إنعكاسات إيجابية وسلبية.

أولا - الإيجابية : وتتمثل فيما يلي :

- المساهمة في امتصاص البطالة المرتفعة بالمنطقة والتي تفوق 30%.

- تكوين الأفراد مما يساعد على فتح آفاق الشغل أمامهم.

- رفع مستوى السيولة المادية في المنطقة مما يساعد على إنعاش باقي النشاطات التجارية والحرف

الأخرى خاصة ونحن في منطقة تعتمد على مداخيل أحادية محلية فلاحية ضعيفة.

- دعم الإستثمار المحلي.

ثانيا - السلبية : وتتمثل أهمها فيما يلي :

- عدم التصريح بالورشات يعطي الطابع غير المنظم لهذا النشاط ويعرضه لبعض المخالفات التي قد تضر به وتجعل منه نشاطات ذات مستقبل غامض.
- إلحاق أضرار كبيرة بالمحيط البيئي بفعل القطع العشوائي للأشجار الغابية، خاصة ونحن في منطقة يطغى عليها المناخ الشبه الجاف يصعب كثيرا إعادة تجديد مثل هذه الأشجار.
- تفشي مرض السيليكوز في أوساط الشباب الذين ينشطون في حرفة بناء الحجارة المصقولة حيث توفي على إثرها حوالي 64 شابا خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2008، وحسب المصالح الصحية ببلدية تكوت تقدر عدد المصابين بهذا المرض بالمئات.
- لكن بالرغم من هذه الأخطار التي تطرحها هذه الحرف ما زال العديد من الأفراد يمارسون هذا النشاط مما يوحى لنا بمدى استمرار معاناة سكان المنطقة الجبلية الأوراسية التي تبقى بعيدة عن تحقيق توازنها الاجتماعية والاقتصادية المفقودة.



## الخلاصة : النشاطات الجديدة والاستثمارات المحلية :

خصائص النشاطات الجديدة التي يمارسها المحليون والتي تنحصر ضمن شريحة اجتماعية معينة، منغلقة على بعضها البعض وتبقى هنا حرفة الحجارة المصقولة أكثر انتشارا بين الأوساط السكانية في مناطق ظهورها والتي هي الأخرى تتسم بعدم الاستمرارية خلال طول السنة مما يجعل منها نشاط مؤقت. هذه الخصائص لا تسمح للمجتمعات المحلية لجمع الأموال اللازمة للاستثمار في مشاريع كبيرة، إلى جانب هذا نضيف عامل غياب التجربة والمحاولات لدى الأفراد، وبالتالي فإن مداخيل معظم النشاطات موجهة لتلبية الحاجيات العائلية بالدرجة الأولى ويلى ذلك ترميم أو بناء المساكن بمقرات سكانهم الأصلية.

لكن بالرغم من هذه الوضعية ومن خلال دراستنا لعينة اجتماعية تتكون من 80 فرد حربي سابق مارسوا نشاط الحجارة المصقولة بين الفترة 1987-1998 وجدنا بينهم مجموعة أفراد قاموا باستثمارات محلية وفي قطاعات مختلفة مقسمة بالنحو التالي :

- تحصلنا على 12% من أفراد العينة التي أخذناها قاموا بالاستثمار في القطاع الفلاحي، بعد استصلاح حوالي 18 هكتار لأراضي كانت غير منتجة واستغلت لزراعة المشمش والتفاح، وقدرت تكلفة الاستثمار بحوالي 960 مليون سنتيم.

-4% من العينة قاموا باستثمار في قطاع النقل الجماعي بعد شراء 16 حافلة تتسع لـ 30 مقعد و8 حافلات نقل صغيرة تتسع لنقل 12 فرد، تعمل وفق خطوط تربط بين مختلف المناطق المحلية والمدن المجاورة، هذا الاستثمار تم بشراكة عدة أفراد وكلفت هذه العملية بحوالي 1704 مليون سنتيم.

-5% من أفراد العينة قاموا بالاستثمار في مقاولات والأشغال العمومية.

-9% استثمروا في قطاع التجارة وقاموا بفتح 9 محلات متوسط الاستثمار في كل محل قدر بحوالي 45 مليون سنتيم.

56 فرد من مجموع 80 فرد أي ما يعادل 70% من أفراد العينة يكتفون فقط بتحقيق إحتياجاتهم العائلية.

إذن نلاحظ من خلال الأرقام السابقة أن الأموال المستثمرة بسيطة جدا، الهدف منها هو ليس من أجل خلق ديناميكية اجتماعية اقتصادية لتنمية المنطقة بل الهدف منها هو تحقيق مداخيل إضافية تضمن لأحسابها الإحتياجات العائلية اللازمة.

هذه الوضعية التي تحيط بالمحيط الأوراسي في ظل غياب استثمارات مؤسسة بإمكانها قلب كل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية السائدة بالمنطقة، تجعلنا نطرح التساؤل التالي :

هل سياسات التهيئة الجديدة التي أهملت جزرا كبيرا من الإمكانيات المحلية أبعاد أخرى للنهوض مستقبلا بتنمية المنطقة الجبلية وخلق التوازنات اللازمة بتطبيق ميكانيزمات تتماشى مع متطلبات الحياة العصرية؟ أم للمجتمعات المحلية بقطاعها الاقتصادي الأحادي الفلاحي الذي تتركز أسسه على مبادئ يطغى عليها الطابع التقليدي، إمكانيات كامنة لم تكيف بعد مع متطلبات الحياة العصرية لمواجهة المشاكل القادمة التي تظهر في المنطقة الجبلية ؟

## الخاتمة :

بعد الوقوف على أهم معطيات الوسط الطبيعي وجدنا أن المنطقة الأوراسية تبدي صعوبات عديدة مقارنة بإمكانياتها، فقر التربة، قلة التساقط وعدم انتظامها وقلة الموارد المائية، هذه الصعوبات تعتبر بمثابة عوامل محددة للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى الامكانيات البسيطة التي توفرها المنطقة الأوراسية، كالينابيع وجريان الأودية الرئيسية لمدة طويلة خلال السنة والتنوع المناخي ساعدت هذا الوسط بأن يمثل محيط حياتي لمجتمعات امتد ظهورها خلال قرون عديدة ابتداء من الفترة قبل الرومانية إلى غاية نهاية فترة الاستعمار الفرنسي.

حاليا يسكن الأوراس عدة قبائل أغلبها محلية تعود إلى أصول بربرية حافظت على تنظيماتها الاجتماعية التي تركز على مبدئين رئيسيين، أصل النسب مهما يكن حقيقي أو اعتباري والمجال المحدد الذي تتعايش فيه هذه المجتمعات حيث، يلعب دور النسب دور في تحديد التجمعات السكانية على مستويات محلية صغيرة أما المجال يلعب دور كبير على مستوى المجموعات الكبرى لكونه يمثل أساس كل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية. مختلف التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة الجبلية الأوراسية تظهر ميدانيا بأشكال مختلفة تبعا للخصائص الطبيعية والفترات الزمنية.

قبل دخول الإدارة الفرنسية كان العرش أكبر تنظيم اجتماعي في الأوراس ويعتبر بمثابة المعيار الرئيسي لكل التقسيمات المحلية إلى جانب العامل الاقتصادي الذي تتحدد بموجبه أنظمة المجالات الفلاحية التكاملية التي تستفيد بموجبها كل قبيلة من عدة حلقات إنتاجية، تمتد من الأقدام الجنوبية إلى المناطق الجبلية بشكل طولي يوافق إمتداد الأحواض.

هذه التنظيمات القديمة للمجال تأثرت بعد دخول الإدارة الفرنسية نتيجة لصدور عدة قوانين تحد من تنقلات الأفراد كما ترتب عنها تقسيمات إدارية جديدة تخضع لمعايير لا تتماشى مع المعطيات المحلية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بل الهدف منها هو تفكيك الوحدة المحلية التقليدية.

و في ظل مختلف السياسات كالتهيئة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة عرفت المنطقة عدة تقسيمات مجالية (إدارية) كانت في مجملها ذات أساسين ، قبلي وسياسي أدت نتائجها إلى تراجع استغلال المجالات التقليدية مما أدى إلى إنتقال المنطقة من مبدأ الاستغلال المترن الذي تصبو إليه التهيئة القديمة إلى مبدأ الاستغلال المركز مما أدى إلى بروز بعض الظواهر السكنية والزراعية الجديدة بالمنطقة. نلاحظ على مستوى تنظيمات المجالات السكنية التي كانت تخضع لفعل العوامل البيئية ورد فعل الثقافة الاجتماعية وفي هيكلتها تخضع لفعل العوامل الاقتصادية الفلاحية، وكانت التجمعات السكانية والمساكن في مجملها وفي ظل مفهوم التهيئة القديمة تستجيب للمعطيات السابقة.

أيضا المجالات الفلاحية كانت تبدي تنظيمات محكمة وذات نتائج عديدة يكمن أهمها في الإنتاج الحيواني والتنوع الزراعي والدليل على ذلك المخازن العديدة المنتشرة في المنطقة التي بدورها تقوم إلى جانب الدور الاقتصادي بالدور الاجتماعي بهذا فهي تقوم بربط عدة عناصر مع بعضها البعض في مجال صغير جدا.

أيضا خلال هذه الفترة توسعت الشبكة القروية التي تديرها عدة مناطق للوظائف والتسيير، كمناطق الاتصالات والتجارة والمناطق الفلاحية وغيرها.

بعد الاستقلال استمر تأثر بعض مفاهيم التهيئة القديمة التي رافقها تغيير في بعض التنظيمات التي كلفت بطريقة أو بأخرى لكي تستجيب لمتطلبات الحياة العصرية وذلك بفعل تجسيد بعض المخططات التي جاءت ضمن سياسات مختلفة ذات عمق تنموي لكن عدم مراعاة الخصائص المختلفة للمنطقة أدت إلى ظهور مظاهر جديدة مست كل المستويات.

على مستوى المجالات المبنية بالرغم من استمرار ظهور البنيات القديمة أصبح السكن يخضع في تنظيماته وأشكاله لرغبة الأفراد حيث تأثرت بعض عناصره الوظيفية من أجل التكيف مع شروط الحياة الجديدة التي تعم معظم المجالات السكنية والتي أصبحت تمثل فيها الحضيرة التقليدية نسب ضئيلة

جدا ومتمركزة أكثر في المناطق الريفية نظرا للوضعية الاجتماعية الاقتصادية لسكان هذه المناطق الذين يمثلون أكثر من نصف سكان المنطقة.

هذه التغيرات في مختلف المجالات السكنية تعتبر محاولة من قبل المحليين لإدراك الذات نتيجة لعدة عوامل أساسها العصرية تحركها عناصر داخلية كالنمو الديموغرافي وخارجية تتمثل في جملة من عوامل كالتجهيزات والخدمات وغيرها، هذه العوامل بدورها أدت إلى ظهور شبكة قروية جديدة ذات وظائف وأشكال مختلفة، حيث تم التركيز على الوظائف التعليمية مع اقتصار ظهور باقي الوظائف الأخرى كالصحة وغيرها في المراكز السكنية الكبيرة وذلك نتيجة لمختلف توجهات سياسات التهيئة الجديدة. هذا التوجه أدى إلى ظهور عدة أشكال كالإنزلاقات والامتدادات للمجالات السكنية في اتجاه محاور الطرق الكبرى التي أصبحت تمسك المجالات السكنية هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت إلى ظهور عدة أنماط سكنية، منها قري ذات وظائف غير كاملة وأخرى ذات وظائف كاملة مع بروز مركز أريس ليصبح مدينة جبلية تدير كل المراكز الموجودة في منطقة الدراسة بفعل مختلف مجالات تأثيراتها الخدمائية وأدوارها الإدارية والاقتصادية.

أيضا لعب هذا المركز دور في الترقية الفلاحية بالمنطقة التي استفادت من مشاريع فلاحية عديدة، محلية وقطاعية ترتب عنها توزيع آلاف الأشجار المثمرة وبناء وترميم مئات الكيلومترات من السواقي الزراعية وشق بعض الطرقات لفك العزلة على بعض المناطق المعزولة وذلك من أجل الوصول بالمنطقة إلى مستوى يساعدها على إستغلال أقصى مساحة ممكنة للزراعة التي تبقى ملكياتها تنحصر في مساحات صغيرة رغم المجهودات المبذولة من قبل الفلاحين لتطويرها.

في ظل هذه السياسات ومختلف المحاولات لتطوير الزراعة التي تمثل أهم مورد اقتصادي في المنطقة، تبقى المفاهيم التقليدية هي السائدة في مختلف ميادين الاستغلال والتنظيم رغم ظهور تطبيقات زراعية جديدة، المشمش في الأقسام الجنوبية والوسطى من الأحواض والتفاح في الأقسام العلوية من الأحواض، حيث توسعت في بداية السبعينات زراعة المشمش في المناطق الوسطى من الأحواض بوتيرة

سريعة ثم تراجعته هذه الوتيرة بعد مطلع التسعينات عكس زراعة التفاح الذي عرف خلال هذه الفترة وتيرة سريعة إلى غاية مطلع الألفين، السرعة والتباطؤ في هذه الزراعات تديرها عوامل مختلفة أهمها العامل الطبيعي (المناخ والمياه)، والاقتصادي الذي يخضع لمتطلبات السوق ورفع المداخيل لدى الفلاحين.

هذه المعادلة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة تمثل نقلة نوعية وكمية عما كانت عليها في القديم، وجاءت لتجسد في المنطقة الأوراسية على حساب قطاعات اقتصادية فلاحية أخرى كزراعة الحبوب (القمح والشعير) التي تراجعته إلى أكثر من 30% مما كانت عليها المنطقة قبل الثمانينات. في الظروف الراهنة هذه الديناميكية الزراعية تعاني من عوائق عديدة من بينها خطر البرد والنقص الكبير في وسائل التخزين ونقص المياه الموجهة للسقي نظرا لتراجع منسوبها نتيجة للاستغلال المكثف لها.

إذن ظهور ديناميكية زراعية في ظل وجود عوائق متعددة تفسر لنا مدى إرادة الفلاحين بارتباطهم بالقطاع الفلاحي الذي يعرف فيه الإنتاج الحيواني تراجع كبير خاصة على مستوى تربية الماشية (الغنم والماعز) التي تأثرت هي الأخرى بفعل عوامل عديدة أهمها ناجم عن عامل الأمن واستقرار السكان الذي بدوره أدى إلى تراجع استغلال الحلقات الإنتاجية التقليدية من جهة ومن جهة أخرى ولد للمحليين ثقافة جديدة ترى في التمدن وسيلة أساسية للتعبير عن الحداثة.

هذه الوضعية الاقتصادية الفلاحية التي آلت إليها المنطقة أدت إلى ظهور إختلالات على مستويات متعددة إنطلاقا من الإنتاج الفلاحي الذي تمثل فيه منتوجات المشمش والتفاح أهم منتوجاته التي يتعدى تسويقها السوق المحلية ليصل إلى الأسواق الجهوية والوطنية.

إلى جانب هذه النتائج التي توصلنا إليها فإن الوسط الأوراسي من وجهة نظرة فلاحية بيدي مميزات وخصائص معينة توصلنا إليها من خلال دراستنا الميكرواقتصادية تتمثل أهمها في كون مردود أغلبية المستثمرات الفلاحية ذات مداخيل صغيرة وذلك بالرغم من تعدد أنماط الاستغلال التي يسودها نمط

التربية المستقرة للماشية مع الزراعة ونمط الاستغلال المختلط وذلك من أجل تنويع المداخيل وتخطي العواقب الاجتماعية الاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن ذلك خاصة وأن المنطقة تعاني من مشاكل عديدة كارتفاع البطالة التي تتعدى 30% وإنعدام وجود مؤشرات حقيقية لدفع التنمية وذلك نتيجة لتوظيف سياسات تهئية لم تأخذ بعين الاعتبار التوازنات اللازمة بين مختلف مكونات الوسط مما أدى إلى توجيه عدد كبير من السكان إلى نشاطات أخرى خارج القطاعات الاقتصادية التي بإمكان المنطقة توفيرها كالسياحة التي أثبتت نجاح تجربتها وأدت إلى ديناميكية بعض القطاعات التنموية المرتبطة بها كقطاع الصناعات التقليدية الذي أصبحت مساهمته في المداخيل المحلية خلال الظروف الراهنة منعدمة تماما.

هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي تميز المنطقة أدت إلى ظهور نشاطات اقتصادية جديدة أساسها النشاطات الحرفية وذلك من أجل تخطي مختلف العوائق لخلق ديناميكية بالمنطقة وتحقيق بعض التوازنات الضرورية الاجتماعية والاقتصادية رغم كون معظم هذه النشاطات ذات قاعدة غير مؤسسة مما يجعل منها حلول ظرفية في منطقة لم تدرك فيها سياسات التهئية الجديدة وظائف المجالات المحلية لأن الوظيفة الحقيقية لهذه المجالات ليست تصدير السكان من مختلف الأعمار لغزو المدن بل تعمل على إدماج السكان في مركب إنتاجي متكامل يتجاوب مع الواقع المحلي بكل مضامينه.

## قائمة المراجع

باللغة الأجنبية

- **ABBES L.2001.** habitat a M'chouneche, mémoire du Biskra 2001
- **Actes du colloque de l'AISLF.** Sociologie du progrès (du 12 au 15 mai 1975) -Vol 11-Le progrès en question. Ed Anthropos. paris 1978.
- **Actes du colloque de Taghit.** 23-26/19/1987. Espace maghrébin: Pratiques et enjeux. Ed. ENAG/URASC Alger 1989.
- **Actes du colloque international organisé par le CENECA-** Paris 2.3.4 mars 1966 (Numéro spécial) -Aménagement de l'espace rural-Maison de l'UNESCO.
- **ADJALI S. 1987.** Evolution et mutation de l'habitat traditionnel dans les Aurassiennes -cas de la vallée de l'oued Abdi-Thèse de 3ème cycle Aix-en-Provence.
- **AGERON R. 1964.** " Histoire de l'Algérie contemporaine.Ed. PUF.Coll.OSGI Paris
- **AGRADITOS P. et GARA T. 1961.** Etude socio-économique sur la région d'ARRIS.
- **AL HARRAS (1987).** « Les dimensions sociales du litige sur l'eau cas des tribus Haouz et Anjra pendant la période coloniale », in Revue : Dar Al Niaba n° J5-16.Tanger
- **ARCY. E (d')** L'administration communale dans les communes rurales du département de Constantine in Essais sur l'économie de l'Algérie nouvelle. Ed.PuF. Paris 1965
- **Armature urbaine.** Collection statistique Alger -2000
- Article la crise du système montagnard au nord de Maroc et l' immigration en Espagne
- **Articles de la Conférence de Nairobi** (recommandations concernant l'échange international des biens culturels) L'organisation des nations unies pour l'éducation, la science et la culture. Nairobi, du 26 Novembre 1976.
- **Articles, lors du séminaire international de Hamamet. 1976.** Systèmes urbain et développement au Maghreb O.P.U (horizons maghrébins ).OPU. Alger.
- Arts et Métiers Graphiques. Paris. 1991.
- **ATNAMA G. et WACKERMAN N. 1994.** Les montagnes, objets géographiques en dissertation corrigées ED – ELLIPSES 2001
- **AURES, 1971.** Monographie.Ed -Arts et graphiques. Batna.
- **ARAMIDES J.M., BESSIERES L. et PINON P. 1974.** Site et développement urbain. Ministère de l'équipement. Documentation française.



- **B.N.E.F. 1991.** Etude d'Aménagement de la forêt domaniale de l'AURES étude du milieu (Analyse de la situation Actuelle) Blida.
- **BADIDI B.** Le moyen l'Atlas central A L ERE de l'arboriculture.2002
- **BADLIELP R. 1988.** Habitat traditionnel et polarités structurales dans l'ère arabo-musulmane in Habitat. Etat et société au Maghreb Extrait de l'annuaire de l'Afrique du nord 1986.Ed. CNRS. Paris.
- **BADOUIN R. 1971.** Economie rurale. Ed. A Collin.QSJ. Paris.
- **BAILLY S.** Percevoir la région: Territorialités et image mentales in Espace et Société. juin-décembre 1982. (Revue critique internationale de l'aménagement, de l'architecture et de l'urbanisme).
- **BARADEZ J.** Fossatum africain, Recherches aériennes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque romaine.
- **BASSAND M. QUINDANI S.** Mal développement régional et luttes identitaires in Espace et Société N° 42. janv. juin 1983. Revue critique internationale de l'aménagement, de l'architecture et de l'urbanisme).
- **BAUER G. et ROUX J.M. 1976.** La l'urbanisation ou la ville éparpillée. Ed. Le Seuil. Paris.
- **BENCHETRIT M. 1986.** Sur les problèmes d'aménagement du territoire en Algérie in Revue algérienne des sciences juridiques, politiques et économiques N° 1.Alger.
- **BENGUERGOURA C. 1987.** Structure familiale, changement et structuration sociale chez les ruraux in Sociologie N° 3. Spécial changements sociaux en Algérie de puis l'indépendance. (Actes du colloque national de sociologie). Alger 28.29.30 Avril 1986. Ed.OPU.Alger.
- **BENHASSINE A. 1982.** Le développement agricole de l'Aures maison chihab Batna 1982.
- **BENSEGUENI O., GOUZON D. et NEZZAL K. 1982.** Logique d'occupation spatiale dans les Aurès. Cas de Béni Souik. Ed.CURER. Constantine.
- **BERGER A. 1975.** La nouvelle économie de l'espace. Ed -CUJAS. Paris.
- **BERNARD A. 1931.** Enquête sur l'habitation de l'indigène algérien. FONTANA. Imp. Alger.
- **BERQUE A. 1936.** L'habitation de l'indigène algérien in Revue africaine.
- **BERQUE. 1975.**Maghreb, histoire et sociétés. Ed. SNED / DUCULOT. Alger.
- **BIREBENT J. 1964.** Aquae Romane. Recherches d'hydraulique romaine dans l'est algérien. Thèse pour le doctorat d'université. Alger. 1964.
- **BOUDEVILLE J.R. 1972.** Aménagement du territoire et polarisation. Ed.MTH GENIN. Coll. Librairies techniques. France.
- **BOUDY P. 1955.** Economie forestière NORD-AFRICAINE (T.N°4) Ed. LAROSE. Paris (U).

- **BOUKHOBZA B. 1992.** Monde rural ; contrant et mutation OPU.
- **BOUKHOBZA M. 1992.** Monde rural. contraintes et mutation. O.P.U.
- **BOURDIEU P. 1963.** Sociologie de l'Algérie. Ed.PUF. Coll.QSJ. Paris
- **BRAHAM D.** Service de la propriété indigène enquêtes partielles.
- **BRULE J.C. 2001.** Espace magrébine – pratique et enjeux 1987 thème de magistère.
- **BRULE J.C. et FONTAINE J. 1990.** L'Algérie, volontarisme étatique et aménagement du territoire. Ed.OPU.Coll. Cours de geo. Alger.
  
- **CAMPS G. 1980.** Berbères ux marges de l'histoire. Ed.des Hesperides toulouse.
- **CAMPS G. 1987.** Les berbère - mémoire et identité. Ed. ERRANCE.
- **CAMPS G. et FABRER H. 1953.** L'olivier et l'huile dans l'Afrique romaine Qimps- FABRER H. Imprimerie Officielle - Alger .
- **CARETTE E. et ROZET G. 1980.** L'Algérie l'état métropolitain. Ed. Bousiama. Tunis.
- Centre for advenced studies developpemenet economique des AURES tome1. california 1970
- **CHERRAD S.E. 1992.** Agriculture traditionnelle et milieu naturel en pays tellien : cas de la région de Collo (Est Algérien). Colloque « L'environnement à travers la science géographique. » In Cahiers du CERES. Série géographique N°7. Tunis. pp 65-90
- **CHERRAD S.E. 1992.** Développement régional et inégalités spatiales : exemple du Nord-est algérien (la région d'Annaba). Colloque. « Urbanisation et Développement régional. » In Revue Tunisienne des Sciences Sociales. (R.T.S.S) N°110. Tunis. pp 171-190
- **CHERRAD S.E. 1993.** Contraintes et utilisation d'un milieu montagnard sensible en pays méditerranéen : cas de la chaîne numidique (Algérie Orientale). « Colloque Montagnes et Hauts pays de l'Afrique : utilisation et conservation des ressources. » In Publications de l'Université de Rabat. pp 171-180
- **CHIKHI NOUR-EDDINE et EL-ABDELLAOUI MOHAMED. 1996.** «Les transformations sociales, économiques et spatiales dans les centres urbains (Martil, M'diq et F'nideq) du littoral septentrional tétouanais et les espaces avoisinants », Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tétouan, n°8.
  
- Collectif. Méthode d'approche du monde rural. Ed. OPU. Alger 1984.
- Collectif. Pratiques et représentations de l'espace dans les communautés méditerranéennes. Ed. CNRS. Paris 1976.
- **COLONNA F. 1987.** Savants paysans. Ed. OPU. Alger.
- **CAMBUZAT P.L. 1986.** L'évolution des cite du telle Ifrikia de VII au XT siècle. ED au PU Alger.

- **COTE M. 1979.** Mutations rurales en Algérie. Cas des hautes plaines de l'est. Ed. OPU. Alger.
- **COTE M. 1981.** L'espace algérien. Ed. OPU. Alger.
- **COTE M. 1982.** Méthodologie d'approche. In Rhummel, Revue des sciences de la terre. N°2. Publication de l'IST. Univ. de Constantine.
- **COTE M. 1988.** L'Algérie ou l'espace retourné. Ed. FLAMMARION-GEO Paris.
- **COTE M. 1988.** L'habitat dans les mutations de la société rurale. in Habitat, état et société au Maghreb. Extrait de l'annuaire de l'Afrique du nord 1986. Ed. CNRS. Paris.
- Courtois c les vandales et l'Afrique. ED PARIS AT 1955
- **DARCES J. 1947.** L'élevage Algérien, carnet de notes (N°5) Imprimerie P. guiauchain, Alger.
- **DESCLOITRES R. et CORNET R. 1968.** Commune et société rurale en Algérie. Administration locale et participation au développement dans les Aurès. CASHA.
- **DESPOIS J. et RAYNAL R. 1975.** Géographie de l'Afrique du nord ouest. Ed. PAYOT. Paris.
- **DLIMAS C. 1931.** Petite histoire de l'Algérie. Ed. HACHETTE. Paris.
- **Encyclopédie (tout l'univers) de G. Fabbri-** Edit Hachette. Paris. 1961.
- **Encyclopédie berbère** -(conseil international de la philosophie et des sciences humaines).Ed
- Etude élaborée par le BNEDER : « projet de développement rural intégré de la forêt de l'Aurès » 1991.
- Etude générale des possibilités de développement du département de l'Aurès. AARDES (Alger)- CASHA (AL En Provence). 1966.
- **Etudes Hydrogéologiques (A.N.R.H).** -Etude Hydrogéologiques des vallées Auressiennes. 1988. de valles de oued Abdi et bouzina 1999.
- Expertise pour la mise au point d'une méthode d'inventaire intégrée avec programme de travail. 1983
- Extrait du procès verbal de délimitation des tribus dans L'Aurès (Senatus consulte du 22 Avril 1863).
- **FIRDWACI J. 1998.** Contribution A une stratégie de développement rural le cas des zones de montagne.
- **FREMONT A. 1976.** La région : espace vécu. Ed.PUF. Coll. Le géographe Paris.
- **GAID M. 1985.** Aguellids et Romains en berberie ED O.P.N.
- **GAUDRY M. 1929.** La femme Chaouia de l'Aurès. ED.GEUTHNER. Paris.
- **GERMAIN G. 1972.** Politique, société et modernisation. Ed. DUCLILOT. Coll. Sociologie nouvelle (Théories). Belgique.

- **GUENOUN S. 1982.** La montagne berbère ED inter-mutation de FES
- **HANAFI A.** La mutation économique-sociale de la tribu semi-nomade Irkiaouen (Moyen Atlas), thèse 3<sup>e</sup> cycle, Toulouse Le Mirail, 1984
- **HERESKOVITS M. J. 1962.** Motivations et modèles culturels... In Transformations sociales et développement. économique. (extrait du Bulletin international des Sciences Sociales). UNESCO.
- **IBN KHALDOUN. 1965.** La Muqaddima (extrait). Ed.CPM HACHETTE. Alger 1965.
- Identités régionales- représentations et aménagement du territoire. In Espace et société N° 41. Décembre 1982. Revue critique internationale d'aménagement, de l'architecture et de l'urbanisme.
- **IDIL A. 1982.** L'évolution des structures sociales et spatiales dans le Moyen Atlas du Nord-Est (Maroc), thèse 3<sup>e</sup> cycle, Toulouse Le Mirail.
- Imprimeur libraire. Editeur. Constantine 1909.
- **JEMMA GOUZON D. 1989.** Villages de L'Aurès. Archives de pierres. Ed L'HARMATTAN Paris.
- **JENNAN L. 1986.** Mutations récentes des campagnes du Moyen Atlas et de ses bordures, *Méditerranée*, n° 4.
- **JENNAN L. 1991.** La pluriactivité des familles en milieu rural marocain, *Bull. Assoc. Géogr. Français*, n° 4.
- **KERBOUT M. 1991.** Les conditions humaines de formation et d'évolution des systèmes d'irrigation dans le Moyen Atlas septentrional. *Espace rural*, Montpellier, n° 25.
- **KEUN O. 1938.** Dans l'Aurès inconnue, Baconnier Imp. Alger 1938.
- **KHIARI Abdellah. 2005.** Espaces et sociétés rurales : approche d'une typologie dans l'Est Algérien. Thèse de Doctorat d'Etat.
- La carte de la pauvreté en Algérie 2001
- La wilaya de Batna par les chiffres. 1994.
- **LACOSTE DUJARDIN C.** Un village algérien : structure et évolution récente Ed. SNED/CRAPE. Alger 1976.
- **LAFFITE R. 1939.** Etude géologique de l'Aurès. Bulletin du service de la carte géologique l'Algérie.Alger 1939.
- **LARTIGUE.** Monographie de L'Aurès. Ed. M. ANDRINS. Constantine 1904.
- **LEBBAL N. 1985.** Rural housing forms in the Aurès (Traditionnel and contemporary) These Master. Uni. New Castell.
- **LECESTRE-ROLLIER B. 1992.** Anthropologie d'un espace montagnard. Les Ayt Bou-Guemez du Haut Atlas marocain, thèse de Doctorat, Université R. Descartes, Paris V, 1992..
- **LEFEBVRE H. 1970.** Du rural à l'urbain. Ed. ANTHROPOS. Coll. Société et urbanisme. Paris
- **MERRAD M. 1992.** De village à la ville cas de Merouana un exemp1992

- **MAROUF N. 1980.** Relations villes-campagnes. Ed. OPU. Alger.
- **MASQLERAY E. 1879.** Notice concernant les Ouled Daoud du mont Aouras. Ed. A. JOURDAN. Alger.
- **MASQUERAV E. 1977.** Documents historiques recueillis dans l'Aurès. In Revue africaine. Alger
- **MASQUERAV E. 1983.** Formation des cites chez les populations sédentaires de l'Algérie. (Présentation de F. Colonna ). CRESM. (1<sup>o</sup> édition en 1886). EDISUD. Aix en Provence.
- **MAUGARS M. (1951-1952).** L'Aurès, histoire politique et organisation administrative. In Mémoires de stage de L'ENA.
- **MAURER G. 1991.** Les dynamiques agraires dans les montagnes rifaines et telliennes au Maghreb. Bull. Assoc. Géogr. Franc., volume 4.
- **MAURER G. 1992.** Montagnes et montagnards au Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie). Évolution. récente du milieu rural. *Cahiers d'U.R.B.A.M.A.*, n° 7, Tours.
- **MEHARZI M. 1985.** Le territoire en mutation ou nord du l'Afrique.
- **MIMOUN HILALI. 1995.** «Retour sur les stations touristiques du littoral tétouanais : aspects géographiques et socio-économiques des aménagements touristiques », in « Le littoral tétouanais » : travaux de la journée d'étude organisée par le Rectorat de l'Université Abdelmalek Essaâdi en collaboration avec le Groupe de Recherches Géographiques sur le Rif, 4 mai 1991.
- **Ministère de l'Agriculture (O.R.D.F - EST).** Projet de développement Agro-Sylvo- Postera! dans la région montagneuse Wilaya de Khenchela. 1991.
- **Ministère de l'Agriculture.** Plan directeur de développement des zones montagneuses de la wilaya de Batna. Aout 1986.
- Monographie de la Wilaya de Batna. Elab. par ED1L. Fev 1984. (5 vol )
- Monographie de la wilaya de Batna. Mars 1998.
- **MORIZOT P. 1993.** L'Aurès et L'huile. Article, Revue antiquité Africaines N°29.
- **MORIZOT P. 1997.** Archéologie aérienne de L'Aurès Ed. CTHS, Paris.
- **MOUNTASSER E. 1985.** Collectivités traditionnelles et espaces ruraux montagnards dans les zones d'arrière-pays atlasiques méridionaux : le cas des Ayt Seddrate du Dadss, thèse 3<sup>e</sup> cycle, Aix-Marseille II, 1985.
- **MORIZOT J. 1991.** L'Aurès ou le mythe de la montagne REBELLE. Ed. 'Harmattan. pans.
- **NACIRI MOHAMED. 1983.** «L'aménagement de l'espace territorial au Maroc : lieux d'autonomie et centralisation étatique », Annuaire de l'Afrique du Nord, CN R S.
- **PELLEGRINO P., ALBERT G., CASTELLA C., LEVV A., LUDI J.C. PEYRON M.** Habitat rural et vie montagnarde dans le Haut Atlas de Mideit (Maroc), Rev. Géogr. alpine, 1976.
- Plans d'Aménagement communaux. 1996.
- Programme d'équipement local. 1966.

- Programme P.C.D. 80/84.
- Projet (office N.T.F, direction du grand projet AURES-BATNA. Règlement du pâturage dans la région 1979.
- Projet développement économique des Aurès. Tome 1.1970
- Rapport d'orientation d'aménagement et règlement (U.R.B.A.C.O). 1997.
- Rapport sur le secteur de transport (direction des transports). 1997.
- Revue du Territoire en mutation dynamiques Rurales dans le Maghreb profond. L'U.P.R.E.S.A. 5045. C.N.R.S /U.P.U Montpellier III N° Janvier. 1999.
- **RICHER.** La maison de L'Aurès. In Cahiers des arts et techniques de l'Afrique du nord. N°6.1956.
- **ROGNON P. 1954.** La basse vallée de l'Oued Abdi. In Travaux de l'Institut des recherches sahariennes. Tome XI. 1<sup>e</sup> semestre. Université d'Alger 1954.
- **ROUISSI M. 1983.** Population et société au Maghreb. Ed. OPU-Tunis. Coll. Horizon maghrébin. Alger.
- **ROZET G. 1934.** L'Aurès escalier du dessert. BACONNIER IMP. Alger.
- **SAINSAULIEU A. 1985.** L'évolution des activités et de l'habitat a Menaa (Aurès). Maîtrise de géographie. Université Paris V. Année.
- **SAKROUHI M. 1998.** Développement local et économie de montagne le cas de beni Hafida-Maroc.1998
- **SMAIL M. 1991.** Aspects de l'aménagement de la steppe algérienne. Cas de la wilaya de Djelfa, thèse de géographie, Montpellier III, 1991.
- **THIRIEZ P. 1987.** En flânant dans les Aurès. Ed. NUMIDIA. Ain Mlila.
- **THIRIEZ PH. 1986.** En flânant dans l'Aurès Ed Numidia, 1986.
- **TILLION G. 1938.** Les sociétés berbères dans l'Aurès méridional. In Ifricia. Paris.
- **TRAYSSAC J. 1992.** Évolution des milieux et de l'agriculture dans les Monts des Ouled Naïl (Algérie) au cours des vingt dernières années, *Cahiers d'U.R.B.A.M.A.*, n° 7, Tours.
- wilaya de Batna ». Alger. 1983.
- **ZAINABI T.A. 1989.** L'homme et la montagne en milieu sub-aride : le pays de Taznakht (AntiAtlas), thèse 3<sup>e</sup> cycle, Poitiers.
- **ZEMMOURI N. 2001.** Dynamique urbaine dans la vallée Oued Abdi, thèse de ma. Université d'Oran- 2001.

## باللغة العربية

- لعروق محمد الهادي، المدينة الجزائرية، سياسات وممارسات لتهيئة، منشورة حوليات و.إ.ع..ع. مجلد 1، سنة 1997.
- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر لقديم والحديث، الجزء الأول، نشر دار المغرب الإسلامي بيروت، 1989.
- تقرير المصلحة التقنية لبلدية أريس ديسمبر 2002.
- تقرير حول الاحصاء بمقاطعة باتنة 1958.
- تقرير صادر عن البلدية المختلطة أريس 1927.
- تقرير صادر عن البلدية المختلطة خنشلة 11-1941.

**ملحق رقم 01**



جدول توزيع القلاع  
حوض وادي عبدي و وادي الأبيض.

جدول رقم : 05

المجموع	عدد القلاع	اسم القرية
53 دشرة	05	تكوت
	04	القصر
	03	شناورة
	05	تغيت
	03	جار الله
	01	لمسايل
	01	تغزة
	02	تلفال
	01	أولاد بوعكاز
	01	أولاد يدير
	01	أولاد عابد
	01	أولاد ورياش
	01	هبعليث
	01	حيزة
	01	غوفي
	01	أولاد ميمون
	01	أولاد منصور
		أولاد يحي
	02	مشونش
	01	لحبال
04	بانبيان	
01	أريس	

حوض وادي الأبيض

	01	إنركب	حوض وادي الأيض
	01	راجو	
	01	الدرشة البيضاء	
	01	الدرشة الحمراء	
	01	خنقة زيدان	
	01	الحجاج	
	01	بوزداح	
	01	سانف	
	01	إقلفن	
	01	بالول	
	01	بليهود	
04	01	أثلاث	حوض وادي عبيدي
	01	أولاد عزوز	
	01	حيدوس	
	01	ثنية العابد	
18	01	تغليسة	حوض وادي قيطان
	01	مشتوف	
	01	حنين	
	01	قليعه	
	01	سيدي فتح الله	
	01	لبعل	
	01	تاجين	
	01	القرية	
	01	جبان	
	01	تلکم	

	01	أكباش	حوض وادي قيطان
	01	الحمام	
	01	لخناق	
	01	تغروث	
	01	تعريرة	
	01	هريا	
	01	القصر	
	01	سيدي مصمودي	
		بويغذ	
		بردود	
		جنين	
		تجداض	
75 مجموع المداشر			

المصدر : تحقيق ميداني 2005.

جدول I: عدد التجهيزات و النشاطات التجارية في مراكز حوضي وادي عبدي و وادي الأبيض

الرقم	المركز	عدد التجهيزات	عدد النشاطات التجارية	الرقم	المركز	عدد التجهيزات	عدد النشاطات التجارية
01	أريس	34	117	26	تيمشتاوين	02	01
02	إشمول	16	41	27	غوفي	04	03
03	تكوت	16	62	28	كاف لعروس	08	05
04	مشونش	14	35	29	شير	06	07
05	منعه	16	76	30	بعلي	05	03
06	جمورة	15	53	31	تاغيت	03	03
07	ثنية العابد	17	58	32	تفلقال	08	09
08	بوزينة	15	56	33	لقصر	05	02
09	تيغراغار	14	42	34	تبحيرين	03	01
10	تيغانيمين	11	14	35	لعناصر	04	03
11	لبرانيس	10	12	36	ملوجة	02	01
12	إينوغيسن	11	18	37	الحمام	02	01
13	غسيرة	11	23	38	دشرة أولاد موسى	05	02
14	النوادر	10	11	39	تيزقاغين	03	01
15	أفرا	07	04	40	نارة	08	06
16	أولاد أحمد	03	02	41	أمندان	03	05
17	الحجاج	10	08	42	قديلة	04	03
18	شالمة	07	09	43	بانيان	06	07
19	شناورة	06	08	44	الوضحة	01	01
20	لرباع	03	/	45	ثنية المطحنة	02	01
21	عين زعطوط	08	09	46	تادخت	03	02
22	أوغانيم	02	03	47	تامشط	04	02
23	تزوكت	02	01				
24	أولاد عزوز	03	04				
25	المدينة القديمة	02	02				

المصدر : أزراب. ص.

ملحق رقم 02

تاريخ التحقيق

الرقم :

Code

- البلدية :

- اسم المستغل :

- العمر :

- عدد الأطفال تحت إعالته :

- إجمالي عدد أفراد الأسرة :

- إجمالي مساحة ملكيته :

- إجمالي المساحة المستغلة :

- المساحة في المحيط الجاف :

- المساحة في المحيط المسقي :

- أصل العقار :

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة
			النوع الزراعي
			-الحبوب : الشعير
			القمح الصلب
			القمح اللين
			-العلف
			-الخضر : الباطا
			ثوم
			البصل
			الطماطم
			الجزر
			لفت
			جرات
			فلفل
			القرع
			الخنس
			أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
			الأشجار المثمرة
			-التفاح
			المشمش
			الإيجاص
			الكرز
			الخوخ
			الدراق
			الرومان
			الجوز
			النخيل
			أخرى

المصاريف :

الموسم

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	
			مصاريف البذور
			الشعير
			القمح اللين
			القمح الصلب
			الشوفان
			البطاطا
			الثوم
			البصل
			الطماطم
			الجزر
			اللفت
			الكوسى
			الفلفل
			القرع
			الخنس
			أخرى
			سعر الأشجار
			التفاح
			المشمش
			الإيجاص
			الكرز
			الخوخ
			النخيل
			أخرى

## مصاريؑ أؑذية الماشية :

- الأعلاف : كؑ \_\_\_\_\_ دؑ \_\_\_\_\_  
-كراء المراعي \_\_\_\_\_ المساحة \_\_\_\_\_ دؑ \_\_\_\_\_

## -الآليات الفلاحية :

### الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات :

-سنة لشرائه :

- حالة الآليات :

-التأمين :

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

### الكراء :

-الآليات :

-عدد الساعات :

-سعر الساعة :

- المجموع :

### العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) :

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

### التسميد :

-تسميد تقليدي :

-مواد عضوية :

### الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات :

-أخرى



مردود الإنتاج :

الكمية المنتجة	الكمية الموجهة للبيع	سعر الوحدة	سعر إجمالي الكمية المنتجة
			الحبوب :
			-الشعير
			-القمح اللين
			-القمح الصلب
			الأعلاف
			-الخضر
			-البطاطا
			- الثوم
			- البصل
			- الطماطم
			- الجزر
			- اللفت
			-كوسى
			-فلفل
			-قرع
			-الخنس
			-أخرى
			الأشجار المثمرة
			-التفاح
			-المشمش
			-الإيجاص
			-الكرز
			-الخوخ
			-الدراق
			-الرومان
			-الجوز
			-النخيل
			أخرى

ع. في نهاية الموسم	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.ر. المباعه	ع.ر. الميتة	إجمالي الرؤوس	الشراء	الولادة	عدد الرؤوس عند بداية الموسم	تربية الحيوانات
								الغنم
								الماعز
								البقر
								الدجاج
								أرانب
								داند

الكمية المباعة	سعر الوحدة	الكمية / كلغ	
			الحليب بـ ل
			الصفوف كغ
			العسل كغ
			أخرى كغ

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

ملحق رقم 03

البلدية: أريس -منطقة أفرا - الرقم : 01

اسم المستغل: Code 01

العمر: 65 سنة

عدد الأطفال تحت إعالته : 03

إجمالي عدد أفراد الأسرة : 04

إجمالي مساحة ملكيته : 1.7 هكتار

إجمالي المساحة المستغلة : 1.7 هكتار

المساحة في المحيط الجاف :

المساحة في المحيط المسقي : 1/4 هكتار

أصل العقار :

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	/	/	-الجبوب : الشعير
/	07	08	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	70	70	-الخضر : الباطاطا
/	120	120	ثوم
/	120	120	البصل
/	140	140	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	100	100	جروات
/	70	70	فلفل
/	55	55	القرع
/	/	/	الخنس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	100	100	الأشجار المثمرة -التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	الدراق
/	/	/	الرومان
لا يقاوم الطبيعة	08	08	الجوز
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

### المصاريف :

السنة

الكمية	سعر الوحدة	المجموع	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
/	/	/	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصارييف أ؄ذيفة الماشية :

- الأعلاف : كغ دج
- كراء المراعي المساحة دج
- الآليات الفلاحية :
- الملكية أو الممتلكات.
- نوع الآليات :
- شنة لشرائه :
- التأمين :
- العجلات :
- الزيوت :
- السائق :
- الكراء :
- الآليات :
- عدد الساعات :
- سعر الساعة : 700.00 دج
- المجموع : 5600.00 دج
- العمالة :
- عائلية (عدد الأفراد) : 02
- يومية (عدد الساعات /الفرد) :
- التسميد :
- تسميد تقليدي () : 30.000.00 دج
- مواد عضوية :
- الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات : 35000 دج
- أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	/	الحبوب :
/	/	/	/	-الشعير
/	/	/	/	-القمح اللين
/	/	/	8	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف
/	/	/	/	-الخضر
/	/	/	100 كغ	-البطاطا
/	/	/	25 كغ	- الثوم
/	/	/	30 كغ	- البصل
/	/	/	70 كغ	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	40 كغ	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
/	45 دج	40 قنطار	60 قنطار	الأشجار المثمرة
/	/	/	/	-التفاح
/	/	/	/	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
/	/	/	/	-الرومان
/	400 دج	/	20 كغ	-الجوز
/	/	/	/	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عبد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميئة	ع.ر. المباعة	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	03	/	/	01	/	/	02	01
الماعز	01	/	/	/	/	/	/	/
البقر	01	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعة	
الحليب بـ ل	40 دج	/	12 x 12
الصفوف كغ	80 دج	/	4 كغ
العسل كغ	/	/	/
أخرى كغ	/	/	/

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد : 02

-الفترة خلال السنة : على طول السنة

-المدخول السنوي :



-البلدية : إشول -العناصر - الرقم : 02

-اسم المستغل : 02 Code

-العمر : 57 سنة

-عدد الأطفال تحت إعالته : 8

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 09

- إجمالي مساحة ملكيته : 18 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 09 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف : 04 هكتار

-المساحة في المحيط المسمي : 05 هكتار

-أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	14 ق/هـ	10 ق/هـ	-الجبوب : الشعير
/	10 ق/هـ	08 ف/هـ	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	/	/	-الخضر : الباطاطا
/	45	50	ثوم
/	50	60	البصل
/	80	90	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جروات
/	/	/	فلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخنس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	200	500	الأشجار المثمرة -التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	الدراق
/	/	/	الرومان
/	/	/	الجوز
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

المصاريف :

السنة

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	
/	/	/	مصاريف البذور الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
/	/	/	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
60.000.00 دج	200.00 دج	300	سعر الأشجار التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصاريؑ أؑذية الماشية :

-الأعلاف : كؑ دج

-كراء المراعي المساحة دج

-الآليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات : جرار صغير

-شنة لشرائه :200

-التأمين : متوسط

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

الكراء :

-الآليات : الجرارات (لنقل التفاح)

-عدد الساعات : 16 ساعة

-سعر الساعة : 500 دج / ساعة

- المجموع : 8000 دج

العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 03 أفراد

-يومية (عدد الساعات /الفرد) : /

التسميد :

-تسميد تقليدي ( ) : 30.000 دج

-مواد عضوية : 10 كؑ 30.000.00 دج

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات : 20.000.00 دج

-أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
62.500.00 دج	2500 دج	25	25	الحبوب : -الشعير
100.000.00 دج	5000 دج	20	30	-القمح اللين
/	/	/	/	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف -الخضر
/	/	/	/	-البطاطا
/	/	/	/	- الثوم
/	/	/	/	- البصل
/	/	/	/	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الحس
/	/	/	/	-أخرى
40.6000.00 دج	70.00	58 قنطار	50 قنطار	الأشجار المثمرة -التفاح
/	/	/	/	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
/	/	/	/	-الرومان
/	/	/	/	-الجوز
/	/	/	/	-التخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عند بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميثة	ع.ر. المباعية	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	/	/	/	/	/	/	/	/
الماعز	/	/	/	/	/	/	/	/
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعية	
/	/	/	الحليب بـ ل
/	/	/	الصفوف كغ
/	/	/	العسل كغ
/	/	/	أخرى كغ

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

-البلدية : تيغانيمين -شير - الرقم : 02

-اسم المستغل : رقم 03 Code

-العمر : 64 سنة

-عدد الأطفال تحت إعالته : 5

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 7

- إجمالي مساحة ملكيته : 0.8 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 1/2 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف :

-المساحة في المحيط المسقي : 1/2 هكتار

-أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة
			النوع الزراعي
/	/	/	-الحبوب : الشعير
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	35	40	-الخضر : الباطا
/	27	27	ثوم
/	35	35	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جرات
/	/	/	فلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخنس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	50	62	الأشجار المثمرة
/	30	30	-التفاح
/	02	02	المشمش
/			الإيجاص
/			الكرز
/	05	05	الخوخ
/	02	02	الدراق
/	06	06	الرومان
/	/	/	الجوز
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

المصاريف :

السنة

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
	45.00 دج	0.5 قنطار	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطمطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
			التفاح
	300.00 دج	12	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصارييف أػذية الماشية :

-الأعلاف :500 كغ 10.00.00 دج

-كراء المراعي المساحة دج

-الآليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات :

-شنة لشرائه :

-التأمين :

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

الكراء :

-الآليات :

-عدد الساعات :

-سعر الساعة :

- المجموع :

العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 2 فرد

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

التسميد :

-تسميد تقليدي (0) : 12000.00 دج

-مواد عضوية : كلغ دج

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات : 6000.00 دج

-أخرى



مردود الإنتاج :

الكمية المنتجة	الكمية الموجهة للبيع	سعر الوحدة	سعر إجمالي الكمية المنتجة	
/	/	/	/	الحبوب :
/	/	/	/	-الشعير
/	/	/	/	-القمح اللين
/	/	/	/	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف
/	/	/	/	-الخضر
4500 دج	30.00 دج	1.5 ق	2.7 قنطار	-البطاطا
/	/	/	/	- الثوم
/	/	/	/	- البصل
/	/	/	/	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
/	/	/	/	الأشجار المثمرة
/	/	/	/	-التفاح
70.000.00 دج	35 دج	20 ق	21 قنطار	-المشمش
2100.00 دج	70 دج	0.3 ق	0.5 ق	-الإيجاص
				-الكرز
9600.00 دج	80 دج	1.2	1.5	-الخوخ
3500.00 دج	70 دج	0.5	0.8	-الدراق
8100.00 دج	45 دج	1.80	02	-الرومان
/	/	/	/	-الجوز
/	/	/	/	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عبد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميتة	ع.ر. المباعة	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	04	02	/	06	/	2	/	04
الماعز	03	05	/	08	/		02	06
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعة	
/	/	/	الحليب بـ ل
/	/	/	الصفوف كغ
/	/	/	العسل كغ
/	/	/	أخرى كغ

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد : 01

-الفترة خلال السنة : 01

-المدخول السنوي : ؟

-البلدية : تكوت -شناورة- الرقم : 04

-اسم المستغل :Code04

-العمر : 55 سنة

-عدد الأطفال تحت إعالته : 09

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 08

- إجمالي مساحة ملكيته : 12 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 10 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف : 6 هكتار

-المساحة في المحيط المسمي : 4 هكتار

-أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	10	12	-الحبوب : الشعير
/	05	06	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	40	60	-الخضر : الباطا
/	100	100	ثوم
/	100	100	البصل
/	120	120	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جرات
/	40	40	فلفل
/	50	50	القرع
/	/	/	الخس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	40	40	الأشجار المثمرة
/	06	08	-التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	01	01	الدراق
/	/	/	الرومان
/	12	12	الجوز
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

المصاريف :

السنة

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
2000.00 دج	40	50	البطاطا
240.00 دج	80	3 كغ	الثوم
90.00 دج	45	2 كغ	البصل
100.00 دج	50	2	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
50.00 دج	50	1	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصارييف أأذنية الماشية :

- الأألاف :4000 كغ 85000 دج  
-كراء المراعي المساحة 60.000 دج

-الأليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الأليات : شاحنة صغيرة

-سنة لشرائه : 2004

-حالة الأليات : جيدة

-التأمين : نعم

-العجلات : مطاطية

-الزيوت :

-السائق :

الكراء :

-الأليات :

-عدد الساعات :

-سعر الساعة :

- المجموع :

العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 04

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

التسميد :

-تسميد تقليدي ():

-مواد عضوية :

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات : 12000 دج

-أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	25	الحبوب : -الشعير
/	/	/		-القمح اللين
/	/	/	21	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف -الخضر
/	/	/	2.8	-البطاطا
/	/	/	0.70	- الثوم
/	/	/	0.61	- البصل
/	/	/	0.9	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
6000.00 دج	15	04	08 ق	الأشجار المثمرة -التفاح
/	/	/	2.5	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
/	/	/	/	-الرومان
22500.00 دج	450	0.5	0.8	-الجوز
/	/	/	/	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عند بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميثة	ع.ر. المباعية	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	114	60	02	176	08	36	04	128
الماعز	16	8		24	01	7	02	14
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعية	
الحليب بـ ل			30x4x4 ل 450
الصفوف كغ	70 دج	16100.00 دج	230
العسل كغ	/	/	08
أخرى كغ	/	/	/

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

-البلدية : منعة - نارة الرقم: 05

-اسم المستغل : 05 Code

-العمر : 59 سنة

-عدد الأطفال تحت إعالته : 08

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 09

- إجمالي مساحة ملكيته : 1.5 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 1.5 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف :

-المساحة في المحيط المسمي :0.7 هكتار

-أصل العقار :

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	/	/	-الحبوب : الشعير
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	25 ق/هـ	30 ق/هـ	-الخضر : الباطا
/	/	/	ثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جروات
/	/	/	فلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخنس
/	/	/	أخرى



الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	30	30	الأشجار المثمرة
/	20	70	-التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	02	02	الدراق
/	40	40	الرومان
/	/	/	الجوز
/	/	/	النخيل
/	12	12	أخرى

المصاريف :

الموسم

الكمية	سعر الوحدة	المجموع	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
/	/	100 كغ	البطاطا
/	/	50 كغ	الثوم
/	/	100 كغ	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
50	300.00 دج	15000.00 دج	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصارييف أ؁ذية الماشية :

-الأعلاف : ك؁ دج

-كراء المراعي المساحة دج

-الآليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات : سيارة خاصة

-شنة لشرائه :

-التأمين :

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

الكراء :

-الآليات :

-عدد الساعات :

-سعر الساعة :

- المجموع :

العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 04

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

التسميد :

-تسميد تقليدي () : 50.000

-مواد عضوية :

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات :

-أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	/	الحبوب :
/	/	/	/	-الشعير
/	/	/	/	-القمح اللين
/	/	/	/	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف
/	/	/	/	-الخضر
/	/	/	2 ق	-البطاطا
/	/	/	3.5 ق	- الثوم
/	/	/	4.5 ق	- البصل
/	/	/	/	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	1 ق	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
/	/	/	/	الأشجار المثمرة
/	/	/	/	-التفاح
80.000.00 دج	40 دج	20 ق	22 ق	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
37500.00 دج	25 دج	15 ق	18 ق	-الرومان
/	/	/	/	-الجوز
/	/	/	/	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عبد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميئة	ع.ر. المباعة	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	/	/	/	/	/	/	/	/
الماعز	03	/	/	/	/	/	/	03
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعة
الحليب بـ ل	/	/
الصفوف كغ	/	/
العسل كغ	/	/
أخرى كغ	/	/

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

البلدية : غسيرة - أولاد إدير - الرقم: 06

اسم المستغل: Code 06

العمر : 62

عدد الأطفال تحت إعالته : 4

إجمالي عدد أفراد الأسرة : 5

إجمالي مساحة ملكيته : 0.8 هكتار

إجمالي المساحة المستغلة : 0.4 هكتار

المساحة في المحيط الجاف : /

المساحة في المحيط المسقي : 0.4 هكتار

أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	/	/	-الحبوب : الشعير
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	66	50	-الخضر : الباطا
/	30	30	ثوم
/	40	40	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جرات
/	/	/	فلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	12	12	الأشجار المثمرة
/	23	23	- التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	01	01	الخوخ
/	02	02	الدراق
/	05	05	الرومان
/	/	/	الجوز
/	37	37	النخيل
/	04	04	أخرى

المصاريف :

الموسم

المجموع	سعر الوحدة	الكمية	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
1800 دج	45.00 دج	40 كغ	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخنس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخوخ
/	/	/	النخيل
/	/	/	أخرى

مصاريف أغذية الماشية :

-الأعلاف :300 كغ 6000.00 دج

-كراء المراعي المساحة دج

-الآليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات :

-شدة لشرائه :

-التأمين :

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

-الكراء :

-الآليات :

-عدد الساعات :

-سعر الساعة :

- المجموع :

-العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 02

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

-التسميد :

-تسميد تقليدي () : 4500.00

-مواد عضوية :

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات :4000.00

-أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	/	الحبوب :
/	/	/	/	-الشعير
/	/	/	/	-القمح اللين
/	/	/	/	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف
/	/	/	/	-الخضر
			2.5 ق	-البطاطا
15000.00 دج	150	1ق	1.5 ق	- الثوم
3750.00 دج	25.00 دج	1.5	2.00 ق	- البصل
/	/	/	/	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
7500.00 دج	25.00	3	3.50	الأشجار المثمرة
49500.00 دج	45.00	11	12 ق	-التفاح
/	/	/	/	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	0.30 ق	-الخوخ
1500.00 دج	30 دج	0.5	0.7 ق	-الدراق
7500.00 دج	25 دج	03	04 ق	-الرومان
				-الجوز
12000.00 دج	20 دج	6	11 ق	-النخيل
/	/	/	/	أخرى



تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عيّد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميتة	ع.ر. المبيعة	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	02	/	1	03	/	/	/	03
الماعز	03	06	/	09	/	02	01	03
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المبيعة
/	/	/
/	/	/
/	/	/
/	/	/

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

الرقم: 07

-البلدية : مشونش -ميوري -

-اسم المستغل : Code 07

-العمر : 59 سنة

-عدد الأطفال تحت إعالته : 3

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 6

- إجمالي مساحة ملكيته : 1 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 1 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف :

-المساحة في المحيط المسمي : 1 هكتار

-أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	/	/	-الحبوب : الشعير
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	/	/	-الخضر : الباطا
/	150	150	ثوم
/	150	150	البصل
/	180	180	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	140	140	جرات
/	80	80	فلفل
/	70	70	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	/	/	الأشجار المثمرة
	150	150	-التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	الدراق
/	3	3	الرومان
/	/	/	الجوز
/	40	40	النخيل
/	5	5	أخرى

المصاريف :

الموسم

الكمية	سعر الوحدة	المجموع	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
/	/	/	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	7500 دج	النخيل
/	/	/	أخرى

مصارييف أ؁ذيفة الماشية :

- الأعلاف : كغ دج
- كراء المراعي المساحة دج
- الآليات الفلاحية :
- الملكية أو الممتلكات.
- نوع الآليات :
- شنة لشرائه :
- التأمين :
- العجلات :
- الزيوت :
- السائق :
- الكراء :
- الآليات :
- عدد الساعات :
- سعر الساعة :
- المجموع :
- العمالة :
- عائلية (عدد الأفراد) : 02
- يومية (عدد الساعات /الفرد) :
- التسميد :
- تسميد تقليدي (0) : 6000 دج/ سنة
- مواد عضوية :
- الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات :
- أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	/	الحبوب :
/	/	/	/	-الشعير
/	/	/	/	-القمح اللين
/	/	/	/	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف
/	/	/	/	-الخضر
/	/	/	/	-البطاطا
/	/	/	0.20	- الثوم
/	/	/	0.15	- البصل
/	/	/	0.70	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	0.40	- كوسى
/	/	/	0.10	-فلفل
/	/	/	0.15	-قرع
/	/	/	/	-الخس
/	/	/	/	-أخرى
/	/	/	/	الأشجار المثمرة
/	/	/	/	-التفاح
306000.00 دج	60	51 قنطار	52 ق	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
2500.00 دج	50	0.5 ق	80	-الرومان
/	/	/	/	-الجوز
72000.00 دج	40	18 قنطار	20 قنطار	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عيّد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميئة	ع.ر. المباعة	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	/	/	/	/	/	/	/	/
الماعز	/	/	/	/	/	/	/	/
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعة	
/	/	/	الحليب بـ ل
/	/	/	الصفوف كغ
/	/	/	العسل كغ
/	/	/	أخرى كغ

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد : 01

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

-البلدية : البرانيس الرقم: 08

-اسم المستغل : Code08

-العمر : 56

-عدد الأطفال تحت إعالته : 3

-إجمالي عدد أفراد الأسرة : 04

- إجمالي مساحة ملكيته : 14 هكتار

-إجمالي المساحة المستغلة : 6 هكتار

-المساحة في المحيط الجاف : 04 هكتار

-المساحة في المحيط المسقي : 02 هكتار

-أصل العقار : إرث

\*مخطط الإنتاج لكل هكتار

الملاحظات	2008 / 2007	2007 / 2006	الفترة النوع الزراعي
/	03	04	-الحبوب : الشعير
/	2.5	03	القمح الصلب
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	-العلف
/	60 ق/هـ	60 قنطار/هـ	-الخضر : الباطاطا
/	/	/	ثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	لفت
/	/	/	جرات
/	/	/	فلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الخس
/	/	/	أخرى

الملاحظات	المنتجة	إجمالي عدد الأشجار	
/	/	/	الأشجار المثمرة
/	07	07	-التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
/	/	/	الدراق
/	08	08	الرومان
/	/	/	الجوز
/	142	176	النخيل
/	03	03	أخرى

المصاريف :

الموسم

الكمية	سعر الوحدة	المجموع	
/	/	/	مصاريف البذور
/	/	/	الشعير
/	/	/	القمح اللين
/	/	/	القمح الصلب
/	/	/	الشوفان
0.4 ق	50.00 دج	2000.00 دج	البطاطا
/	/	/	الثوم
/	/	/	البصل
/	/	/	الطماطم
/	/	/	الجزر
/	/	/	اللفت
/	/	/	الكوسى
/	/	/	الفلفل
/	/	/	القرع
/	/	/	الحس
/	/	/	أخرى
/	/	/	سعر الأشجار
/	/	/	التفاح
/	/	/	المشمش
/	/	/	الإيجاص
/	/	/	الكرز
/	/	/	الخنوخ
34	350 دج	11900.00 دج	النخيل
/	/	/	أخرى



مصارييف أ؄ذية الماشية :

-الأعلاف : 800.00 كغ 16000.00 دج

-كراء المراعي 40.000.00 المساحة دج

-الآليات الفلاحية :

الملكية أو الممتلكات.

-نوع الآليات :

-شنة لشرائه :

-التأمين :

-العجلات :

-الزيوت :

-السائق :

الكراء :

-الآليات : جرار + آلة حاصدة

-عدد الساعات : 04

-سعر الساعة : 600.00

- المجموع : 2400.00

العمالة :

-عائلية (عدد الأفراد) : 03

-يومية (عدد الساعات /الفرد) :

التسميد :

-تسميد تقليدي (0) :

-مواد عضوية :

الأدوية الخاصة بالزراعة و الحيوانات : 14000.00 دج

-أخرى

مردود الإنتاج :

سعر إجمالي الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الكمية الموجهة للبيع	الكمية المنتجة	
/	/	/	12	الحبوب : -الشعير
/	/	/		-القمح اللين
/	/	/	06	-القمح الصلب
/	/	/	/	الأعلاف -الخضر
/	/	/	1.5 ق	-البطاطا
/	/	/	/	- الثوم
/	/	/	/	- البصل
/	/	/	/	- الطماطم
/	/	/	/	- الجزر
/	/	/	/	- اللفت
/	/	/	/	- كوسى
/	/	/	/	-فلفل
/	/	/	/	-قرع
/	/	/	/	-الحس
/	/	/	/	-أخرى
/	/	/	/	الأشجار المثمرة -التفاح
/	/	/	/	-المشمش
/	/	/	/	-الإيجاص
/	/	/	/	-الكرز
/	/	/	/	-الخوخ
/	/	/	/	-الدراق
/	/	/	/	-الرومان
/	/	/	/	-الجوز
220.000.00 دج	40.00 دج	50 ق	55.00 ق	-النخيل
/	/	/	/	أخرى

تربية الحيوانات	عدد الرؤوس عبد بداية الموسم	الولادة	الشراء	إجمالي الرؤوس	ع.ر. الميتة	ع.ر. المباعية	الموجهة للاستهلاك المحلي	ع.في نهاية الموسم
الغنم	80	32	/	112	06	22	03	81
الماعز	04	2	/	06	/	01	02	03
البقر	/	/	/	/	/	/	/	/
الدجاج	/	/	/	/	/	/	/	/
أرانب	/	/	/	/	/	/	/	/
داند	/	/	/	/	/	/	/	/

الكمية / كلغ	سعر الوحدة	الكمية المباعية	
/	/	/	الحليب بـ ل
160 كغ	80.00 دج	12800.00 دج	الصوف كغ
/	/	/	العسل كغ
/	/	/	أخرى كغ

\* العمال خراج قطاع الفلاحة :

-عدد الأفراد :

-الفترة خلال السنة :

-المدخول السنوي :

# فهرس

01 ..... المقدمة العامة.

## الباب الأول

### المجال الأوراسي التنظيمات الاجتماعية والمجالية والتهيئة القديمة

17 ..... المقدمة.

21 ..... I - الخصائص الفيزيائية للأوراس.

21 ..... مقدمة لمحظة عن تشكيل الكتلة الأوراسية.

24 ..... 1- التباين الطبوغرافي

24 ..... 1.1- الواجهات شرق / غرب

24 ..... 2.1- الواجهات شمال / جنوب

26 ..... 2- المناطق الطبيعية.

26 ..... 1.2- الأقدام الشمالية.

26 ..... 2.2- الأقدام الجنوبية.

28 ..... 3.2- الأحواض

28 ..... 1.3.2- حوض وادي عبدي.

29 ..... 2.3.2- حوض وادي الأبيض.

30 ..... 3- المناخ

30 ..... 1.3- الحرارة درجات حرارة متباينة.

32 ..... 1.1.3- فصل حار.

31 ..... 2.1.3- فصل بارد

33 ..... 2.3- تساقط الأمطار: غير منتظم.

34 ..... 3.3- البرد: ظاهرة مترددة شاملة لكل أنحاء الأوراس.

36	.....4.3- الثلوج: ظاهرة محدودة الزمان والمكان.....
37	.....5.3- الرياح: ذات اتجاهات رئيسية جنوبية غربية وشمالية شرقية.....
38	.....6.3- النطاقات المناخية: انتقالية من الجافة الى الرطبة.....
38	.....1.6.3- نطاق مناخي متوسطي شبه رطب.....
38	.....2.6.3- نطاق مناخي متوسطي شبه جاف.....
38	.....3.6.3- النطاق المناخي الجاف.....
40	.....4- الغطاء النباتي: متنوع ويطغى عليه الصنوبر الحلبي والبلوط الأخضر.....
40	.....1.4- الأرز.....
42	.....2.4- البلوط الأخضر.....
42	.....3.4- الصنوبر الحلبي.....
42	.....4.4- العرعار الفينيقي.....
43	.....5- التربة: غير متطورة.....
43	.....1.5- تجمع ترب شبه متطورة وترب المعادن.....
43	.....2.5- تجمع ترب قليلة التطور وترب كلسوماغيزيومية وبنية.....
43	.....3.5- ترب شبه متطورة متوضعة على تكوينات سيلية.....
45	.....4.5- تجمع ترب شبه متطورة وكلسوماغيزيومية كربوناتية.....
45	.....5.5- تجمع ترب شبه متطورة دوبالية مع ترب بنية وحمراء كلسية.....
45	.....6.5- تجمع ترب غير متطورة وترب جبسية.....
45	.....6- المصادر المائية: كمحدودة.....
45	.....1.6- مياه الأودية.....
46	.....2.6- الينابيع.....
47	.....3.6- الآبار.....
48	.....4.6- السدود.....
49	.....الخلاصة: تباين في الامكانيات.....
52	.....II - التنظيم الاجتماعي للسكان.....
53	.....1- أصل السكان.....
56	.....2- العرش أكبر تنظيم إجتماعي.....

57	1.2 - مستويات التنظيم.....
57	1.1.2 - العائلة.....
57	2.1.2 - القبيلة.....
59	3.1.2 - العرش.....
65	3 - تنظيم الحياة الجماعية التقليدية للعرش.....
66	4 - العرش والتنظيمات التقليدية للمجال.....
67	1.4 - العرش أساس تقسيم المجال.....
69	2.4 - بداية تحول المجال التقليدي.....
75	الخلاصة: المجتمع الأوراسي من الوحدة المحلية التقليدية إلى التقسيمات الإدارية.....
81	<b>III - الأوراسي وتطبيقات التهيئة القديمة في تنظيم واستغلال المجال</b> .....
81	مقدمة.....
82	1 - التهيئة القديمة والتنظيمات المحلية.....
82	1.1 - التهيئة القديمة وتنظيم المجالات المبنية.....
83	1.1.1 - الدشرة نموذج أصلي لتهيئة المجال المبنى.....
84	أ- التهيئة القديمة وتطبيقات اختيار الموضع.....
86	ب- التهيئة وإندماج المداشر مع المحيط.....
91	2.1.1 - المسكن وفعل المحيط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي.....
91	أ- فعل العامل الاجتماعي.....
91	ب- فعل العامل الاقتصادي.....
93	ج- فعل العامل الثقافي.....
93	3.1.1 - القلعة أحسن مثال لتهيئة المواقع الصعبة.....
98	2 - التهيئة القديمة والمجالات الزراعية.....
98	1.2 - المدرجات الزراعية أحسن مثال عن تهيئة المجالات الجبلية.....
99	2.2 - تحويل المجالات الغابية إلى أراضي زراعية تهيئة حتمية.....

102	3.2- التهيئة التقليدية للمحيطات المسقية وسيلة لتكثيف وضمان الإنتاج.....
104	1.3.2- تهيئة منشآت السقي: وسيلة لتخطي تذبذب التساقط.....
108	2.3.2- أنظمة تقسيم واستغلال المياه في المحيطات المسقية ضرورية لاستفادة الجميع.....
108	أ- نظام الدورة.....
110	ب- نظام التسيير الخاص (اليومي).....
110	ج- نظام تقسيم اليوم إلى فترات.....
111	د- نظام مراقبة تقسيم المياه.....
112	هـ- نظام تقسيم حصص المياه.....
112	3.3.2- أنظمة استغلال مياه الأودية في السقي حالة منعة.....
113	أ- تقسيم مياه القناة الرئيسية.....
117	ب- تقسيم المياه على القطاعات.....
120	الخلاصة: المجال الأوراسي وفعاليات التهيئة القديمة.....
120	أ- التنوع الزراعي.....
121	ب- ظهور شبكة قروية.....

## الباب الثاني

### المجال الأوراسي الانتقال من شبكة قروية

#### إلى شبكة حضرية

123	مقدمة: تاريخ التعمير في الأوراس.....
125	I- الشبكة القروية القديمة مناطق للوظائف والتسيير.....
127	1- مناطق الاتصالات والتجارة.....
129	2- مناطق المراعي.....

131	3- المناطق الزراعية.....
132	4- المناطق العمرانية.....
132	1.4- أنواع بنيات المناطق العمرانية.....
133	1.1.4- المداشر: أهم الأنماط العمرانية في المنطقة الأوراسية.....
134	2.1.4- التجمعات الثانوية: تميز أكثر حوض وادي عبيدي.....
134	أ- الفعل الاستعماري.....
135	ب- تشبع بعض القرى القديمة.....
135	3.1.4- السكن المبعثر: يميز أكثر حوض وادي الأبيض.....
137	2.4- مرفولوجية التجمعات السكانية.....
139	1.2.4- المجال الخاص (المسكن): تنوع في تخصص المجالات.....
141	2.2.4- تنظيم مجال المسكن: حالة مسكن منعة.....
144	3.2.4- المجالات العمومية.....
145	5- ارتباطات الشبكة القروية القديمة.....
145	1.5- ارتباطات طولية توافق المجاري الرئيسية للأحواض.....
147	2.5- ارتباطات عرضية بالنسبة للأحواض.....
151	<b>II- التهيئة الجديدة ووضع الشبكة القروية القديمة.....</b>
151	مقدمة: بداية ظهور الاضطرابات في وظائف الشبكة القديمة.....
156	1- العناصر المتطورة في المسكن.....
156	1.1- المجالات الجديدة.....
156	2.1- العناصر المتغيرة.....
158	2- تطور الحظيرة السكنية: استمرار ظهور الحظيرة التقليدية.....
158	1.2- الوضعية العامة للحظيرة السكنية.....



162	2.2- وضعية السكن التقليدي ضمن الحظيرة السكنية: دراسة حالة القسم العلوي لحوض وادي الأبيض.....
166	3- عوامل تطور السكن.....
167	1.3 - الترقيات الإدارية وسياسات التنمية.....
171	2.3- النمو الديمغرافي.....
173	.....خلاصة.
174	III - الشبكة القروية الجديدة، الوظائف و الأشكال.....
174	1- الوظائف: تباين في التوزيع و الأداء.....
175	1.1- وظيفة خدمات التعليم.....
178	2.1- الوظيفة الصحية.....
181	3.1- الوظيفة الصناعية و التجارية.....
184	2- الأشكال.....
185	1.2- الإنزلاقات.....
187	2.2- الإمتداد.....
190	IV - انعكاسات التهيئة الجديدة على الشبكة القروية: التفاوت الكبير في المراكز العمرانية.
190	.....مقدمة.
190	1- تصنيف المراكز.....
190	1.1- الطريقة المعتمدة في التصنيف.....
193	1.1.1- القرى الصغيرة.....
194	2.1.1- القرى الكبيرة.....
194	أ- قرى ذات وظائف غير كاملة.....
195	ب- قرى ذات وظائف كاملة.....

195	.....3.1.1- المدن الصغيرة.
196	.....2- أريس مدينة جبلية ذات مجالات نفوذ متعددة.
196	.....1.2- تحديد مجالات النفوذ.
196	.....1.1.2- مجال نفوذ التجهيزات.
208	.....2.1.2- مجال نفوذ الخدمات التجارية.
209	.....3.1.2- مجال التأثير بواسطة وسائل النقل.
212	.....4.1.2- تحديد مجال النفوذ بفعل النموذج التطبيقي.
217	.....3- مجالات النفوذ و الحدود المرجعية.
220	.....خلاصة: الدور الفعلي لمدينة أريس.
220	.....أ- الدور الإداري.
221	.....ب- الدور في التطور الاقتصادي.
222	.....ج- الدور الترقوي الفلاحي.

### الباب الثالث

#### المجال الاوراسي النتائج الاقتصادية للتهيئة

#### القديمة والجديدة

224	.....مقدمة: لمحة عامة.
227	.....I - النشاطات الفلاحية الجبلية.
227	.....مقدمة: مشاريع عديدة وتجسيديات ضعيفة.
227	.....1- المشاريع.
228	.....2- النتائج الميدانية.
229	.....3- استعمالات المجال.

229	..... 1.3- الأراضي المستعملة للزراعة
234	..... 2.3- الأراضي الرعوية
235	..... 4- التنظيمات المحلية: الأنظمة القديمة والتطبيقات الزراعية الجديدة
236	..... 1.4- البحث عن الأراضي الزراعية: الطرق القديمة والجديدة
239	..... 2.4- التطبيقات الزراعية: تعدد الأنواع وتباين في المساحات
239	..... 2.1.4- زراعة الحبوب
240	..... أ- العامل المناخي
241	..... ب- العوامل الاجتماعية الاقتصادية
241	..... ج- العامل الأمني
242	..... 2.2.4- زراعة الخضر
243	..... 3.2.4- زراعة الأشجار المثمرة
274	..... 5- المحيطات المسقية: الامكانيات والتطورات
248	..... 1.5- إمكانيات المحيطات المسقية: هيمنة الامكانيات القديمة
249	..... 2.5- تطورات المحيطات المسقية: تطورات معتبرة على مستوى المساحة
250	..... 3.5- واقع الإمكانيات المائية
254	..... خلاصة: استغلالات متعددة في بنايات عقارية بسيطة
255	..... II - فلاحه عصرية في وسط تقليدي
255	..... مقدمة: الأوراس من المناطق الخاصة لزراعة الأشجار المثمرة
256	..... 1- سيادة زراعة المشمش والتفاح: العوامل والآليات

257	1.1- توسع زراعة المشمش: تراجع في وتية التوسع.....
259	أ/- وتيرة سريعة لتوسيع زراعة المشمش .....
261	ب/- وتيرة بطيئة تمتد من بداية 1980 إلى غاية 2008.....
264	2.1- آليات التوسع الزراعي للتفاح .....
264	1.2.1- أصل إنتشار زراعة التفاح .....
266	2.2.1- محيطات توسع زراعة التفاح .....
271	3.2.1- عوائق تطور زراعة التفاح .....
274	2- الآليات العصرية لتربية الماشية: تراجع كبير في عدد رؤوس الماشية.....
274	المقدمة: الماعز والغنم أساس الثروة الحيوانية.....
275	1.2- أنظمة تسيير وتربية القطيع: استمرار سيادة المفاهيم القديمة.....
275	1.1.2- تسيير القطيع .....
277	2.1.2- تطور تربية الماشية .....
280	2.2- اختيار نوع القطيع .....
281	3- التهيئة والاختلالات الاقتصادية الفلاحية .....
281	مقدمة: لمحة عامة حوا الانتاج الفلاحي.....
283	1.3- الإنتاج الزراعي تزايد في إنتاج الأشجار المثمرة .....
283	أولاً: التباينات المحلية .....
286	ثانياً: التباين عبر الزمن .....
286	أ/- استبدال زراعة معينة بزراعة أخرى في نفس المساحة .....
288	ب/- فعل مياه السقي.....

289	.....2.3- الإنتاج الحيواني: تضارب في الإنتاج والأرقام.....
292	.....4- ميكانيزمات تسويق المنتجات الفلاحية المحلية.....
293	.....1.4- السوق الفلاحية المحلية.....
294	.....2.4- السوق الجهوية.....
296	.....3.4- مشاكل تسويق المنتج المحلي.....
297	.....خلاصة: تفكيك الحلقات الانتاجية القديمة وظهور اختلالات اقتصادية.....
300	.....III - دراسة ميكرواقتصادية للمستثمرات الفلاحية.....
300	.....مقدمة.....
300	.....1- المنهجية.....
303	.....2- عرض النتائج وتحليلها.....
303	.....3- نتائج التحليل.....
303	.....1.3- تقديم المستثمرات.....
306	.....2.3- حساب المردود.....
313	.....4- تحديد أنماط الاستغلال.....
314	.....1.4- نمط التربية المتنقلة للماشية مع الزراعة.....
314	.....2.4- نمط التربية المستقرة للماشية مع الزراعة.....
315	.....3.4- نمط استغلال الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب.....
316	.....4.4- نمط استغلال الأشجار المثمرة.....
316	.....5.4- نمط الاستغلال المختلط.....

318	..... الخلاصة: الثروة الغابية مورد آخر في تراجع مستمر
319	..... VI - المجال الأوراسي ومحاولات تخطي الاختلالات الاقتصادية
319	..... مقدمة
320	..... 1- الأوراس والتجربة السياحية
321	..... 1.1- المشروع السياحي: وسائل فعالة بتشريعات بسيطة
322	..... 2.1- نتائج التجربة السياحية
323	..... 3.1- واقع التنمية السياحية بالأوراس
328	..... 2- النشاطات الاقتصادية الجديدة
328	..... مقدمة
329	..... 1.2- التوزيع المجالي للنشاطات الحرفية السائدة
329	..... أ/- منطقة تكوت وإينوغيسن
329	..... ب/- منطقة غسيرة
329	..... ج/- منطقة بوزينة، النوادر وشير
331	..... 2.2- آليات النشاطات الحرفية المحلية
332	..... 3.2- إنعكاسات النشاطات الحرفية الجديدة على المستوى المحلي
334	..... الخلاصة: النشاطات الجديدة والاستثمارات المحلية
336	..... الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

قائمة المخططات

قائمة الصور

# فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	جدول توزيع درجات الحرارة	01
33	المعدل الشهري لتساقط الأمطار	02
36	المعدل الشهري لتساقط البرد	03
37	جدول معدلات تساقط الثلوج	04
49	جدول توزيع القلاع حوض وادي عبدي و وادي الأبيض.	05
133	توزيع المداشر في حوض وادي الأبيض	06
157	وضعية المساحات و عناصر المسكن الجديد في تجمع تزوكت و ثنية المطحنة	07
159	تطور حضيرة السكن 2008/87	08
161	التوزيع السكاني لسنة 2008	09
163	توزيع الحضيرة التقليدية ضمن الحضيرة السكنية في القسم العلوي لحوض وادي الأبيض	10
165	وضعية الحضيرة التقليدية ضمن حوض وادي عبدي أوت 2008	11
169	توزيع نسب المياه الصالحة للشرب	12
170	نسب التغطية الكهربائية	13
175	نسبة الهجرة الوافدة على مركز منعه من محيط إقليمها	14
177	نسب التأطير و شغل القسم في مختلف الأطوار التعليمية	15
180	توزيع التجهيزات الصحية	16
182	توزيع الوحدات الصناعية 2008	17



183	توزيع التجارة و الحرف	18
198	الأصل الجغرافي للمرضى المترددين على مستشفى أريس	19
202	الأصل الجغرافي للمترددين على عيادة الولادة بأريس	20
204	الأصل الجغرافي لطلاب متقن أريس	21
205	الأصل الجغرافي لطلاب التكوين المهني	22
208	الأصل الجغرافي لتجار و متسوقي سوق الإثنينبأريس	23
211	عدد دورات النقل لكل خط إنطلاقا من أريس أو يمر عليه	24
214	مجال تأثير المركز الحضري أريس حسب نموذج رولي	25
215	مجال تأثير المركز الحضري أريس حسب نموذج رولي كونفرس	26
233	توزيع الأراضي حسب الاستعمال	27
234	توزيع المساحات حسب نوع الزراعة	28
244	تطوير زراعة المشمش و التفاح سنة 2008/95	29
247	تطور المساحات المسقية 2008/1998	30
257	تطور زراعة المشمش و التفاح 2008/70	31
262	الحاجة اللازمة من كمية البرودة للأشجار المثمرة	32
278	تطور الثروة الحيوانية في القسم العلوي في حوض وادي الأبيض	33
279	تطور الثروة الحيوانية 2008/95	34
282	معدل الإنتاج الزراعي في الفترة 2008/2004	35
287	معدل الإنتاج الزراعي في الفترة 99/94	36
291	تطور الإنتاج الحيواني 2008/2004	37
320	العمالة سنة 2007	38

323	عدد السواح القادمين إلى معلم غوفي	39
326	الوضعية الحالية لوسائل الإستقبال السياحي في المنطقة الجبلية	40
327	وضعية الطرق الخاصة بالمسالك الجبلية	41

# فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
18	الموقع العام للكتلة الأوراسية	01
20	الموقع الإداري	02
25	تضاريس وادي الأبيض و وادي عبدي ضمن الأوراس	03
27	الإنحدار	04
39	المناخات الحيوية للأوراس	05
41	التشكيلة النباتية الطبيعية في الاوراس	06
44	مختلف تشكيلات التربة في منطقة الاوراس	07
54	الممالك البربرية في القرن الرابع و الخامس	08
60	تقسيم الأعراش في مجال وادي الأبيض و وادي عبدي	09
72	قسيم الدواوير	10
76	التقسيم الإداري 1963	11
76	التقسيم الإداري 1984	12
103	ملكيات بلدية منعة خارج إقليمهم	13
126	شبكة القرى في القسم العلوي لحوض وادي الأبيض	14
128	مسار الأسواق السنوية في الأوراس	15
130	شبكة الطرق القديمة بالأوراس	16
150	الارتباطات الاقتصادية و الخدماتية في الاوراس	17
176	توزيع المؤسسات التربوية	18

179	توزيع المؤسسات الصحية	19
201	بجال تأثير مستشفى أريس	20
203	بجال تأثير عيادة الولادة لمدينة أريس	21
206	بجال تأثير متقن مدينة أريس	22
207	بجال تأثير مركز التكوين المهني لأريس	23
210	بجال تأثير سوق أريس	24
213	بجال التأثير حسب إمكانيات النقل	25
216	بجال تأثير مركز أريس حسب النموذج النظري	26
218	بجال نفوذ مدينة أريس	27
230	خريطة استغلال المجال	28
299	تراجع إستعمال المجالات التكاملية حوض وادي الأبيض	29
302	خريطة توطين المستثمرات المدروسة	30
330	خريطة النشاطات الحرفية و العمالة السائدة	31

# فهرس المخططات

الصفحة	العنوان	الرقم
22	مراحل تشكل الكتلة الأوراسية	01
35	محطة أريس	02
35	محطة بسكرة	03
62	تحالف قبائل عرض التوابة	04
62	تحالف قبائل عرش بوسليمان	05
64	نظام تسيير العرش في الأوراس	06
73	أصل مجال الدوار	07
77	التقسيمات الإدارية	08
88	إندماج موضع السكن القديم مع بيئته في المناطق الوسطى من الأحواض -منعه-	09
89	إندماج السكن مع محيطه البيئي بالأقسام الجنوبية من الأحواض -جمورة- حوض وادي الأبيض	10
90	أثر العامل الطبيعي في تحديد الأنماط السكنية بالأوراس.	11
92	فعل التنظيم الاجتماعي على التنظيم المحلي بمركز مشونش	12
101	الأراضي المستصلحة في الأوساط الغابية	13
105	مياه السقي و تحديد أنماط استغلال المجال -نموذج تافرن-ت-	14
109	توزيع شبكة السقي في محيط أريس	15
114	قطاعات السقي الرئيسية في منعه.	16
115	تقسيم مياه السقي بسد بوبراهم -منعه-	17

118	نظام تقسيم السقي على القطاعات بمحيط منعه	18
131	تنظيم مجال سكني جبلي - تافرونت - حوض وادي عبدي	19
140	الأحياء القديمة و أهمية الممر للإنتقال من الشارع إلى المسكن - مشونش حوض وادي الأبيض -	20
142	وضعية السقيفة بالنسبة لمسكن تقليدي - منعه -	21
142	أشكال نوافذ المساكن في حوض وادي عبدي و وادي الأبيض	22
146	المجال المبني و الوضعية الطبوغرافية (منعه القديمة)	23
155	وظائف المسكن بين التحول و الاستقرار بأحواض الأوراس	24
186	توسع دشرة أريس	25
188	امتداد دشرة بليهود	26
192	تصنيف المراكز العمرانية حسب النمط	27
237	تنظيم استغلال المدرجات الزراعية - تكوت -	28
258	بيان تطور مساحة زراعة المشمش و التفاح	29
284	تطور مردود الإنتاج الزراعي	30

## فهرس المقاطع

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقطع تنظيم استغلال المجال في حوض وادي الأبيض	231

# فهرس الصور

الصفحة	العنوان	الرقم
95	مواضع القلاع القديمة (قلعة بانيان)	01
95	مواضع القلاع القديمة (قلعة تكوت)	02
97	الوضعية الحالية لمساكن تجمع غوفي القديم	03
138	مظاهر المجالات المبنية لقصر - تكوت -	04
138	مظاهر المجالات المبنية الدشرة البيضاء - أريس -	05
252	قلة المياه و صعوبة السقي في الاوراس أريس - أفرا -	06
252	قلة المياه و صعوبة السقي في الاوراس غسيرة - غوفي -	07
260	تدهور بساتين الأشجار المثمرة بالأوراس شير	08
260	تدهور بساتين الأشجار المثمرة بالأوراس تيغانيمين	09
268	توسع زراعة التفاح على حساب أراضي الحبوب في الأوراس أريس - عين الطين -	10
268	توسع زراعة التفاح على حساب أراضي الحبوب في الأوراس إشمول	11
270	التوسعات الجديدة لزراعة التفاح بالأوراس أريس - تاجرنيت -	12
270	التوسعات الجديدة لزراعة التفاح بالأوراس أريس	13
272	آثار البرد على زراعة التفاح في الأوراس إينوغيسن - توشنت -	14
272	آثار البرد على زراعة التفاح في الأوراس أريس - عين الطين -	15

## الملخص :

جبال الأوراس لا تختلف كثيرا عن باقي المناطق الجبلية الجزائرية خاصة تلك الواقعة ضمن النطاقات المناخية الشبه الجافة، ويتفق عليها كل الباحثين بأنها كانت في القديم تمثل واحدة من بين أهم مناطق الكثافات السكانية المرتفعة بالشمال الأفريقي. إكتسبت هذه الخصوصية نتيجة لمميزاتها الطبيعية والاجتماعية بعد تكييف محيطاته البيئية الحيوية حسب الاحتياجات الاجتماعية في شكل حلقات إنتاجية (Terroires) تمتد طوليا بشكل يوافق إمتداد الأحواض وتمول بعضها البعض بشكل منتظم ومتكامل، تمكنت بفعلها المجتمعات المحلية عبر مختلف الفترات القديمة تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يكفي في أدنى الشروط المناخية تحقيق بعض الاحتياجات اليومية.

هذا يقودنا إلى استنتاج الفعل الإيجابي لمبادئ التنظيمات المجالية القديمة التي تأثرت بعد دخول المستعمر الفرنسي وازدادت تأثرا بعد الاستقلال على كل المستويات نتيجة لمختلف ممارسات سياسات التهيئة الجديدة.

لتحديد فعاليات تدخلات التهيئة ودورها في مختلف التوازنات السكانية والاقتصادية وفي التنمية المحلية قمنا بتطبيق أربعة طرق تحليلية الطريقة الرقمية والنظامية والطريقة الميكرواقتصادية وطريقة المقارنة، ووجدنا بأن مجمل سياسات التهيئة الجديدة أدت إلى ظهور علاقات جديدة في معظمها وظيفية ذات أساس يطغى عليه طابع الخدمات والتجهيزات البسيطة.

هذه الوضعية الجديدة ترتب عنها فوضى في تنظيمات استغلال المجال التي أصبحت فيه أغلب التنظيمات المجالية الجديدة تظهر بأشكال مختلفة منسوجة فوق التنظيمات القديمة ، وانتقلت على أثر ذلك المجالات الاستغلالية من مجالات مترنة إلى مجالات غير مترنة وذلك بتركيز الاستغلال على حلقات الأودية التي أصبحت في الظروف الراهنة تتحمل معظم الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، وتعاني مشاكل عديدة، أمنية، ارتفاع البطالة التي تتعدى 30% وإنعدام مشاريع تنمية حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة ونحن في منطقة قطاعها الفلاحي الذي يمثل العمود الفقري للإنتاج المحلي يعاني من مشاكل عديدة كإنخفاض نصيب الفلاح من الأراضي الصالحة للزراعة ونقص مياه السقي ببساتين الأشجار المثمرة وعدم وجود سوق خاصة بالمنتجات الفلاحية، أكثر من 80% من عائدات مستثمراتها لا تكفي إعالة أسرة لمدة ستة أشهر، هذا أدى إلى دفع المحليين للبحث عن مداخيل خارج هذا القطاع لتحسين وضعياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

هذه الوضعية الجديدة التي آلت إليها المنطقة الجبلية الأوراسية جاءت نتيجة لعدم إدراك الإمكانيات الحقيقية لهذا الوسط وباقي معظم الأوساط الجبلية بالجزائر من جهة ومن جهة أخرى جاءت لعدم إدراك السياسات الوظيفية الأساسية لهذه الجبال التي تتمثل في إدماج السكان في مركب إنتاجي متكامل يتجاوب مع الواقع المحلي بكل مضامينه.



## Résumé

Les montagnes de l'Aurès ne diffèrent pas trop du reste des régions montagneuses de l'Algérie, notamment celles situées dans les zones semi-arides. Les chercheurs s'accordent que l'Aurès était l'une des régions montagneuses les plus peuplées en Afrique du Nord. L'Aurès a acquis cette caractéristique en raison de l'adaptation de son milieu bioclimatique aux besoins sociaux sous forme de terroirs tout au long des vallées et qui s'alimentent mutuellement de manière régulière. Ce système a permis aux sociétés autochtones antiques, à travers différents réseaux, de réaliser un équilibre économique qui répondait, même dans des situations climatiques critiques, à leurs besoins quotidiens.

Ceci nous amène à conclure que le rôle des principes d'organisation territoriale antique était positif. Il a été affecté après la colonisation française et un peu plus après l'indépendance, et ce à tous les niveaux en raison des différentes politiques d'aménagement qui ne tenaient nullement compte des principes d'organisation territoriale locale.

Pour déterminer l'efficacité et l'intervention de l'aménagement, dans le cadre des équilibres démographique et économique, en matière du développement local, nous avons recouru à quatre méthodes d'analyse: la méthode numérique, la méthode systémique, la méthode micro-économique et la méthode comparative. Nous avons réalisé que l'ensemble des politiques nouvelles d'aménagement a conduit à l'apparition des rapports nouveaux et fonctionnels basés sur des services et des équipements simples.

Cette nouvelle situation a engendré une anarchie au niveau du système d'exploitation de l'espace. Des systèmes d'exploitation d'espace équilibré, on est passé à un système non équilibré. En effet, de nos jours seules les vallées sont exploitées. En conséquence, de nombreux problèmes socio-économiques sont apparus: le chômage (plus de 30%), l'austérité des sols, le manque d'eau pour l'irrigation, le rendement d'une exploitation agricole ne permet pas de subvenir aux besoins d'un seul foyer au-delà de six mois, l'absence de marchés locaux, le manque de projets d'investissement... Ce qui a contraint la population locale à chercher d'autres ressources dans d'autres secteurs pour améliorer leurs conditions socio-économiques.

Une situation qui résulte d'une mauvaise perception, d'une part, des moyens effectifs des régions montagneuses, d'autre part, des politiques fonctionnelles primordiales des montagnes qui consistent en l'intégration des populations dans un contexte productif homogène en parfaite cohérence avec la réalité locale dans toutes ses dimensions.

## Summary

The mountains of the Aures not too different from the rest of the mountainous regions of Algeria, especially those located in semi-arid areas. Researchers agree that the Aures was one of the most densely populated mountainous areas in North Africa. The Aures acquired this characteristic due to the adaptation of the middle bioclimatic social needs in the form of land throughout the valleys and feed each other regularly. This system allowed the ancient Aboriginal societies, through different networks, to balance economic answer, even in situations critical climate, their daily needs.

This leads us to conclude that the role of ancient principles of territorial organization was positive. He was assigned after the French colonization and a little after independence, and at all levels because of the different planning policies which no account is taken of the principles of local territorial organization.

To determine the effectiveness and intervention planning, as part of demographic and economic equilibrium, in local development, we used four methods of analysis: the numerical method, the systems approach, the micro method -economic and the comparative method. We realized that all new development policies led to the emergence of new relations and services based on functional and simple equipment.

This new situation has created anarchy in the operating system space. Operating systems space balanced, we have moved to a system unbalanced. Indeed, nowadays only the valleys are exploited. As a result, many socio-economic problems have emerged: unemployment (over 30%), the austerity of the soil, the underground water for irrigation, the yield of a farm does not meet the needs one home beyond six months, the lack of local markets, lack of investment projects ... which has forced local people to look for other resources in other sectors to improve their socio-economic.

A situation resulting from a misunderstanding on the one hand, effective means of mountainous regions, on the other hand, policies of functional primordial mountains consisting of the integration of populations in a homogeneous production entirely consistent with the local reality in all its dimensions.